جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ والعلوم السياسية
برنامج دراسات الشرق الأوسط

اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ظل الأزمة العراقية 2003 – 2015م

Palestinian refugees in Iraq during the Iraqi crisis (2003 - 2015)

إعداد الباحث:
أحمد محمد عبد الله تايه

إشراف الدكتور:
زهير إبراهيم المصري
أستاذ التاريخ المساعد في جامعة الأزهر– غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر – غزة

1438هـ–2017م

إهـــداء

إلى أرواحِ من ارتقوا إلى العلا على ثرى فلسطين الإباء ....

وإلى من سار على دربهم ومن بعدهم رفع اللواء ....

إلى الذين يقارعون عدوهم لا يطلبون العون سوى من رب السماء ....

وإلى من مسهم ظلم ذوي القربى ورغم عُلوِّ صراخهم لم يُسمَع لهم نداء ....

شكر وتقدير

بدايةً أشكر الله العلي القدير أن منَّ عليَّ وأكرمني بإتمام هذه الدراسة، فيا ربي لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي ومعلمي الفاضل الدكتور زهير إبراهيم المصري، والذي تكرم وشرفني بإشرافه على هذه الرسالة، وكان لي نِعم الموجه والناصح الأمين، ولولا توجيهاته وملاحظاته لما خرجت الرسالة بالصورة التي هي عليها.

كما أتوجه بشكري وتقديري إلى أستاذنا ومعلمنا الفاضل الدكتور رياض محمود الأسطل، والذي وقف إلى جانبنا خلال مسيرتنا التعليمية في جامعة الأزهر بغزة، ولم يبخل علينا يوماً بالنصيحة أو المشورة، كما أشكره على تكرمه بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصولٌ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور المتألق خالد رجب شعبان، أتقدم إليه بجزيل الشكر والعرفان على تفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأن أتاح لي هذه الفرصة للاستفادة من علمه وملاحظاته وتوجيهاته، فجزاه الله عني كل خير.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية من عام 2003 وحتى عام 2015، حيث هدفت بشكل أساسي إلى بيان آثار الأزمة العراقية الناتجة عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياتها على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تلفت أنظار الجهات المعنية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، علها تقوم بدور فاعل في رفع أو تخفيف المعاناة عنهم، كما أنها سعت إلى إحياء روح التضامن مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي كل مكان.

بينت الدراسة الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ووقفت على أوضاعهم في العراق قبل الأزمة العراقية، كما أوضحت طبيعة الأزمة العراقية، ورصدت أهم مظاهر تلك الأزمة، كما بينت أهم المحددات المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترات المختلفة، ووقفت على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية، وبينت الآثار المختلفة للأزمة العراقية على مجمل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتداعياتها المستقبلية على قضيتهم، وأخيراً رصدت الدراسة أهم المواقف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

وقد استعان الباحث في هذه الدراسة بالعديد من مناهج ونظريات البحث العلمي أهمها: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، ونظرية تحليل المضمون.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية كانت أشبه ما تكون بسياسة التطهير العرقي، حيث كان التهجير القسري، وشتى أنواع وأساليب القتل والبطش والتنكيل، والتضييق وسوء المعاملة، أبرز معالم السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وأن أطرافاً عدة شاركت في استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وأن اللاجئين الفلسطينيين دفعوا فاتورةً باهظةً من الضحايا والمصابين والمعتقلين والمهَجَّرين، وعاشوا في جوٍ من الرعب وانعدام الأمن، مما خلق أوضاعاً دفعت أكثرهم باتجاه الفرار من العراق بحثاً عن الأمن والأمان المفقودين، كما توصلت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، وكل من الحكومة العراقية ومليشياتها المسلحة، بالإضافة إلى إيران، يتحملون المسؤولية عن كل ما لحق باللاجئين الفلسطينيين في العراق من ويلات، وأنه رغم أن المزاج العام في العراق وفي ظل الحكومات الطائفية وحملات التحريض هو مزاج كاره للوجود الفلسطيني ومشجع على استهداف الفلسطينيين وتهجيرهم؛ إلا أن هذا لا يتعارض مع مُسَلَّمة ثابتة تتمثل في وجود مخططات صهيو– أمريكية تهدف إلى إعادة تهجير وتشتيت اللاجئين الفلسطينيين في العراق وخارجه.

Abstract

The study is concerned with Palestinian refugees in Iraq during the Iraqi crisis from 2003 to 2015. Its main aim is to show the effects of the Iraqi crisis which resulted from the American invasion and occupation of Iraq in 2003 and their repercussions on the Palestinian refugees in Iraq and their cause.

The study importance comes from drawing the attention of concerned parties to the suffering of Palestinian refugees in Iraq, who may hopefully take an active role in lifting or reducing it. It also seeks to resurrect the spirit of solidarity with the Palestinian refugees in Iraq and around the globe.

The study shows the historical roots of Palestinian refugees' cause in Iraq, exhibits the circumstances concerning their lives in Iraq before the Iraqi crisis, explains the nature of the Iraqi crisis and spots some of its most important features. The study also shows some of the most important determinants influencing Iraqi policies towards Palestinian refugees' circumstances during different eras, and demonstrates the Iraqi policies towards the Palestinian refugees during the Iraqi crisis. It shows the different effects of the Iraqi crisis on the circumstances of Palestinian refugees in Iraq and its future repercussions on their cause. Finally, the study spots some of the most important Palestinian, Arab, regional and international attitudes of Palestinian refugees' cause in Iraq.

The researcher used many methods and theories of scientific research such as historical method, descriptive method, and the theory of content analysis.

The study found a number of results, some of which are that the most obvious features of Iraqi policy toward the Palestinian refugees in Iraq during the Iraqi crisis was more like a policy of ethnic cleansing demonstrated by forced displacement, various methods of murder, oppression and torture, harassment and ill-treatment. It also found that various parties participated in targeting the Palestinian refugees in Iraq, and that the Palestinian refugees paid an exorbitant bill of killed, injured, imprisoned and displaced people, who lived in insecurity and terror which forced them to flee out of Iraq looking for the lost security and safety. The study also found that The United States, Iraqi government, its militia and Iran are responsible for the woes which happened to the Palestinian refugees in Iraq. It has also been found that despite that general mood in Iraq of sectarian governments and incitement campaigns is a mood of hatred to Palestinians encouraging to target and displace them, this does not contradict with the fact that there are American-Zionist plans which aim to re-displace and disperse the Palestinian refugees in and out of Iraq.

فهرس المحتويات

إهـــــداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

ملخص الدراسة ..... ج

Abstract ..... د

فهرس المحتويات ..... ه

فهرس الجداول والأشكال ..... ي

الفصل التمهيدي: منهج البحث وأدبيات الدراسة 1

المقدمة 2

مشكلة الدراسة 3

تساؤلات الدراسة 3

أهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة 4

منهج الدراسة 4

حدود الدراسة 5

مصطلحات الدراسة 5

الدراسات السابقة 7

الفصل الأول : الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 12

المقدمة 13

المبحث الأول : نشأة مشكلة اللاجئين 14

أولاً: جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 14

ثانياً: دور الإرهاب الصهيوني في عملية التهجير 17

ثالثاً: موقف (إسرائيل) من عودة اللاجئين الفلسطينيين 21

رابعاً: الوضع العربي 23

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للُّجوء الفلسطيني إلى العراق 26

أولاً: الجيش العراقي وحرب 1948 27

ثانياً: سير العمليات العسكرية 29

ثالثاً: المعوقات التي واجهت الجيش العراقي 33
المبحث الثالث: الخطط والمشاريع الصهيونية لترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق..... 36
أولا: خطط الترحيل والتوطين قبل قيام (إسرائيل) 1948 37
ثانياً: خطط الترحيل والتوطين بعد قيام (إسرائيل) 1948 42
ثالثاً: أسباب تركيز خطط التوطين على العراق تحديداً 46
الخاتمة..... 48
الفصل الثاني: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الأزمة العراقية (2003)..... 49
مقدمة..... 50
المبحث الأول: الأوضاع الحقوقية والقانونية 51
أولاً: الإشراف والرعاية 51
ثانياً: الجانب القانوني 54
المبحث الثاني: الأوضاع الديموغرافية والسكنية 59
أولاً: الأوضاع الديموغرافية 59
ثانياً: أوضاع السكن..... 64
المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 72
أولاً: الوظائف وفرص العمل 73
ثانياً: أوضاع التعليم..... 75
ثالثاً: الأوضاع الصحية 77
المبحث الرابع: الأنشطة السياسية والجماهيرية..... 80
أولاً: النشاط السياسي 80
ثانياً: النشاط النقابي والجماهيري..... 83
ثالثاً: النشاط الثقافي..... 84
الخاتمة..... 86
الفصل الثالث: السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية..... 87
مقدمة..... 88
المبحث الأول: الأزمة العراقية (2003- 2015): طبيعتها ومظاهرها..... 89
أولاً: طبيعة الأزمة العراقية (2003– 2015):..... 89

ثانياً: مظاهر الأزمة العراقية (2003– 2015) 91
المبحث الثاني: محددات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق 99
أولاً: القرارات العربية 99
ثانياً: أوضاع العراق الاقتصادية 102
ثالثاً: تغيُّر الحكومات العراقية 105
رابعاً: محددات متعلقة بالجانب الفلسطيني 108
خامساً: التدخلات الخارجية 111
سادساً: محددات محلية 112
المبحث الثالث: السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية.....114
أولاً: ملامح السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (2003– 2015) 114
ثانياً: دوافع وخلفيات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق 117
ثالثاً: أشكال السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأزمة العراقية 119
الخاتمة 137
الفصل الرابع: آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 138
مقدمة.....139
المبحث الأول: الآثار المباشرة للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق.....140
أولاً: دفع فاتورة باهظة من القتلى والمصابين والمعتقلين 140
ثانياً: انعدام الأمن والعيش وسط حالة من الرعب والخوف 145
المبحث الثاني: تشتت اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق وخارجه 149
أولاً: الهجرة الداخلية 150
ثانياً: الهجرة إلى المناطق الحدودية 153
ثالثاً: الهجرة الخارجية 157
رابعاً: أعداد من تبقى في العراق من اللاجئين الفلسطينيين 162
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق
.....165
أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية 165

ثانياً: الآثار السياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم 173
الخاتمة 180
الفصل الخامس: أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 181
مقدمة 182
المبحث الأول: الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 183
أولاً: الموقف الفلسطيني الرسمي 183
ثانياً: الموقف الفصائلي 191
ثالثاً: الموقف الشعبي 195
المبحث الثاني: المواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 199
أولاً: موقف جامعة الدول العربية 199
ثانياً: مواقف الدول العربية 200
ثالثاً: مواقف بعض المنظمات العربية الحقوقية 207
رابعاً: تقييم الموقف العربي 209
المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 211
أولاً: المواقف الإقليمية 211
ثانياً: المواقف الدولية 213
ثالثاً: مواقف بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية 219
تقييم المواقف المختلفة من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق 221
الخاتمة 223
خاتمة الدراسة 224
النتائج 224
التوصيات 226
الملاحق 228
قائمة المصادر والمراجع 233
أولاً: الوثائق 233
ثانياً: المقابلات الشخصية 233

ثالثاً: المعاجم والموسوعات 233
رابعاً: الكتب العربية والمترجمة 234
خامساً: الرسائل العلمية 238
سادساً: الدراسات والتقارير 238
سابعاً: الدوريات 239
ثامناً: الدراسات والتقارير والمقالات الإلكترونية 240
تاسعاً: المواقع الإلكترونية 243
عاشراً: المراجع الأجنبية 246

فهرس الجداول والأشكال

جدول 1: تطور مجموع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق ما بين 1948 – 2003..... 62
جدول 2: التركيب العمري للاجئين الفلسطينيين في العراق عام 2000 64
جدول 3: عدد القتلى الفلسطينيين في العراق 2003 – 2007..... 142
خريطة قرى قضاء حيفا 228

الفصل التمهيدي
منهج البحث وأدبيات الدراسة

- **المقدمة**
- **مشكلة الدراسة**
- **تساؤلات الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **منهج الدراسة**
- **حدود الدراسة**
- **مصطلحات الدراسة**
- **الدراسات السابقة**

المقدمة:

سعت الحركة الصهيونية ومنذ مطلع القرن الماضي وبكل الوسائل إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم في فلسطين، لإحلال اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم، فكانت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948، وما ترتب عليها تتويجاً لسلسلة من حلقات الكيد والمكر الصهيوني.

وأدت النكبة عام 1948 إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين أُجبِروا كارهين ومُكرَهين على ترك أراضيهم تحت ضغط المجازر والإرهاب الصهيوني، فمنهم من غادر إلى قطاع غزة والضفة الغربية، ومنهم من غادر إلى البلدان العربية المجاورة.

وخلال انسحاب الجيش العراقي – والذي كان أحد الجيوش العربية المشاركة في الحرب – من خطوط المواجهة مع القوات الصهيونية في منطقة جنين، نقل معه إلى العراق حوالي خمسة آلاف فلسطيني من سكان القرى والبلدات الواقعة ما بين جنين وحيفا، ليعيشوا في العراق تحت رعاية الدولة العراقية التي قامت بإيوائهم مؤقتاً في المقرات الحكومية والمباني الجامعية والمعسكرات والأندية التابعة للحكومة لحين توفير سكن دائم حيث استقر غالبيتهم في بغداد.

وبعد حرب 1967 ازداد عدد الفلسطينيين المهاجرين إلى العراق طلباً للجوء وبحثاً عن فرص عمل، كما أن عدداً آخر من الفلسطينيين المقيمين في الكويت ودول الخليج العربي غادروا إلى العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، ليصبح عدد الفلسطينيين في العراق عام 2002 ما يزيد عن أربعين ألف فلسطيني.

وفي ظل الحكومات المتعاقبة ظل وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق متأرجحاً ما بين بعض التسهيلات والامتيازات وما بين تقليصها، بحسب تغيير القوانين أو تعديلها، وبحسب ما مرت به البلاد من أوضاعٍ اقتصادية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2003، حيث تغيرت الأحوال كلياً مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وتعرض العراق لأزمةٍ طالت شتى مجالات الحياة، فتدهور الوضع الأمني وتردت أحوال الفلسطينيين الذين أصبحوا يُصَنَّفون ضمن أعوان النظام العراقي السابق، إضافةً لتصنيفهم طائفياً من أصحاب المذهب السني، وترتب على ذلك أن تعرضوا لشتى أنواع البطش والتنكيل، وتواصلت بحقهم حملات الاعتقال وأساليب التهديد وأعمال الخطف والقتل على أيدي جيش الاحتلال الأمريكي وقوات النظام العراقي والمليشيات المسلحة.

ولم تفعل الدوائر الحكومية في العراق الكثير لحماية اللاجئين الفلسطينيين، بل على العكس قامت الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات صارمة بحقهم وضيقت عليهم، مما دفع الكثير منهم إلى الهجرة، لتبدأ فصولٌ جديدةٌ من المعاناة، ولتستمر معاناة من تبقى منهم في العراق.

مشكلة الدراسة:

شكلت الأزمة العراقية، منذ الاحتلال الأمريكي، سلسلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية التي طالت كل مكونات العقد الاجتماعي العراقي. وقد انعكست هذه التفاعلات القائمة في ظل الأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق انعكاساً سلبياً، ترتبت عليه سلسلة من التداعيات التي طالت اللاجئين الفلسطينيين في هذا البلد، وعلى نحو شغل المجتمعين: العربي والدولي، وأثر على مجمل الرؤية الدولية لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ليس في العراق وحدها، ولكن في سائر أقطار الوطن العربي المضيفة، وهو الأمر الذي يقتضي التعامل الجدي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعلى المستويين: السياسي والإنساني. ومن هنا تبرز ضرورة وأهمية دراسة هذا الموضوع.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو ما آثر الأزمة العراقية (2003 – 2015) على اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟
2. كيف كانت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الأزمة العراقية؟
3. ما طبيعة ومظاهر الأزمة العراقية (2003– 2015)؟
4. ما محددات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟
5. ما السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية ؟
6. ما آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟
7. ما أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
2. الوقوف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الأزمة العراقية.
3. التعرف على طبيعة ومظاهر الأزمة العراقية (2003– 2015).
4. بيان المحددات المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
5. الوقوف على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية.

6. بيان آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
7. رصد أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تعزيز الدراسات السابقة ذات العلاقة بإضافة دراسة جديدة ومنفردة إلى مكتبة الدراسات العربية.
2. لفت أنظار الجهات المعنية الرسمية منها والشعبية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، علها تقوم بدور فاعل في رفع أو تخفيف المعاناة عنهم.
3. إحياء روح التضامن مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وفي جميع المنافي ومناطق اللجوء والشتات، وحمل همومهم لدى المواطن العربي والفلسطيني.
4. المساهمة في فتح آفاقٍ جديدة نحو إيجاد أي حلول أو صيغ أكثر إنسانية مما جرى ويجري بحق اللاجئين الفلسطينيين.
5. إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين حيةً في ضمير ووجدان كل فلسطيني وعربي حر، لكي لا ننسى.

منهج الدراسة :

اتبع الباحث في إعداد دراسته عدداً من المناهج والنظريات العلمية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المنهاج التاريخي، وتم توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات وفقاً للتسلسل التاريخي الخاص بنشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وأهم المحطات التي مرت بها، كما تم توظيفه في عقد المقارنات بين السياسات المختلفة التي اتبعتها الحكومات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ومواقف الأطراف الأخرى حسب تسلسلها الزمني.

ثانياً: المنهاج الوصفي، وتم توظيفه في وصف الأحداث، وبيان الأوضاع التي عاشها اللاجئ الفلسطيني في العراق، وبيان المحددات المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وفي عرض السياسات ومواقف الأطراف المختلفة.

واستعان الباحث في دراسته بعدد من النظريات العلمية ذات الصلة ومنها:

نظرية تحليل المضمون، وتم الاستعانة بها في تحليل بعض التصريحات والمواقف الصادرة عن الأطراف المختلفة.

نظرية الصراع، وتم الاستعانة بها في دراسة طبيعة وأبعاد الصراع ومنطلقات القوى المتصارعة في العراق.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية:

أ- **الحد المكاني:** ويتمثل في أراضي فلسطين التاريخية مولد الفلسطينيين والمكان الذي هُجِّر منه آلاف اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وأرض العراق المكان الذي عاش فيه اللاجئون موضوع الدراسة، وكل مكان هُجِّر أو فر إليه اللاجئون الفلسطينيون من العراق.

ب- **الحد الزماني:** ويتمثل في دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأزمة العراقية فيما بين 2003م و 2015م.

مصطلحات الدراسة:

ورد في هذه الدراسة العديد من المصطلحات التي تحتاج إلى تعريف، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

1. الإثنية (Ethnic):

ما يتعلق بالأصول المشتركة لمجموعة برية معينة "الدم والقرابة" بمعنى الأصل المشترك الذي تبنى على أساسه مجالات ثقافية مختلفة كاللغة والتقاليد المشتركة (بوابة فلسطين القانونية: 3).

2. الإرهاب (Terrorism):

كلمة الإرهاب مشتقة من كلمة الرهبة التي استخدمت تاريخياً للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية في عامي 1793 و 1794 ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة. و**الإرهاب الدولي** جريمة دولية، وهو نوع من أنواع العنف غير المشروع، هدفه إثارة الذعر والفزع والرهبة لدى شخصيات عامة أو مجموعات من الأفراد أو ترويع الجمهور عامة، وهو يمكن أن يكون من عمل دول أو جماعات منظمة، أو أفراد منعزلين، ولا يجلب الإرهاب الدولي البؤس والخسائر في الأرواح فقط، بل هو إهدار للحريات الأساسية، وخرق فاضح لحقوق الإنسان، وتهديد خطير لعلاقات التعاون بين الدول والشعوب والتعايش بين البشر، وللسلام في العالم. غير أنه من المتفق عليه عموماً تضييق مفهوم الإرهاب بصورة يخرج فيها عن هذا المفهوم كفاح حركات التحرر الوطني الممثلة للشعوب ضد إرهاب الدول المستعمرة وما في حكمها في سبيل تقرير المصير (الواعي، 2007: 206).

3. السيادة (Sovereignty):

هو مصطلح يتم التعبير من خلاله عن قوة الدولة بوصفها المسؤولة عن صنع القوانين وتنفيذها، وهي الطريق الشرعي للعلاقة بين الدولة والحاجات الأساسية للأفراد، وكذلك فرض سيطرة الدولة سياسياً واقتصادياً على المجتمع، وتعني أن الدولة تمارس استقلالها الكامل (Complete Independence)، وترفض أن

تعلو عليها أي سلطة، وهي التي تعطي الدولة أهلية الدولة الكاملة (Full Statehood) (عبد الكافي، ____: 245-246).

والسيادة هي سلطان الدولة على الإقليم الذي تختص بما يوجد فيه من أشخاص وأموال، كما تواجه بهذا السلطان الدول الأخرى في الخارج. وتعتبر من الناحية النظرية كل دولة ذات سيادة مساوية لأي دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي بغض النظر عن عدد سكانها ومساحتها وثروتها. ويعد ذلك أساساً للمساواة في التمثيل والتصويت في المنظمات الدولية (بدوي، 1989: 137).

4. الطائفية (Sectarianism):

نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه. ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في آنٍ معاً. ومن الواضح أن مثل هذا النظام يحرم الفرد من حقه في المساواة، ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، بل يحرم المجتمع من اعتماد العقلانية في التفكير والعلاقات الاجتماعية كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع وتحقيق تقدمه ورفاهيته. فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين ومنح الامتيازات لفئة من دون أخرى حسب ترتيب الأولوية الطائفية وبالتالي يثير التعصب والحقد والتناحر والتناقض اللاموضوعي بين المواطنين (الكيالي، 1983: 745).

5. لوبي (Lobby) جماعة ضاغطة:

يقال لوبي على كل جماعة أو مجموعة متخصصة، تؤثر الانعزال أو الابتعاد عن الآخر سواء لاتقاء أثره والتأثر به، أو للتمكن من التأثير فيه والسيطرة عليه مداورة. وكل جالية أجنبية في مجتمع آخر، تعي مصالحها بوصفها ممثلة لمتحد ثقافي- سياسي مختلف، وتتحد حول محور مشترك، تشكل لوبي أو جماعة ضاغطة- مثل اللوبي الصهيوني في عدد من بلدان الغرب، والجاليات الاغترابية اللبنانية التي تشكل الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم (خليل، 1999: 170).

6. المليشيات (Militias):

هي جماعات مسلحة تنظم دفاعاً عن مبدأ أو عقيدة سياسية أو دينية، أو للدفاع عن مصالح معينة، ومن أمثلتها مليشيات حزب الله في جنوب لبنان، والمليشيات المارونية Maronite Military في لبنان (عبد الكافي، ____: 418)، وتكاد تكون المليشيات العراقية المثال الأبرز عليها في هذه الآونة.

7. الهيمنة (Domination):

الهيمنة سيطرة بقوة المال والاقتصاد والسلاح. وتدل الهيمنة في السياسة على هيبة السلطة وسيطرة القوة الفاعلة اقتصادياً، على مقاليدها. و**الهيمنة الدولية أو العالمية** نتاج مركب لعدة سلطات مجتمعة لفريق أو لقوة عظمى، السيطرة الاقتصادية، التكنولوجية، المالية، العسكرية، المخابراتية، الإعلامية بالإنترنت والفضاء، إلخ. و**المهيمن** هو المسيطر على الوضع أو الموقف السياسي سيطرة شبه كاملة، والمطمئن إلى نجاح لعبته السياسية، نظراً لما يملك من أوراق اللعبة بين يديه. و**لعبة الهيمنة** شكل من أشكال النفوذ والتسلط في مجالات التغالب العالمي، وأبرزها مجال الاقتصاد والثروات الطبيعية. الهيمنة والهيبة تأتلفان في لعبة الحكم الاستبدادي، وتتعارضان في الحكم الديمقراطي النسبي (خليل، 1999: 188-189).

الدراسات السابقة:

تم الوقوف على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومنها:

أولاً: دراسة دياب محمد أبو عيدة (2015): الطائفية والصراع السياسي في العراق (2003-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة.

ومما هدفت إليه الدراسة الوقوف على دور الطائفية في الصراع السياسي في العراق. وتناولت الدراسة دور الطائفية في الصراع السياسي، والنهج الطائفي للسياسيين العراقيين ودوره في تأجيج الصراع الطائفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصراعات السياسية في العراق برزت على أساس طائفي، وأن النهج الطائفي للسياسيين العراقيين كان له دور كبير في تأجيج الصراع.

ثانياً: دراسة إيران حسن كنعان (2014): العراق في السياسة الأمريكية من 1990- 2006، رسالة ماجستير، مكتبة الجامعة الأردنية. وهي دراسة تحليلية للسياسة الأمريكية في العراق منذ عام 1990 وحتى عام 2006.

ومما هدفت إليه هذه الدراسة الوقوف على عناصر وملامح السياسة الأمريكية تجاه العراق ودوافع وأهداف هذه السياسة خاصة فيما يتعلق بالغزو والاحتلال.

وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تهدف من وراء استراتيجيتها الجديدة في العراق إلى إيجاد حكومة عراقية موالية لها تضمن بقاء التأثير الأمريكي في مجريات الأمور في العراق والمنطقة العربية، وإلى أن الولايات المتحدة ستسعى إلى إشعال نار الفتنة وإثارة النعرات والفتن الطائفية والعرقية داخل العراق وذلك للإيحاء للعالم بأن العراق لا يستطيع حكم نفسه، وإلى أن قوات الاحتلال تعمدت بدايةً أن تشكل مجلس الحكم الانتقالي العراقي تشكيلاً طائفياً بناءً على دعاية الأغلبية التي تنادت بها بعض الأطراف الشيعية

وانساقت مع هذه الدعاية رغم علمها يقيناً أن أهل السنة هم الأغلبية وذلك لتحقيق خططها المستقبلية في العراق، كما توصلت الدراسة إلى أنه رغم إعلان الولايات المتحدة نقل السيادة للعراقيين فإنها حاولت جمع كل ما هو أساسي من أوراق وأوضاع بيديها.

ثالثاً: دراسة سلمان محمد أبو عطيوي (2012): الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية (1990-1993)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.

ومما هدفت إليه الدراسة تسليط الضوء على مسيرة تطور العلاقات الفلسطينية – الكويتية، والفلسطينية – العراقية، ورصد التداعيات الاقتصادية للاجتياح العراقي للكويت على الشعب الفلسطيني وكذلك التداعيات السياسية على القضية الفلسطينية.

وتناولت الدراسة العلاقة الفلسطينية الكويتية من جانب، والفلسطينية العراقية من الجانب الآخر، وانعكاس الأزمة على الواقع الاقتصادي للفلسطينيين في الخارج وعلى القضية الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم اختلاف المواقف العربية من الأزمة إلا أن الخاسر الأكبر كان الفلسطيني، حيث تراجع ترتيب القضية الفلسطينية على سلم أولويات النظام العربي، ودفع الفلسطينيون المقيمون في الخليج خاصة في الكويت ثمناً باهظاً حيث تم ترحيلهم وطردهم.

رابعاً: دراسة عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي (2011): العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى العلاقات العراقية – الإيرانية من 2003- 2010، وتأثير السياسة الخارجية الإيرانية على صناعة القرار السياسي العراقي، والتغلغل الإيراني في الساحة السياسية والمجتمع العراقي، وكذلك معرفة مدى توافق المصالح السياسية المشتركة بين إيران وأمريكا في تحقيق أهدافهم في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أدى إلى زيادة نفوذ إيران وتحكمها في السياسة الداخلية في العراق، من خلال حلفائها السياسيين، وتحقيق مصالحها وأهدافها، وتحقيق القوة الإقليمية لتتولى الزعامة السياسية في المنطقة، كما توصلت الدراسة إلى أن لأمريكا مصالح نفطية وسياسية في العراق، لتطويق إيران وتقليل حجم نفوذها، وأن الاحتلال فتح المجال لتدخل إيران وتغلغلها في أجهزة الدولة العراقية وتحكمها في صناعة القرارات السياسية الداخلية والخارجية للعراق.

خامساً: دراسة إبراهيم العلي (2010): توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، مجلة شؤون الأوسط – لبنان، العدد 137، صفحة 60- 75.

تناولت الدراسة التعريف بمشكلة اللاجئين وسبب ظهورها، وتعريف التوطين، كذلك التعريف باللاجئين الفلسطينيين في العراق والمشاريع الداعية إلى توطين الفلسطينيين هناك، وعرض المواقف الدولية والعراقية والفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الترحيل فكر وعقيدة صهيونيان تمتد جذورهما إلى عمق التاريخ لأنهما مبنيان على فكر عنصري ديني توراتي مزيف، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها بريطانيا وأوروبا لم تكن يوماً في موقف الحيادي النزيه من القضية الفلسطينية، وإنما كانت منحازة وداعمة لمشاريع ترحيل الفلسطينيين والتوطين وشطب حق العودة، وأن جامعة الدول العربية رفضت توطين الفلسطينيين في الدول العربية بشكل قاطع حتى مرحلة تبني الجامعة للمبادرة العربية للسلام، وأن الموقف الرسمي العراقي قبل الاحتلال الأمريكي هو رفض التوطين، وأن الاحتلال الأمريكي ساهم في إيجاد حكومة عراقية تقبل بالتوطين وتتبنى مشاريعه.

سادساً: دراسة صادق أبو السعود (2009/5/23): اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة، مركز القدس للدراسات السياسية.

تناولت الدراسة الخلفية التاريخية للاجئين الفلسطينيين في العراق، وكذلك أوضاعهم في العراق قبل الاحتلال الأمريكي وبعده.

وتوصلت الدراسة إلى أن ما حدث مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق سواء كان ذلك بقصد أو بدونه هو تهجير وإعادة توطين جديدة.

سابعاً: دراسة مأمون كيوان (2007): الفلسطينيون في العراق بين التوطين والتنكيل والطرد، مجلة شؤون الأوسط – لبنان، العدد 124، صفحة 127- 155.

وهدفت الدراسة إلى البحث في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق وجديد المشاريع التوطينية. وتناولت الدراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقديم مشاريع التوطين، وكذلك الضغوط التي مورست على العراق في ظل الحصار للقبول بتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وبروز مسألة التوطين مجدداً بعد ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق من تنكيل وطرد.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ترابطاً وثيقاً بين ما يجري في كلٍ من العراق وفلسطين، وتسعى (إسرائيل) إلى استثمار تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وتفعيل دعوات ترحيل الفلسطينيين من وطنهم

وتوطينهم في العراق، وتأتي حال الصمت عن معاناة الفلسطينيين في العراق لتشكل تشجيعاً عربياً وتمهيداً لعملية إنجاح مشروع توطين ليس فلسطينيي العراق حيث هم بل توطين ربما فلسطينيي بلدان أخرى.

ثامناً: دراسة نبيل محمود السهلي (2002): اللاجئون الفلسطينيون في العراق: معطيات أساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 49 شتاء 2002، صفحة 102، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على عملية الترحيل القسري للفلسطينيين تحت وطأة المجازر الصهيونية وكيف وصلت أعداد منهم إلى العراق، كذلك بعض الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في العراق وصولاً إلى بداية عام 2001.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: بدأت مشاريع التوطين الغربية للفلسطينيين في العراق في سنة 1911 وأن هناك محاولة لتوطين لاجئي لبنان في العراق في مقابل رفع الحصار عنه وقبوله مبدأ المفاوضات مع (إسرائيل)، وأن الحصار الدولي على العراق كانت له انعكاسات اجتماعية خطرة على الشعب العراقي وعلى اللاجئين الفلسطينيين هناك على حدٍ سواء.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد نظرة سريعة على ما تقدم من دراسات يمكن تسجيل عدة ملاحظات أهمها:

1. تناولت جميع الرسائل الجامعية التي تم الحصول عليها موضوعات ذات علاقة أثرت على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ولم تتحدث بشكلٍ مباشرٍ عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وأوضاعهم.
2. الدراسات التي تناولت موضوع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بشكلٍ أساسي ومباشر اقتصر بعضها على جانب معين، وبعضها الآخر على عدة جوانب مع إهمال جوانب أخرى مهمة.
3. جميع الدراسات التي تناولت موضوع اللاجئين الفلسطينيين في العراق توقفت عند مدة زمنية معينة أقصاها عام 2010، ولا يوجد دراسات تطرقت إلى ما بعد ذلك، وهذا ينطبق أيضاً على جميع الدراسات الأخرى غير المحكَّمة، كذلك الكتب التي تناولت هذا الموضوع.
4. غالبية الدراسات التي تناولت موضوع اللاجئين الفلسطينيين في العراق تحدثت عنهم وعن أوضاعهم في سياق شبه منفصل عما حدث ويحدث في العراق (الأزمة العراقية)، وحتى تلك الدراسات التي ربطت بين الأحداث تناولت الوضع العراقي بشكل سطحي دون التعمق فيه بأبعاده المختلفة، ودون توظيف للمنهج الوصفي التحليلي وبالتالي لم تدرس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق دراسة معمَّقة في ضوء المحددات المؤثرة.

لهذا فإن هذه الدراسة (اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ظل الأزمة العراقية 2003– 2015) تميزت عن سابقاتها بأنها دراسة مُركَّزة وشاملة ومُعمَّقة، وتتجاوز غيرها من الدراسات بخمس سنوات مليئة بالأحداث والتطورات، كما أن هذه الدراسة أجابت عن الكثير من التساؤلات وطرحت تساؤلات عديدة تاركةً الباب مفتوحاً أمام دراسات أخرى.

الفصل الأول

الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

- **المبحث الأول: نشأة مشكلة اللاجئين.**
- **المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للُّجوء الفلسطيني إلى العراق.**
- **المبحث الثالث: الخطط والمشاريع الصهيونية لترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق.**

المقدمة:

ما أن قررت بريطانيا انهاء انتدابها على فلسطين، حتى شرعت الحركة الصهيونية، واستكمالاً لما بدأته من مخططات وجهود، في العمل وبشكل منظم ومدروس على الاستيلاء والسيطرة على أرض فلسطين. واندفعت العصابات الصهيونية تضرب في كل مكان، وتمارس شتى أنواع الارهاب بحق الشعب الفلسطيني. وما أن حلت نكبة فلسطين بعد هزيمة عام 1948، حتى كان مئات الآلاف من الفلسطينيين مشردين بعيداً عن بيوتهم وأراضيهم.

وربما لم يخطر ببال أحد الفلسطينيين حينها فكرة اللجوء إلى العراق، الذي يبعد كثيراً عن حدود فلسطين، وتفصله عنها أقطارٌ عربيةٌ أخرى. لكن اشتراك الجيش العراقي في المعارك على أرض فلسطين خلال حرب عام 1948، لعب دوراً في ترحيل بضعة آلافٍ من الفلسطينيين الذين نقلوا في شاحنات الجيش العراقي، ليشكلوا بذلك النواة الأولى للاجئين الفلسطينيين في العراق.

ولم تكن فكرة تهجير الفلسطينيين إلى العراق بالجديدة، وإن دخلت حيز التنفيذ عام 1948، فهناك الكثير من الخطط والمشروعات الصهيونية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين وإعادة توطينهم في العراق، والتي سبقت ذلك بعشرات السنين، واستمرت بعد ذلك ولم تتوقف.

يتناول هذا الفصل الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث يدور المبحث الأول حول نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عموماً وجذورها التاريخية، فيما يتحدث المبحث الثاني عن الخلفية التاريخية للجوء الفلسطيني إلى العراق ودور الجيش العراقي في حرب عام 1948، بينما يخصص المبحث الثالث والأخير للحديث عن الخطط والمشاريع الصهيونية لترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق.

المبحث الأول
نشأة مشكلة اللاجئين

أولاً: جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

على الرغم من ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين كواحدة من أبرز وأهم النتائج المباشرة للنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948؛ إلا أن المتتبع لتاريخ الحركة الصهيونية ومخططاتها، ولتاريخ الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، يدرك أن بواعث قضية اللاجئين الفلسطينيين وجذورها التاريخية قد سبقت النكبة بعشرات السنين، والتي مرت على الفلسطينيين مثقلة بالتغيرات والأحداث الجسام، وبما تحمله من بذور جنينية تولدت عنها في نهاية المطاف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كأبرز معالم النكبة وكقضية حساسة تمثل جوهر القضية الفلسطينية برمتها.

اعتمدت الحركة الصهيونية على الهجرة وامتلاك الأراضي أساساً لإقامة الوطن اليهودي على أرض فلسطين؛ فعملت منذ بدايات القرن الماضي على ابتداع الخطط وطرح المشاريع الرامية إلى إخراج الفلسطينيين وترحيلهم طوعاً أو قسراً إلى أماكن شتى خارج فلسطين؛ لإحلال اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم، تحت ذرائع ومزاعم توراتية لا أساس لها من الصحة (العلي، 2010: 61).

إن مشكلة اللجوء هي نتاج نصف قرن من التخطيط والعمل الصهيوني لتنفيذ المشروع الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين. ففي الفترة الممتدة ما بين عامي 1920– 1948 استخدمت كافة السبل من أجل استملاك أراضي الفلسطينيين بمساعدة سلطات الانتداب البريطاني، تطبيقاً لالتزاماتها السابقة خاصة وعد بلفور وصك الانتداب الذي ساهم في تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود (عمرو، 2007: 2).

وبالفعل بدأ الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهجير أبنائها قبل الاعتداءات الصهيونية العسكرية على فلسطين وإعلان قيام (إسرائيل) عام 1948؛ حيث بدأت الموجة الأولى من التهجير القسري ما بين عام 1936– 1939؛ بسبب ممارسات سلطات الانتداب البريطاني تساعدها العصابات الصهيونية لقمع الثورة الفلسطينية والعصيان المدني في تلك الفترة. أما الموجة الثانية فقد بدأت وبشكل واسع بعد صدور قرار التقسيم في 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 (المصدر نفسه: 3)، والذي شجع العصابات الصهيونية على تنفيذ المزيد من الاعتداءات على أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم بعد أن أصبح لهم وجوداً (شرعياً وقانونياً) من وجهة النظر الدولية.

وفي الوقت الذي لم يكن فيه الفلسطينيون يملكون أبسط أسباب الدفاع عن النفس، انقضت العصابات الصهيونية عليهم، وخرج الصهاينة بعصاباتهم المسلحة مقتحمين على الفلسطينيين بيوتهم ومساكنهم في المدن والقرى، ولم يحل عام 1948 حتى كانت العصابات الصهيونية قد انتشرت على طول البلاد وعرضها، فبدأ السكان الفلسطينيون ينزحون عن بيوتهم في المدن التي يخالطون فيها اليهود، ثم راحوا يغادرون القرى المجاورة لمناطق احتشاد العدو، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 1948، إذ كان الانتداب البريطاني لا يزال قائماً، والجيوش العربية النظامية لا زالت في ثكناتها ومراكزها خارج حدود فلسطين، خرجت القوافل الأولى من اللاجئين وبلغ عددهم حوالي (350,000) شخص، وأصبحت عدة مدن وقرى عربية خالية من أهلها، كل ذلك قبيل يوم 15 أيار/ مايو 1948 اليوم الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين للقتال (عامر، 2002: 21-24). أي أن الفلسطينيين العزل بقوا طوال تلك الفترة يواجهون وحدهم آلة الحرب الصهيونية والعصابات المدربة، في ظل الفجوة الكبيرة وعدم التكافؤ بالمطلق بينهم وبين عدوهم.

وبعد دخول الجيوش العربية، انتهت فترة القتال الرسمي التي لم تتجاوز إلا الثلاثة أسابيع، وجاءت الهدنة الأولى، ولم يخرج خلالها من اللاجئين سوى عدد قليل لا يبلغ (10%) من مجموعهم العام. ثم عاود الصهاينة عدوانهم في الفترة ما بين الهدنتين وعقب قرار وقف إطلاق النار، واشتدت موجة الإرهاب وانتشرت في سائر أنحاء البلاد؛ مما اضطر أهل فلسطين إلى النزوح في حالة من الذعر تحت وابل من رصاص البنادق والمدافع والطائرات (المصدر نفسه: 24-25).

وهكذا فإن هجرة اللاجئين الفلسطينيين الجماعية في سنة 1948 كانت نتاج أكثر من نصف قرن من الجهود والخطط الصهيونية، وأخيراً القوة الغاشمة، وإن القيادة الصهيونية (اليهودية) والقادة العسكريين، كانوا مسؤولين عن تشريد ثلاثة أرباع مليون لاجئ فلسطيني وتجريدهم من أملاكهم (سعيد وآخرون، 2003: 83).

ولم تتوقف عملية التهجير؛ بل استمرت حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية، الأمر الذي يؤكد السياسة المخططة والممنهجة للحركة الصهيونية في طرد السكان الفلسطينيين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، حيث تركزت أساليب الصهاينة في اتجاهين، الأول: تمثل في عمليات الإرهاب والقتل والترويع التي استخدموها من خلال تدمير المدن والقرى وقتل الأبرياء. أما الاتجاه الثاني: فتمثل في السياسة التي تقضي بحرمان الفلسطينيين من لقمة العيش، مما يتسبب في الهجرة بحثاً عن العمل، أو من خلال فرض الضرائب، وإغراق الأسواق بالبضائع المستوردة لضرب البضائع المحلية. أي أن هذه السياسة تمثلت في توفير عوامل طرد حقيقية للأفراد والمجموعات ممن تبقى بعد هول القتل والتشريد (عمرو، 2007: 3- 4).

وبحسب تقديرات أكرم زعيتر[1]، فقد أدت ممارسات القوات الصهيونية والمذابح التي اقترفتها، وما أعقب ذلك من استيلاء على معظم أرض فلسطين، إلى جلاء نحو مليون فلسطيني عن مواطنهم، واستيلاء الصهاينة على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم، ولجوئهم إلى الأقطار العربية المجاورة وإلى القسم الذي بقي من فلسطين بأيدي العرب (زعيتر، 1955: 255).

وقد استمرت عملية خروج الفلسطينيين مدة عشرين شهراً، ابتداءً من شهر كانون أول/ ديسمبر 1947، ولغاية شهر تموز/ يوليو 1949 (كيوان، 2007: 137). ويتحدث الأكاديمي والمؤرخ الإسرائيلي بني موريس بأن مخطط تهجير الفلسطينيين تم على مراحل:

- الموجة الأولى للهجرة تقدر ب(70,000) فلسطيني معظمهم من الميسورين من سكان المدن الراغبين في تجنب مناطق المواجهات.
- الموجة الثانية حدثت بين نيسان/ أبريل، وأيار/ مايو، وحزيران/ يونيو 1948، عبر الخطة المسماة دال[2] التي وضعتها عصابات الهاغاناه[3]، وأعطى ديفيد بن غوريون[4] التعليمات لتنفيذها، وهجر من جرائها ما مجموعه (640,000) فلسطيني.
- الموجة الثالثة بدأت في 9 تموز/ يوليو تحت اسم عملية داني، بهدف احتلال مدينتي اللد والرملة، ودفع سكانهما إلى الهلع والهرب، وبعد يومين من القصف العنيف تم احتلالهما وطرد سكانهما؛ حيث طرد خلال أسبوع أكثر من (70,000) فلسطيني.
- الموجة الرابعة امتدت من تشرين أول/ أكتوبر حتى تشرين ثاني/ نوفمبر 1948، وقد جرى فيها طرد السكان الفلسطينيين من صحراء النقب إلى تلال الجليل، وارتفع جراءها عدد اللاجئين في قطاع غزة من (100.000) إلى (230.000) لاجئ.
- الموجة الخامسة جرت ما بين تشرين ثاني/ نوفمبر 1948 حتى تموز/ يوليو 1949 بسبب ما سمي "تطهير حدود الدولة الجديدة"، حيث تم طرد سكان إصبع الجليل إلى لبنان وطرد الفلسطينيين الذين

[1] أكرم زعيتر، أديب وسياسي قومي عربي ولد في مدينة نابلس عام 1909، والده الشيخ عمر زعيتر من كبار رجالات نابلس، وترأس بلديتها في أوائل القرن العشرين. أخوه العلامة عادل زعيتر شيخ المترجمين العرب.

[2] خطة دالت أو الخطة "د"، هي خطة وضعتها منظمة الهاجاناه في فلسطين بين خريف 1947 وربيع 1948، كان الهدف من الخطة بحسب واضعيها هو حماية تأسيس دولة يهودية في فلسطين، وبحسب المصادر الفلسطينية هي خطة تهدف إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

[3] الهاجاناه، كلمة عبرية تعني الدفاع، وعصابة الهاجاناه تكتل عسكري تأسست عام 1921 في مدينة القدس، في عهد الانتداب البريطاني، وكان الهدف من تأسيسها الدفاع عن أرواح وممتلكات سكان المستوطنات اليهودية في فلسطين خارج نطاق الانتداب البريطاني، وبلغت المنظمة درجة من التنظيم مما أهلها لتكون حجر الأساس لجيش (إسرائيل).

[4] ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء ل(إسرائيل)، ولد عام 1886 في مدينة بلونسك البولندية، ولتحمسه للصهيونية، هاجر إلى فلسطين عام 1906.

عادوا إلى قريتي ترشيحا، ومعليا، وكذلك الحال مع السكان في شمال النقب، حيث تم طرد (3000) قروي فلسطيني من منطقة الفالوجة، وعراق المنشية (المجموعة 194، 2003: 198).

ثانياً: دور الإرهاب الصهيوني في عملية التهجير:

كانت الصهيونية في فلسطين قد أعدت عدتها لتنفيذ خططها الرامية إلى تشريد الفلسطينيين من ديارهم بوسائل الترويع والتنكيل، والبطش واستباحة الأنفس والأموال (عامر، 2002: 21)، وكان التجاء الصهاينة إلى الإرهاب لإرغام الفلسطينيين على الخروج قد ابتدأ منذ عهد الانتداب، واستمر عند قيام (إسرائيل) [ولم يتوقف]، وقد نفذه الجيش المنظم (للدولة الجديدة)، محرزاً احتلال معظم المدن والقرى العربية في فلسطين (كتن، 1999: 68). وقد استخدمت القوات الصهيونية ألواناً شتى من أشكال البطش والإرهاب؛ كان أبرزها القتل والمجازر ، وتدمير القرى قبل وبعد تهجير أهلها منها.

المجازر:

على الرغم من أن معظم المجازر الصهيونية الموثقة فيما قبل تأسيس دولة (إسرائيل) ارتُكِبت خلال عامي 1947، 1948، إلا أن هناك بعض المجازر الموثقة قبل ذلك، كان أولها تفجير قنبلة في سوق مدينة حيفا في 6 آذار/ مارس 1937، وأغلب الظن أن مجازر أخرى قد ارتكبت قبل ذلك، ولكن صعوبة التوثيق في تلك الفترة والافتقاد للأرقام والإحصائيات الدقيقة وحيثيات الممارسات الصهيونية تسببت في قلة ما عُرِف عن تلك الفترة. حيث يقدر عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في الفترة من 1937– 1948 بأكثر من (75) مجزرة ذهب ضحيتها أكثر من (5000) شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى. وكانت فترة 1947– 1948 فترة الذروة في ارتكاب هذه المجازر. وقد أظهرت المراجعات التاريخية لما حصل خلال العامين المذكورين أن ما جرى كان أشبه بتطهير عرقي أو إبادة جماعية. وقد وثق سلمان أبو ستة[1] أكثر من (200) جريمة حرب، و(34) مجزرة ارتكبت ضد مدنيين أو أسرى خلال عامي 1947، 1948، منها (17) مجزرة ارتكبت أثناء الوجود البريطاني و(17) بعد الجلاء البريطاني عن فلسطين (علي، 2009: 25).

وقد أجبرت المجازر التي ارتكبها الصهاينة، الفلسطينيين على الهجرة رغماً عنهم، حيث ساهمت في بث الرعب في صفوفهم، في ظل قناعتهم بعدم القدرة على مواجهة الهجمة الصهيونية، إضافة إلى غياب قوة عربية حقيقية قادرة على تأمين الحماية الكافية لهم (مصعب، 2003: 231). وأراد الصهاينة بتلك المجازر من

[1] سلمان أبو ستة، ولد عام 1937 في أرض "المعين" قضاء بئر السبع، مهندس ومخطط ومدير أعمال، هجَّرته العصابات الصهيونية من أرضه وأسرته عام 1948، ألف أكثر من 300 بحث ومقال وأصدر ستة كتب عن اللاجئين بالعربية والانجليزية، وصمم خريطة تضم قرى ومدن فلسطين ويُلقَّب ب"عَرَّاب حق العودة".

خلال ما تنشره من الفزع أن تحرك عجلة التهجير، وبالفعل فر اللاجئون في موجات غير منتظمة هاربين تحت وابل من النيران باحثين عن مكان آمن (الريس، 2000: 8).

وكانت دير ياسين أبرز المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، والتي كان لها تأثيراً ووقعاً كبيراً في نفوسهم، فكان لها ما بعدها، لذا سنحاول إلقاء نظرة سريعة عليها.

مجزرة دير ياسين:

كانت (دير ياسين) موقع أشهر مجزرة اقترفت ضد مدنيين فلسطينيين عام 1948، مجزرة تحولت إلى أهم عامل ساهم في الهجرة عام 1948 (سعيد، وآخرون، 2003: 98).

وقرية دير ياسين قرية صغيرة هادئة تقع غرب القدس وترتفع (2,570) قدماً، أي (770) متراً عن سطح البحر، وكان عدد سكانها عام 1948 حوالي (750) نسمة، يقطنون (144) منزلاً. ولم تدخل قرية دير ياسين التاريخ قبل المذبحة التي شهدتها، ولم يبقَ أهلها فيها بعد النكبة، إنها مفارقة عجيبة أن تدمر وتفرغ هذه القرية في يوم دخولها التاريخ (علي، 2009: 36).

في 8 نيسان/ أبريل 1948 زحف جيش الهاجاناه على قرية دير ياسين واستولى عليها وسلمها إلى عصابة الأرغون[1] بقيادة مناحيم بيجن[2]، فدمرها وارتكب فيها مجزرة بشرية كان لها تأثير نفسي عميق ومخرب (عامر، 2002: 62). ففي 9 نيسان/ أبريل [أي في اليوم التالي لدخول القرية]، قتل أكثر من (250) قروياً غير مسلح، وكان منهم نساء وشيوخ وأطفال، وكان هناك أيضاً حالات اغتصاب وتمثيل بالجثث (سعيد، وآخرون، 2003: 98). وفي روايته عن هذه المجزرة قال جاك رينيه مندوب الصليب الأحمر: لقد زرت خرائب قرية دير ياسين واكتشفت (250) جثة من الرجال والنساء والأطفال مكدسة في بئر. وكانت هذه المجزرة بمثابة إنذار وإدخال للرعب على قلوب الجماعات العربية لأجل أن يتركوا القرى والمدن (عامر، 2002: 62).

ولم تكن مجزرة دير ياسين هي الأولى من سلسلة المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، فقد سبقتها جرائم عديدة ومجازر وحشية أكبر، إلا أن هذه المجزرة تميزت بكونها حدثت في قرية قريبة من القدس، ودخلها مندوبو الصليب الأحمر ونقلوا شهاداتهم للعالم قبل إخفاء معالم الجريمة (علي،2009: 36)،

[1] الأرغون، عصابة الأرغون، منظمة صهيونية شبه عسكرية، وجدت في الفترة من 1931- 1948 ويعزى لها الكثير من مشاكل الشعب الفلسطيني ونشأت بتفرعها من الهاجاناه، ولعل من أسباب انشقاق الأرغون عن الهاجاناه هو امتعاض الأرغون من القيود البريطانية المفروضة على الهاجاناه في تعاملها مع الثوار الفلسطينيين.

[2] مناحيم بيجن، يهودي روسي وصل إلى فلسطين عام 1942، وترأس عام 1943 عصابة الأرغون، التي ارتكبت العديد من المجازر، أصبح رئيساً لوزراء (إسرائيل) من 1977- 1983، قام خلالها بتوقيع معاهدة سلام مع مصر، وضرب المفاعل النووي العراقي، واجتياح لبنان.

وقد استغلها اليهود، وتبجح بها بيجن لما أحدثته من التأثير النفسي الهائل على أنفس العرب العزل فهجروا قراهم، حيث قال مفتخراً بدوره: "لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل". وقد استمر اليهود باستخدام هذه الطريقة ونفذوها في كثير من القرى والبلدات (عامر، 2002: 62).

ولم تكن تلك المجازر مجرد تجاوزات محصورة في منطقة معينة، وإنما كانت موزعة في شتى الأرجاء (في الجليل الغربي والشرقي والشمالي، وفي اللد وسط فلسطين، وفي جنوب الخليل، وفي غربي القدس). حدثت هذه المجازر قرب المدن العربية الكبرى، وعلى ما يبدو أن لهذه المجازر أنماطاً تتماشى مع هجرة الفلسطينيين ومع حملات الطرد التي نفذها الجيش الإسرائيلي من هذه المناطق. وكان الفلسطينيون أقل رغبة في الجلاء عن مدنهم وقراهم في النصف الثاني من الحرب؛ لذا فإن المجازر المتعددة التي ارتكبت منذ حزيران/ يونيو 1948 فصاعداً كانت تهدف إلى التسبب بجلاء شامل (مصالحة، 1992: 184). وتثبت أبحاث حديثة أن إخلاء الفلسطينيين لبلداتهم وقراهم في النصف الثاني من الحرب كان أقل احتمالاً ولهذا السبب كانت المجازر الكثيرة التي ارتكبت من تموز/ يوليو 1948 فصاعداً مثل: مجازر اللد، وخربة ناصر الدين، وعين زيتون، وعيلبون، وسعسع، والجش، والدوايمة، والطيرة (قرب حيفا)، وصفصاف، وشعب، وصلحة، وحولام، مرسومة كلها لفرض عمليات إخلاء بالقوة (سعيد، وآخرون، 2003: 99).

تدمير القرى الفلسطينية:

ركز الإرهاب الصهيوني تحركاته على المناطق المخصصة للعرب، والتي أراد الصهاينة احتلالها ثم ضمها. وطبقوا إجراءات تدمير القرى الفلسطينية على نطاق واسع، بهدف منع سكانها الذين أُجبروا على إخلائها من العودة إليها، وقد دمروا قرى أخرى كثيرة حتى بعد قرار الأمم المتحدة [رقم 194] بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 1948، الذي طلب من (إسرائيل) السماح بعودة اللاجئين (كتن، 1999: 68).

واستخدم الصهاينة أقسى الوسائل في استهداف القرى الفلسطينية العزلاء؛ حيث تم ضرب هذه القرى بالقنابل المدمرة والمحرقة، وبث الألغام على طول الطرق والجسور والسكك الحديدية، وفي الأحياء والأسواق حيث أمكنة التجمع العامة. وأصبح موت أسر بأكملها من نساء ورجال وأطفال تحت أنقاض بيوتهم حادثاً عادياً (عامر، 2002: 23). وكانت القوات الصهيونية تعمد إلى نسف البيوت وتدمير القرية تدميراً كاملاً. وظل نقص المواد الناسفة – الديناميت – أو نفادها، هو العامل المقرر في نجاة بعض البيوت، أو قرية هنا أو هناك من التدمير (حمدان، 2009: 423).

وبحلول نهاية حرب 1948 كانت مئات القرى الفلسطينية قد أفرغت من سكانها كلياً، وجرى نسف بيوتها أو جرفها، والهدف هو منع اللاجئين من العودة إلى بيوتهم وقراهم (إضافة إلى تسهيل إدامة الأسطورة الصهيونية القائلة أن فلسطين كانت في الواقع "أرضاً خالية" قبل دخول اليهود إليها، واختلفت التقديرات حول عدد المواقع الفلسطينية التي أفرغت من سكانها ودمرت، فبينما تحدثت مصادر صهيونية عن (369) قرية وبلدة، تحدثت مصادر فلسطينية عن (418) قرية تم إفراغها بغرض تدميرها، ومن هذه القرى ال(418) التي أخليت من سكانها، دمرت (293) قرية (70%) تدميراً كاملاً، ودمرت (90) قرية (22%) تدميراً كبيراً، أما القرى التي نجت من التدمير فنجت لأن مستوطنين يهود احتلوها. وفي فترةٍ أحدث قدم سلمان أبو ستة قائمة محدثة ب(531) قرية (سعيد، وآخرون، 2003: 104-105).

الدعاية الصهيونية:

على الرغم مما تقدم؛ إلا أن الدعاية الصهيونية ركزت على ما أسمته "طهارة السلاح اليهودي"، وعلى ما وصفته بـ"إنسانية جنود وضباط القوات اليهودية"، وأن سلوكهم اتسم بالسمة الحضارية الإنسانية (حمدان، 2009: 413). وحاولت الصهيونية وبوسائل متنوعة إنكار بل وطمس حقيقة أن المهاجرين الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم، قد اضطروا إلى ذلك، لا بسبب الأحداث التي رافقت الحرب فحسب؛ بل بسبب سياسة الإرهاب التي اتبعها الصهاينة، تنفيذاً لمخططاتهم، ووصولاً إلى هدفهم بانتزاع أراضي فلسطين خاليةً من أهلها (عبد الدايم، 2000: 76).

غير أن المؤرخ الإسرائيلي ايلان بابه يحكي وقائع مناقضة ومنافية لمزاعم الدعاية الصهيونية؛ حيث يروي حكايات عن قيام الجنود الصهاينة بعمليات النهب والسرقة، وعن ارتكابهم لجرائم القتل، ولاغتصاب النساء بعد تجريدهن من مصاغهن حتى الحلية الأخيرة، وقتلهن بعد ذلك (حمدان، 2009: 414).

وبحسب المؤرخ العسكري الإسرائيلي أرييه يتسحاقي، اقتُرِفت حوالي (10) مجازر كبرى (مُعرَّفة على أساس سقوط أكثر من (50) ضحية في كل مجزرة)، وحوالي (100) مجزرة صغرى (سقط فيها أفراد أو مجموعات صغيرة) على أيدي القوات الصهيونية في 1948- 1949، وحسب يتسحاقي كان لهذه المجازر تأثير كبير في السكان الفلسطينيين، مما تسبب في الهجرة وعجل بها. وذهب يتسحاقي إلى أبعد من ذلك ليقول أن جرائم ارتُكِبت في كل قرية تقريباً. ويؤيد أوري ملشتاين، وهو مؤرخ إسرائيلي ومُقوِّض خرافات، تقدير يتسحاقي لمدى المجازر، بل يتحدث بأن كل معركة في سنة 1948 انتهت بمجزرة، ويقول: "في جميع

حروب (إسرائيل) ارتُكِبت مجازر، لكني لا أشك في أن (حرب الاستقلال) كانت أقذرها" (سعيد وآخرون، 2003: 98).

وتظهر الأبحاث الحديثة بشأن هجرة الفلسطينيين أن أغلبية المجازر ارتكبتها قوات من صفوف الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، الأمر الذي ينفي صحة ما روجته الدعاية الصهيونية حول المنشقين الذين يقومون بهذه المجازر (مصالحة، 1992: 184).

ثالثاً: موقف (إسرائيل) من عودة اللاجئين الفلسطينيين:

ساد اعتقاد لدى جميع المهجرين أن هجرتهم مؤقتة، وأن عودتهم إلى بيوتهم وأراضيهم ستكون خلال أسابيع، وخصوصاً بعد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية، والضغوط المتواصلة على (إسرائيل) لحملها على السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو قسم منهم. وتُوجت الجهود الدولية بإصدار القرار (194) عن الأمم المتحدة بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 1948 ، وهو القرار المرجعي الدولي المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، ويتضمن الحق القانوني للاجئين في العودة (كيوان، 2007: 137-138). وحتى قبل صدور هذا القرار الأُممي كان هناك شبه يقين لدى الغالبية العظمى من اللاجئين أن عودتهم إلى ديارهم مرتبطة فقط بتوقف العمليات العسكرية، مع وجود اعتقاد لدى الكثيرين منهم بأنها مسألة أيام ويتم حسم المعارك لصالح الجيوش العربية، ولكنَّ شيئاً من هذا لم يحدث، فلا الجيوش العربية انتصرت، ولا الإرهاب الصهيوني توقف حتى بعد توقف المعارك، ولا (إسرائيل) سمحت لهم بالعودة.

وشهد الموقف الإسرائيلي تشدداً وتصلباً تجاه عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وينطلق هذا الموقف من الفكر الصهيوني واستراتيجيته الداعية لتهجير الفلسطينيين من ديارهم، وإحلال المهاجرين الصهاينة الوافدين إلى البلاد مكانهم، والحفاظ على الطابع العنصري اليهودي للدولة (صافي، 2007: 110).

وللتأكيد على السياسة الممنهَجة لطرد الفلسطينيين قامت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة بتشكيل لجنة خاصة للتأكد من عدم عودة اللاجئين إلى بيوتهم، وتوسيع إطار الطرد والترحيل لمن هم موجودون، حيث قامت باستكمال هدم القرى العربية، وتوطين اليهود في منازل الفلسطينيين داخل القرى غير المهدمة. كما عملت اللجنة في إطار توسيع عملية الطرد على مساعدة الفلسطينيين في البحث عن مكان آخر للسكن (عمرو، 2007 :4).

ويشير سلمان أبو ستة إلى أنه وبعد أسبوعين من إعلان قيام (إسرائيل) أصدرت حكومتها المؤقتة، قراراً بأنه لا يمكن عودة أي فلسطيني إلى دياره، وقد تم جلب يهودياً أوروبياً يعتبر خبيراً في ترحيل الشعوب في أوروبا، وعمل دراسة كاملة هي الخطة الدائمة لـ (إسرائيل) فيما يتعلق باللاجئين حتى يومنا هذا، وتقوم هذه الخطة على عدم إمكانية القبول سياسياً بعودة أي لاجئ فلسطيني، وأنه يجب تدمير كل القرى الفلسطينية حتى لا يجد اللاجئ فرصة ليعود إلى بيته المدمر، وإحراق المحاصيل التي كانت موجودة صيف 1948، وتسميم الآبار، وقتل كل من يعود إلى وطنه باعتباره متسلِّلاً، حتى قتلوا (5000) فلسطيني حاولوا العودة إلى ديارهم بين 1948، 1956. كما تقوم هذه الخطة على "النشر في العالم بأن هناك تبادلاً سكانياً مشروعاً، وأن الفلسطينيين الذين خرجوا من ديارهم فعلوا ذلك بأوامر من دول عربية، وليس بذنب (إسرائيل)، وأن العرب طَردوا يهوداً فصار تبادل السكان كما يحصل في بلاد أخرى، وأنه يجب ترتيب دعاية بين اللاجئين أنفسهم بأنه لا فائدة من العودة إلى الديار"، والقبول بفكرة التعويض شرط أن يكون ذلك مشروطاً بالتخلي عن حق العودة (أبو ستة، 2014/5/18).

هذا وظل الموقف الإسرائيلي على حاله رافضاً لعودة اللاجئين ولم يحدث فيه تغيير على مر السنوات، بل كانت السياسة الإسرائيلية تجاه من تبقَّى من الفلسطينيين على الأراضي التي سيطرت عليها (إسرائيل) هي سياسة طاردة.

ولم تغيِّر الاتفاقيات العربية والفلسطينية مع (إسرائيل) في الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، بل زادت في تصلب موقفها الرافض للعودة، وفي بيان حكومة نتنياهو في الكنيست في 17 حزيران/ يونيو 1996، أعلنت حكومة الليكود أنها "ستعارض حق العودة للسكان العرب إلى أي جزء من (أرض إسرائيل) [فلسطين المحتلة] يقع غربي نهر الأردن" (نوفل، 2012/6/11).

كما أن إيهود باراك[1]، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أكد عشيِّة مشاركته في مفاوضات كامب ديفيد الثانية مع السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تموز/ يوليو 2000، على رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى (إسرائيل) [فلسطين المحتلة] (المصدر نفسه).

وظلَّت (إسرائيل) ترى أن القبول بحق العودة للفلسطينيين ما هو إلا بمثابة انتحار، أي بالأصح تصفية لمفهوم الدولة اليهودية، فالديموغرافيا ستُملي شروطها، فقد أشار شارون إلى (دولة إسرائيل) كدولة يهودية "Israel as a Jewish state" ثم أكد لحزبه بأنه لن يسمح لأي لاجئ فلسطيني بالعودة إلى (إسرائيل)

[1] إيهود باراك، عاشر رئيس وزراء لـ(إسرائيل)، من 1999 إلى 2001، وزعيم حزب العمل حتى شهر كانون ثاني/ يناير 2011.

[فلسطين المحتلة]. هذا إضافة إلى أن (إسرائيل) تدَّعي عدم مسؤوليتها عن قضية اللاجئين، وتربط حل مشكلتهم بحل مشكلة ما تسميهم (المهاجرين اليهود) من الدول العربية، ومؤخراً أصدرت مجموعة يهودية تطلق على نفسها اسم "العدالة من أجل اليهود من الدول العربية" تقريراً طالبت فيه بتعويضات قيمتها (100) مليار دولار عن "الأملاك التي تركها اليهود العرب الذين طردوا أو غادروا بلدانهم في العام 1948 بعد النكبة" (الحسن بن طلال، 2004: 8-9). غير أنَّ الناظر لطبيعة المجتمع الإسرائيلي والتمييز والتهميش الذي يتعرض له اليهود العرب والمعاملة التي يُعاملون بها، يدرك وبشكل قاطع بأن (إسرائيل) لا تقصد من وراء إثارة قضية اليهود العرب على أنها قضية لاجئين ومحاولة ربطها بقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا المماطلة وخلط الأوراق والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقوق اللاجئين. ولو افترضنا جدلاً – وهو افتراض غير صحيح – أن (إسرائيل) فعلا تقصد حل مشكلة ما تسميهم لاجئين، وأنهم أُخرجوا مكرهين من البلاد العربية، فالأصل أن تُطالِب بعودتهم إلي تلك البلاد وليس تعويضهم، كذلك يجب أن لا تقتصر مطالباتها على ما تسميه بـ"حقوق اللاجئين" على من أتوا من اليهود العرب، وإنما على بقية اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من أنحاء العالم، وبالتالي المطالبة بعودتهم إلي بلادهم وترك فلسطين لسكانها الأصليين.

وهكذا فلم تكن الممارسات الصهيونية قائمة على العصبية أو الحمية ولا خاضعة لظروف أملتها مقتضيات الحرب والمعارك هنا أو هناك، ولا الفعل ورد الفعل، ولم يُترَك فيها شيء للظروف بل كانت كلها وفق تخطيط مدروس منظم محكم أُعِدَّت له العدة وهُيئَت له جميع الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية اللازمة للتغلب على سبع جيوش عربية، وتحقيق ما كانت تهدف إليه من تهجير للسكان وسيطرة على الأرض. هكذا كان حال القوات الصهيونية ومن وراءها من المخططين، فما بال الطرف الآخر؟

رابعاً: الوضع العربي:

على الصعيد العربي كان أصحاب السلطة– على الأكثر– ينادون بمسؤولياتهم نحو القضية الفلسطينية، ويؤكدون قيامهم بهذه المسؤوليات رافعين شعار حشد القوى لمجابهة الخطر الصهيوني وإذكاء النضال العربي. ولو افترضنا الصدق والإخلاص في مساندة الأنظمة والحكام للقضية الفلسطينية، فإن هؤلاء لم يكونوا مؤهلين علماً وتقدماً حقيقيين لاكتساب القدرة المطلوبة في هذا العصر لصد الخطر وإحراز النجاح، فالسلطات العربية دخلت هذه المعركة بأسلحة مادية وأدبية قديمة ومهترئة في وجه مجتمع صهيوني متسلح بأحدث الأساليب العقلانية والتطبيقية والحضارية، وقادر على حشد قواه الذاتية، وعلى اختراق السلطات والجماهير في الدوائر المؤثرة في البلدان المتقدمة، واجتذابها إلى جانبه (سويد، 1996: 55- 56).

أما الجماهير العربية فقد كانت تنطلق في أغلب الأحيان من العفوية والإحساس المباشر بالظلم، وتعطي في مجملها سنداً قوياً خالصاً للقضية الفلسطينية، لكن لم تكن لها القدرة – أم لم تُدَرَّب على تكوين القدرة اللازمة للفوز في معارك هذا العصر، ولم يُتَح لها أن تناضل أولاً لاكتساب القدرات العسكرية والسياسية والإعلامية الضرورية، وبالتالي لم تكن هي ولا حكامها في وضع يضمن لهم الغلبة أو على الأقل الصمود في حماية فلسطين من الأطماع الصهيونية. لم يكن العرب – حكاماً وشعوباً معاً – مهيئين إن من حيث الإخلاص والنقاء، أو من حيث القدرات الفعلية، لمساندة الفلسطينيين مساندة صحيحة (سويد، 1996: 56). على حين كان يقابلهم جنود مدرَّبون في معسكرات أوروبا، خاض بعضهم الحرب العالمية الثانية، كما كانت هناك كتيبة صهيونية دربت أيام الانتداب البريطاني واشتركت في الحرب (سيدهم: ____، 75).

ونتيجة التردد الذي صبغ الموقف العربي في ذلك الوقت فقد جاء التحرك العربي للرد على التهجير القسري والدموي للفلسطينيين متأخراً من خلال تشكيل جيش الإنقاذ الذي كان مجرداً من كافة عوامل الصمود والنصر في وجه الآلة العسكرية الصهيونية المدعومة دولياً على الصعيدين السياسي والعسكري. وقد بدأت طلائع هذا الجيش بالوصول إلى فلسطين مع بداية جلاء القوات البريطانية في 15 أيار/ مايو 1948، علماً أن تشكيل هذا الجيش كان مثار خلاف بين الكثير من الدول العربية، واعتمدت المشاركة العربية في هذا الجيش على المصالح القطرية لتلك الدول (أبو السعود، 2009/5/23).

ولم يكن يُتصور أن ثلاثة أرباع مليون يهودي تقريباً يغلبون حوالي (50) مليون عربي، وأن دولة عمرها أيام تغلب (7) دول عربية لها حضارة وتاريخ. ولم يكن هذا غريباً على اليهود لأنهم كانوا يعرفون حقيقة قوة العرب. ولهذا قال حاييم وايزمن[1] في مذكراته واصفاً قوة العرب "أنا لا أضارب بمليم واحد في بورصة أسطورة قوة العرب.. يا قوم أعطونا نصف فرصة، ونصف فرصة فقط ... ونحن نكشف للعالم أن حكاية قوة العرب وتماسك العرب، ونفوذ العرب، هي حكاية كلها كذب في كذب" (سيدهم، ____: 75).

وبالطبع فالفلسطينيين وحدهم وحالهم لا يختلف كثيراً عن حال الجماهير العربية، وفي ظل القدرات المادية المحدودة والفجوة الهائلة في موازين القوة، ما كان بمقدورهم أن يصمدوا في وجه الهجمة الصهيونية وليس الانتصار عليها، وما كان بمقدور أي شعبٍ من شعوب الأرض أن يفعل أكثر مما فعلوه لو وُضِعَ تحت نفس الظروف.

[1] حاييم وايزمن، يعتبر أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل، لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور 1917، كان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية منذ 1920- 1946، ثم انتُخِب أول رئيس لدولة (إسرائيل) 1949.

وعلى أية حال ومهما كانت المعطيات وكيفما جرت الأحداث، وأينما توزعت المسؤوليات فالمحصلة واحدة، دفع ثمنها الشعب الفلسطيني ولا زال.

فقد كانت نكبة عام 1948 منعطفاً تاريخياً في حياة الشعب الفلسطيني، امتدت تأثيراته إلى مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وكان ذلك نتيجة طبيعية لحالات التشريد القسرية التي فُرضت على أبناء فلسطين الذين أُجبروا على ترك أراضيهم واللجوء إلى البلدان العربية المجاورة (مصعب، 2003 :231).

وقد خلَّف هؤلاء اللاجئون مدناً كاملة كانوا هم جميع سكانها، وأخرى كانوا كثرة أهاليها، و700 قرية هم مالكو أراضيها ومبانيها، تركوا أراضيهم وعقاراتهم ومتاجرهم وبضائعهم وأثاث بيوتهم وثرواتهم. إن جهود الاستعمار الصهيوني عشرات السنين وتصريح بلفور والانتداب البريطاني وجهود بريطانيا وسياستها التهويدية لم تستطع أن تنتزع من أراضي فلسطين إلا (6.5 %) من مجموعها، لكن اليهود استولوا بسبب "الكارثة" على أضعاف هذه المساحة، إذ لم يبق للعرب من أرض فلسطين سوى (5,555,000) دونم في الضفة الغربية لنهر الأردن أكثرها جبلية، ونحو (300,000) دونم في قطاع غزة معظمها رمال، على حين استولي اليهود على أكثر من 20 مليون دونم (زعيتر، 1955 : 256 – 257).

وكما أسلفنا فقد لجأ الفلسطينيون الذين هُجِّروا قسراً من أراضيهم إلى البلدان العربية المجاورة، وحسب ما تحدث به الكاتب الفلسطيني ناهض الريس فيمكن القول إجمالاً إن اللاجئين من شمالي فلسطين اتجهوا إلى لبنان وسورية، بينما اتجه أهالي الجنوب إلى قطاع غزة ووصل بعضهم إلى مصر، وتوزع اللاجئون من وسط فلسطين بين الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن، ووصل بعضهم حتى العراق (الريس، 2000: 11) والتي كان اللاجئون الفلسطينيون فيها موضوع هذه الدراسة.

المبحث الثاني
الخلفية التاريخية للُّجوء الفلسطيني إلى العراق

سبق أن أوضحنا في المبحث السابق كيف نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيف تم تهجيرهم قسراً وتشتيتهم إلى البلاد العربية المجاورة، وأشرنا إلى وصول أعداد منهم إلى العراق. لكن السؤال المطروح هنا لماذا لجئوا إلى العراق الذي يبعد كثيراً عن حدود فلسطين وتفصله عنها أقطار عربية أخرى؟

كان للجيش العراقي في فلسطين، وتحديداً منطقة جنين، دور كبير في ترحيل بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين تواجدوا في مناطق عملياته العسكرية، إلى القطر العراقي مباشرةً وبأوامر من حكومة نوري السعيد، التي كانت في سدة الحكم إبان نكبة فلسطين عام 1948 (قدسية، 1997 : 9). حيث ينحدر غالبية الفلسطينيين الذين لجئوا إلى العراق إثر نكبة عام 1948، من قرى مثلث الكرمل (إجزم، عين غزال، جبع) قضاء حيفا (كريم، 2010: 219)، وأعداد أخرى من المناطق والقرى المحيطة بها وهي: صرفند والمزار وعارة وعرارة والطنطورة والطيرة وكفر لام وعتليت وأم الزينات وأم الفحم وعين حوض (كيوان، 2007 :128، قبعة، 2007: 60)، وبعض العائلات من مدن حيفا، ويافا (ماكوفسكي، 2001 :3).

وللتعرف على هذه القرى الثلاث (إجزم، وجبع، وعين غزال) نورد نبذة مختصرة عن كل منها:

- قرية إجزم: تقع جنوب مدينة حيفا، على ارتفاع (100) متر عن سطح البحر (أبو مايلة وآخرون، 1998: 59)، وتطل على البحر الأبيض المتوسط وتبعد عنه مسافة (3) كيلو مترات، كما تبعد عن بقية القرى مسافة (3) كيلو مترات (العراقي، 2006/12/18). بلغ عدد سكان القرية (2970) نسمة، وبلغت مساحة القرية (91) دونماً، ومساحة أراضيها (46,905) دونمات لا يملك اليهود فيها شيئاً. وهي ثاني قرى قضاء حيفا فيما تملكه من الأراضي. وفي شهر شباط/ فبراير من عام 1949 أقام اليهود في بقعتها مستعمرة "Kerem Hahasal"، كان بها (344) يهودياً في نهاية عام 1950 (الدباغ، 2006: 197).
- قرية جبع: تقع جنوب مدينة حيفا (أبو مايلة وآخرون، 1998: 60)، على الطريق العام الواصل بين حيفا ويافا على جبل يطل على البحر الأبيض المتوسط (العراقي، 2006/12/18). وترتفع عن سطح البحر (55) متر. بلغت مساحتها (7012) دونماً، وفي عام 1945 بلغ عدد سكانها (1140) نسمة (أبو

مايلة وآخرون، 1998: 60). وقد أنشأ اليهود عام 1949 في منطقة هذه القرية مستعمرة "جبعة كرمل"، كان بها (327) يهودياً في نهاية عام 1950 (الدباغ، 2006: 198).

- قرية عين غزال: في عام 1945 بلغ عدد سكانها (2170) نسمة. وتقع هذه القرية جنوب مدينة حيفا (أبو مايلة وآخرون، 1998: 65)، على طريق حيفا – يافا العام، وتطل على البحر الأبيض المتوسط (العراقي، 2006/12/18). بلغت مساحتها (130) دونماً، ومساحة أراضيها (18,079) دونماً، كان لليهود منها (442) دونماً. في عام 1949 بنى اليهود في منطقة عين غزال مستعمرة "عين عيالا"، وفي نهاية عام 1950 كان في المستعمرة (297) يهودياً (الدباغ، 2006: 200).

وتبعد القرى الواحدة عن الأخرى (3) كيلو مترات، وتشكل مع بعضها ما يسمى مثلثاً يسمى "الحمامة البيضاء"، تشكل فيه إجزم الجسم، وجبع وعين غزال الجناحين (العراقي، 2006/12/18).

وللتعرف أكثر على موقع هذه القرى الثلاث إضافة إلى القرى الأخرى أنظر الخريطة ملحق رقم (1).

وبعد اشتداد المعارك واحتلال تلك القرى عام 1948، لجأ سكانها إلي جنين حيث كان الجيش العراقي. وهذا يقودنا بالضرورة للتعرف على الدور الذي قام به الجيش العراقي.

أولاً: الجيش العراقي وحرب 1948:

ظهرت مشاركة العراق في حرب فلسطين عام 1948 من خلال نشاطات المتطوعين العراقيين الذين انخرطوا إلى جانب غيرهم من المتطوعين العرب في جيش الإنقاذ، فضلاً عن القوات العراقية النظامية (العلوجي، 2010: 186). وكانت مشاركة العراق في البداية ممثلة ب(4) أفواج، لتصل إلى (30) فوجاً بعدد يقارب ال(10,000) جندي (أبو السعود، 2009/5/23). وخاض الجيش العراقي المعارك في فلسطين قبل دخول الجيوش العربية، وذلك من خلال تشكيلاته العسكرية في جيش الإنقاذ (زقوت، 2015: 30). وقد اتخذ الجيش العراقي مناطق وسط فلسطين وشمال الضفة الغربية ومنطقة المثلث مسرحاً لعملياته العسكرية (ماكوفسكي، 2001: 35).

ورغم العبارة الشائعة لدى أهل فلسطين "ماكو أوامر" التي عرفت عن الجيش العراقي، أي لا يوجد أوامر بالقتال، فقد كان له معارك مشهودة، ومقبرة الشهداء العراقيين عند مدخل جنين تشهد بذلك (أبو السعود، 2009/5/23). وقدم الجيش العراقي في معارك جنين نحو (60) شهيداً بينهم (10) من الضباط، أما في كل معارك حرب فلسطين فقد بلغ عدد شهداء الجيش العراقي حوالي (139) شهيداً (زقوت، 2015: 41).

ولم تقتصر مشاركة الجيش العراقي في حرب فلسطين على الإمداد بالسلاح والقتال وتقديم الشهداء، فقد قام الجيش العراقي بتشكيل ما سُمي حينها بفوج الكرمل.

تشكيل فوج الكرمل:

تذكر المصادر أن الجيش العراقي شكل في سنة 1948 فوج الكرمل الفلسطيني من أبناء بعض القرى جنوبي مدينة حيفا والمثلث وجنين (سلامة، 2007: 38) للإسهام في قتال عصابات الهاجاناه والبالماخ الصهيونية (ماكوفسكي، 2001 : 36). وكان معظم أفراد هذا الفوج من المثلث القروي – جبع – إجزم – عين غزال، وكان آمر هذا الفوج عراقياً هو الرائد مصطفى عبد الجبار (مصعب، 2003: 232)، يساعده في قيادة الفوج الرئيسي النقيب عدنان معتوق، وكان مركز هذا الفوج بالقرب من قرية سيلة الظهر على الطريق بين جنين ونابلس. وكان تسليح هذا الفوج مكون من السلاح الشخصي الذي خرج به المقاتلون الفلسطينيون من قراهم المحتلة، ولم يضف إليه سوى كميات من الذخيرة والمتفجرات، والألغام ضد الأشخاص والدبابات، والقنابل اليدوية، وذلك من أجل التدرب عليها (قدسية، 1997: 17) .

وفي نهاية عام 1948 ومع بدء انسحاب الجيش العراقي من الضفة الغربية أخذت قوات الجيش الأردني في الحلول محلها، فانضم أفراد فوج الكرمل إلى الجيش العربي، وسمي بعد ذلك بـ "الكتيبة 11" والتي ظلت حتى قيام الوحدة بين الضفتين عام 1950، حيث عرض على منتسبيها إمكانية الالتحاق بالشرطة المدنية الأردنية أو التسريح، فالتحق عدد منهم في سلك الشرطة وبقي فيها حتى سن التقاعد، أما الباقون فقد سرحوا من الخدمة (المصدر نفسه).

وما دفعنا للحديث عن هذا الفوج سوى ارتباطه بالمناطق التي خرج منها اللاجئون الفلسطينيون إلى العراق، حيث كان للكثيرين من أفراد هذا الفوج وعوائلهم نصيبٌ من هذا اللجوء. ولكن ما علاقة الجيش العراقي بالمهجرين وكيف بدأت؟

علاقة الجيش العراقي بالمهجرين الفلسطينيين:

كان لوجود الجيش العراقي بمدينة جنين أثراً كبيراً في نسج الخيوط الأولى للعلاقة مع المهجرين من شمال فلسطين، وعلى وجه التحديد من مدينة حيفا وقراها (أبو السعود، 2009/5/23)؛ حيث نشأت علاقة ميدانية بين المقاتلين الفلسطينيين من قرى إجزم وجبع وعين غزال وبين قوات الجيش العراقي التي كانت متمركزة في مدينة جنين وقراها، بقيادة القائد العراقي عمر علي، قائد القوات التي حررت جنين من العصابات

الصهيونية التي احتلتها في المعارك الأولى من حرب عام 1948، وقد توطدت هذه العلاقة أثناء صمود سكان القرى الثلاث الذين حاصرتهم العصابات الصهيونية قرابة ثلاثة أشهر بعد سقوط مدينة حيفا واحتلالها بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 1948، وبعد أن أخذت قرى حيفا تسقط الواحدة تلو الأخرى، ما عدا القرى الثلاث ، إجزم، وجبع، وعين غزال (قدسية، 1997: 10) وحسب شهادة الشيخ حسن جياب[1]، فإنه بعد سقوط حيفا أصبح الطريق مفتوحاً أمام العصابات الصهيونية لاحتلال القرى المحيطة بها، وفي تموز/ يوليو سقطت تقريباً قرى قضاء حيفا كلها (السهلي، 2002: 4). وسنتعرف أكثر على سير العمليات العسكرية في تلك المنطقة.

ثانياً: سير العمليات العسكرية:

بعد سقوط مدينة حيفا وقراها ما عدا إجزم، وجبع وعين غزال، أدى هذا الوضع إلى انقطاع سكان القرى الثلاث والمسلحين فيها عن قيادتهم في مدينة حيفا، مما اضطرهم إلى تشكيل لجنة عسكرية محلية تتولى قيادة المقاتلين، وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات، واتخذت عدة قرارات منها: تشكيل قوة حراسة تتمركز ليلاً ونهاراً على أطراف هذه القرى، كما تقرر عدم القيام بأية عمليات هجومية على القوافل اليهودية المارة من الشارع الرئيس الواصل بين حيفا ويافا، حتى لا يكون مبرر للعصابات الصهيونية في الهجوم على القرى الثلاث، كما تقرر إرسال مجموعات من المسلحين الشباب إلى قيادة الجيش العراقي في جنين لتزويدهم بالذخيرة والمتفجرات والتموين (قدسية، 1997: 10)، مما يدلل على متانة العلاقة ومدى التنسيق والتعاون بين المقاتلين الفلسطينيين في تلك المنطقة وقوات الجيش العراقي.

معركة عين حوض:

تقع قرية عين حوض جنوب مدينة حيفا وشرقي عتليت، وترتفع عن سطح البحر (125) متر، وتقع على بعد (2) ميل من البحر الأبيض المتوسط. بلغت مساحتها (12,605) دونمات، وبلغ عدد سكانها (650) نسمة. دمرت القرية وأقيمت عليها مستعمرة عين حوض (أبو مايلة وآخرون، 1998: 65).

هاجمت العصابات الصهيونية قرية عين حوض، الواقعة في قمة الجبل الذي يشرف على الطريق، والسهل الساحلي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط، وبعد معركة غير متكافئة احتلتها العصابات الصهيونية، حيث انسحب المسلحون منها وتوجهوا إلى قرية إجزم، يرافقهم النساء والأطفال والشيوخ، وأثار هذا المنظر

[1] حسن جياب، من المناضلين المعروفين في قرية إجزم وسائر قرى قضاء حيفا، إذ كان من رجالات عز الدين القسام، وقد سجن في سجن عكا سنة 1938 بتهمة قتل قائد سلاح الطيران البريطاني في فلسطين أندرسن وحكم عليه بالإعدام، لكن أطلق فجأة بعد صدور عفو بريطاني عنه (السهلي، 2002: 4).

حماس المقاتلين، حيث جمعوا صفوفهم وتنادوا للنجدة وشنوا هجوماً معاكساً على قرية عين حوض (قدسية، 1997: 11). يقول الشيخ حسن جياب أحد المشاركين في هذه المعركة، بأن معركة عين حوض كانت من أهم المعارك التي شاركت فيها، فبعد أن احتُلت القرية ولجأ أطفالها ونساؤها إلى قريتنا، إجزم، جهزنا أنفسنا وكان عددنا نحو (100) شاب من المقاتلين، وقمنا بمهاجمة العصابات الصهيونية في عين حوض من عدة جهات، فهربوا بعد أن اشتعلت النار في جبل عين حوض، وكانت غنائمنا من العصابات الصهيونية مصفحة تم سحبها إلى قرية إجزم (السهلي، 2002 : 4).

وحسب شهادة محمد مفلح الفياس[1] عن هذه المعركة، فقد دارت معركة حامية أدت إلى هروب الصهاينة من القرية تاركين وراءهم عدة سيارات ومصفحة واحدة، وبعض الأسلحة الخفيفة، وقد جمعت هذه الغنائم في قافلة واحدة تتقدمها المصفحة باحتفال كبير شارك فيه أهالي القرى الثلاث ومسلحوها، وتحركوا من الشارع الرئيس المقابل لقرية عين حوض باتجاه قرية جبع ثم عين غزال ثم إجزم (قدسية، 1997: 11).

وبعد هذه المعركة، لم يلتزم المسلحون بقرار اللجنة العسكرية، وأخذوا يقيمون الكمائن على الطريق الرئيس (بين حيفا ويافا) ويزرعون الألغام فيه، ويهاجمون كل قافلة صهيونية تمر عبر هذا الشارع، وقد استولى مسلحو عين غزال على جهاز لاسلكي من إحدى السيارات الصهيونية وسلموه للجنة العسكرية والتي أرسلته بدورها إلى أقرب وحدة للجيش العراقي ليُتَعَلَّم عليه ولاستخدامه في الاتصال بين المقاتلين وقيادة الجيش العراقي وبالفعل بقي هذا الجهاز في عين غزال (المصدر نفسه). وهذا دليل آخر على التنسيق والتعاون بين المقاتلين الفلسطينيين والجيش العراقي.

وفي إحدى المعارك قبالة قريتي جبع وعين غزال استولى المقاتلون الفلسطينيون على قافلة للتموين وقتلوا وجرحوا العديد من اليهود، وأخذوا عدداً من الأسرى، بينهم مهندس وزوجته الجريحة، وعدداً من سائقي الشاحنات الإسرائيلية، كما أسر الصهاينة (8) مقاتلين من سكان القرى الثلاث، وبعد أن جرت مفاوضات بين الطرفين عن طريق أحد الوسطاء اتفق على إطلاق سراح الأسرى من الطرفين (المصدر نفسه: 11–12). هذا رغم محدودية الإمكانيات التي امتلكها المقاتلون الفلسطينيون ورغم نقص الخبرة والتدريبات إلا أنهم استطاعوا في أماكن وأوقات كثيرة تحقيق انتصارات في المعارك، فلو قدر للفلسطينيين أن يمتلكوا نصف ما امتلكته العصابات الصهيونية من إمكانيات لما كانت النتائج إلا في صالحهم على طول الجبهات وخطوط التماس.

[1] محمد مفلح الفياس، أحد مقاتلي قرية إجزم أثناء حرب عام 1948 (قدسية،1997: 13).

سقوط قريتي جبع وعين غزال:

وحسب شهادة الفياس، فبعد إطلاق سراح الأسرى بأسبوع بدأت القوات الصهيونية هجوماً جوياً على القرى الثلاث، إجزم وجبع وعين غزال، حيث ألقت ثلاث طائرات بقذائفها على تلك القرى، بعدها أخذت الطائرات بالإغارة على المنازل وعلى فترات متلاحقة، في حين استمرت الهجمات البرية عليها. وكان المسلحون الفلسطينيون يتصدون لهذه الهجمات رغم قلة الأسلحة والعتاد، ورغم الحصار الذي فرض من كل الجهات (قدسية، 1997: 12- 13).

وظل التنسيق مع الجيش العراقي مستمراً طيلة فترة الحصار وذلك بواسطة المسلحين الذين كانوا يخرقون الحصار ويذهبون إلى جنين، أو بواسطة جهاز اللاسلكي الذي كان مركزه الدائم في قرية عين غزال. وكان الجيش العراقي يزوِّد المقاتلين الفلسطينيين بالعتاد والمتفجرات والألغام، والقنابل اليدوية، وبعض المساعدات التموينية، بغرض إدامة الصمود في هذه المنطقة، تمهيداً لتقدم الجيش العراقي بعد استئناف المعارك من جديد. ولكن بعد تنفيذ بنود الاتفاقية الثانية للهدنة في 18 تموز/ يوليو 1948، لم يتمكن الجيش العراقي من الاستمرار في تقديم الدعم العسكري والمعنوي للمقاتلين الفلسطينيين في هذه القرى الثلاث (المصدر نفسه: 13- 14).

وقد بدأت معنويات السكان بالتراجع خاصة عندما تزايد قدوم العائلات المشردة من القرى المجاورة كالطيرة وعين حوض وكفر لام والطنطورة وغيرها، كما أخذت العائلات من القرى الثلاث (إجزم، جبع، عين غزال) بالتجمع في إحدى البيارات في قرية إجزم والتي رفع عليها علم الأمم المتحدة حتى لا تُقصف بالطيران الإسرائيلي، ولقد عجزت العصابات الصهيونية عن اختراق دفاعات المقاتلين الفلسطينيين المحصنة في الجبال وعلى الجهة الشرقية من الشارع الرئيس المحاذي لقريتي جبع وعين غزال. فكثفت من استخدام الطائرات لضرب هذه القرى واستهداف مواقع المقاتلين وتجمعات السكان، مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المقاتلين، ونظراً لنفاد الذخيرة وقلة الأدوية وشح المواد الغذائية فقد أثر ذلك على معنويات السكان والمقاتلين، ثم قامت القوات الصهيونية بقصف شامل ثم تقدمت عصاباتها نحو جبع وعين غزال من عدة جهات، مما أدى إلى سقوطهما في 21 تموز/ يوليو 1948 وانسحاب ما تبقى من المقاتلين الفلسطينيين إلى قرية إجزم (المصدر نفسه: 14).

سقوط قرية إجزم:

استمر القتال في قرية إجزم على عدة محاور من الغرب والشمال، ودام مدة يومين آخرين بعد سقوط جبع وعين غزال، ولم تستطع العصابات الصهيونية دخولها إلا بعد قصف شديد بالمدفعية، ولم تتقدم إلا بعد تأكدها من انسحاب جميع المقاتلين باتجاه أم الزينات (قدسية، 1997: 14- 15). وحسب إفادة الدكتور محمد البجيرمي[1]، فقد قُصفت إجزم من البحر والجو، فضلاً عن المدفعية الأرضية، وسقطت بيد العصابات الصهيونية في 27 تموز/ يوليو 1948 بعد أن تجمع فيها أهل قريتي جبع وعين غزال، وقبلها سقطت قرية الطنطورة التي ارتكبت فيها العصابات الصهيونية مجازر مروعة (السهلي، 2002 :2).

وهكذا سقطت إجزم بعد ثلاثة أشهر من سقوط مدينة حيفا وبعد أيام من تطبيق الهدنة الثانية (قدسية، 1997: 15) أي أن القرى الفلسطينية كانت تُقصَف وتسقط ويُشرَّد أهلها واحدة تلو الأخرى وعلى مقربة منها الجيوش العربية دون أن تتدخل تلك الجيوش الملتزمة بتطبيق الهدنة.

وبعد دخول القوات الصهيونية لقرية إجزم، اقتحمت مباشرة البيارة التي تَجمَّع فيها الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى وأخرجوا كافة العائلات مشياً على الأقدام، وتم حجزهم في أحد الأماكن حتى المساء ثم أحضروا حافلات ونقلوهم فيها إلى الخضيرة، ثم أنزلوهم مقابل بلدة زلفة قضاء جنين، وأمروهم بالتوجه إليها حيث كان الجيش العراقي (المصدر نفسه: 15).

وحسب البجيرمي فقد سلك الرجال المتجمعون في إجزم من قرى جبع وإجزم وعين غزال الطرق الوعرة متوجهين إلى جنين، "في حين نقل اليهود الأطفال – وأنا منهم – وكذلك النساء بالباصات إلى اللجُّون" بعدها طُلب منَّا المشي على الأقدام في اتجاه قرية زلفة في قضاء جنين، والرصاص فوق الرؤوس للإرهاب وفي أثناء سيرنا مررنا بقرية رمانة حتى وصلنا إلى جنين، حيث التقى الرجال الذين سلكوا الطرق الوعرة أطفالهم ونساؤهم (السهلي، 2002: 2). وقد تجمع معظم سكان القرى الثلاث [ومن قدم معهم من القرى المجاورة] في مدينة جنين وقراها، وتلقوا المعونات الطارئة من أهالي هذه المدينة، والذين أسكنوهم في منازلهم ومدارسهم ومساجدهم (قدسية، 1997: 15).

وبعد أن قام عبد الإله الوصي على عرش العراق والملكة عالية ملكة العراق آنذاك بزيارة تفقدية لوحدات الجيش العراقي في جنين، ورأوا بأعينهم ما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين المهجرين، وبعد أن قام قائد

[1] محمد توفيق البجيرمي، من مواليد قرية إجزم في قضاء حيفا، عام 1937، يحمل شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، درَّس في جامعة دمشق خلال الفترة 1980- 2000 (السهلي، 2002: 2)

القوات العراقية بوصف مشهد الصمود الذي صمده أبناء هذه القرى وتعاونهم مع الجيش العراقي، أمرت الملكة عالية والأمير عبد الإله بأن يتم نقل هؤلاء اللاجئين ليحلوا ضيوفاً على الحكومة العراقية والشعب العراقي (كريم، 2010: 219). وبإشراف الجيش العراقي تم نقل سكان عدد من القرى العربية الفلسطينية في منطقة عملياته إلى العراق، وعلى الأخص سكان المثلث القروي: جبع، إجزم، وعين غزال، تم النقل عبر قوافل نظمتها السلطة العسكرية العراقية ما بين النصف الثاني لعام 1948 ومطلع عام 1949 (حمدان، 2009: 439). حيث عمل الجيش العراقي على نقل جزء من هؤلاء المهجرين خصوصاً النساء وكبار السن بشاحنات التموين التابعة له، مع بقاء الشباب للقتال في "فوج الكرمل" الذي سبقت الإشارة إليه، وبعد أن وضعت حرب عام 1948 أوزارها إلى غير ما كان يحلم به الفلسطينيون وعادت وحدات جيش الإنقاذ إلى بلادها، التحق الشباب الذين انخرطوا في فوج الكرمل بعائلاتهم في العراق، وهذا يفسر التضارب بشأن عدد الذين وصلوا العراق في الدفعة الأولى. (أبو السعود، 2009/5/23).

تم سرد تلك الأحداث بدايةً من المخططات ومن ثم الإرهاب والمجازر الصهيونية، ومروراً بالمقاومة الباسلة والمعارك التي خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن مدنهم وقراهم خاصة القرى الثلاث (إجزم، وجبع، وعين غزال، والتي يعود أصل غالبية اللاجئين الفلسطينيين في العراق إليها)، في ظل العجز والخذلان العربي، ليتضح أن الفلسطينيين لم يتركوا أرضهم من فراغ أو بمحض إرادتهم، بل دفعوا دماءهم دفاعاً عنها، ولم يقوموا ببيعها لليهود مثلما روجت لذلك بعد الدعايات المغرضة، والتي استحضرتها بعض الفئات العراقية الحاقدة على الفلسطينيين في ظل ما شهده العراق من أحداث بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، كما سنرى لاحقاً.

لكن وبعد أن سيطرت القوات الصهيونية على تلك المناطق وبعد أن هجر سكانها ونقل منهم من نقل إلى العراق، قد يتبادر إلى الأذهان تساؤلات حول الظروف والأسباب التي حالت دون تحقيق الجيش العراقي للنتائج المرجوة في نصرة الفلسطينيين ، رغم الجهود الكبيرة التي قام بها ضباط وأفراد هذا الجيش.

ثالثاً: المعوقات التي واجهت الجيش العراقي:

شعر القادة العراقيين وجنودهم بالتقصير إزاء القرى الثلاث (إجزم، وجبع، وعين غزال) ، وعدم تمكنهم من الوصول إليها وفك الحصار عنها، أو تقديم المعونات العسكرية والغذائية لها، ورغم أن الجيش العراقي لم يقصر في تأدية واجبه تجاه فلسطين إلا أن اللعبة السياسية كانت أكبر من طاقة الجميع (قدسية،1997: 15)؛

وحسب (العلوجي، 2010) فقد تأثرت مواقف العراق حيال القضية الفلسطينية، خلال تلك المرحلة [مرحلة حرب 1948]، بعاملين أساسين:

الأول: مواقف الحكومة البريطانية والتي كانت تربطها بعرش العراق وحكومته روابط قوية ومؤثرة (العلوجي، 2010: 184). فبعد وفاة الملك فيصل ملك العراق حل محله الملك غازي الذي عرف بعدائه لبريطانيا ومهاجمتها بسبب تشجيعها الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعدم منع الصهاينة من تهجير العرب، ومساعدتها إياهم على الاستيطان. وبعد مقتل الملك غازي في حادث سيارة غامض عام 1939 ما زالت الشكوك تحوم على الانجليز في تدبير الحادث، اتجهت سياسة الوصي على العرش عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد إلى التحالف مع الانجليز (الحوراني (أ)، 2010: 29-30).

الثاني: مواقف الشعب العراقي المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني (العلوجي، 2010: 184).

أضف إلى ذلك ما كان يعانيه الجيش العراقي من مشاكل في طريقة تلقِّيه للأوامر العسكرية.

فرغم احتفاظ كل من الجيش العراقي والجيش الأردني بقيادته أثناء حملة فلسطين فقد كان العراق من بين الدول العربية التي قبلت أن يتولى الملك عبد الله ملك الأردن القيادة العامة. والذي حدث بالفعل هو أن الجيش العراقي رابط في مواقعه دون أن يقوم بدور فعَّال لأنه لم يكن يعرف من أين يتلقى الأوامر، هل من الحكومة العراقية في بغداد أم من الملك عبد الله؟ واشتهرت عبارة "ماكو أوامر" لتصوير هذا الغموض والجمود أيضاً (العقاد، 1998: 245).

وقد كانت حرب فلسطين مناسبة لتعيين بعض الضباط في مناصب إدارية بالألوية، إلا أن المشكلة أنه حتى لو كان بين الضباط العراقيين من أراد إدارة معركة فلسطين بأمانة فإنه كان عاجزاً عن تحقيق ذلك لأن الجيش الأردني هو الذي يمسك بطرق الاتصال، وقد فوَّت جلوب[1] بالفعل على الجيش العراقي فرصاً عديدة (المصدر نفسه: 245- 246).

وهكذا وبعد انسحاب الجيوش العربية من فلسطين دون القيام بعمل ينقذ فلسطين، كان ذلك الأمر مؤلماً لضباط الجيش العراقي، لعدم إتاحة الفرصة لهم لمقاتلة الصهاينة بشكل متكافئ؛ وذلك لضعف التسليح وقلته، بالإضافة لعدم صدق نوايا الحكام، الأمر الذي زاد من غليان ضباط الجيش ضد النظام والحكام، لأن أمر هؤلاء الحكام قد افتضح أمام الجيوش، وكانت حرب فلسطين العامل الذي كشفتهم على حقيقتهم

[1] جون باغوت غلوب، المعروف باسم غلوب باشا ضابط بريطاني قاد الجيش العربي الأردني بين العامين 1939 و 1956.

(محروس، 2010: 623). فقد ساهم الحكام العرب في إضعاف بلادهم وجيوشها وإبقاءها مكبلة ومرتهنة للإرادة الأجنبية.

فرغم إعلانات الاستقلال ما بين 1930، 1948 في بعض الدول العربية، ومن ضمنها العراق، فإن مصائر هذه البلدان ظلت مرتبطة بالرغبة الأجنبية ، وكانت الجيوش العربية من المؤسسات التي لم يرضَ الاستعمار أن تصبح أداة حرة قوية، بل عمل على إبقائها تحت السلطان الأجنبي بشكل غير واضح، فكانت الجيوش العربية في حرب 1948، جيوش سبع دول عربية مستقلة، جيوشاً غير مستقلة بالمعنى الصحيح للكلمة، فجيش مصر والعراق مثلاً قد عقدا معاهدتين مع بريطانيا، وكان هناك تحكماً بريطانياً على قوى البلدين العسكرية، وبشكل شامل، وفي العقد [الرابع] من القرن العشرين كانت هناك محاولات للضباط العرب في كل جيش عربي لتطوير مؤسستهم وترقيتها لتلعب دوراً رئيسياً في معركة الدفاع عن الوطن عموماً وفي معركة إنقاذ فلسطين خصوصاً. فكان الإلحاح من ضباط تلك الجيوش على حكوماتهم للحصول على السلاح، حيث طلب ضباط الجيش العراقي من حكوماتهم ضرورة استيراد سلاح جديد وفعال، ولكنهم فشلوا في إقناع حكوماتهم للسيطرة البريطانية عليها (محروس، 2010: 608- 609). أي أن الجيش العراقي ورغم صدقية الضباط والجنود العراقيين ورغبتهم في خوض المعارك ومساعدة الفلسطينيين مساعدة حاسمة؛ إلا أننا نستطيع أن نقول وباختصار أن الجيش العراقي وكذلك الجيوش العربية الأخرى لم يكونوا مؤهلين لتقديم هذه المساعدة الحاسمة، ولم يكونوا مالكين أصلاً لقرار تقديمها.

المبحث الثالث

الخطط والمشاريع الصهيونية لترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق

أدركت الحركة الصهيونية منذ بداية الصراع العربي– الصهيوني استحالة تنفيذ فكرة الدولة اليهودية في فلسطين إذا بقي اليهود أقلية فيها؛ ولهذا فقد أعدت خططاً لترحيل الفلسطينيين بعد توفير أراضٍ لهم في الدول العربية المجاورة (نوفل، 2012/6/11). كما عملت (إسرائيل) منذ قيامها على تهجير الفلسطينيين من ديارهم، وتوطينهم بعيداً عن أرض فلسطين، ومحاولة دمجهم في البلدان التي هُجِّروا إليها (صافي، 2007: 110).

ولم تكن أرض العراق رغم بعدها الجغرافي النسبي عن فلسطين؛ بعيدةً عن المخططات الصهيونية الرامية إلى ترحيل الفلسطينيين وتوطينهم خارج أرض فلسطين، حيث أفادت المصادر عن عددٍ غير قليلٍ من المقترحات والخطط والمشروعات الصهيونية التي عنيت بالعراق تحديداً، كخيارٍ مطروحٍ بقوةٍ لترحيل وتوطين الفلسطينيين.

نشأة فكرة ترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق:

تعود جذور هذه الفكرة إلى عام 1911، عندما اقترح جوشواه بوخميل[1]، مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سورية والعراق، وكان ذلك أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في بازل بسويسرا في السنة ذاتها (مركز العودة الفلسطيني، 2015/10/18). حيث اقترح بوخميل أن يقوم اليهود بشراء أراضٍ في العراق، ليتم ترحيل الفلسطينيين إليها (كيوان، 2007: 134).

وسرعان ما أخذت الفكرة تحظى بترحيب صهيوني، تحول إلى مطلب لقادة الحركة الصهيونية من الدول الغربية وخاصة بريطانيا، أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (مركز العودة الفلسطيني، 2015/10/18).

وفي عام 1919 دعا أهارون أهرونسون، وهو عالم يهودي إلى العمل على تحويل الوادي الواسع الواقع بين دجلة والفرات إلى "جنة العالم" مثلما كان الأمر في العصور القديمة، وعرض مساحات من تلك الأراضي الخصبة على الفلسطينيين، وبذلك يجدون إغراءً قوياً للهجرة والاستيطان في العراق (كيوان، 2007: 134).

[1] جوشواه بوخميل، قاضي دكتور وداعية روسي صهيوني من رفاق هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية.

أولا: خطط الترحيل والتوطين قبل قيام (إسرائيل) 1948:

1- خطة وايزمن 1930:

توضحت فكرة ترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق في استراتيجية الزعماء اليهود في الحركة الصهيونية في عام 1930، وذلك عبر خطة تقدم بها حاييم وايزمن إلى مسؤولين ووزراء بريطانيين في محادثات خاصة (السهلي، 2002: 5)، ورأى وايزمن أن الحل الجذري لمسألة الأرض والمشكلة الديموغرافية العربية معاً يكمن في ترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن والعراق، لما تتمتع به هذه البلاد من مساحات شاسعة تفسح المجال للعرب للعمل فيها (العلي، 2010: 68).

2- في عام 1937، استعادت اللجنة التي تشكلت في المؤتمر الصهيوني السابع عشر الذي عقد في زيورخ فكرة توطين الفلسطينيين في العراق، وضمنها رئيس اللجنة د. يعقوب طهان مدير شركة إعداد السكن اقتراحه الذي شمل ثلاثة أماكن لتوطين الفلسطينيين، هي شرق الأردن، وسورية، والعراق (كيوان، 2007: 134).

3- مذكرة بن غوريون 1937:

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1937، ناشد بن غوريون اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية المنعقد في انجلترا في مذكرة للبريطانيين للمساعدة على ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، جاء فيها: "سنعرض على العراق (10) ملايين جنيه فلسطيني في مقابل إعادة توطين (100,000) عائلة عربية من فلسطين في العراق، لا أعلم إذا كان العراق سيقبل هذا الاقتراح، لو كانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي إلينا، يحتاج العراق إلى استيطان عربي أوسع، وهو لن يزدري الملايين من الجنيهات" (المصدر نفسه).

4- في كانون الأول/ ديسمبر 1938، كتب بن غوريون مقترِحاً على اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تعرض على العراق (10) ملايين جنيه إسترليني من أجل توطين (10,000) أسرة عربية من [فلسطين] لديها. وحسب زعمه، فإن العراق في حاجةٍ إلى استيطان عربي كبير (المصدر نفسه). وكان بن غوريون من دعاة التهجير القسري، لأنه يرى أن من المستحيل تخيل ذلك دون القسر، فلا يمكن تصور قبول الفلاحين الفلسطينيين للرحيل الطوعي مهما تكن الإغراءات المالية، لذلك لابد من اللجوء إلى التهجير القسري، مستشهداً بما حصل للأتراك واليونانيين إبان الحرب العالمية الأولى (العلي، 2010: 69).

5- وثيقة فايتس 1940:

تعد وثيقة يوسف فايتس[1]، من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى طرد الفلسطينيين بالقوة من ديارهم، وعدم عودتهم. واقترح فايتس خطته على أساس عدم وجود متسع من الأرض لليهود الفلسطينيين، ولهذا فعليهم أن يخرجوا منها، لكي يكون هناك متسع لليهود "ولا توجد وسيلة أمامنا لحل المشكلة سوى ترحيل العرب من هنا، ونقلهم إلى البلدان المجاورة..، إذ لا يجوز إبقاء أية قرية أو قبيلة، بل يجب أن يرحلوا جميعهم إلى سورية والعراق، أو حتى إلى شرق الأردن، كما يجب بذل الأموال السخية لأجل هذه الغاية، لأنه بواسطة هذا الترحيل فقط وبعده، ستستطيع البلاد استيعاب الملايين من إخواننا، وبه أيضاً يوضع الحد لمعاناة الشعب اليهودي، وتحل مشاكله برمتها، أي أنه المخرج الوحيد أمامنا" (نوفل، 2012/6/11؛ كيوان، 2007: 137)، وكأن ما أسماه فايتس بمعاناة ومشاكل الشعب اليهودي لا يُحَل إلا عبر معاناة الشعب الفلسطيني وتشريده من أرضه!

6- في أيار/ مايو 1941، قام وايزمن والذي رأس سراً وعلانية الحملة الصهيونية العالمية للترويج للترحيل، بمخاطبة مؤتمر من المندوبين اليهود الأمريكيين في شأن السعي الصهيوني للحصول على مساحات واسعة من الأرض في شرق الأردن والعراق لإعادة توطين الفلسطينيين، الذين يقال لهم "سنعمل من أجل إعادة توطينكم وأنكم ستحصلون على (5) دونمات في مقابل كل دونم نحصل نحن عليه" (مصالحة، 1992: 107- 108).

7- في عام 1942، وخلال المؤتمر الخامس للهستدروت[2]، طُرِحت فكرة شراء أجزاء من أرض الرافدين لنقل الفلسطينيين إليها (كيوان، 2007: 134).

8- وفي عام 1942 أيضاً، تحدث بن غوريون في مقال له نشر في حزيران/ يونيو، بعنوان "معيار الإنجاز"، أن ربما لسورية والعراق مصلحة اقتصادية وسياسية في تعزيز موقفهما تجاه جيرانهما من الأتراك والفرس من خلال ترحيل مستوطنين عرب جدد إلى البلدين، والمصدر الوحيد لمثل هؤلاء هو فلسطين (مصالحة، 1992: 107).

9- خطة إدوارد نورمان[3] 1934- 1948:

تعد هذه الخطة أبرز خطط ترحيل الفلسطينيين العرب من ديارهم إلى العراق، وقد رُسمت خطوطها العريضة أول مرة في شباط/ فبراير 1934، وتضمنتها مذكرة بعنوان "موقف تجاه المسألة

[1] يوسف فايتس، مدير شعبة الأراضي اليهودية (الكيرن كيميت 1939- 1944)، وأحد زعماء الاستيطان اليهودي النشطين.

[2] الهستدروت، هو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية، تأسس في حيفا في كانون أول/ ديسمبر 1920 كنقابة عمال يهودية في الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي الآن مؤسسة نقابية.

[3] إدوارد نورمان، مليونير يهودي أمريكي، أسس عام 1939 ورأس الصندوق الأمريكي للمؤسسات الفلسطينية الذي أصبح فيما بعد الصندوق الثقافي الأمريكي- الإسرائيلي، وكان عضواً في مجلس أمناء الجامعة العبرية، ورئيساً للجنة الاقتصادية الأمريكية لفلسطين، وهي منظمة صهيونية أقيمت عام 1932 (مصالحة، 1992: 109).

العربية في فلسطين"، والتي تتمحور حول أن الهجرة وامتلاك الأرض هي في الجوهر أساس إعادة بناء الوطن اليهودي (كيوان، 2007: 135). وتهدف الخطة إلى ضمان امتلاء فلسطين باليهود بالتدريج، في الوقت الذي يجب فيه إيجاد مكان ما، يذهب الفلسطينيون إليه، وكان رأي نورمان أن العراق هي مكان التوطين الأفضل من بين البلاد العربية المجاورة (مصالحة، 1992: 110).

وتعد خطة نورمان الأكبر من حيث الإعداد لها والعمل من أجل تنفيذها. وتعتمد الخطة على افتراضات وضعها نورمان ظناً منه أنها تشكل الحل المناسب لجميع أطراف النزاع، فالعراق برأيه يتمتع بمساحات شاسعة وخصبة، إلا أنه قليل السكان، مما يجعله بحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية لدعم قوته الداخلية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن ترحيل الفلسطينيين إليه وتوطينهم سوف يشكل له حلاً لأحد أهم عوائق التنمية، وفي الوقت نفسه سيسمح للهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين بالمضي قدماً، وبالنسبة للفلسطينيين فليس هناك فارق بين فلسطين والعراق (العلي، 2010: 68)؛ فالترحيل لا يعتبر إلى بلد أجنبي، وإن الحدود التي أقيمت منذ الحرب [العالمية] تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب، كما أن اللغة والعادات كلها واحدة. صحيح أن الانتقال مهما يكن نوعه يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب، فالعادات البدوية مازالت قوية حتى في الأوساط الحضرية (السهلي، 2002: 5)، وقد نسي نورمان حينها أو تناسى أن العربي حين يتنقل من مكان إلى آخر، يكون آمِلاً، بل متيقناً من العودة متى شاء، لأي مكانٍ شاء، فبلاد العروبة كلها له أرضٌ ووطن. أما أن يترك أرضه للغرباء، فهذا ما لا يقبله العربي، والتاريخ القريب والبعيد خير شاهدٍ على ذلك، كما أن الفلسطيني خصوصاً معروفٌ بارتباطه وتشبثه بأرضه، وميله للاستقرار.

وحسب ما أورد (مصالحة، 1992)، يرى نورمان أن يتم الترويج لهذه العملية بصورة فعالة من خلال "حملة تربوية" صهيونية تُدَبَّر بعناية في صفوف الفلسطينيين، تحملهم على الاقتناع بالمزايا المادية لإعادة توطينهم في العراق، وبالتالي إعدادهم لقبول الفكرة. كذلك إجراء تحقيقات متكتمة في العراق، والعمل على غرس الفكرة القائلة بأن حاجة البلد العظمى هي الهجرة، في أذهان الشخصيات البارزة في العراق، وأن قوام هذه الهجرة هو فلاحو فلسطين لا محالة. وكان نورمان يأمل بأن يخرج مشروعه إلى العلن كمشروعٍ نبت في أذهان رجال الدولة العراقيين سعياً لخير بلدهم (مصالحة، 1992: 115، 121).

وقد أثار جابوتنسكي[1] فكرة جديدة، وهي أنه إذا وصلت الخطة إلى الحد الذي يصبح عنده العراق مستعداً للتعاون ودعوة عرب فلسطين للهجرة إليه؛ فإن المنظمة الصهيونية العالمية ستحسن عملاً إذا أعلنت أنها تعارض هجرة العرب. وعندها يتيقن العرب أن الخطة ليست يهودية في أساسها، وأن اليهود يريدونهم أن يبقوا في البلد لاستغلالهم، وعندها يصبحون متشوقين جداً للرحيل إلى العراق (مصالحة، 1992: 119).

ولم يغفل نورمان في خطته ما سيترتب على الحكومة العراقية في حال موافقتها على المشروع من وجوب منح الأراضي للمرحلين الفلسطينيين، والمسارعة بنقل ملكيتها إليهم، وتسهيل دخولهم دون جوازات سفرٍ أو تأشيرات دخولٍ أو رسوم، ومنحهم الجنسية العراقية خلال عام واحد من السكن في العراق (العلي، 2010: 69).

وجدول نورمان الإجراءات التنفيذية لخطته في عدة مراحل: الأولى تتضمن مناقشة بدء الترحيل مطولاً وبشكل سري وبمنظور اقتصادي، تناقشها الأوساط النافذة على الشعب اليهودي، أما المرحلة الثانية: فتتطلب تأسيس نقابة أو منظمة من الخبراء الذين لديهم المال الكافي لدعم هذا المشروع، ثم تتلوها عدة مراحل أخرى كوضع خطة تربوية تظهر فيها ميزات العراق من حيث التربة والمناخ والأصالة العربية، تجعل الفلسطينيين يتقبلون فكرة الانتقال إلى العراق، بالإضافة إلى التزيين الإعلامي للمشروع، وإرسال فريق متخصص – وبشكل سري وغير مباشر – إلى العراق وفلسطين لتقييم الظروف السائدة هناك، ومن ثم البدء بتقديم المبادرات في اتجاه الحكومتين البريطانية والعراقية من أجل الحصول على تعاونهما (المصدر نفسه: 68– 69)، ويقول نورمان بأنه يكفي في العام الأول نقل "دزينة من القرى لا أكثر"، وإذا تم فيما بعد الترويج لهذه العملية بصورة فعالة فقد يتسارع العمل كثيراً بحيث يبلغ عدد المرحلين العرب إلى العراق (50,000) في العام الواحد (مصالحة، 1992: 115).

وعلى أية حال فإن مشروع نورمان للترحيل "الطوعي" لم يكن له حظ يذكر في التنفيذ، وكان أحد الافتراضات الرئيسية والمغلوط فيها في مشروعه أن عرب فلسطين يرغبون فعلاً في مساحة للعيش، وأنهم على استعداد للرحيل إلى منطقة بديلة يفترض أنها فارغة في العراق، بحيث يمكن تسليم فلسطين إلى شعب آخر. كان هذا الافتراض مضللاً ويتجاهل الوعي السياسي للفلسطينيين في

[1] فلاديمير جابوتنسكي، أحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، ولد عام 1880 في "أوديسا" بروسيا، ويعد هذا اليهودي الروسي مؤسس وزعيم ما اصطلح المؤرخون اليهود على تسميته ب"الحركة التصحيحية الصهيونية" (موسوعة النكبة).

فلسطين بلدهم العربي الخاص بهم والذي كانوا يناضلون من أجل إبقائه هكذا (مصالحة، 1992: 126).

10- **في عام 1943**، أثناء زيارة الجنرال باترك هرلي الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت إلى فلسطين، قدم إليه زعماء الحركة الصهيونية خطة لترحيل الفلسطينيين إلى العراق، حيث جاء في تقرير الجنرال أن "قيادة الييشوف[1] عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، على فرض ترحيل السكان العرب بالقوة" (العلي، 2010: 69- 70؛ كيوان، 2007: 134).

11- **خطة إلياهو بن – حورين[2] 1943- 1948:**

انطلق بن – حورين في خطته من أفكار نورمان الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، فكتب في ذلك: "أقترح ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن إلى العراق أو إلى دولة عراقية سورية موحدة... ". وشدد على ضرورة تزامن ترحيل الفلسطينيين إلى العراق مع ترحيل يهود العراق وسورية واليمن إلى فلسطين، ونبه إلى أن هذا المشروع لا يمكن له أن يتم إلا بالحصول على دعم من الدول العظمى (العلي، 2010: 69).

وفي نهاية عام 1943 قابل بن – حورين رئيس الولايات المتحدة الأسبق هربرت هوفر والمتعاطف مع الحركة الصهيونية فوافق على المشاركة في الحملة الصهيونية لدعم خطة بن – حورين، وتوجه كلاهما للإدارة الأمريكية لدعم الهدف الصهيوني، وإملاء الإخلاء الفلسطيني وإعادة التوطين في العراق (مصالحة، 2003: 81). وبالفعل فقد أطلقت الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية علناً حملة تبنت خطة بن – حورين، سُمِّيَت "حملة الترحيل الصهيونية الأمريكية"، والتي نالت كل الدعم من الرئيس الأمريكي هاري [ترومان] ورجال المال والأعمال المتنفذين في الولايات المتحدة الأمريكية (العلي، 2010: 71).

12- **في عام 1944**، أصدر الأمريكي، ولتر كلاي ميلك، كتاباً بعنوان "أرض إسرائيل الأرض الموعودة"، جاء فيه أن العرب إذا لم يستطيعوا العيش في بلدٍ صناعيٍ، الذي هو المجتمع الإسرائيلي المتقدم؛ بمقدورهم الاستيطان في وادي دجلة والفرات في أرض العراق الخصبة، حيث توجد المياه بوفرة للري (كيوان، 2007: 134-135).

13- **في تشرين ثاني/ نوفمبر 1945**، تم الإعلان في صحيفة نيويورك تلغراف عن ما سُمِّي "خطة هوفر"، وهي في حقيقتها إعادة إخراج لخطة بن – حورين (مصالحة، 2003: 81).

---

[1] الييشوف، هو الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام (إسرائيل) 1948.

[2] إلياهو بن – حورين، كان صهيونياً تصحيحياً مقيماً في نيويورك، وخبيراً في القانون الدولي، وملازماً حميماً لفلاديمير جابوتنسكي. وكان أيضاً مستشاراً للمجلس الأمريكي – الصهيوني للطوارئ (مصالحة، 2003: 81).

ثانياً: خطط الترحيل والتوطين بعد قيام (إسرائيل) 1948:

لم تتوقف المؤامرة على الشعب الفلسطيني حتى بعد إعلان قيام دولة (إسرائيل) على الأراضي الفلسطينية وطرد أهلها منها [بالإرهاب وقوة السلاح]، بل بدأ حراك تثبيت هذا الواقع الجديد من خلال إلغاء الوجود الفلسطيني ككيان، عبر العديد من مشاريع التوطين التي تكفل ذوبان الفلسطينيين داخل المجتمعات التي هُجِّروا أو سيهجرون إليها، ليكتمل بذلك استمرار واستقرار دولة (إسرائيل)، ومن ثم استقرار المنطقة بشكلٍ عام حسبما يعتقد الإسرائيليون (صالح وآخرون، 2009: 17). وكان الموقف الإسرائيلي الرسمي على الدوام أنه لا يمكن عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأن الحل الوحيد هو إعادة توطينهم في البلدان العربية أو في أي مكان آخر. ومنذ 1948، فإن جميع الحكومات الإسرائيلية رفضت مجرد مناقشة أي احتمال لعودة اللاجئين إلى حدود ما قبل 1967. وفي تشرين أول/ أكتوبر 1948 أشارت " اللجنة الحكومية الإسرائيلية للترانسفير"[1] في تقريرها إلى رفض أية عودة للاجئين الفلسطينيين (مصالحة، 2003: 9)، واقترحت أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بلعب دور رئيس في تشجيع إعادة توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة (المصدر نفسه: 10).

بعد حرب 1948، نشطت (إسرائيل) مدعومة بعدد كبير من الدبلوماسيين الغربيين في الشرق الأوسط في إبراز البدائل والمشاريع الهادفة إلى حل قضية اللاجئين وتوطينهم في الدول العربية وفي صورة منتظمة، وتقديم عدد من الخيارات والبدائل والتي من ضمنها التوطين في العراق. وفي تقريره الذي رفعه إلى حكومته أوضح رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة بأنه نظراً لضرورة استبعاد إمكانية إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى الكيان الصهيوني ، فيجب التخطيط لإعادة توطينهم في الدول العربية وخصوصاً العراق، وربما سورية (كيوان، 2007: 138).

وتراوحت تقديرات عدد مشاريع التوطين المقترحة أو المطروحة بشكل كامل أو جزئي منذ 1948 بين (40– 50) مشروعاً (عيتاني؛ ومناع، 2010: 105)، ولم تستثنى العراق بالطبع من هذه المشاريع والخطط، بل ظلت حاضرة وبقوة في حسابات المخططين لتلك المشاريع. ومن أهم مشاريع وخطط ترحيل وإعادة توطين الفلسطينيين في العراق منذ 1948 ما يلي:

[1] لجنة الترانسفير الوزارية الإسرائيلية، لجنة رسمية تشكلت في نهاية آب/ أغسطس 1948، عينتها الحكومة الإسرائيلية من أجل التخطيط المنظم لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وترأس هذه اللجنة يوسف فايتس رئيس دائرة الاستيطان لدى الصندوق القومي اليهودي (مصالحة، 2003: 78- 79).

1- **مشروع بن غوريون** الذي شكل لجنة في آب/ أغسطس 1948 لدراسة سبل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، والتي أوصت بتوطينهم في البلدان المضيفة لهم، كسورية والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، مع تفضيل التوطين في العراق (صالح وآخرون، 2009: 18).

2- خطة جوزيف شختمان[1] 1948:

وكانت واحدة من مبادرات لجنة الترانسفير دعوة جوزيف شختمان خبير الترانسفير السكاني للاستفادة من جهوده، وقد اجتمع أعضاء تلك اللجنة مع شختمان أثناء زيارته ل(إسرائيل) في أيلول/ سبتمبر 1948، ووظفوه للقيام ببحوث وتقديم الاستشارة لهم في مسألة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية. وقد أنجز شختمان خطته الخاصة بعنوان "قضية التبادل السكاني العربي– اليهودي"، وقدمها على شكل دراسة إلى إلياهو ابشتاين (إيلاث) سفير (إسرائيل) في واشنطن، والذي قام بدوره بتقديمها لسكرتير الحكومة الإسرائيلية زئيف شاروف، ولرئيس لجنة الترانسفير يوسف فايتس (مصالحة، 2003: 79– 80).

ودعا شختمان في خطته المستوحاة من خطة هوفر– حورين، إلى ترحيل إجباري للاجئين الفلسطينيين، وإعادة توطينهم في العراق. وأكد شختمان أنه رغم عدم موافقة القادة العرب على أية خطة من هذا النوع، إلا أنهم حين يتم اقتلاع الفلسطينيين؛ فسوف يتعاطون مع أية خطة لتوطينهم في العراق، بتعويض كامل من (إسرائيل) عن الممتلكات التي تركوها وراءهم، وإن تنفيذ مخطط الترانسفير/ التوطين لابد من تعزيزه بمعاهدة بين حكومتي (إسرائيل) والعراق، وربما دول عربية أخرى (المصدر نفسه: 81– 82).

وتقوم الخطوط العامة لخطة شختمان على أن كل عربي فلسطيني في الدولة اليهودية، وكل يهودي في العراق سوف يكون عرضة للتهجير. ولا أهمية لتساوي الجانبين فيما يسمى بالتبادل السكاني؛ لأن المرحلين الفلسطينيين إلى العراق في المستقبل سوف يعاد توطينهم على أراضٍ ليست لليهود المرحلين، وإنما على أراضٍ سوف تقدمها دولة العراق. لهذا فإن مساحة الأرض في فلسطين سوف تكون كافية، حيث سيترك الفلسطينيون المرحلون وراءهم ملايين الدونمات (المصدر نفسه: 82).

3- مشروع بلاندفورد 1951:

تقدم بهذا المشروع السيد بلاندفورد – الوكيل المساعد للمدير العام لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة – إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 11 كانون أول/ ديسمبر 1951، حيث اقترح تخصيص ميزانية قوامها (250) مليون دولار، تقدم إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل حل مشكلة

[1] جوزيف شختمان، قائد تصحيحي من الجناح اليميني الصهيوني، وخبير في الترانسفير السكاني ومسهم في الموسوعة البريطانية في القضية ذاتها، وكان مساعداً لفلاديمير جابوتنسكي مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية على مدى عقود. استقر شختمان في نيويورك عام 1941 (مصالحة، 2003: 79).

اللاجئين، يصرف منها (200) مليون دولار في سبيل دمج اللاجئين، فيما يستخدم الباقي في إنشاء مساكن وتأهيل حياة أفضل لهم، حيث يتم تهجير عدد كبيير من لاجئي لبنان إلى سورية، ونقل (100,000) لاجئ من غزة وفلسطين والأردن إلى العراق وليبيا. ويعد هذا المشروع الذي حاولت وكالة الغوث الدولية تنفيذه، اقتراحاً انجليزي الأصل، ويعود إلى مقترحات السيد جونسون – الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة، والذي كان مديراً لخزينة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني – الذي تحدث بشأن نقل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى ليبيا. وهو العرض الذي رفض من قبل الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين[1] (صافي، 2007: 113).

4- المشروع البريطاني 1955:

في كشف للوثائق البريطانية تم عام 1985، تبين تأييد بريطانيا لترحيل الفلسطينيين إلى العراق، فقد دأبت بريطانيا منذ عام 1955 على بحث إمكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتعاونت في هذا المجال مع سفارتها في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت ووكالة الغوث وبقية السفارات البريطانية في المنطقة، وخرجت عدة توصيات بشأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين وتوطينهم، فقد كان متوقعاً في مدى عشرين عاماً أن يوافق العراق على استيعاب نحو مليون لاجئ فلسطيني، حسب ما أورد (العلي، 2010: 70). ومن أبرز الوثائق التي تم كشفها، رسالة بعث بها قسم التطوير في المكتب البريطاني في بغداد بتاريخ 25 نيسان/ أبريل 1955، بشأن إمكانية إيجاد عمل للاجئين الفلسطينيين في العراق (كيوان، 2007: 138).

5- خطط التوطين في ظل حصار العراق:

في إطار التصور الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، سواء كانوا لاجئي 1948، أو لاجئي 1967، أو من هُجِّروا بعد تنفيذ مخطط جدار الفصل بين المناطق التي احتلتها (إسرائيل) عام 1948، والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، استغلت (إسرائيل) حالة الحصار والعقوبات التي كانت مفروضة على العراق فترة حكم نظام صدام حسين، للضغط لقبول هجرة 2 مليون لاجئ فلسطيني ولاسيما المتواجدين في لبنان إلى العراق، في مقابل رفع العقوبات عن العراق (سويلم، 2006: 16)، حيث أشارت المعطيات أن إيهود بارك سعى بالتعاون مع إدارة كلينتون إلى إحياء مشروع بن غوريون، وإدخاله في خطة إعادة تأهيل

[1] حكومة عموم فلسطين، هي حكومة تشكلت في غزة في 23 أيلول/ سبتمبر 1948، وذلك خلال حرب 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. نشأت فكرة تكوينها عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها التخلي عن انتدابها على فلسطين وأحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة، فأدركت القيادة الفلسطينية عندئذ، ممثلة آنذاك بالهيئة العربية العليا لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني، أهمية التهيؤ لهذا الحدث واستباقه بإيجاد إطار دستوري يملأ الفراغ الذي سوف ينجم عن انتهاء الانتداب البريطاني وكان هذا الإطار هو إقامة حكومة عربية فلسطينية.

العراق وفك الحصار عنه مقابل استقبال مليوني لاجئ فلسطيني. وكان بنيامين نتنياهو قد طرح فكرة إحياء مشروع بن غوريون الذي يجعل من العراق الوطن البديل للاجئين (العلي، 2010: 70).

وفي هذا السياق أكدت د. لارا دراك المحاضرة في جامعة واشنطن أن ضغوطاً مورست على العراق منذ عام 1993، كان من بينها وساطة مغربية فرنسية تدخلت من أجل قبول توطين اللاجئين، إلا أن العراق رفض المشروع آنذاك (المصدر نفسه: 72). كما ذُكر أن عضواً من الكونغرس الأمريكي زار العراق مطلع أيلول/ سبتمبر 1999، سلم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز رسالة من مجموعة اللوبي اليهودي في الكونغرس الأمريكي يدعو فيها الرئيس العراقي صدام حسين إلى القبول بفكرة توطين الفلسطينيين في جنوب العراق. كما ذُكر أيضاً أن زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي جلال الطالباني، لم يستبعد هذه الفكرة موضحاً أنها طُرحت منذ سنوات عندما اقترحت الإدارة الأمريكية أول مرة تطبيقها في منطقة كردستان العراقية، لكنها عدلت عن هذا الرأي بعد أن واجهت احتجاجاً من الأكراد، الذين يخشون تغيير ديموغرافية المنطقة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) اقترحتا بعد ذلك منطقة الوسط العراقي (كيوان، 2007: 140).

المعارضة العراقية في الدنمارك وفي بيان لها بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2000، نددت بما وصفته ب" مؤامرة توطين الفلسطينيين في العراق"، متهمةً النظام العراقي بالضلوع في هذه المؤامرة بهدف تغيير التركيب الديموغرافي وتمزيق النسيج الاجتماعي للشعب العراقي، "لا حباً في الفلسطينيين، وإنما رغبةً في كسب رضا أمريكا و(إسرائيل) عنه، وبالتالي تثبيت كيانه المهزوز والبقاء في سدة الحكم" (المصدر نفسه). وعلى ما يبدو أن ما ورد في بيان المعارضة العراقية لا يعدو عن كونه مجرد اتهامات بغية تسجيل المواقف ضد النظام العراقي؛ فكلام المعارضة كما هو واضح لم يستند إلى أية أدلة، كذلك فمجريات الأحداث بعد ذلك أكدت عدم صحة هذا الكلام، فلا نظام صدام كسب رضا أمريكا و(إسرائيل) كما زعم بيان المعارضة، ولا حتى بقي في سدة الحكم.

أما الموقف العراقي الرسمي فقد تم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة برفض العراق لأي مشروع يتعلق بتوطين الفلسطينيين على أرضه، فقد أكد مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية سلطان الشاوي[1] أن بلاده لن تقبل أية صفقات مشبوهة لرفع الحصار، وأن العراق لن يُكافِئ (إسرائيل) بالموافقة على توطين اللاجئين الفلسطينيين حتى لو امتد الحصار المفروض على العراق، واعتبر السيناريو الأمريكي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سيناريو محكوم عليه بالفشل (مصعب، 2003: 247). وكان وزير الخارجية العراقية

[1] سلطان الشاوي، شغل منصب مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية، في عهد الرئيس العراقي صدام حسين، حيث شغل الشاوي هذا المنصب حتى كانون أواخر عام 2000.

السابق، محمد سعيد الصحاف، نفى خلال إحدى زياراته إلى العاصمة السورية دمشق، ما تردد حول خطة لتوطين الفلسطينيين في العراق قائلاً أنه "سخفٌ وتهريج صهيوني قذر" (كيوان، 2007: 142).

وكان اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم هم الذين قاوموا وعارضوا مشاريع توطينهم في البلاد العربية، إذ تمسكوا بحق العودة، فقد رمت مشاريع إعادة التوطين بعد عام 1948 إلى إنهاء قضية اللاجئين لا حلها (سعيد وآخرون، 2003: 83). وقد أكدت التجربة التاريخية على استحالة قبول الفلسطينيين بمشاريع التوطين كافة رغم كافة إجراءات التهديد والترغيب التي لازمتها، كما أن البلدان العربية وخاصة المضيفة، تقف ضد التوطين لاعتبارات مبدئية ووطنية وقومية من جهة، ولاعتبارات سياسية اقتصادية من جهة أخرى (عبد الرحمن، 2002، 423).

ثالثاً: أسباب تركيز خطط التوطين على العراق تحديداً:

هناك أسباب عديدة وراء اقتراح المخططين الصهاينة للعراق كمركز دائم لتوطين الفلسطينيين وهي:

- أن أرض العراق الواسعة والخصبة تمثل إغراء للفلسطينيين يجعلهم يستغنون بمرور الزمن عن فكرة العودة إلى أرض فلسطين، كما تعتبر تعويضاً مجزياً عما أصابهم من تهجير وفقدان أملاك.
- إن توطين الفلسطينيين في العراق بحسب الرؤية الإسرائيلية، يحقق جانباً من الضمانات الأمنية في المستقبل أكثر مما يحققه توطينهم في الدول المحاذية لحدود [فلسطين المحتلة]، كالأردن وسورية ولبنان؛ فالبعد الجغرافي للعراق يجعل الإسرائيليين بمنأى عن أية محاولات فلسطينية مستقبلية لاختراق الحدود، وتهديد الأمن الإسرائيلي، فضلاً عن أن هذا البعد سيعوق تفكير الفلسطينيين أنفسهم عن مواصلة العمليات المناهضة ل(إسرائيل) (السهلي، 2002: 6).

وحسب (كيوان، 2007) يرى العديد من الدبلوماسيين الغربيين والإسرائيليين أن العراق هي من أفضل الدول العربية ليُوَطَّن اللاجئون الفلسطينيون فيها بشكل دائم ونهائي، وذلك لاعتبارات منها إضافة لما ذُكِر:

أ. إن وجود اللاجئين الفلسطينيين والذين ينتمون لطائفة المسلمين السنة من شأنه أن يحد من توغل النفوذ الشيعي الموالي لإيران، ويؤدي إلى خلق حالة من التوازن في المنطقة.

ب. الضغوط والضربات والحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق ظنوا أنه سيجبره على تقديم تنازلات من أجل قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين مقابل رفع الحصار (كيوان، 2007: 142-143).

وأود أن أشير هنا أن الخطط الصهيونية للترحيل كانت وستظل تراعي وفي المقام الأول الأهداف والمصالح الصهيونية، أما مسألة الحد من توغل النفوذ الشيعي الموالي لإيران، فالقوى الاستعمارية وفي مقدمتها (إسرائيل) والولايات المتحدة، لا تراعيه إلا بالقدر الذي يتوافق مع مصالحها في المنطقة، وقد رأينا ونرى مدى توغل وتمدد النفوذ الشيعي الإيراني في العراق والمنطقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وفي نهاية الحديث عن خطط ترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق، وبعد ما رأيناه من الاهتمام الكبير الذي أولاه المخططون الصهاينة، بالعراق تحديداً كمكانٍ أمثل لتوطين الفلسطينيين، وضلوع بريطانيا وتورطها في مشاريع التوطين، وبالنظر إلى الطريقة التي رَحَل أو على الأصح رُحِّل بها اللاجئون الفلسطينيون إلى العراق إثر نكبة 1948، وبقرار من الحكومة العراقية التي كانت تربطها في تلك الفترة علاقات واتفاقيات مع الحكومة البريطانية، فإن هذا من وجهة نظري يفرض تساؤلات حول مدى تورط الحكومة العراقية ومَن على عرش العراق حينها في مسألة تهجير وتوطين الفلسطينيين. لا أستطيع أن أؤكد أو أنفي ذلك. وأترك الأمر لباحثين آخرين للبحث والخوض أكثر في الموضوع.

الخاتمة:

في ختام هذا الفصل من الدراسة وبعد أن تم التعرف على كيفية نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والجذور التاريخية للجوء الفلسطيني إلى العراق، والخطط والمشاريع الصهيونية لترحيل وتوطين الفلسطينيين في العراق، تبين أنه رغم ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كنتيجة مباشرة للنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948، إلا أنها كانت نتاج عشرات السنين من التخطيط والمكر الصهيوني. وكان للمجازر والإرهاب الصهيوني في ظل العجز العربي، العامل الأهم والأبرز في تشريد اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يدخروا وسيلة ممكنة للدفاع عن أرضهم ووطنهم في ظل الفجوة الكبيرة في ميزان القوة بينهم وبين العصابات الصهيونية. وقد بدأت الخطط والمشاريع الصهيونية الرامية إلى تهجير وتوطين الفلسطينيين في العراق منذ مطلع القرن العشرين، واستمرت إلى ما بعد قيام (دولة إسرائيل)، ولم تُسقَط من حسابات المخططين الصهاينة حتى وقتٍ قريب. كما أن الطريقة التي تم نقل اللاجئين الفلسطينيين من خلالها إلى العراق عام 1948، وبقرار من الحكومة العراقية التي كانت تربطها في ذلك الوقت علاقات مع بريطانيا، ليطرح تساؤلات حول احتمالية تورطها في مسألة تهجير وتوطين الفلسطينيين في العراق.

على أية حال فقد تم ترحيل مجموعات من الفلسطينيين إلى العراق، اختلفت التقديرات حول أعدادهم ما بين (3800– 5000)، كما سنبين لاحقاً، ووصلوا بالفعل إلى العراق. لكن كيف استُقبِلوا، ومن أشرف على شؤونهم، وماذا قدمت لهم الحكومة العراقية، وكيف كانت أوضاعهم ؟. هذا ما سنتعرف عليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الأزمة العراقية (2003)

- **المبحث الأول: الأوضاع الحقوقية والقانونية.**
- **المبحث الثاني: الأوضاع الديموغرافية والسكنية.**
- **المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.**
- **المبحث الرابع: الأنشطة السياسية والجماهيرية.**

مقدمة:

تسببت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948، فيما تسببت، في تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين توزعوا على مناطق وأقطارٍ شتى كان من ضمنها العراق، الذي كان حاضراً وبشكل بارز في الخطط والمشاريع الصهيونية الرامية إلى ترحيل الفلسطينيين وتوطينهم، كبلدٍ أمثل لاستيعاب وتوطين الفلسطينيين المنوي تهجيرهم حسب المخططات الصهيونية، وبالفعل فقد وصل العراق بعد النكبة أعداد من اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في الفصل الأول من هذه الدراسة.

في هذا الفصل سنتتبع اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى العراق بعد النكبة، ومن لحق بهم في فتراتٍ لاحقة، لنتعرف على أوضاعهم وكيف عاشوا في ظل الحكومات التي حكمت العراق قبل سقوط بغداد أوائل شهر نيسان/ أبريل 2003، حيث سنتعرف على وضعهم القانوني هناك والحقوق التي مُنِحوها، وأوضاعهم الديموغرافية، وأين سكنوا، وكيف كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى نشاطهم السياسي والجماهيري.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً ما كان يتردد بأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل النظام العراقي السابق كانوا يعيشون أوضاعاً متميزة تختلف عن أوضاع غيرهم من اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة الأخرى. لكن ما مدى دقة ما كان يتردد؟ وإلى أي حدٍ بالضبط انطبق على الواقع؟. دعونا نرى ذلك.

المبحث الأول
الأوضاع الحقوقية والقانونية

أولاً: الإشراف والرعاية:

خضع اللاجئون الفلسطينيون في العراق لإدارة وإشراف أكثر من جهة، حيث تعاقب على إدارة شؤونهم ورعايتهم كل من: وزارة الدفاع العراقية، ووكالة الغوث الدولية لفترة وجيزة، في حين تولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية المسؤولية عنهم المدة الأطول.

ولاية وزارة الدفاع العراقية:

بعد وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عام 1948، أصبحوا تحت ولاية وزارة الدفاع العراقية، والتي تولت رعايتهم وإدارة شؤونهم منذ قدومهم وحتى عام 1950 (مناع، 2003)، حيث وفرت لهم سكناً مؤقتاً، و كان يحصل اللاجئون في تلك الفترة على مخصصات من الطعام والغذاء بشكل يومي كباقي قطع الجيش العراقي، حيث اعتُبروا جزء من قطع الجيش العراقي في هذه الناحية (حمّود، 2007/6/5).

وكالة الغوث الدولية واللاجئين:

في 8 كانون أول / ديسمبر 1949، اتخذت الأمم المتحدة قراراً بإنشاء وكالة الغوث كي ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين وتدعى UNRWA الأونروا، والتي باشرت أعمالها في أيار/ مايو 1950 (جبارة، 1998: 327). ومع تشكيل وكالة الإغاثة الدولية (الأونروا) كان اللاجئون الفلسطينيون في العراق مشمولين برعايتها، إلا أن الأونروا لم تمارس مهامها في العراق إلا لأشهرٍ قليلة، خرج بعدها العراق من مناطق عمليات الأونروا (كريم، 2010: 224). حيث رفضت الحكومة العراقية أن يكون العراق ضمن مناطق عمليات الأونروا، وبالتالي ضم اللاجئين الفلسطينيين في العراق لمناطق عملياتها. وتعهدت حكومة العراق بوضع كافة الإمكانات للإشراف الكامل على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتقديم كافة المساعدات والمعونات المادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والسكن الملائم، وتنظيم أمور حياتهم في مقابل عدم دفع العراق لأية تبرعات نقدية لوكالة الغوث (الأونروا) (صالح، وآخرون، 2009: 9؛ سلامة، 2008: 32؛ مركز معلومات الأمن القومي، 1999: 51). وهذه الرواية التي تحدثت بها غالبية المصادر التي تطرقت لهذا الموضوع.

في المقابل هناك رواية أخرى، وهي الرواية الرسمية العراقية، والتي تقول بأن الأمم المتحدة رفضت وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق تحت إشرافها، نظراً لقلتهم من ناحية، وبعدهم عن مناطق اللجوء من ناحيةٍ أخرى. فقد جاء في وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية العراقية في آذار/ مارس 1949: "هناك كتاب مرسل من وزارة الخارجية العراقية يتحدث عن اتصال القائم بالأعمال العراقي بمكتب وكيل الوسيط الدولي في بيروت، الذي تمت إحالته على المستر ستانتن كرافس رئيس لجنة إسعاف المهجرين الفلسطينيين، وأطلعه على رغبة العراق في عقد اتفاق مماثل للذي عُقد بين وزارة الخارجية اللبنانية والكونت برنادوت، فكان جواب المستر كرافس: لا ضرورة لعقد هذه الاتفاقية لأن موادها تختص بمساعدة الحكومة لنقل المواد الغذائية وتأمينها وإيصالها للاجئين، وأن إدارته لا تفكر في المستقبل القريب أو البعيد بإيصال أي مواد غذائية للاجئين في العراق، وذلك لقلة عددهم، وأنه لا يرى ما يستدعي عقدها إلا في حالة إصرار الحكومة العراقية" (العلي، 2010: 64).

وقد ترتب على ذلك أن أسقطت الأونروا جميع اللاجئين الفلسطينيين في العراق من حسابها (صالح، وآخرون، 2009: 9)، فبقوا خارج سجلات اللاجئين المعتمدة لدى الأمم المتحدة، الجهة الدولية الوحيدة المعتمدة التي تحتفظ بسجلات اللاجئين الفلسطينيين وذويهم منذ عام النكبة (ماكوفسكي، 2001: 47).

لكن عموماً وأياً كان المسؤول عن غياب أو تغييب دور الأونروا في الإشراف على اللاجئين الفلسطينيين في العراق ورعايتهم، فإن ذلك كان خطأً كبيراً دفع اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم ثمناً له، خاصةً في فترات عجز الحكومة العراقية و/ أو تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها نحوهم، وفي ظل عدم شمولية التعريف العراقي للاجئ لكافة اللاجئين الفلسطينيين والذي تسبب في حرمان الكثيرين منهم من الحقوق حتى في الفترات والجوانب التي تعاملت فيها الحكومة العراقية بإيجابية مع اللاجئين.

ولما تردت الأوضاع المعيشية في العراق عموماً جراء العقوبات الدولية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج 1991، وتوقفت مشاريع إنشاء المجمعات السكنية لإسكان اللاجئين الفلسطينيين هناك، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب رسمي إلى الحكومة العراقية في بداية التسعينات، من أجل السماح لها بمفاتحة وكالة الغوث (الأونروا) من أجل تمديد ولايتها على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فوافقت الحكومة العراقية، ولكن الأونروا رفضت ذلك (قبعة، 2007: 74).

مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

وفي عام 1950 أصبحت مسؤوليتهم تقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية، والتي قامت بدورها بتأسيس شعبة خاصة لرعايتهم والإشراف عليهم سميت "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق" (مركز معلومات الأمن القومي، 1999: 52)، والتي ظلت تشرف على شؤونهم حتى العام 2003، تاريخ سقوط بغداد. وكلفت هذه المديرية بمتابعة ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومتطلباتهم، ودأبت على إيجاد الحلول لمشاكلهم ضمن الإمكانيات المتاحة (سمور، 2009: 23).

ولم يكن جميع الفلسطينيين [ولا حتى جميع اللاجئين الفلسطينيين] في العراق مشمولين برعاية مديرية شؤون اللاجئين؛ فقد كان لهذه المديرية شروطها في تسجيل الفلسطينيين مثل: أن يكون من بلدٍ محتلٍ عام 1948، وأن يكون قد دخل العراق وأقام فيه قبل تاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 1958. ولغرض لم الشمل أُجيز ضم الزوجة إلى زوجها المسجل قبل عام 1961، ولا يجوز العكس أي ضم الزوج إلى زوجته (حمُّود، 2007/6/5؛ كريم، 2010: 225). فاللاجئ حسب مفهوم الحكومة العراقية هو الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948 ودخل العراق وأقام فيه قبل تاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 1958 (مركز معلومات الأمن القومي، 1999: 52). وبالتالي فقد استثنى التعريف العراقي للاجئ الفلسطيني الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والذين دخلوا العراق بعد التاريخ المذكور، وبالتالي لم تشملهم رعاية مديرية شؤون اللاجئين، رغم أنهم في الأصل لاجئون، وإن دخلوا العراق في أوقاتٍ وظروفٍ مختلفة.

وحسب نظرة القانون العراقي تجاه الفلسطيني المقيم في العراق والفترة الزمنية التي استقر فيها في هذا البلد، فقد حمل التواجد الفلسطيني ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الفلسطينيون الذين دخلوا العراق منذ عام 1948 وانطبق عليهم التعريف العراقي للاجئ، وهؤلاء تمتعوا بحقوق لم يتمتع بها باقي الفلسطينيين في العراق.

الفئة الثانية: الفلسطينيون الذين دخلوا العراق بعد عام 1967، وقد دخل هؤلاء بجوازات سفر أردنية. ولم يتمتعوا بصفة الذين قدموا العراق في عام 1948.

الفئة الثالثة: الفلسطينيون الذين قدموا إلى العراق بعد حرب الخليج عام 1991، وهم من حملة الوثائق المصرية الذين كانوا مقيمين في الكويت. وهؤلاء هم الأسوأ حظاً (أبو السعود، 2009/5/23؛ موقع ساسة، 2014/3/8).

الإقامة والسفر:

كان وجود الفلسطينيين في العراق منذ عام 1948 حتى عام 1958 بدون أي وثيقة تعريفية بهم، وفي عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم تم إصدار أول وثيقة سفر للفلسطينيين في العراق (القلقيلي، 2015/10/19؛ موقع ساسة، 2014/3/8). فقد منحت الحكومة العراقية اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها منذ العام 1948 وإلى العام 1950 بطاقات هوية تحمل سمة الإقامة الدائمة، كما منحتهم وثيقة سفر تجدد كل خمس سنوات (ماكوفسكي،2001: 40)، حيث سمحت لهم بغادرة أراضيها مرتين في السنة، الأولى بغرض الحج، والثانية لدواعي الزيارة (حساوي، 2008: 188)، وذلك بعد الحصول على تأشيرة الخروج، وتأشيرة دخول من قبل الدولة التي يُرغب بالذهاب إليها، ويجري ترقين قيد اللاجئ في حال غيابه لفترة تتجاوز الثلاث سنوات خارج أراضي العراق (ماكوفسكي، 2001: 40).

أما الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق بعد عام 1967 وبعد عام 1970 وبعد حرب الخليج 1991 ومن الكويت على وجه الخصوص، وجلهم يحمل وثيقة السفر السورية واللبنانية والمصرية إضافة إلى جواز السفر الأردني، فإنهم مقيمون في العراق بصفة (عربي وافد)، ما عدا الذين قدموا من الكويت حيث اعتُبِروا بمثابة (عربي مقيم) (المصدر نفسه).

والعراق يمنح الجنسية لكل من يتقدم من العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، بطلب الحصول عليها. ويتمتع الفلسطينيون هناك بحقوق العراقيين كلها سوى الحق في الاقتراع (زريق، 1997: 50). غير أن هذا الكلام لا يؤخذ على إطلاقه في ظل القرارات التي كانت تصدر عن الحكومات العراقية بين حينٍ وآخر، وفي ظل الكثير من الاستثناءات المتعلقة بالقرارات نفسها كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: الجانب القانوني:

يعد الجانب القانوني مدخلاً لتفسير العديد من أوجه معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واختلافها باختلاف أماكن تواجدهم، فلقد تم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بقوانين مختلفة بحسب دول اللجوء، ولعب هذا العامل دوراً أكبر في الدول التي لم يُسمح بعمل الأونروا على أراضيها (العراق ومصر وليبيا)، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار لدى اللاجئين بتغير القوانين (عيتاني؛ مناع، 2010: 52). فعلى الرغم من إصدار جامعة الدول العربية العديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتنظيم تعامل الدول المضيفة معهم، ورغم تعاطي تلك الدول مع تلك القرارات والتوصيات في بعض الأحيان، إلا أن أوضاعهم كانت تخضع بالدرجة الأولى لحسابات تلك الدول، والتي كان لكل منها قوانينها وقراراتها الخاصة بها.

وفي العراق ظل الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين مثار جدلٍ في الأوساط الفلسطينية داخل العراق وخارجه؛ فمنذ الوجود الفلسطيني في العراق عام 1948، لم يكن قانون واضح ينظم طريقة تعامل الحكومات العراقية المتعاقبة مع اللاجئين الفلسطينيين. ورغم إعلان الحكومة العراقية أنها تعامل الفلسطيني معاملتها العراقي؛ إلا أنها كانت تصدر الاستثناءات والتعديلات والتوضيحات التي كانت تكبل الفلسطيني وتمنعه من القدرة على العيش المستقر، حيث وصل الأمر إلى صدور قرار يمنع الفلسطيني من شراء سيارة خاصة أو خط هاتف منزلي أو حتى تجديد رخصة ممارسة حرفة. وبقي الأمر هكذا بين أخذٍ ورد، فتارةً تصدر قوانين تعطي الحقوق وتسمح بالتملك (منزل واحد للسكن)، وتصدر أخرى تقيدها وتكبلها (المحمدي، 2009).

وللوقوف أكثر على هذا الموضوع نستعرض أهم القوانين والمراسيم والقرارات العراقية ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين في العراق.

القوانين والقرارات العراقية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في العراق:

شرَّعت جميع الحكومات العراقية سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، العديد من القوانين الخاصة بالفلسطينيين في العراق في مختلف المجالات (مصعب، 2003: 241). ولم يتوقف إصدار القرارات المختلفة واستمر تبعاً للأوضاع التي كانت تحياها العراق، وتبعاً لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة؛ حيث صدرت في الفترة الممتدة من بداية اللجوء الفلسطيني إلى العراق وحتى الاحتلال الأمريكي عام 2003 العديد من القوانين والقرارات والمراسيم، كان أهمها:

- استثناء الفلسطينيين من قانون الإقامة رقم 64 لعام 1938، شريطة حصولهم على هوية تصدر بمعرفة مديرية شؤون اللاجئين (تمراز، 2010؛ العلي، 2010: 66).
- عام 1953، أصدرت الحكومة العراقية قانوناً يقضي بالمساواة بين اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات باستثناء حق التملك والانتخاب (سلامة، 2008: 32).
- عام 1959، صدر القانون رقم 25 الخاص بإصدار وثيقة سفر الفلسطينيين في العراق (تمراز، 2010؛ العلي، 2010: 66).
- عام 1960، صدر القانون 102 القاضي بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني في العراق (العلي، 2010: 66).
- عام 1961، صدر القرار رقم 26 الذي ينظم عملية منح الفلسطينيين في العراق وثائق سفر خاصة ويحدد مدة صلاحيتها (كريم، 2010: 225).

- عام 1964، صدر القرار رقم 15108 عن وزارة المالية، والذي يؤكد على قرار مجلس الوزراء العراقي معاملة الفلسطينيين معاملة المواطن العراقي من حيث استلام الرواتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والإجازات، بتطبيق قوانين أنظمة الخدمة عليهم (العلي، 2010: 66). لكن الفلسطيني استُثنِي بموجب هذا القرار من حصوله على امتياز الخدمة التقاعدية بحجة أن ذلك قد يدفعه للتمسك بالبقاء في العراق والتفريط بحق العودة، ومُنح الفلسطيني المنتهية خدمته راتب شهر واحد عن كل سنة من خدمته (صالح، وآخرون، 2009: 10).
- عام 1965، صدر قرار بشطب كلمة اللاجئين من وثائق السفر (كريم، 2010: 225).
- بعد حرب 1967، قام وزير الشؤون الاجتماعية والعمل العراقي بزيارة الملاجئ التي يسكنها الفلسطينيون، وبعد ما رأى من البؤس الذي يعيشونه رفع رسالة[1] لمجلس الوزراء العراقي، على إثرها اتخذت الحكومة العراقية قرار رقم 1 لعام 1968، تضمن توصيات بتخصيص أراضٍ للفلسطينيين مع سلف لمواد بناء، وجرى إصدار تعليمات خاصة بالفلسطينيين تتضمن إعانات نقدية. لكن لم يقدر لهذا القرار أن يخرج عن إطار التوصية؛ فقد جاء انقلاب حزب البعث في تموز/ يوليو 1968 (صالح، وآخرون، 2009: 10).
- عام 1969، صدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم 336، والذي عالج قضايا أهمها: إنشاء مجمعات سكنية يتوفر فيها كافة الشروط الصحية، وتبقى هذه الدور ملك للدولة يتمتع الفلسطيني بمنفعتها ما دام موجوداً في العراق، ولا يحق له شراء الأراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية. كذلك مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيع والتقاعد، على أن يبقى مشروطاً بالإنهاء في حال عودتهم إلى ديارهم. ولم يُسمح لهم مع ذلك بالترشح لمجلس الإدارة حتى عام 1971؛ حيث سُمح للفلسطينيين بالتدرج الوظيفي حتى منصب مدير عام (حمُّود، 2007/6/5؛ كريم، 2010: 226).
- عام 1972، صدر قرار خاص بإلغاء الفيزا والإقامة للمواطنين العرب ومنح اللاجئين إلى العراق وثائق السفر الخاصة بهم إذا لم تكن لديهم هذه الوثائق (تمراز، 2010؛ العلي، 2010: 66).
- عام 1973، قامت الحكومة العراقية بنقلة نوعية في معاملتها للاجئين الفلسطينيين في العراق تناولت الصيغ القانونية التي تنظم حياة الفلسطينيين في العراق، إذ أعلنت الحكومة معاملة الفلسطيني كمعاملة العراقي، يتساوى معه في كافة الحقوق والواجبات باستثناء حق حيازة الجنسية العراقية والحقوق السياسية المتمثلة بحق الانتخاب والترشيح (صالح، وآخرون، 2009: 11).

[1] سيرد نص الرسالة التي وجهها الوزير العراقي لمجلس الوزراء في سياق الحديث عن مشاكل السكن.

- عام 1980، صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم 215، والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك دار للسكن بعد التدقيق وأخذ موافقة وزارة الداخلية والموافقات الأمنية اللازمة، على أن تسجل الدار التي اشتراها باسم وزارة المالية (كريم، 2010: 226).
- عام 1981، صدر القرار رقم 1 بشأن تمتع الفلسطينيين بحقوق عقارية، وإعطائهم الحق في التمتع بحق منفعة عقار واحد للسكن بعد موافقة وزارة الداخلية (مناع، 2003).
- عام 1983، صدر قرار يوجب على الفلسطيني استصدار موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله لعملٍ آخر حتى ضمن القطاع الخاص، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنع دخوله مستقبلاً (حمُّود، 2007/6/5؛ كريم، 2010: 226– 227).
- عام 1984، تقرر السماح للفلسطيني بتملك دار سكن واحدة على نفقته الخاصة (مناع، 2003).
- عام 1987، صدر قرار 936 عن مجلس قيادة الثورة، والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك قطعة أرض سكنية أو دار سكنية أو قطعة أرض زراعية (حمُّود، 2007/6/5؛ كريم، 2010: 227). ولا يسمح هذا القرار للفلسطيني المقيم إقامة دائمة بتملك أكثر من عقار أو قطعة أرض واحدة (تمراز، 2010؛ العلي، 2010: 66).
- عام 1989، صدر قرار بوقف العمل بالقرار 215 الصادر عام 1980، والقرار 936 لعام 1987 لمدة خمس سنوات (حمُّود، 2007/6/5؛ كريم، 2010: 227).
- في 7 نيسان/ أبريل 1994، أي في نهاية مدة الخمس سنوات، صدر عن مجلس قيادة الثورة قرار رقم 23، والذي نص على: "وقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار، أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجهٍ كان". وبهذا القرار أصبح الفلسطينيون في العراق عرضةً لأي إجراء تعسفي، وأصبح وضعهم القانوني في العراق عرضةً لتأويلات أصغر موظف حكومي، وأصبح لا يحق للفلسطيني تملك ولو خط هاتف (كريم، 2010: 227).
- في 13 أيلول/ سبتمبر 1997، أصدرت الحكومة العراقية قرار رقم 133، استثنت بموجبه اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، الذين قدموا إليه ما بين عامي 1948– 1950 من إجراءاتها الاقتصادية، وقضت بمعاملتهم معاملة المواطن العراقي (مصعب، 2003: 243).
- في عام 1997 أيضاً، أصدر الرئيس العراقي صدام حسين قراراً بتمليك الفلسطيني الحامل لشارة الحزب قطعة أرض سكنية (مناع، 2003).

- وفي عام 2001، اجتمعت مجموعة من القيادات الفلسطينية في العراق مع الرئيس العراقي صدام حسين وشرحوا له المعاناة التي لاقاها الفلسطينيون اثر صدور قرار مجلس قيادة الثورة عام 1994 والقاضي بمنع تملك غير العراقي العقار، أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجهٍ كان، فأوضح الرئيس العراقي أن المقصود بذلك القرار كان الأجنبي وليس الفلسطيني المقيم لكن هناك مشكلة في التطبيق وسوء تعامل مع نص القرار وخطأ في التطبيق، وقد وعد الرئيس العراقي حينها خيراً، حيث صدر بعد ذلك مباشرة قرار 202 عن مجلس قيادة الثورة العراقية (أبو زيد، 2016/12/17)[1] ذلك القرار الواضح الذي يُعامَل فيه الفلسطيني معاملة العراقي في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية وخدمة العلم والحقوق السياسية من انتخاب وترشيح. "ولأن القوانين العراقية كانت تخضع لأمزجة الموظفين في تطبيقها بين مُحبٍّ وكارهٍ للوجود الفلسطيني في العراق"؛ فقد صدر قرار تضمَّن عقوبة لكل موظف لا يطبق هذا القرار الذي حمل الرقم 202 لعام 2001 (المحمدي، 2009). وكان هذا القرار الذي جاء بعد سبع سنوات من القرار 23 لعام 1994، غير قابل للتأويل لوضوحه بشكلٍ كبير، إلا أن الفلسطينيين في العراق لم يُقدَّر لهم أن يتمتعوا بأول امتياز قانوني واضح لهم منذ عام 1948؛ فبعد عامين فقط سقطت بغداد وسقط معها هذا القرار لتحل مكانه قرارات الطائفية والعنصرية (كريم، 2010: 227).

من خلال استقراء القوانين والقرارات السابقة، نجد أن الخط البياني للفلسطيني في العراق شكل تذبذباً واضحاً بين ارتفاعٍ لم يفرح به، وانخفاضٍ أذاقه مرارة الجوع والفقر (العلي، 2010: 67). ورغم صدور القوانين والقرارات التي تعطي الحقوق للفلسطيني وتعلن معاملته معاملة العراقي، إلا أننا وحسب (قبعة، 2007) نجد في الواقع مقيدات للفلسطيني في السكن والسفر، والتمييز في المعاملة؛ فاللاجئ الفلسطيني يشبه العامل الأجنبي في سلبياته، ويعامل كالعراقي في كل ما تظلمه به الدولة. ولأمرٍ لم نجد تفسيراً له يحق له السفر مرة واحدة في العام. هذا المبدأ كان سارياً قبل الحرب والحصار وبقي معها، وليس له الحق في صندوق توفير البريد. كما صدر بشأن حقه في التملك عدة قرارات، لكن الواقع كان أسوأ منها (قبعة، 2007: 61).

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الثاني
الأوضاع الديموغرافية والسكنية

أولاً: الأوضاع الديموغرافية:

دخل اللاجئون الفلسطينيون إلى العراق على دفعات عدة وفي فترات تاريخية مختلفة، ارتبطت بطبيعة الصراع وظروفه، حيث دخلوا العراق على عدة مراحل هي:

1. اللاجئون الذين هاجروا من فلسطين إبان نكبة 1948.
2. اللاجئون الذين شُرِّدوا من أراضيهم بعد اغتصابها إبان نكبة 1967.
3. اللاجئون الذين طُرِدوا من الأردن بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 1970.
4. اللاجئون الذين دخلوا العراق في مراحل مختلفة بهدف العمل (خليل، 2012/12/18).
5. اللاجئون الذين قدموا إلى العراق من الكويت بعد أحداث حرب الخليج عام 1991 (صالح، وآخرون، 2009: 14).

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

اختلفت المصادر وتضاربت المعلومات حول أعداد الدفعة الأولى من اللاجئين الفلسطينيين والتي دخلت العراق ما بين النصف الثاني لعام 1948 ومطلع عام 1949، لكن عموماً تراوحت التقديرات ما بين (3800) كحد أدنى و (5000) كحد أقصى.

أشارت تقارير بعثة الأمم المتحدة المقدمة في 30 حزيران/ يونيو 1973 أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق في العام 1948 لم تتجاوز (4000) نسمة (ماكوفسكي، 2001: 36؛ مصعب، 2003: 232). وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الشباب الذين التحقوا بعائلاتهم فيما بعد، فقد يصل العدد إلى (5000) نسمة (أبو السعود، 2009/5/23). ويؤيد هذا الرقم أكرم زعيتر الذي قدر عدد الفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق عام 1948 بنحو (5000) نسمة (زعيتر، 1955: 256).

وبالنظر إلى مسألة أن الهجرة الأولى للاجئين الفلسطينيين إلى العراق استمرت ما بين عام 1948 إلى مطلع عام 1949، فإن هذا يدعم التقديرات التي اعتبرت أن العدد هو (5000)، بينما تكون التقديرات الأقل ربما احتسبت فقط من دخلوا العراق في الأيام الأولى، وهذا يفسر اختلاف وتباين الأعداد في تلك التقديرات.

وفي حديث مع تجمعات اللاجئين في العراق في شهر أيار/ مايو 2005، تحدث نمر العدوان[1] مؤكداً ما أوردناه في الفصل الأول أن الأغلبية الموجودة في العراق من اللاجئين الفلسطينيين هي من قرى حيفا، وعلى وجه التحديد قرى إجزم وجبع وعين غزال. وأضاف عز الدين محمد أبو الوفا[2] إحصائية تمثل نسبة اللاجئين من هذه القرى والمناطق الأخرى، وهي كما يلي:

1. إجزم 35%
2. جبع 27%
3. عين غزال 18%
4. كفر لام، والمزار، وعتليت، والطيرة، وصرفند، وعين حوض، وأم الزينات، ومن يافا وقراها، ومن عارة، وعرارة، والكفرين، ومن مدينة حيفا، والقدس 20% (أبو السعود، 2009/5/23).

ولم تتوقف هجرة الفلسطينيين عموماً إلى العراق بعد هذه الهجرة الأولى التي أشرنا إليها، إذ يتحدث (مصعب، 2003) أنه كان من الطبيعي أن يزداد عدد اللاجئين بعد النكبة في إطار هجرات فردية للفلسطينيين بحثاً عن العمل، ولاسيما أن العراق كان قطراً جاذباً للهجرة بعد دول الخليج، وعامل الفلسطينيين الذين قدموا إليه للعمل (معاملة الأجانب) من حيث الإقامة والرواتب المزدوجة (مصعب، 2003: 233).

وبعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 تدفقت أعداد غفيرة من النازحين الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأردن إلى العراق. ولم تكن هجرة تلك الأعداد الغفيرة جماعية كما حدث في السنوات الأولى من عمر النكبة، بل كانت هجرات فردية، بحثاً عن العمل، حيث كان العراق بلداً نفطياً غنياً، وجاذباً للعمل والهجرة إليه كما هو حال دول الخليج والسعودية وليبيا (قدسية، 1997: 20 – 21).

وقد تزايدت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بتواتر قريب من معدل الزيادة السكانية في العراق، ففي 10 نيسان/ أبريل 1969، بلغ عدد المسجلين في مديرية شؤون اللاجئين (13,743) لاجئاً: (13,208) نسمة في بغداد، (335) نسمة في الموصل، و(200) نسمة في البصرة (كيوان، 2007: 129).

بعد ذلك بعشر سنوات تحديداً في عام 1979، قدرت منظمة التحرير الفلسطينية العدد بما مجموعه (19,184). وفي سنة 1986 ذكرت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية بأن العدد بلغ (27,000) لاجئ (صالح، وآخرون، 2009: 13؛ كيوان، 2007: 129).

[1] نمر العدوان 2005 لاجئ فلسطيني ، ملجأ الزعفرانية ، بغداد، العراق
[2] عز الدين محمد أبو الوفا 2005، لاجئ فلسطيني، وناشط سياسي، بغداد، العراق

وفي عام 1989 وحسب ما أورد لبيب قدسية، فإن عدد الفلسطينيين في العراق بلغ حوالي (35,000) نسمة (قدسية، 1997: 25).

وعلى إثر حرب الخليج عام 1991، اضطُر الفلسطينيون إلى مغادرة الكويت ودول الخليج الأخرى، حيث لجأ معظمهم إلى العراق بمن فيهم أولئك الذي كانوا في غزة ولم يتمكنوا من العودة إلى بلد اللجوء الأول (حساوي، 2008: 188). فقد عانى الفلسطينيون في الكويت من آثار الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج، وما تبع ذلك من سياسات تجاههم بعد عودة الحكم الكويتي، إذ اضطُر نحو (200,000) منهم للهجرة في أثناء الاحتلال العراقي، واضطُر نحو (200,000) آخرين للهجرة بعد الانسحاب العراقي (عيتاني؛ مناع، 2010: 27). حيث فرت أعداد منهم من الكويت إلى العراق، فرحَّب بهم نظام صدام حسين (موسوعة النكبة، 2015/10/19). وحسب ما أورد مأمون كيوان في دراسته فقد بلغ عد الفلسطينيين الذين نزحوا من الكويت إلى العراق (7000) (كيوان، 2007: 131).

ونتيجة التزايد الطبيعي قُدِّر عدد الفلسطينيين في العراق في عام 1992 بحوالي (40,000) نسمة، أما نهاية عام 1996 فقُدِّر العدد بحوالي (45,000) نسمة (قدسية، 1997: 5). في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن عدد الفلسطينيين الموجودين في العراق بلغ في منتصف تسعينات القرن الماضي حوالي (50,000) فلسطيني ويشمل ذلك العدد الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت خلال حرب الخليج (زريق، 1997: 50).

ومن جانبها ذكرت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية تقديرات أقل من ذلك حيث ذكرت أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق عام 1998 وصل إلى (30,000) لاجئ فقط، وارتفع العدد إلى (35,000) عام 2000 (صالح، وآخرون، 2009: 13). بينما ذكر (كريم، 2010) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق وصل في نفس العام 2000 نحو (40,000) لاجئ ونحو (42,436) عام 2002 (كريم، 2010: 215).

فيما ذكر (صالح، وآخرون، 2009) بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين وحسب الزيارة الطبيعية للسكان يقدر بنحو (44,000) عام 2003، وحسب تقدير الحكومة العراقية فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو (34,000) لاجئ، فيما قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بـ(34,000) إلى (42,000) (صالح، وآخرون، 2009: 13).

في حين ذكر (ماكوفسكي، 2001) أنه لو احتُسِبت أعداد الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق بعد عام 1967 وبعد أحداث الأردن عامي 1970 و 1971، ومن الكويت عام 1991؛ فإن أعداد الفلسطينيين في

العراق تقارب (80,000) نسمة، منهم فقط (35,000) نسمة مسجلين كلاجئين منذ العام 1948، بينما يحمل الآخرون وثائق وجوازات سفر عربية (ماكوفسكي، 2001: 38). بينما صرح وزير الأشغال العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية عزام الأحمد[1] أن عدد اللاجئين في العراق (70,000) فلسطيني ما بين لاجئ ونازح ومهاجر (كيوان، 2007، 131).

وفي عام 2003 وتحوطاً لما قد تفرزه الحرب المتوقعة على العراق آنذاك من آثار على الفلسطينيين داخل العراق، بادرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين في العراق حيث تم تسجيل (22,452) شخص قبل أن يتم إجلاء موظفي الأمم المتحدة من بغداد إثر هجوم آب/ أغسطس 2003 على مقر المنظمة (نويصر، 2009: 17).

جدول 1: تطور مجموع أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق ما بين 1948 – 2003

السنة	العدد
1948	5000 – 4000
1969	13,742
1970	14,000
1975	16,726
1977	18,095
1979	19,184
1985	23,461
1986	24,235
1998	36,631
2000	40,000
2003	44,000

المصدر: تم تجميع الجدول من 3 جداول وردت في 3 مصادر وهي (صالح، وآخرون، 2009: 13؛ السهلي، 2002: 15؛ مصعب، 2003: 234).

[1] عزام الأحمد، عضو المجلس الثوري لحركة فتح منذ عام 1989، ورئيس كتلتها البرلمانية شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحكومة الفلسطينية فترة 2005 وحتى 2006، ومنصب وزير الأشغال العامة بين عامي 1996 – 2003، ومنصب سفير فلسطين ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في العراق بين عامي 1979 – 1994.

أسباب الخلاف حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

لحق الكثير من الضبابية والاختلاف حول الأعداد الحقيقية لمجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال الأمريكي، وذلك لأسباب عدة أهمها:

- ❖ عدم وجود إحصاء دقيق لهم من قبل الحكومة العراقية، لرفضها القيام بتلك الإحصاءات، والتي إن وُجِدت كان لا يُصرَّح عنها. وشرعت السفارة الفلسطينية ببغداد في محاولة لإحصاء اللاجئين في العراق إلا أن الحكومة العراقية أوقفت تلك المحاولة.
- ❖ غياب المؤسسات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين في العراق خصوصاً وكالة الغوث، والتي لم يكن اللاجئون الفلسطينيون في العراق ضمن مناطق عملياتها بموجب اتفاقها مع العراق (أبو السعود، 2009/5/23؛ القلقيلي، 2015/10/19).

أيضاً لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات والحقائق التي أثرت على أعداد اللاجئين في العراق، وهي:

- ❖ قيام الحكومة العراقية ما بين عام 1954 – 1955 بفتح باب منح الجنسية، وقد استفاد بعض اللاجئين الفلسطينيين من هذا القرار.
- ❖ زواج بعض الفلسطينيات من عراقيين ومن جنسيات أخرى وبالتالي حملهن لجنسية الزوج.
- ❖ هجرة بعض الفلسطينيين إلى دول مثل السويد واستراليا بعد حرب الخليج في 1991 (أبو السعود، 2009/5/23).

وفي تقديري فإن مسألة الخلاف حول تحديد من هو اللاجئ ومن هو غير اللاجئ قد تتسبب في جزء كبير من الضبابية والاختلاف حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فتعريف العراق للاجئ الفلسطيني استثنى كثير من اللاجئين الفلسطينيين ممن دخلوا العراق بعد العام 1958، والذين يحملون جوازات سفر عربية، رغم أن الغالبية العظمى منهم هم في الأصل لاجئون، وإن دخلوا العراق لأسباب ودوافع مختلفة.

أضف إلى ذلك أنه وحسب ما ذكر (سلامة، 2008)، فلا توجد إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها حول عدد الفلسطينيين في العراق (سلامة، 2008: 32)، حيث يتبين أن جميع الإحصائيات الموجودة، ومن ضمنها التي ذكرناها، إنما هي إحصائيات تقديرية، تخضع في كثير من الأحيان لتقديرات الباحثين واجتهاداتهم.

الخصائص الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين في العراق:

من المؤشرات الديموغرافية الأساسية بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق أن معدلات الخصوبة الكلية للمرأة تراجعت من (7) مواليد في عقد السبعينات إلى (4) مواليد في عقد التسعينات، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات النمو السكاني، فبعد أن كانت (5%) سنوياً في السبعينات وصلت إلى (3.5%) سنوياً عام 2000 (السهلي، 2002: 9)، وهي تشابه مثيلاتها في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية المضيفة (صالح، وآخرون، 2009: 13).

على الرغم من ذلك بقيت أعباء الإعالة للعامل الفلسطيني في العراق كبيرة، إذ بقيت في حدود (4) أفراد في التسعينات، أي أن كل فرد يعيل إضافة إلى نفسه (4) أفراد من خارج قوة العمل، وذلك بسبب التركيب السكاني وقوة المجتمع من جهة، وضعف النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في العراق من جهة أخرى. وفي بداية التسعينات، وصل متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في العراق (7) أفراد (السهلي، 2002: 9).

والجدول التالي يظهر التركيب العمري للاجئين الفلسطينيين في العراق عام 2000:

جدول 2: التركيب العمري للاجئين الفلسطينيين في العراق عام 2000

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
(0 – 14) عام	16,400	41
(15 – 64) عام	22,400	56
65 عاماً فأكثر	1200	3
المجموع	40,000	%100

المصدر: (السهلي، 2002: 16).

ويُقدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بنسبة (1.5)% من إجمالي مجموع الفلسطينيين المُقدر عام 2002 (كريم، 2010: 2016).

ثانياً: أوضاع السكن:

بعد وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عام 1948 أصبحوا تحت ولاية وزارة الدفاع العراقية فأسكنتهم في المقرات الحكومية التي لا تستخدم عادة في فترة العطلة الصيفية مثل دار المعلمين والكليات

(حمُّود، 2007/6/5)، والمعاهد والمدارس، ثم نُقِلَ القسم الأكبر منهم مع بداية العام الدراسي إلى منطقة معسكرات الشعيبة قرب البصرة، كما رحلت أعداد إضافية نحو الموصل (المبيض، 2010)، وأعيد إسكان العائلات المتبقية في بغداد في عدة نوادٍ منها: نادي الرافدين ونادي العلوية ونادي الزوراء ونادي الرشيد وغيرها (قدسية، 1997: 16).

وعلى إثر السماح بهجرة اليهود العراقيين إلى فلسطين بعد أن باعوا ممتلكاتهم، قامت الحكومة العراقية بإسكان الفلسطينيين في بيوت اليهود وملاجئهم القديمة (المبيض، 2010)، حيث هاجر إلى فلسطين المحتلة (130,000) يهودي عراقي في الفترة بين عامي 1948 – 1950، وعند انتهاء معظم عمليات خروج اليهود عام 1951، خلَّف هذا الخروج وراءه ولاسيما في بغداد أماكن شاغرة كثيرة، بالإضافة إلى دور السكن الخاصة بهم، وتمت عملية إسكان الفلسطينيين فيها في العامين 1951 – 1952 (العلي، 2010: 64-65).

ويعلق الكاتب الفلسطيني لبيب قدسية على سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأنهم لم يسكنوا في الخيام كما حصل مع إخوانهم اللاجئين الآخرين، الذين سكنوا في مجموعات من الخيام، أُطلق عليها فيما بعد "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين" (قدسية، 1997: 8). ويبدو أن قدسية لم يكن يتوقع ما حدث للفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، من تشريد ولجوء وإيواء في الخيام في مخيمات حدودية في ظروف لعلها أشد قساوة من ظروف التشريد واللجوء الأول عام 1948.

وبالعودة إلى موضوع السكن، فبعد انتقال المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية، أُعيد توزيع اللاجئين الفلسطينيين على نظام السكن الجماعي في الملاجئ والمواقع المملوكة للدولة (سلامة، 2007: 41). والملاجئ هي عبارة عن بيوت قديمة وكبيرة الحجم، تضم أسر كثيرة، وهي غير صالحة للسكن (مصعب، 2003: 236)، وسنأتي على وصفها بشكل أكثر تفصيلاً عند الحديث عن الأنماط السكنية التي توزع عليها اللاجئون الفلسطينيون في العراق.

وظلت مشكلة السكن في العراق تشكل مأساةً مزمنةً للاجئين الفلسطينيين منذ دخولهم إلى العراق. وكان هناك العديد من الوعود لتحسين سكن اللاجئين الفلسطينيين ولكنها لم تُنفَّذ بسبب سرعة تغير الحكومات في العراق وبسبب السياسة الخاطئة التي لم تفكر إلا في تأمين الملاجئ، فكلما أوشك الملجأ على الانهيار أوجدت المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين ملجأً غيره، رغم الأخطار الصحية والاجتماعية التي تنشأ في هذه الملاجئ (قدسية، 1997: 36 – 37).

وفي السبعينات من القرن الماضي، أقامت الحكومة العراقية مجمعات سكنية مزودة بالخدمات الأساسية كالماء، والكهرباء، وأسكنت اللاجئين الفلسطينيين فيها (سلامة، 2008: 32). وقد بدأت الحكومة البناء في العام 1970، حيث تم تشييد (16) عمارة سكنية في منطقة البلديات، وعمارة واحدة في حي الكرامة في الموصل، وقد جمعت العمارات (768) شقة في بغداد، إلا أن بناء العمارات توقف في العام 1982 بسبب الحرب العراقية الإيرانية (مصعب، 2003: 235). وبقي الكم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في مواقع سكنهم التي حلوا بها بعد نقلهم من معسكر الشعيبة في البصرة بعد العام 1950 (ماكوفسكي، 2001: 39 – 40).

الجدير بالذكر أن المجمعات السكنية التي أقامتها الحكومة العراقية في السبعينات لم تكف لإيواء اللاجئين الفلسطينيين كافة، فقامت الحكومة العراقية باستئجار منازل لهم ظلت تدفع إيجاراتها لمالكيها العراقيين (سلامة، 2008: 32). وقُدِّر أن (63%) من اللاجئين الفلسطينيين في العراق استفادوا من هذا الإسكان الذي وفرته الحكومة. وعندما أدت العقوبات التي فُرضت على العراق بعد حرب 1991 إلى إضعاف الاقتصاد العراقي، جمدت الحكومة الإيجارات التي كانت تدفعها لمالكي هذه المنازل، وذلك على غرار كثير من المدفوعات الحكومية، وفي أواخر التسعينات صار مالكو المنازل يتلقون مبالغ زهيدة كأجور لتلك المنازل (هيومن رايتس ووتش، 2006: 9– 10). وهذا ما كان له تداعياته على ساكني هذه المنازل بعد سقوط النظام العراقي كما سنبين لاحقاً.

التوزيع السكاني للاجئين الفلسطينيين في العراق:

أقام اللاجئون الفلسطينيون في ثلاث مناطق رئيسية في العراق هي: بغداد والموصل والبصرة

أ. الموصل: وبها تجمع واحد في حي الكرامة.

ب. البصرة: وبها أربع تجمعات وهي تجمع في حي الزبير، وتجمع المربد، وتجمع العشار، وتجمع الموفقية.

ج. بغداد: والتي ضمت الغالبية العظمي من اللاجئين في مختلف مناطق بغداد في التجمعات التالية:

1. حي البلديات: ويضم أكبر تجمع (16 عمارة، 768 شقة).
2. بغداد الجديدة: يضم 6 ملاجئ متوسطة الحجم كانت سابقاً مستوصفات بيطرية لمعالجة الحيوانات.
3. تل محمد: وتضم بيوتاً حكومية شعبية صغيرة المساحات.

4. حي الأمين: ويضم ثلاثة ملاجئ.
5. الزعفرانية: وتضم ملجأين كبيرين متجاورين كانا سابقاً يستخدمان للمكفوفين والأحداث والأيتام، كذلك تضم المنطقة ثمانية بيوت حكومية شعبية.
6. حي الحرية: يضم ثلاثة ملاجئ أحدهما كبير والآخران متوسطي الحجم، بالإضافة إلى مجموعة من البيوت الشعبية.
7. حي السلام: ويضم بيوتاً شعبية مُؤجَّرة، كما يضم ثلاثة ملاجئ صغيرة الحجم.
8. حي الصحة: في منطقة الدورة ويضم مجموعة من الشقق السكنية الشعبية الحكومية (الجبارين، 2007/2/10).

وقد كانت الحكومة العراقية عازمة على بناء (19) عمارة جديدة في بغداد وواحدة أخرى في الموصل، غير أن المشروع توقف بسبب حرب الخليج الأولى والثانية (مصعب، 2003: 236).

ويقطن (99%) من اللاجئين الفلسطينيين في العراق في المناطق الحضرية. وتستأثر العاصمة العراقية بغداد على (96.1%) من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بينما (2.4%) في الموصل، إضافة إلى (1.5%) في البصرة (سلامة، 2007: 42). كما تتوزع بعض العائلات في مدن تكريت، العمارة، الحلة، بقصد العمل، بينما يقيم الفلسطينيون الذين قدموا من الكويت بعد العام 1991 في منطقة الغزلانية غرب بغداد ومنطقة البتاوين وسط بغداد بواقع (150) عائلة (ماكوفسكي، 2001: 39).

أنواع سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

أقام اللاجئون الفلسطينيون في العراق في عدة أنواع من السكن وهي:

1. **الملاجئ:** وقد اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة نظام الملاجئ كحل مؤقت لمشكلة سكن اللاجئين. والملجأ بيت كبير يضم أحياناً ثمانين غرفة وأكثر، كان في الأصل مدرسة أو ربما بُنِي قديماً ليكون فندقاً هجره نزلاؤه لقدمه، تستأجره مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين بغرض إسكان اللاجئين فيه (كيوان، 2007: 129). والملجأ يضم (24) أسرة كحد أدنى و(61) كحد أعلى، وتنحشر الأسر اللاجئة بواقع غرفة واحدة لكل أسرة مكونة من ستة أفراد، وإن زاد العدد يفرد لها قانوناً غرفتان، غير أن الواقع في أغلب الأحيان لا يتماشى مع القانون، إضافة إلى أن معظم هذه الملاجئ آيلٌ للسقوط، بينما المنافع الصحية شحيحة، فالملجأ الذي يتسع أحياناً لأكثر من (30) أسرة لا يوجد فيه أكثر من دورتي مياه أو ثلاثة، أما ممرات الملجأ والتي هي مظلمة ورطبة وضيقة فتصبح ملاعب للأطفال،

ونتيجة الحر الخانق في بغداد يضطر سكان هذه الملاجئ للنوم فوق سطح الملجأ، والملجأ ذو السطح الواحد يحوي الأسر كلها في الصيف ليلاً، وتتجلى المأساة عندما يقسم السطح ببطانية لينام على جانب منها النساء وعلى الجانب الآخر يستلقى الرجال، وقد تعززت هذه الملاجئ بغرف من الصفيح للتغلب على الزيادة السكانية في نفس المكان خلال ثلاثة عقود زمنية (مركز العودة الفلسطيني، 2013/8/17).

2. **الدور المجمدة:** وهي من أملاك اليهود العراقيين الذي هاجروا إلى فلسطين، فوُزِّع سكنهم على عراقيين وفلسطينيين، وهي أيضاً مساكن قديمة وثابتة مع التغير السكاني، يسميها الناس للتندر "القصور الستة" لأن هناك من يعتبرها جيدة جداً نسبة لغيرها، ويسري عليها نفس نظام الملجأ، وهي بيوت غير صالحة للعيش بالحدود الإنسانية الدنيا، وقد أحيطت بغرف الصفيح بسبب الضغط السكاني، فبعد أن كان يعيش في كل بيت من البيوت (5) عائلات عام 1960، أصبح في كل بيت (20) عائلة (مناع، 2003).
3. **الدور المستأجرة على نفقة الحكومة:** وهي مساكن شعبية استأجرتها مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، يعيش في كل دار حتى (8) عائلات (الجبارين، 2007/2/10). وكانت مديرية شؤون اللاجئين تدفع في الثمانينات إيجاراً سنوياً يقدر بحوالي (24,000) دينار (مناع، 2003).
4. **الدور الحكومية:** وهي منازل شعبية صغيرة المساحة (الجبارين، 2007/2/10).
5. **العمارات السكنية:** وهي عبارة عن مساكن شعبية حاولت الحكومة العراقية أن تحل من خلالها أزمة سكن الفلسطينيين، حيث تم إنجاز (16) عمارة في حي البلديات في بغداد وعمارة واحدة في حي الكرامة في الموصل. وتتألف كل عمارة من (3) طوابق و(4) مداخل يؤدي كل مدخل إلى (12) شقة، وتنقسم الشقق إلى نوعين: الأول: صغير ويضم غرفة، صالة، ومطبخ، ومرافق صحية. والثاني: كبير ويضم غرفتين وصالة ومطبخ ومرافق صحية. ويعيش في كل شقة عائلتين أو ثلاث ينتمون إلى عائلة واحدة. وقد سلمت آخر وحدة سكنية عام 1985. وأُوقِف العمل في هذا المشروع بعد ذلك بسبب ظروف العراق (الجبارين، 2007/2/10).
6. **المساكن الخاصة المستأجرة:** وهي عبارة عن مجموعة من المساكن الشعبية تتوافر فيها الخدمات وتعتبر أفضل أنواع السكن بالنسبة للفلسطينيين (كيوان، 2007: 129) وتسكنها الأسر القادرة على دفع الإيجار، وهي قليلة العدد بسبب ارتفاع الإيجارات السكنية وانخفاض الدخل (الجبارين، 2007/2/10)، وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية فإن الاستئجار الخاص بقي محدوداً (ماكوفسكي، 2001: 40).

7. **البيوت المملوكة من قبل اللاجئين:** حيث استفاد بعض اللاجئين من فترات السماح المتقطعة التي سمحت فيها الحكومة العراقية بالتملك في تسجيل هذه البيوت التي اشتروها بأسمائهم.

ومن خلال مسح بالعينة لوحظ أن أكثرية اللاجئين الفلسطينيين (84%) في العراق تفضل السكن في التجمعات الفلسطينية، على الرغم من عدم ملاءمة هذه التجمعات والأبنية فيها واكتظاظها بالسكن، أما الباقون (16%) فيفضلون السكن بعيداً عن تلك التجمعات، ويُشار إلى أن هناك (84.3%) من اللاجئين الفلسطينيين في العراق يشغلون مساكن على نفقة الحكومة العراقية، في حين يشغل (13.3%) مساكن على نفقاتهم الخاصة، وهم من أصحاب الدخل المتوسط، أما النسبة الباقية (2.4%) فتملك دوراً خاصة بها، وتعتبر الفئة الأخيرة من فئة الدخول المرتفعة (السهلي، 2002: 8).

مشاكل السكن:

عانى اللاجئون الفلسطينيون في العراق من مشكلة السكن وذلك في عدة قضايا منها:

- الاكتظاظ، فمثلاً الشقة الواحدة في مجمع البلديات والمؤلفة من غرفتين قد تحوي في إطارها (3) عوائل أو أكثر أحياناً وكذلك الحال بالنسبة للملاجئ، وهذا من شأنه أن يزيد من الأزمة الاجتماعية ومشاكلها.
- الظروف الصحية وتدني الخدمات، فتقادم البنايات وارتفاع عدد ساكنيها خلق أزمة من حيث مواءمة هذه المساكن للشروط الصحية وانتشار المياه الثقيلة بين البنايات في مجمع البلديات.
- نتيجة للازدحام وزيادة عدد العوائل في الشقة الواحدة اضطر البعض للبناء بشكل غير قانوني وذلك في محاولة لحل أزمة السكن.
- هناك مشكلة ارتفاع الإيجار بشكل كبير، وليس أمام الفلسطيني سوى الدفع أو الطرد، وغالباً ما يكون الطرد، مما يضطره للذهاب إلى بعض أقاربه وتوزيع عائلته عليها.
- بالنسبة للبيوت المملوكة من قبل اللاجئين عاني البعض منهم من مسألة تسجيل البيت باسمه بسبب القانون العراقي، بمنع التملك باستثناء بعض فترات السماح المتقطعة، وبالنسبة للذين لم يسجلوا البيوت بأسمائهم قاموا بتسجيلها بأسماء زوجاتهم العراقيات أو بأسماء أصدقائهم من العراقيين والذين تنكر بعضهم ورفض التنازل عن البيت أو قام بإعطاء الفلسطيني ثمنه عندما كانت قيمة الدينار العراقي بأدنى قيمة لها (أبو السعود، 2009/5/23).

كما أن السياسة التي اتُبعت في قضية سكن الفلسطينيين في العراق كانت سياسة يغيب عنها الجدية والبحث عن حل جذري وجامع، فباستمرار كانت العقلية الإدارية والسياسية تبحث عن حل جزئي مبتور، ورغم أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق هو عدد محدود نسبة لبلدان أخرى؛ إلا أنها تمسكت بنظام الملاجئ مع كل مخاطره الخلقية والصحية والنفسية والاجتماعية (مناع، 2003). ولعل وصف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل العراقي أحمد الحبوبي قد عكس بدقة الصورة الحقيقية لتلك الملاجئ.

يقول الوزير الحبوبي في رسالته التي وجهها إلى مجلس الوزراء العراقي بعد حرب 1967: "قمت بزيارة للملاجئ التي يسكنها إخواننا الفلسطينيين فهالني ما رأيت ولا أبالغ لو شبهتها بقبور يسكنها أحياء. فهي لا تختلف عنها من قريب أو بعيد، فليس للشمس مكان فيها أو منفذ إليها، كما أن الهواء النقي مطرود منها، بناؤها قديم متآكل يتهدد أرواح ساكنيها فيعيشون في قلق دائم وخوف مقيم، إن الغرفة الواحدة التي مساحتها (3م×3.25م) تسكنها عائلة يتراوح أفرادها بين(7–12) نسمة، وهي محل للطبخ ولغسيل الملابس والصحون والاستحمام والنوم والأكل وهي بنفس الوقت ساحة للعب الأطفال، وليس هناك حاجزاً أو فاصل بين عائلة وأخرى وفي هذا ما فيه من خطورة ومحاذير ومشاكل تنجم من اختلاط الفتيات بالفتيان فضلاً عما يتهدد الصحة من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة خاصة وأن النظافة في هكذا أماكن تكاد تكون معدومة، إن المشكلة أكبر من أن توصف وكما يقول المثل (ليس السامع كمن رأى). إن الإنسان في هذه الأماكن يفقد آدميته وتستحيل حياته إلى ما يشبه حياة الحيوان، أقول ذلك وكلي ألم وأنا موقن أن مجلسكم الموقر سيولي هذه المشكلة العناية اللازمة لإنقاذ هؤلاء المساكين من الحالة المزرية التي يعيشونها وقد دب اليأس في نفوسهم وباتوا في ريبٍ حتى من الأمل في إنقاذهم مما هم فيه فاستسلموا لليأس. ولا أكتمكم مدى المرارة التي رافقتني وأنا أرقب نظرات الأطفال والنساء والشيوخ وقد شحبت وجوههم وغاضت نضارتها وهي ترمقني بعتب محض ولسان حالهم يقول (أهكذا يعيش العائدون؟)" (حمُّود، 2007/6/5).

كما ارتبط سكن الفلسطينيين في العراق بالقيود التالية:

1. التوجهات السياسية للحكومة العراقية.
2. غياب القوانين الناظمة لحياة الفلسطينيين في العراق منذ تاريخ اللجوء وحتى سقوط النظام العراقي عام 2003.
3. القوانين العراقية التي صدرت ومنعت من تملك الفلسطينيين.
4. تردي الأوضاع الاقتصادية وتدني الدخل في العراق (الجبارين، 2007/2/10).

ولم تُحل مشكلة السكن منذ لجوء الفلسطينيين إلى العراق عام 1948، لأنها دائماً كانت حلول جزئية مبتورة لا تنظر إلى المشكلة بكليتها بل تنتظر حتى تتفاقم المشكلة ثم تقدم حل يكون لفئة صغيرة وبالتالي تبقى المشكلة قائمة (العراقي، 2006/12/18).

وبعد أن أدى تراجع سعر الدينار العراقي إلى مشاكل قضائية مع أصحاب البيوت المؤجرة من قبل الدولة العراقية، حاولت الأخيرة حل مشكلة السكن بإصدار قرار من قيادة مجلس الثورة في حزيران/ يونيو 2002 يقضي بمنح العائلات الفلسطينية المقيمة في العراق منذ عام 1948 قطع أرض سكنية في منطقة الدورة في بغداد، غير أن الإجراءات الروتينية والإدارية أعاقت عملية تنفيذ هذا القرار إلا أن وقع العراق تحت الاحتلال (الجبارين،2007/2/10).

المبحث الثالث
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

مع دخول اللاجئين الفلسطينيين العراق وفي فترة مسؤولية وزارة الدفاع العراقي عنهم، كانت تُوزِّع عليهم الأرزاق كما كانت تُوزِّعها على الجيش، وعندما تولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المسؤولية عنهم كانت تمنحهم في البداية بدل نقدي (أبو السعود، 2009/5/23).

وحسب إفادة محمد البجيرمي (لاجئ فلسطيني في العراق)، ففي البداية وزعت عليهم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مديرية شؤون اللاجئين) بطاقات هوية، تم بموجبها توزيع الإعانات من الحكومة العراقية. في أول الأمر وُزِّع عليهم غذاء مطبوخ وطازج، ثم بعد فترة وجيزة تم توزيع مواد ناشفة، مثل العدس والسكر والأرز، وبعد عام 1951 أصبحوا يحصلون على حصص نقدية (السهلي، 2002: 3). الأمر الذي خلق ارتياحاً لدى اللاجئين (كونها أخف وقعاً على نفسية الفلسطيني وأحفظ لكرامته) من المساعدات العينية والغذائية (مصعب، 2003: 235).

وكانت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين تمنح (100) فلس للكبير و(50) فلس للصغير يومياً، وهذا الإجراء حُدِّد وفق ضوابط حددتها المديرية خففت في حينه من الوضع الاقتصادي المتردي للفلسطينيين (العراقي، 2006/12/18).

إلا أن هذه المخصصات بدلاً من أن تزيد مع الوقت كانت تنقص بسبب ثبات الميزانية وازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين، فقد خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية في البداية مبلغ (160,000) دينار كميزانية لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ولم تزدد هذه الميزانية بين أعوام (1955 – 1973) سوى (50,000) دينار فقط في الوقت الذي زادت فيه أعداد اللاجئين الفلسطينيين في تلك الفترة أربعة أضعاف تقريباً، وقد كانت تلك المساعدات أداة ابتزاز بيد المديرية تقطعها متى شاءت بقرار من مديرها فقط، ثم تقلص دور هذه المديرية وبدأت تقطع المعونات عن كل من يعمل أو يحصل على أي مصدر رزق، إلى أن انتهى دورها من ناحية المساعدات، لتقتصر على دور السجلات والتعاملات الورقية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين (كريم، 2010: 224– 225). فقد توقفت هذه المخصصات النقدية في النصف الأول من سبعينات القرن الماضي (مصعب، 2003: 235).

ومع ذلك لم يكن جميع الفلسطينيين في العراق مشمولين برعاية مديرية شؤون اللاجئين؛ فقد كان لهذه المديرية شروطها في تسجيل الفلسطينيين (صالح، وآخرون، 2009: 9– 10)، وبالتالي كان عدد غير قليل من الفلسطينيين لا تشملهم هذه المخصصات.

وانعكس الاضطراب في الوضع القانوني على اللاجئين الفلسطينيين في العراق في جميع مجريات الحياة، ومنها الوضع الاقتصادي؛ فنسبة قليلة منهم كان لديهم وضع معاشي جيد ووظائف ومهن، أما البقية والغالبية فكان وضعهم الاقتصادي ضعيفاً (الشعبان، 2012/1/16).

ومثلما تأثر الوضع الاقتصادي للعراقيين بالحصار الدولي الذي فرض على العراق بعد غزوه للكويت، تأثر كذلك الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في العراق، حتى أن سنوات الحصار كانت الأكثر قساوةً على اللاجئين الفلسطينيين (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[1].

أولاً: الوظائف وفرص العمل:

بالنسبة للوظائف الحكومية، عاملت الحكومة العراقية بشكل عام اللاجئين الفلسطينيين أسوة بالمواطن العراقي من حيث العمل وفرص التوظيف في مختلف قطاعات ووزارات الدولة العراقية بما في ذلك التطوع في القوات المسلحة العراقية، والارتقاء في المراتب الوظيفية إلى مرتبة مدير عام أو عميد ركن بالقوات المسلحة، لكن خدمة العلم مسقطة عن الفلسطينيين. لكن عموماً يتوزع الفلسطينيون مهنياً في الحرف الصغيرة والعمل الإنتاجي، يلي ذلك أعمال الإدارة والمحاسبة في الشركات والوظائف الحكومية، مع تمييز ملموس في حقوق العمل عن المواطن العراقي لجهة الأجر والتعيين والتقاعد[2] (ماكوفسكي، 2001: 40–41) مع بعض الاختلافات سلباً وإيجاباً من فترة لأخرى حسب التغيرات التي كانت تطرأ على القرارات الحكومية ذات العلاقة.

وشكلت القوى البشرية بين اللاجئين في العراق نحو (56%) من إجمالي اللاجئين هناك، ولم يتعدى معدل النشاط الاقتصادي (27%)، ومرد ذلك للتركيب العمري للسكان وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتعدى (9%)، واستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على (23%)، والبناء (16%)، والزراعة (3%)، والمطاعم (17%)، وباقي القطاعات غير المذكورة (41%). ويُلاحَظ تدني استيعاب قطاع الزراعة لقوة العمل، رغم أن النشاط الزراعي كان يطبع النشاط الاقتصادي الفلسطيني قبل عام 1948،

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.
[2] راجع القوانين والقرارات العراقية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في العراق، في المبحث الأول من هذا الفصل.

وشأن الفلسطيني في العراق شأن كافة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات والوطن، والذين أفقدتهم حالة اللجوء ملكياتهم الزراعية (كريم، 2010: 216–217). كذلك منعت عنهم الحكومة العراقية أي شكل من أشكال التملك للأراضي الزراعية أو حتى العقارية (ماكوفسكي، 2001: 41).

كما توجد مجموعة من الفلسطينيين الذين عملوا في قطاع البنوك والشركات كإداريين ومحاسبين وكتبة، ومنهم من عملوا كموظفين في دوائر حكومية في التربية والتعليم، إضافة إلى عدد قليل عمل في مهن الطب والمحاماة والهندسة والصيدلة (كيوان، 2007: 131).

وأظهر إحصاء السكان في العام 1977 في العراق تدني المستوى الاقتصادي للعائلة الفلسطينية، إذ أن الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين يعتمدون في معيشتهم على غيرهم، إذ يعيشون من إعالة بواسطة شخص أو أكثر. وفي دراسة بحثية عن مدى كفاية الدخل الشهري لسد تكاليف المعيشة اتضح أن (57.3%) من المبحوثين أفادوا أن دخلهم يسد تكاليف الحياة البسيطة من مأكل ومشرب فقط، في حين كانت نسبة (42.7%) منهم لا تكفي مدخولاتهم لمجاراة الحياة (مصعب، 2003: 240).

كذلك كانت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون الملاجئ والدور الحكومية المجانية والذين يشكلون ما نسبته (63%) من مجموع الفلسطينيين في العراق، حيث يعانون من هبوط في الدخل وهبوط في المستوى المعيشي مقارنة بأوضاع الفلسطينيين الوافدين (كيوان، 2007: 131)، والذين قدموا إلى العراق لا طلباً للجوء، وإنما بحثاً عن عمل، كذلك معدل الأجور للعاملين من اللاجئين والذي يقل عن معدل أجور العاملين الوافدين (مصعب، 2003: 240).

وسبب آخر لهذا التباين والفرق في المستوى المعيشي بين اللاجئين والوافدين هو أن اللاجئين الذين هاجروا إلى العراق هم من مجتمع زراعي ولكنهم فقدوا أرضهم وزراعتهم وسكنوا في المدن الرئيسية في العراق، ما أجبرهم على مزاولة المهن الخفيفة التي لا تحتاج إلى مهارة خاصة، كالباعة المتجولين، وعمال المتاجر، وباعة الخضار، وعمال البناء والمقاهي والمطاعم الصغيرة، وسائقي سيارات الأجرة، والجباة في الباصات وغير ذلك من المهن الخفيفة (كيوان، 2007: 131).

وهذا يفسر سبب اتساع دائرة الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين، حيث تشير الأرقام إلى أن نحو (80%) من الأسر الفلسطينية تعاني من دخل منخفض نسبياً، وأن (16%) هم من ذوي الدخل المتوسط، و(4%) فقط من ذوي المستوى الأفضل من سابقيهم (مصعب، 2003: 141).

وكان للحصار الدولي على العراق بالغ الأثر على دخل الأسرة الفلسطينية، حيث لا يتعدى (50) دولاراً بعد انخفاض قيمة العملة العراقية (كريم، 2010: 217). وهناك مشكلة تتمثل في غياب فرص العمل وشبح البطالة المنتشرة بين حملة الشهادات الجامعية (ماكوفسكي، 2001: 41). كذلك فإن أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في العراق كانت تعاني من البطالة بما في ذلك ذوي الحرف الصغيرة ذات الدخل المحدود (مصعب، 2003: 241).

كما أن الوضع الاقتصادي المتدهور في ظل الحصار، وانهيار قيمة الدينار في العراق عكس نفسه على وضع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادي، والذي أصبح في حالة يرثى لها، وخاصةً أولئك الذين كانوا يعملون في سلك الوظيفة الحكومية، والذين يعتمدون فقط على الراتب الذي فقد قيمته الشرائية نتيجة للتضخم وفقدان الدينار العراقي لقيمته أمام الدولار، إذ بلغ الراتب الشهري للموظف في بعض الأحيان ما قيمته (3) دولارات للشهر الواحد. وكان من تداعيات الحصار ارتفاع نسبة البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين وازدياد عدد الذين فقدوا فرص عملهم، وذلك إما بفعل تسريحهم من وظائفهم أو تركهم لهذه الوظائف بفعل الرواتب المتدنية على أملٍ منهم بالحصول على وضعٍ أفضل (أبو السعود، 2009/5/23).

كما انتشرت ظاهرة تشغيل الأولاد، إذ لم تغط حصص التموين التي كانت توزعها الدولة المتطلبات الغذائية للأسرة الفلسطينية والعراقية، فأشارت معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، إلى أن (3%) – (11%) من إجمالي الأولاد بين (10– 14) عاماً من العمر في العراق كانوا يعملون في سوق العمل العراقية، الأمر الذي يؤدي إل انعكاسات اجتماعية على الأسرة والمجتمع الفلسطيني والمجتمع العراقي في الوقت نفسه (السهلي، 2002: 12)، فقد رافق هذا الوضع الاقتصادي المتأزم تأثيرات اجتماعية مثل ارتفاع نسبة العنوسة في وسط الشباب من كلا الجنسين وذلك بسبب العزوف عن الزواج بسبب كلفته العالية وهذا خلق مشاكل اجتماعية عديدة، وارتفاع نسبة الطلاق، وتدني المستوى التعليمي (أبو السعود، 2009/5/23).

ثانياً: أوضاع التعليم:

يعد التعليم أحد الجوانب القليلة المشرقة في حياة اللاجئين الفلسطينيين، وإن كان لا يخلو من المعاناة. ويُظهِر هذا الجانب تمسك اللاجئين بالتعليم وحرصهم عليه على الرغم من ظروفهم الصعبة (عيتاني؛ مناع، 2010: 87).

وفي العراق منحت الحكومة العراقية اللاجئين الفلسطينيين حقوقاً تساوي حقوق العراقيين تماماً لا فرق بينهم، فقد كان الطالب الفلسطيني يتعلم مجاناً في كل مراحل التعليم: الابتدائية والإعدادية والثانوية

والجامعية، وتوفر له مخصصات دراسية وزي مدرسي مجاناً (زقوت، 2015: 80-81). وقد أدت التسهيلات المقدمة من الحكومة العراقية إلى رفع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بين اللاجئين (صالح، وآخرون، 2009: 9) فقد تراجعت الأمية حتى كادت شبه معدومة بعد أن كانت (6.54%) بين الذكور و (23.23%) بين الإناث في بدايات السبعينات من القرن الماضي (ماكوفسكي، 2001: 41)، ثم بلغت نسبتها (14%) عام 1982، ثم (10.5%) عام 1989 (قدسية، 1997: 45-46).

رغم ذلك فقد أظهرت دراسة بحثية أجريت في العام 1986، انخفاض معدلات الطلبة في الشهادات الثانوية، واستنتجت الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة، واضطرار الطلبة إلى الجمع بين العمل والدراسة، إضافة إلى الظروف السكنية البائسة التي يعيشها الفلسطينيون في الملاجئ، كل ذلك يفسر هذه الحالة المتمثلة في انخفاض معدلات النجاح الدراسي (مصعب، 2003: 238-239).

وكانت الحكومة العراقية تخصص سنوياً عشرين منحة دراسية في جامعاتها للطلبة اللاجئين الذين يتم اختيارهم عن طريق لجنة ثلاثية من وزارة التربية والتعليم ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية (قدسية، 1997: 46؛ مصعب، 2003: 238) ، وبلغ عدد الطلاب الذين استفادوا من هذه المنح حتى العام 1969- 1970 ما مجموعه (130) طالباً وطالبة (قدسية، 1997: 46).

أما بالنسبة للتعليم الجامعي في عهد الرئيس صدام حسين، فقد كان الفلسطينيون في العراق تشملهم مجانية التعليم ويقبلون في الجامعات العراقية، من خلال طريقتين:

الأولى: التنسيب إلى الجامعات مع الطلبة العراقيين.

الثانية: التنسيب عن طريق الحزب والقيادة القومية والاتحاد العام لطلبة فلسطين، هذا بالإضافة إلى المقاعد التي تمنح لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، لاسيما جبهة التحرير العربية بوصفها أحد أذرع حزب البعث (المبيض، 2010).

وتقدم الحكومة العراقية منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي (50) منحة دراسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها، و(30) منحة للفلسطينيين الذين غادروا الكويت إثر حرب الخليج عام 1991، بينما تحظى جبهة التحرير العربية على (200) منحة دراسية كل عام، منها (85) منحة لطلبة فلسطين من الضفة والقدس وقطاع غزة (ماكوفسكي، 2001: 41).

وكانت الحكومة العراقية تمنح الطالب الفلسطيني، مصروفات خاصة تقدر ب(50) ديناراً عراقياً شهرياً، بالإضافة إلى ثمن الكتب الجامعية وتأمين السكن للطالب، وينطبق هذا على جميع الطلاب الفلسطينيين القادمين إلى العراق للدراسة من داخل الضفة وقطاع غزة والأردن ودول الخليج العربية. وقد منعت هذه الامتيازات بعد حرب الخليج عام 1991 وأصبح الطالب الفلسطيني يُعامَل معاملة الطالب العربي القادم من الأقطار الأخرى، ويدفع الرسوم الجامعية بالعملة الصعبة (الدولار) والتي يصعب على الفلسطيني أن يوفرها لأنها تساوي آلاف الدنانير العراقية، مما حدا بالكثيرين إلا ترك مقاعد الدراسة قبل تخرجهم من الجامعة (قدسية، 1997: 49).

كما دفع الوضع الاقتصادي الناتج عن الحصار وازدياد متطلبات المعيشة والتي باتت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، ودعت الحاجة الكثير من الطلبة الفلسطينيين لترك المقاعد الدراسية والالتحاق بركب العمل بغرض تأمين ظروف معيشتهم، وذلك لم يقف عند حدود البالغين فقط، بل شمل الأطفال أيضاً، وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة العمالة في صفوف الأطفال – كما سبقت الإشارة – وازدياد ظاهرة التسرب من المدارس (أبو السعود، 2009/5/23)، فلولا الحصار الذي فُرض على العراق منذ 1990، بجميع أنواعه لتحسنت مستويات التعليم بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق (السهلي، 2002: 11).

ثالثاً: الأوضاع الصحية:

كما أسلفنا وبعد استثناء اللاجئين الفلسطينيين في العراق من مناطق عمل وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وبالتالي من الاستفادة من خدماتها، فقد تعهدت الحكومة العراقية بالإشراف الكامل على شؤونهم وتقديم الخدمات اللازمة ومن ضمنها الخدمات الصحية.

ويُعامَل جميع العرب المقيمين في العراق ومن ضمنهم الفلسطينيون معاملة المواطن العراقي فيما يتعلق بالخدمات الصحية، حيث يتلقى اللاجئون الفلسطينيون الرعاية الطبية المجانية مثلهم مثل المواطن العراقي(أبو زيد، 2016/12/17)[1].

وتقدم الحكومة العراقية للاجئين الفلسطينيين في العراق نظام رعاية صحية شاملة وكاملة. وإضافة إلى نظام الرعاية الصحية المقدم من قبل الحكومة العراقية فإن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع السفارة الفلسطينية في بغداد يقومان بالإشراف على عيادات ومراكز صحية، حيث تقدم خدمات صحية شبه مجانية للفلسطينيين والعراقيين على حد سواء بمعدل (500) مريض يومياً في بغداد، من خلال مركز طبي

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

(جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية) والذي يعمل فيه أكثر من (20) طبيباً في مختلف التخصصات الطبية، يُمَوِّل هذه المركز إلى جانب السفارة الفلسطينية، الهلال الأحمر الفلسطيني ومفوضة اللاجئين، ومنظمات حكومية وإقليمية ودولية تقدم مساعدات عينية، لكنها غير ملزمة بتقديم الدعم الدائم (مصعب، 2003: 237-238). وهناك مصدران للأدوية، المصدر الأول: مفوضية اللاجئين التي تؤمِّن حصة (10,000) مريض لكل (3) أشهر، وتتضمن هذه الحصة بعض الأدوية المتوفرة وليس ما يحتاجه المريض فعلياً. المصدر الثاني: شراء الهلال الأحمر الفلسطيني للأدوية من السوق المحلي وإعادة بيعه للمريض بسعر التكلفة، إلا أن هناك هوة واسعة بين ما هو متوفر من أدوية وما يحتاجه المرضى، إلى جانب ذلك هناك معاناة حقيقية لمرضى الأمراض المزمنة؛ إذ نادراً ما يتم تأمين الكمية اللازمة لعلاجهم (الجبارين، 2007/2/10).

وقد وصف الدكتور أنور العواودة مدير المركز الطبي الحالة الصحية للفلسطينيين قائلاً: أن الوضع مأساوي بسبب الحصار الذي فُرِض على العراق والذي لم يميز بين العراقي والفلسطيني، أضف إلى ذلك صعوبة سفر اللاجئ الفلسطيني للخارج من أجل العلاج، حيث لا مجال للحصول على فيزا أو تأشيرة دخول إلى أي بلد عربي آخر. وأضاف العواودة أن (95%) من المرضى الذي يقصدون المستشفى، لا يجدون العلاج المناسب لهم، وحتى في حالة توافر الدواء فإن هناك جوانب أخرى للمشكلة مثل: التغذية، الاضطرابات النفسية، التوتر، والخوف من المستقبل المجهول (مصعب، 2003: 237-238).

أضف إلى ذلك ما يعانيه عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق من انعكاسات صحية ونفسية ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسكن غير الملائم خاصة من الناحية الصحية.

وفي نهاية الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في العراق وفي جانبٍ آخر، بقي أن نشير إلى أنه عموماً على الصعيد الاجتماعي ومع مرور السنوات خلال فترات اللجوء ، اختفى في الشتات التمييز بين الأسر الفلاحية والبدوية والمدنية أو الحضرية، فالواقع أن اللاجئين الفلسطينيين تحولوا إلى أسر حضرية بعد اندماجهم في اقتصاديات المدن العربية. ولم يبق من تأثير على صعيد النسق القيمي للخلفية الفلاحية أو البدوية، وخصوصاً مع أفراد الجيلين الثاني والثالث الذين ولد معظمهم خارج فلسطين (سرحان، 2005: 171 – 172) وهذا ما انطبق إلى حد كبير على أسر اللاجئين الفلسطينيين في العراق. لكن على الرغم من ذلك وكما أورد (العراقي، 2006/12/18) حافظ المجتمع الفلسطيني في العراق على عاداته وتقاليده الاجتماعية، وظل مترابطاً متماسكاً تجد فيه الشخصية الفلسطينية واضحة رغم تعاقب الأجيال. إن ما يميز الفلسطينيين في كل أقطار المهجر أنهم حافظوا على هويتهم الفلسطينية وبكل جوانب هذه الشخصية، ولا يستثنى من ذلك اللاجئون الفلسطينيون في العراق، إذا لم نقل أن

هذا الأمر نجده متركزاً أكثر من أي دولةٍ أخرى رغم قلة العدد؛ فمن دخل إلى التجمعات الفلسطينية في بغداد شعر أنهم خرجوا من ديارهم منذ فترةٍ قريبة، فاللهجة الفلسطينية الفلاحية بقيت موجودة والأكلات الفلسطينية القديمة لازالت تطبخ والعادات والتقاليد الفلسطينية ظلت مترسخة (العراقي، 2006/12/18). ورغم أنه ونتيجة لنظام السكن الجماعي الذي اتخذته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ظهرت كثير من الآثار الاجتماعية السلبية بطبيعة الحال، لكن بقي اللاجئون الفلسطينيون في العراق محافظين على مبادئهم وتراثهم وعاداتهم، واتصفوا بالحشمة والمحافظة على دينهم وولائهم لأرضهم المغتصبة وقضيتهم، وكانوا أشبه بكتلةٍ واحدة وعائلة متماسكة لاسيما في أماكن تجمعاتهم (الشعبان، 2012/1/16).

المبحث الرابع
الأنشطة السياسية والجماهيرية

أولاً: النشاط السياسي:

كان اللاجئون الفلسطينيون الذين هاجروا إلى العراق من الفلاحين البسطاء الذين لم يعرفوا الأحزاب السياسية ولم ينخرطوا فيها، لذلك لم يحملوا معهم إلى العراق أية أفكار حزبية أو سياسية (كيوان، 2007: 132) كما أنَّ السمات الريفية التي ميزت المجتمع الفلسطيني في العراق، واحتفاظه بجميع خصائص شخصيته بإيجابياتها وسلبياتها والراسخة في وعيه وتجاربه، حالت دون ذوبانه في المجتمع العراقي، وبالتالي انعزال اللاجئين الفلسطينيين في تجمعاتهم السكنية، إلا أن ذلك لم يمنعهم من المشاركة الايجابية في الحياة السياسية والوطنية (مصعب، 2003: 244).

النشاط السياسي قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964:

بعد نكبة 1948 كان من الطبيعي أن ينخرط الفلسطينيون في النشاطات السياسية وأن يتوزعوا بين الأحزاب العربية الموجودة، وأن يسهموا أحياناً في إيجاد أحزاب أخرى جديدة. وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين في العراق فقد وجدوا في الناصرية ما يحقق آمالهم القومية والوطنية فاجتذبت اهتمامهم (مصعب، 2003: 244)، وانخرط جزء منهم بحركة القوميين العرب والحركات الدينية مثل حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير والحزب الشيوعي (صالح، وآخرون، 2009: 14).

وكان قبل مجيء منظمة التحرير الفلسطينية إلى العراق، مكاتب للهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني والتي كانت تشرف على فوج التحرير الفلسطيني في زمن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم (كيوان، 2007: 132-133)، وهو أول فوج عسكري من فلسطينيي العراق تشكل في العام 1959، وفور تشكيله انضم إليه (300) جندي و(50) ضابطاً من الفلسطينيين، وقد انخرطت أعداد كبيرة منهم في جيش التحرير الفلسطيني فور تشكيله (مصعب، 2003: 244).

النشاط السياسي بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

بدأت المرحلة المهمة في الحياة السياسية للاجئين الفلسطينيين في العراق بعد أن تبلورت الحركة السياسية الفلسطينية وأخذت طابعاً خاصاً بها عبر تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاقة الثورة الفلسطينية (صالح، وآخرون، 2009: 14- 15)، حيث كانت العراق من الدول العربية التي دعمت وتبنت

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/ مايو 1964، حيث بدأت المنظمة منذ ذلك التاريخ بممارسة نشاطها (ماكوفسكي، 2001: 43). وفي هذه المرحلة شهدت ساحة اللاجئين الفلسطينيين في العراق تغيراً ملحوظاً في طبيعة وشكل الانتماء السياسي لأبنائهم، والتحقوا بكافة الحركات الفلسطينية وعملوا ضمن أطرها السياسية والعسكرية (صالح، وآخرون، 2009: 10).

وقد شارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق في نضالات الشعب الفلسطيني وانضموا إلى فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ عام 1964 وقدموا طوال الفترة الممتدة منذ العام المذكور أكثر من (265) شهيداً (السهلي، 2002: 12).

وبعد انطلاق حزب البعث العربي الاشتراكي وتوليه السلطة في العراق شكل تنظيماً فلسطينياً أسماه جبهة التحرير العربية، كان يمثل الوجه الفلسطيني في الحزب (صالح، وآخرون، 2009: 14). ويمكن القول بأن طبيعة الانتماء السياسي للاجئين الفلسطينيين في العراق قد تغيرت بعد ظهور حزب البعث وتوليه السلطة، وذلك لأن الكثير من الحركات السياسية التي كانت موجودة تم حظرها، ولم يكن الفلسطينيون بعيدين عن جو الملاحقة والاعتقال أو القتل في بعض الأحيان نتيجة لانتماءاتهم السياسية (صالح، وآخرون، 2009: 14).

وبعد أن كان اللاجئون الفلسطينيون في العراق من أقل جماعات اللجوء تسيُّساً وقدرة على الحركة والتنظيم فقد تم في عهد الرئيس العراقي صدام حسين استيعابهم في حزب البعث الاشتراكي من خلال مكتب "تنظيم فلسطين في القيادة القومية" لتأطيرهم وإدماجهم في البنية السياسية للمجتمع العراقي (المبيض، 2010).

كما شارك معظم الفلسطينيين العاملين في العراق بدفع ضريبة التحرير وقدرها (3%) من الراتب، تستقطع كل شهر لمصلحة الصندوق القومي الفلسطيني، وذلك بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 22 آب/ أغسطس 1964 تحت رقم (130) والذي طبق بأثر رجعي اعتباراً من 1 تشرين أول/ أكتوبر 1964، وقد عدل هذا القرار ليشمل كل إنسان فلسطيني يعمل في العراق سواء أكان موظفاً حكومياً أو موظفاً في شركة أو يعمل بالأعمال الحرة (كيوان، 2007: 133).

وعموماً شهدت العلاقات الفلسطينية العراقية حالات مد وجزر عكست نفسها على حرية العمل السياسي للاجئين الفلسطينيين في العراق (صالح، وآخرون، 2009: 15). كما أن التنظيمات الفلسطينية لم تحظى جميعها بنفس القدر من الاهتمام والرعاية من قبل الحكومة العراقية، حيث اختلفت نظرة الحكومة العراقية لهذه التنظيمات حسب توجهات هذه التنظيمات وحسب تجاوبها وتعاطيها مع السياسة العراقية في المنطقة، واقترابها أو بعدها الأيديولوجي من الحزب الحاكم في العراق.

وكانت جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك مقرات مركزية في العراق وتتمتع نسبياً بحرية العمل بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين، وتحديداً حركة فتح، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، بينما كان يحظر نشاط فصيلين من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هما: الجبهة الشعبية القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة التي لم تعمل في العراق إلا لفترة محدودة عام 1969، بينما تمتع التنظيم الفلسطيني لحزب البعث وجناحه العسكري جبهة التحرير العربية برعاية كبيرة من قبل الحكومة والحزب في العراق (ماكوفسكي، 2001: 43).

وقبل حرب الخليج 1991، كان يتواجد في العراق العديد من التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية، وقد شاركت هذه التنظيمات مع قوات الجيش العراقي في الدفاع عن العراق في حربه ضد قوات التحالف الأمريكية الأوروبية، وهذه التنظيمات هي:

1. جيش التحرير الوطني الفلسطيني (قوات الأقصى) التابعة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
2. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
3. جبهة التحرير العربية التابعة لحزب البعث العراقي.
4. جبهة التحرير الفلسطينية.
5. جبهة النضال الشعبي (كيوان، 2007: 133).

وفي مرحلة لاحقة سمحت الدولة العراقية لبعض التنظيمات الفلسطينية بالتواجد على أراضيها وذلك من خلال فتح مكاتب رسمية لها، ولكن مع الإبقاء بعدم السماح لها بالعمل وسط الجاليات الفلسطينية بالشكل الذي كانت تريده تلك التنظيمات. كما قامت الدولة العراقية بالسماح لحركة حماس بالتواجد على أراضيها، ولكن دون الإعلان عن ذلك بشكل رسمي (صالح، وآخرون، 2009: 15).

التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة العراقية:

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح: انتمى إليها الكثير من فلسطينيي العراق، وكان لها مقر رسمي في منطقة الكرادة ببغداد، اقتحمته القوات الأمريكية بعد سقوط العراق.
2. حركة فتح المجلس الثوري: وهي حركة انشقت عن حركة فتح بدعم من العراق، كان يقودها صبري البنا (أبو نضال)، انحسر تأثير هذا التنظيم وأغلقت مكاتبه في العراق على إثر انحسار تأييد الدولة له ووفاة أبو نضال.

3. جيش التحرير الوطني الفلسطيني "قوات الأقصى": تشكل من القوات الفلسطينية التي خرجت من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وبعد إقامته بمدة قصيرة، التحق في صفوفه عدد من فلسطينيي العراق. وبعد اتفاقيات أوسلو عاد الجزء الأكبر من قوات الأقصى إلى الأراضي الفلسطينية ومن ضمنهم من التحق في صفوف هذه القوات من لاجئي فلسطينيي العراق، في حين بقي ما سُمي بـ"مؤخرة قوات الأقصى".
4. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: وتواجدت في العراق ضمن السياق العام لتواجد التنظيمات الفلسطينية، وتميزت علاقتها مع الحكومة العراقية ما بين شدٍ وجذب وإغلاق لمكاتبهم أو تسفيرهم.
5. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: وتواجدت على الأراضي العراقية منذ بداية التواجد الفلسطيني هناك، وتميزت علاقتها مع الحكومة العراقية بعدم الاستقرار، إذ سمح لها حيناً بالتواجد ومنعت حيناً آخر مع إبعاد أفرادها عن العراق.
6. جبهة التحرير الفلسطينية: وكانت علاقتها مع الحكومة العراقية تشهد صعوداً وهبوطاً في درجة الوفاق والخلاف، إلا أن العلاقة شهدت تطوراً ملحوظاً وذلك تبعاً للإقامة الدائمة لأمينها العام الراحل أبو العباس في العراق.
7. جبهة التحرير العربية: وهي تنظيم الدولة وكان يتمتع بكافة الامتيازات من دعم مادي ومعنوي وحرية العمل في صفوف الفلسطينيين في العراق.
8. جبهة النضال الشعبي: وكان تواجد هذا التنظيم بين الفلسطينيين محدوداً، وذلك بحكم أن هذا التنظيم كان من أصغر التنظيمات.
9. حركة المقاومة الإسلامية – حماس: وبدأ نشاطها على الأراضي العراقية قبيل سقوط نظام صدام حسين، وذلك دون الإعلان الرسمي عن ذلك كما أسلفنا.
10. حركة الجهاد الإسلامي: وينطبق تصنيف هذه الحركة ووضعها بين الفلسطينيين في العراق مع وضع حركة حماس (صالح، وآخرون، 2009: 15 – 16).

ثانياً: النشاط النقابي والجماهيري:

شارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق في العمل النقابي والجماهيري من خلال تأسيس وتشكيل بعض الروابط واللجان والاتحادات، بهدف خدمة القضية الفلسطينية (صالح، وآخرون، 2009: 17)، حيث أنشئت رابطة أبناء فلسطين في العراق وذلك من أجل رعاية أبناء فلسطين المقيمين في العراق، ومن أجل العمل على إظهار القضية الفلسطينية عراقياً وعربياً ودولياً. وكان شعار الرابطة "إننا عائدون" (كيوان، 2007:

133). وكانت هذه الرابطة أول رابطة أسسها الفلسطينيون وذلك عام 1960، وتم حل هذه الرابطة عام 1961 (صالح، وآخرون، 2009: 17).

وقد انتظم الشباب الفلسطيني في العراق في نقابات واتحادات فلسطينية عدة فرعية تابعة للنقابات وللاتحادات الفلسطينية الرئيسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين والذي برز عام 1963، ثم أعيد تشكيله من جديد عام 1965، ثم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العراق، والذي تأسس عام 1966، ثم تحول عام 1966 إلى لجنة المرأة الفلسطينية، ثم إلى رابطة المرأة الفلسطينية عام 1970، وفي عام 1970 أيضاً ظهر الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين– رابطة العراق. وبإشراف من منظمة التحرير الفلسطينية شكلت الاتحادات الأربعة ما أطلق عليه اسم "المجلس القطري للاتحادات الفلسطينية في العراق" من أجل تنسيق الأنشطة في كافة المجالات، ثم تشكلت في السنوات اللاحقة نقابات عدة كانت تابعة للنقابات المهنية الرئيسية الممثلة في المجلس الوطني والمجلس المركزي التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية (كيوان، 2007: 133 – 134).

كما تشكلت عدة نقابات منها الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، واللجنة الأولمبية الفلسطينية، ومنظمة الأشبال والزهرات، والاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين، ونقابة الأطباء ونقابة المهندسين ونقابة المحامين والاتحاد العام للكتاب والصحفيين (صالح، وآخرون، 2009: 17).

أما فيما يتعلق بالنشاط الرياضي والشبابي ففي عام 1973 تأسس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالإضافة إلى نادي حيفا الرياضي بإشراف منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تولى المجلس الإشراف الكامل على النشاطات الشبابية، الرياضية، والكشفية للاجئين الفلسطينيين في العراق. حيث كان للمجلس مقر رسمي مسجل يحتوي على ملعب لكرة القدم، وقاعات رياضية لألعاب كرة السلة، المصارعة، الكاراتيه، كمال الأجسام، إلى جانب حدائق مختلفة. وكان للمجلس فريق كرة قدم يلعب في دوري الدرجة الممتازة. وفي عام 1997 أنشأ النادي مسابح للصغار والكبار، مما سمح للشباب بتمثيل فلسطين في المحافل الدولية والعربية (الجبارين، 2007/2/10).

ثالثاً: النشاط الثقافي:

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق أوضاعاً خاصة وفي تجمعات شبيهة بالمخيمات الفلسطينية الموجودة في مناطق اللجوء الأخرى، وقد ساعد ذلك في الإبقاء على بعض العادات والتقاليد في مجال

الأفراح والأتراح، كذلك حافظت التجمعات الفلسطينية في العراق على الذاكرة الجماعية للاقتلاع، وذكريات الوطن المتعددة (السهلي، 2002: 12).

لكن هناك خاصية ميزت الحركة الثقافية لدى فلسطينيي العراق من سائر المجتمعات الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى، ألا وهي أن نسبة المثقفين البارزين كانت ضئيلة للغاية، كذلك المؤسسات الثقافية ظلت محدودة جداً، فحتى منتصف السبعينات لم يتوافر بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق العدد الكافي لتشكيل فرع لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين الذي كان يتطلب (8) أشخاص كحد أدنى لاكتمال النصاب، وشمل هذا النقص الفنانين التشكيليين والفنون الشعبية والمسرحية (مصعب، 2003: 239). ويعود هذا النقص في المؤسسات الثقافية لدى الفلسطينيين في العراق إلى قلة أعداد الفلسطينيين في العراق بالنسبة لأعداد الفلسطينيين في أماكن أخرى، كما أن الفلسطينيين يشكلون أقلية بالنسبة لمجموع الشعب العراقي. ولذلك فإن عدد الأدباء والكتاب الفلسطينيين في العراق ظل محدوداً (قدسية، 1997: 46).

الخاتمة:

في نهاية هذا الفصل من دراستنا وبعد أن تعرفنا على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل الأزمة العراقية 2003، فقد اتضح لنا أنه رغم بعض الامتيازات[1] التي حصلوا عليها والتي في حقيقتها حقوق بموجب القانون الدولي والإنساني، ورغم أن أوضاعهم كانت أفضل من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان الأخرى في العديد من الأمور، كمجانية التعليم، والسكن المجاني، وإتاحة الفرصة للوظائف الحكومية، وما إلى ذلك من الامتيازات التي لا يمكن إنكارها؛ إلا أنهم لم يكونوا منعمين أو مرفهين كما يعتقد الكثيرون، بل عاشوا أوضاعاً صعبة خاصة في مسألة السكن وإن كان مجانياً، إضافة إلى القيود القانونية والقرارات التي كانت تكبلهم في العمل والإقامة والسفر والتملك، وأما بالنسبة لما كان يثار بين الفينة والأخرى حول المساواة في المعاملة بين الفلسطيني والعراقي ورغم وجود قرارات واضحة بهذا الشأن إلا أن التلكؤ في التنفيذ من قبل موظفي الدولة العراقيين، وكثرة التعديلات والاستثناءات على تلك القرارات أفقدتها جزء كبير من قيمتها. ناهيكم عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي عاشه الكثير من اللاجئين الفلسطينيين، أضف إلى ذلك أن أوضاعهم ساءت بعد الحصار الذي فُرِض على العراق عام 1990، والذي تأثر به الفلسطيني والعراقي على حدٍ سواء.

أمام هذه الحقائق فإن الحديث عن أوضاعٍ ممتازةٍ ورفاهيةٍ هو أمرٌ مبالغٌ فيه. ولا تُقاس الأوضاع على أسرةٍ منعمةٍ هنا أو هناك، بل على أوضاع غالبية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، كما لا تُقاس الأوضاع عل فترةٍ بعينها كان اللاجئون فيها في بحبوحةٍ من العيش بل على مجمل الفترات التي عاشوها، فقد عاش اللاجئون الفلسطينيون إجمالاً وحتى قبل الأزمة العراقية (2003) – كما رأينا – ظروفاً صعبة، وبعدها ظروفاً أصعب بل وغاية في الصعوبة كما سنرى في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

[1] حينما أقول امتيازات فالمقصود هنا، تلك الحقوق والتسهيلات التي مُنِحوها في بعض الأمور والتي جعلت أوضاعهم في بعض الجوانب أفضل ربما من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى، ولم أكن أقصد على الإطلاق بأنها امتيازات عن المواطن العراقي. اقتضى التنويه نظراً لأهمية هذه المسألة، وكيف أسيء استغلالها فيما بعد من قبل بعض الأطراف العراقية وبُولِغ فيها؛ لتأليب المواطن العراقي على اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الثالث

السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية

- **المبحث الأول: الأزمة العراقية (2003– 2015): طبيعتها ومظاهرها.**
- **المبحث الثاني: محددات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**
- **المبحث الثالث: السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية.**

مقدمة:

تتأثر سياسة أي دولة من الدول سواءً الخارجية منها أو الداخلية بشكل دائم بالمعطيات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية. وفي العراق انعكست الأزمة الناتجة عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما ارتبط بها من تداعيات (سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية) بشكل كبير ومباشر على سياسات العراق الخارجية والداخلية، ومن ضمنها سياسة العراق تجاه اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها.

وبطبيعة الحال لم تكن سياسة العراق تجاه اللاجئين الفلسطينيين سياسةً عراقيةً خالصة؛ فالسياسة العراقية في مجملها في تلك الفترة، ونتيجةً لتشابكات وتعقيدات الوضع الجديد الذي فرضته ظروف الاحتلال وتداعياته، لم يكن ينطبق عليها في بعض الأحيان معنى سياسة بالمعنى الدقيق، وإنما كانت في جزء منها مجرد دور عراقي مرسوم ضمن سياسات قوى أخرى. وبالتالي كانت السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق ما هي إلا مزيج ما بين سياسة عراقية، وما بين تنفيذ لسياسات الآخرين. وفي أحيان أخرى لم تكن لا سياسة عراقية ولا دور عراقي، وإنما كان وقوف الطرف العراقي في موقف العاجز أمام سياسات وأدوار الآخرين.

ونظراً لتعقيدات وتداخلات الوضع العراقي الداخلي، ولتعدد الجهات والقوى صاحبة النفوذ داخل وخارج الحكومة العراقية، والتي تتشابك وتتداخل في علاقات وارتباطات بالحكومة ومراكز صنع القرار فيها، فإنه من الصعب عند دراسة السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق الفصل التام بين السياسة العراقية الرسمية وما بين السياسات غير الرسمية.

وقبل الحديث عن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية لابد من التعرف على ماهية تلك الأزمة وما هي طبيعتها وأهم مظاهرها، وهذا ما سيتم التعرف عليه في المبحث الأول من هذا الفصل، لنقوم بعدها ببيان المحددات والعوامل المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق عموماً خلال الفترات المختلفة، وذلك كمدخل ضروري للحديث عن هذه السياسة في ظل الأزمة، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل، ليتم الحديث بعدها بشكل مفصَّل عن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية ، وطبيعة وشكل هذه السياسة وذلك في المبحث الثالث والأخير.

المبحث الأول
الأزمة العراقية (2003– 2015): طبيعتها ومظاهرها

أولاً: طبيعة الأزمة العراقية (2003– 2015):

تعرض العراق في تاريخه المعاصر لسلسلةٍ من الأزمات المتلاحقة والمترابطة. والتي تأثر بها اللاجئون الفلسطينيون في العراق مثلهم مثل باقي مكونات المجتمع العراقي، وكان لتلك الأزمات تداعياتها على أوضاعهم المعيشية وعلى سياسة الحكومات العراقية تجاههم. لكن ما يهمنا بالدرجة الأولى في هذا المقام هو الأزمة العراقية من 2003 – 2015، والناتجة عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتداعيات هذا الاحتلال على جميع مكونات المجتمع العراقي في شتى المجالات، تلك الأزمة التي أفرزت واقعاً جديداً كان له انعكاساته على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أرض العراق.

الغزو الأمريكي للعراق (2003): الدوافع والأهداف:

العراق مستهدف منذ بداية تاريخه. حيث كان مطمع كل القوى العالمية لما يتمتع به من ثروات نفطية وزراعية، ولما يتمتع به الشعب العراقي من ميزات في تاريخه القديم والحديث لأنه باني الحضارة العربية والإسلامية. فكان استهدافه لإيقاف تقدمه وبنائه على قاعدة علمية وصناعية، وخاصة عندما بدأ العراق يتجه لبناء قوته الفكرية وإنشاء مصانع وبناء التنمية، وكأَنَّ اتجاه العراق نحو ذلك أثار قلق الدول الكبرى وخاصة (إسرائيل). إن الغزو الأمريكي للعراق له هدفه الأول وهو إخراج العراق من المعادلة الاستراتيجية العربية ومن الأمن القومي العربي. وكذلك السيطرة على ثرواته، ولموقعه الاستراتيجي. وأهم من ذلك هو تهديده للكيان الصهيوني. مما جعل العراق نقطة المحور الأمريكي الإسرائيلي في تدميره، وخاصة قوته العسكرية التي تنامت وأصبحت تعتمد على علمائه الذين بنوا هذه القوة (العلوجي، 2006/02/13).

إن تحطيم قوة وقدرات العراق كان يهدف بالأساس إلى التحكم في مسارات الصراع وإعادة ضبط التوازنات لصالح (إسرائيل)، وتقليم أظافر قوة عربية كانت اندفاعاتها التصاعدية تمثل محاولة جدية للمساس بموازين الصراع العربي – الإسرائيلي، التي تحرص قوى عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت معادلاتها وفق وضعية التفوق الإسرائيلي (سويلم، 2006: 20–21).

ومن الأهداف الحقيقية وراء الغزو الأمريكي للعراق كسر روح المقاومة والتمرد على التبعية الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة القضاء على مراكز وبؤر المقاومة على

الصعيدين الرسمي والشعبي كما هو الحال في العراق. وبالتالي تحقيق الغزو المعنوي، الذي يكون مفتاحاً لغزو معنوي للشعوب العربية والإسلامية وربما غيرها من الشعوب (كنعان، 2014: 73-74). ورأينا ما فعلته القوات الأمريكية يوم سقوط بغداد من إسقاطها لتمثال الرئيس العراقي صدام حسين على مرأى العالم، كذلك الطريقة والتوقيت اللذان تم فيهما إعدام الرئيس العراقي يوم عيد الأضحى، وما كان لذلك من دلالات رمزية وتأثير كبير على معنويات الشعوب العربية عموماً، ومحاولة لكسر روح المقاومة لدى أحرار العالم.

يُلاحظ مما تقدم أن مصلحة (إسرائيل) كانت حاضرةً بقوةٍ في دوافع وأهداف الغزو الأمريكي للعراق، كما لم يعد سراً الرغبة الإسرائيلية والتشجيع بل والعمل على الدفع باتجاه شن تلك الحرب. ذكر (سويلم، 2006) أنه مع اقتراب موعد شن الحرب كثفت الحكومة الإسرائيلية من اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية بهدف تعجيل الضربة وعدم التردد فيها (سويلم، 2006: 21-22). كما قال شارون في تصريحٍ له خلال الحرب على العراق: "كانت فرحة اليهود الإسرائيليين لسقوط بغداد أعظم من فرحة الأمريكان أنفسهم وأن (إسرائيل) استعدت أكثر من أي دولةٍ لهذه الحرب، رغم عدم مشاركتها الفعلية في الحرب" (الحوراني (أ)، 2010: 226).

النتائج المباشرة للغزو الأمريكي للعراق:

وكان للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 العديد من النتائج والآثار المباشرة أبرزها:

1. الاحتلال الأمريكي للعراق، وسقوط النظام العراقي:

حيث احتُلَّت بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003، وأُعلِنَ رسمياً عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهت رسمياً حقبة نظام الرئيس صدام حسين (العبيدي، 2011: 59). وباحتلال العراق وسقوط النظام العراقي أصبح الباب مفتوحاً أمام المزيد من الأحداث والتفاعلات، فلم يقتصر الأمر على مجرد احتلال وسقوط نظام – مع عدم التقليل من أهمية ذلك – بل كان هذا بداية لمرحلة جديدة تحمل في طياتها الكثير للعراق وللعراقيين، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في العراق كجزء من مكونات المجتمع العراقي وكأصحاب قضية من أكثر القضايا تأثراً بالتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية.

2. سقوط الآلاف من الضحايا:

في تقريرها الذي صدر في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، أكدت منظمة "لانسيت" (LANCET) البريطانية أن عدد ضحايا الغزو الأمريكي للعراق وما حدث من عمليات عسكرية أثناء الاحتلال يتجاوز (100,000) قتيل، وعَزَت المنظمة سقوط القسم الأكبر من هؤلاء الضحايا جراء العمليات العسكرية للقوات

المحتلة (العبيدي، 2011: 115)، وهذا العدد من الضحايا يعني أن هناك أضعافهم من الجرحى، والمئات إن لم يكن الآلاف من المعاقين ممن بترت أجزاء من أجسامهم بفعل الآلة الحربية.

3. تدمير البنى التحتية:

إن أي أرقام لقيمة التدمير الذي حصل في البنى التحتية بفعل الحرب غير متوافرة، لكن بالإمكان الاستعانة بتقديرات البنك الدولي لتكاليف إعادة الإعمار والبناء، للتعبير عن قيمة التدمير في البنى التحتية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن البنى التحتية والزراعية والموارد المائية ستحتاج إلى (272) بليون دولار في الفترة 2004 – 2007 (كوزك؛ والستن، 2015: 104).

هذا إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير والتي كانت نتيجة حتمية وطبيعية لما خلفته الحرب من خسائر مادية وبشرية، وتدهور في الأوضاع الأمنية، مما أثر على مجمل الأوضاع داخل العراق.

كانت هذه أهم النتائج المباشرة للغزو الأمريكي للعراق، لكنها لم تكن سوى بداية الأزمة العراقية التي هي أكبر وأعمق بكثير من هذه النتائج، فالأزمة الحقيقية والأكبر تمثلت في التداعيات التي ترتبت على الاحتلال الأمريكي للعراق، والواقع الجديد الذي أملته ظروف ما بعد الاحتلال وعلى جميع المستويات.

فبعد الاحتلال وسقوط النظام العراقي بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق، وعلى جميع المستويات الأمنية والسياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (اليوسف، 2007: 11). هذه المرحلة الجديدة بما حملته من تغيرات على كافة الصعد شكلت في مجموعها الأزمة العراقية التي لم تقتصر على جانب معين، وبالتالي لا يمكن تسميتها مثلاً بالأزمة السياسية، رغم شمولها للجوانب السياسية، ولا بالأزمة الأمنية، ولا الاقتصادية، ولا الثقافية أو الاجتماعية؛ فهي خليط بين هذا كله، فهي باختصار أزمة شاملة ومعقدة تتداخل فيها جميع الجوانب، فهي في حقيقتها كتلة من الأزمات المجتمعة المترابطة والمتداخلة في أسبابها ومظاهرها وآثارها وتداعياتها، والتي غطت شتى مجالات الحياة وشملت مكونات المجتمع العراقي برمته.

ثانياً: مظاهر الأزمة العراقية (2003– 2015)

تمثلت الأزمة العراقية الشاملة (2003– 2015) في أزمات عديدة على جميع الأصعدة وعلى كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي شتى القطاعات. وكان لها العديد من المظاهر أهمها:

1. الهيمنة الأمريكية على العراق:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان/ أبريل 2003 تم تعيين السفير الأمريكي بول بريمر حاكماً للعراق (العبيدي، 2011: 93)، من خلال تعيينه مديراً مدنياً لسلطة مؤقتة عينتها دولة الاحتلال أسمتها (سلطة الائتلاف المؤقتة). وتولى بريمر ممارسة كافة السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في العراق (الجبوري، 2007)، واتخذ عدة إجراءات لتشكيل مجلس إداري محلي يكون غطاءً سياسياً للقرارات الأمريكية، حيث تم تشكيل مجلس الحكم العراقي الانتقالي في 13 تموز/ يوليو 2003 (العبيدي، 2011: 83).

وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن بنقل السلطة من الاحتلال إلى سلطة عراقية، فقد تم تشكيل حكومة عراقية (المصدر نفسه: 84). وأعلنت سلطة الاحتلال في 30 حزيران/ يونيو 2004 عن قيامها بتسليم "السيادة" لتلك الحكومة العراقية المؤقتة. وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية متواجدة على الإقليم العراقي بعد تغيير اسمها من قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسيات رحب مجلس الأمن الدولي "بانتهاء الاحتلال وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة" (الجبوري، 2007). وهنا أتساءل كيف يُرحِّب مجلس الأمن الدولي بما أسماه "انتهاء الاحتلال" في الوقت الذي ما زالت فيه القوات الأمريكية متواجدة ومنتشرة في كافة ربوع العراق؟ وعن أي سيادة يتم الحديث لحكومة معينة من قِبَل الاحتلال. لكن عموماً بعد ما سُمِّي بنقل السيادة انتهت فترة الحكم الأمريكي المباشر للعراق، وبدأت مرحلة الحكم العراقي الخاضع للاحتلال وللهيمنة الأمريكية.

وكما ذكر (حسين، وآخرون، 2004) نجحت الإدارة الأمريكية في تحقيق أول أهدافها من تلك الحرب، وشرعت بالفعل في تحقيق أهدافها الأخرى، وفي مقدمتها تنصيب نظام جديد موالٍ لها يحافظ على مصالحها ويحقق لها الهيمنة التي تريدها (حسين، وآخرون، 2004: 363).

وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق بقي التدخل الأمريكي ولم يتوقف، بل كان هذا التدخل في بعض الأحيان برغبةٍ بل وبطلبٍ من الحكومة العراقية نفسها.

2. النظام السياسي الطائفي:

كان أول مجلس مؤقت للحكم أسسه المندوب الأمريكي في العراق بريمر تم على أساس طائفي وإثني، وفق محاصصة عرقية وطائفية (التهامي، 2015/5/29) استندت على تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية لمكونات الشعب العراقي (العبيدي، 2011: 83). وبعد أن تم تشكيل مجلس الحكم على أساس

طائفي وعرقي، وبنسب وضعتها سلطة الاحتلال الأمريكي، ظهر جلياً غلبة الطائفة الشيعية على غيرها، وإبراز القومية الكردية على سواها في صنع القرار والثقل السياسي، حتى انتقل ذلك لجميع المؤسسات والوزارات والدوائر الرسمية شيئاً فشيئاً (اليوسف، 2007: 19).

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي الجديد لم ينص صراحةً على توزيع السلطة وفقاً للمكونات الطائفية، فقد ثبَّتت الممارسات التي سادت في العراق الهوية الطائفية باعتبارها فئة سياسية، وركزت تلك المقاربة على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلب على الانقسامات الطائفية. وتم تقسيم المناصب السياسية الأساسية في البلاد بين الجماعات الثلاث الكبرى، حيث خُصِّص منصب الرئيس للأكراد، ومنصب رئيس الوزراء (الأقوى في العراق) للشيعة، ومنصب رئيس البرلمان للسنة. كما عززت النظم الانتخابية التي تستند إلى التمثيل النسبي والقوائم الحزبية الطائفية السياسية (أبو عيدة، 2015: 84). ووُزِّعت مقاعد الحكومة وفق أوزان تساوي نسب المكونات السياسية في مجلس النواب، بل وتم إنزال هذه التقسيم على مستوى وكلاء الوزارة (لكل وزير ثلاثة وكلاء: عربي– سني، وشيعي، وكردي)، وإلى مستوى المستشارين الموزعين في انتمائهم على القوى السياسية وفق الأوزان النسبية في مجلس النواب، بل وتم تقسيم إدارة المديريات العامة في كل وزارة بين القوى السياسية (عطوان، 2011: 9).

عموماً فالممارسة الطائفية كان لها أثر سلبي على الدولة العراقية بحيث منعتها من تحقيق كيان مستقل، وبالتالي صعوبة تأسيس الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة المنشودة، والتي يمكن من خلالها أن يعيش فيها كل العراقيين بمختلف تموقعاتهم المذهبية والإثنية والأيديولوجية، كما أثرت سلباً أيضاً على المجتمع العراقي بإبقائه مشتتاً ورازحاً تحت الصراع والاقتتال الطائفي بإيعاز من القوى الدولية والإقليمية ذات المصالح بالمنطقة (التهامي، 2015/3/29).

3. الانفلات الأمني وانتشار المليشيات المسلحة:

شهد العراق بعد سقوط بغداد مباشرةً حالة فراغ أمني كبير، نتجت بدايةً عن انهيار المنظومة العسكرية والأمنية التابعة للنظام العراقي السابق وتشتتها. ولم تقتصر حالة الفوضى والانفلات الأمني على الأيام الأولى التي أعقبت سقوط بغداد، بل استمرت هذه الحالة حتى غدت أبرز مظاهر مرحلة ما بعد نظام الرئيس صدام حسين، وإن تفاوتت حدتها ما بين فترة وأخرى.

ولعل قيام سلطة الاحتلال الأمريكي بحل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى وإلغاء وزارة الدفاع كان السبب الأبرز لتلك الحالة. حيث أن غياب جيش عراقي قوي وأجهزة أمنية قوية ماسكة بزمام الأمور،

أفسح المجال أمام أخذ القانون باليد، واعتماد كل جماعة سواء كانت طائفة أو حزباً أو تنظيماً أو قبيلة على نفسها في توفير الأمن لها ولأفرادها، كذلك حماية مصالحها وتنفيذ أجنداتها أو أجندات من يقف خلفها. وأسهم ذلك في إعطاء فرصة لتشكيل وبروز الكثير من التنظيمات العسكرية والمليشيات المسلحة، والتي كان لها أدواراً هامة وبارزةً أثرت على مجريات الأحداث في العراق في هذه المرحلة، وكان أبرزها:

- **التنظيمات والجماعات الإسلامية المسلحة:**

ظهرت التنظيمات والجماعات الإسلامية المسلحة في العراق بشكل واضح بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، حيث نشطت بدايةً في أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، لتنخرط بعد ذلك شيئاً فشيئاً في الصراع الطائفي السني الشيعي. ويعتبر تنظيم "الدولة الإسلامية" (تنظيم الدولة) أهم هذه التنظيمات على الإطلاق، لما كان له من دور كبير وبارز في قلب الموازين في العراق رأساً على عقب.

وكان تنظيم الدولة يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي يُعرف اختصاراً بـ"داعش"، وهو تنظيم مسلّح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه – حسب اعتقادهم – إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي[1]. وقد انبثق هذا التنظيم من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه وبناه أبو مصعب الزرقاوي (ويكيبيديا، 2016/10/24).

- **المليشيات الشيعية:**

ويعود تاريخ ولادة بعض هذه المليشيات إلى ما قبل الغزو الأمريكي للعراقي في 2003، بينما ساهمت الأوضاع المضطربة والتعقيدات التي رافقت إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في ولادة بعضها الآخر، وجميعها تتمتع بقدرات مالية وبشرية كبيرة، ومعظمها تتلقى الدعم من إيران (الجزيرة نت، 2014/9/8). وقد كان لهذه المليشيات دور كبير في تأجيج الصراع الطائفي في العراق وتصاعده واستمراريته، كذلك الاستهداف المباشر للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في العراق. وتعتبر كل من مليشيا جيش المهدي، وفيلق بدر، وبعد ذلك مليشيات الحشد الشعبي أبرز تلك المليشيات.

4. ازدياد النفوذ والتدخل الخارجي:

اتسمت فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) ببيئة داخلية عراقية مواتية للتدخل والتأثير الخارجي في الشأن الداخلي، مقابل قصور واضح في قدرات العراق على التأثير المتبادل، حتى أصبح

[1] أبو بكر البغدادي، إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي وشهرته أبو بكر البغدادي، التحق بكلية الشريعة الإسلامية في جامعة بغداد وحصل منها على البكالوريوس وبعدها الماجستير ثم الدكتوراه في الدراسات القرآنية (ويكيبيديا، 2016/10/24).

الوضع الداخلي العراقي ميداناً لتصارع الإرادات الدولية والإقليمية المختلفة (السعيدي، 2010: 4–5). فبالإضافة إلى هيمنة الولايات المتحدة وقواتها، كان لازدياد النفوذ والتدخل الخارجي مظاهر عدة أهمها:

أ. الدور الإسرائيلي على أرض العراق:

لم تكتفِ (إسرائيل) بالدور الذي لعبته قبل الغزو الأمريكي من تحريض، وتنسيق وإعداد للحرب، بل تعدى ذلك إلى أدوار أخرى، من أهمها: شراء اليهود لأراضٍ بشمال العراق، والعمل على إقامة دولة كردية، وتدريب القوات الأمريكية بالعراق، والاستفادة من خبرة الاحتلال في فلسطين في التصدي للمقاومة العراقية، والمشاركة في الوزارات العراقية عبر الشركات والمستشارين الصهاينة، وسعي اليهود إلى استعادة ممتلكاتهم في العراق، بل والمشاركة في تعذيب المعتقلين العراقيين (سويلم، 2006: 4). فبعد تعزيز (إسرائيل) لوجودها في إقليم كردستان العراق بعد تكريس الحكم الذاتي هناك عقب حرب الخليج الثانية، زادت (إسرائيل) بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من كثافة وجودها المخابراتي، ليس فقط في كردستان العراق، بل أيضاً في باقي أنحاء العراق مستغلةً في ذلك الفراغ السياسي، والاضطراب الأمني، وحالة الفوضى التي تسود العراق (المصدر نفسه: 14). حيث أفسح الوضع الناتج عن الاحتلال المجال بعد ذلك للمؤسسات الإسرائيلية – الاستخبارية والدفاعية والسياسية والاقتصادية – لترسيخ أقدامها داخل العراق (المصدر نفسه: 7).

ب. ازدياد التدخل والنفوذ الإيراني:

بعد زوال النظام العراقي السابق، أصبحت الفرصة مواتية لإيران لزيادة نفوذها وتدخلها في الشأن العراقي. في الوقت الذي رأت فيه إيران أن تدخلها وزيادة نفوذها أصبحا ضرورة ملحة لتفادي المخاطر وتحقيق مزيد من المصالح في ظل الواقع الجديد.

ولعبت إيران دوراً بارزاً في التحكم في صنع القرار السياسي العراقي، والتأثير على الأوضاع الداخلية في المجتمع العراقي، والخارجية في علاقاته الإقليمية والدولية، فضغطت على حلفائها السياسيين في الساحة السياسية العراقية بأن يكون لها من خلالهم قراراً في التحكم بمفاصل الحياة السياسية، من خلال صياغة الدستور، ودفع قياداتها ومرجعياتها الشيعية بالمشاركة في الانتخابات واحتلال مناصب قيادية في البرلمان ومراكز حساسة في الدولة، وبناء الأجهزة السياسية والأمنية بما يتوافق مع مصالح إيران الاستراتيجية في العراق من جهة ودول الإقليم من جهة ثانية (العبيدي، 2011: 82). كما عملت على تدعيم وجودها في العراق من خلال تمتين علاقاتها مع المليشيات الشيعية التي تمدها بالسلاح مقابل الحصول على ولائها مستقبلاً. والأهم قدرة تلك المليشيات على دحر خصومها في عراق المستقبل والبقاء في السلطة (المصدر نفسه: 80).

كما سعت إيران إلى تطوير دائرة واسعة من الجماعات المسلحة، لمحاولة الضغط على القوات الأمريكية والقوات البريطانية واستنزافها عسكرياً لمغادرة العراق، من أجل صد احتمالات هجوم أمريكي على إيران بسبب برنامجها النووي (katzman,13/8/2010: 2).

ويقدر تعداد هذه المليشيات بنحو (120,000) مسلح، لتتفوق بذلك على الجيش العراقي الذي يعاني تراجعاً في القدرات والأداء والروح المعنوية، وقد تضاءل تعداده بعد هزيمة الموصل[1] التاريخية ليبلغ نحو (48,000) جندي وفقاً لمسؤولين عراقيين وأمريكيين. ويشكل هذا الاتساع والنفوذ في دور المليشيات، ترسيخ لسيطرة إيران على العراق على نحو كبير بحيث يصعب فيما بعد الحد من سطوتها وهي التي أعلنت الولاء لطهران (The Washington Post: 15/2/2015).

وتشير وثائق "ويكيليكس" التي نشرتها قناة الجزيرة أن إيران حاضرة في المشهد العراقي، ولكن على نحو سري عبر تهريب السلاح لإمداد الأحزاب والمنظمات الشيعية الموالية لها، وخصوصاً جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، ومنظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عبد العزيز الحكيم. وقد ذكرت التقارير السرية أسماء عملاء تقول أنهم ضباط مخابرات إيرانيون كانوا يعملون بشكل يومي في العراق، وأن بعضهم متورط في شن هجمات بالصواريخ على المنطقة الخضراء[2] علاوة على إقامة نقاط تفتيش مشتركة في المناطق الشيعية يشرف عليها عناصر أمن إيرانيون بوجود عناصر من "جيش المهدي" و"منظمة بدر" (العبيدي، 2011: 117).

يذكر أن عدداً غير محدود من المستشارين والمقاتلين الإيرانيين يقومون بالقتال في العراق وتحديداً في مواقع تضم مقدسات شيعية. وقد أرسلت إيران تعزيزات للمساعدة على صد تقدم مقاتلي تنظيم الدولة نحو بغداد عام 2015 تلبية لطلب من الحكومة العراقية وزعماء شيعة (الجزيرة نت، 2015/1/4).

5. الحرب الأهلية الطائفية:

بإمعان النظر قليلاً فيما سبق الحديث عنه من مظاهر الأزمة العراقية نجد أن مظاهر هذه الأزمة من هيمنة أمريكية، ونظام سياسي عراقي طائفي، وانفلات أمني وانتشار للمليشيات المسلحة، وازدياد التدخل والنفوذ الخارجي. كل ذلك بأسبابه ونتائجه كان له علاقة مباشرة بالحرب الأهلية واستمراريتها وتصاعدها.

[1] هزيمة الموصل، في حزيران/ يونيو 2014 عندما انهار الجيش العراقي أمام تقدم مقاتلي تنظيم الدولة وتمكنوا من السيطرة على مدينة الموصل.
[2] المنطقة الخضراء، هو الاسم الشائع للحي الدولي في بغداد، العراق، أنشأتها قوات التحالف الدولية التي غزت العراق عام 2003، وتبلغ مساحتها تقريباً (10) كم^2 في وسط بغداد. وبدأ اسمها بالظهور مع قيام الحكومة العراقية الانتقالية. والمنطقة الخضراء هي من أكثر المواقع العسكرية تحصناً في العراق، وهي مقر الدولة من حكومة وجيش، إلى جانب احتوائها على مقر السفارة الأمريكية ومقرات منظمات ووكالات حكومية وأجنبية لدول أخرى.

شكلت الحرب الأهلية في العراق دائرة واسعة اشتركت فيها أطراف محلية وقوى دولية ساهمت بشكل كبير في إذكاء هذه الحرب وزيادة توترها، وإشراك أطراف عديدة بطريقة أو بأخرى في هذه الدائرة. إذ تتجاذب الأطراف الرئيسية: (إيران، والولايات المتحدة، والقاعدة، وأجهزة الدولة، والمليشيات المتعددة) أسباب إشعال [وتصاعد] هذه الحرب لأسباب مختلفة (العبيدي، 2011: 110).

وكان في اندلاع موجة العنف واستمرارها فرصة ذهبية لتغلغل تنظيم الدولة وغيره من التنظيمات المتشددة، وقد ساعد على ذلك توافر السلاح واستمرار نشاط التنظيمات المسلحة من السنَّة والشيعة (هلال، 2014: 19). أضف إلى ذلك أن حل وتسريح ضباط وجنود الجيش العراقي السابق وكذلك إصدار قانون "اجتثاث البعث" والذي أسفر عن إقصاء الآلاف من كبار موظفي الحكومة العراقية لأنهم بعثيون دفع ذلك أعداداً كبيرة من ضباط الجيش العراقي السابقين وموظفي الحكومة المقصيين، أن يصبحوا مرشحين طبيعيين للتجنيد من قبل التنظيمات المتشددة، كما أن عدداً غير قليل من قيادات تنظيم الدولة هم ضباط سابقون في الجيش العراقي المنحل، وبعضهم ذوو خلفية دينية بالأصل (حسيب، 2016: 14).

وقد استغل تنظيم الدولة الظروف الموضوعية للعراقيين في ظل اتجاه البغدادي زعيم التنظيم للاستفادة من ضباط الجيش العراقي (مركز عكا للدراسات الإسرائيلية، 2014: 20). وقد كان لدى أبو بكر البغدادي نائبان اثنان عراقيان هما: أبو علي الأنباري الذي كان سابقاً لواء في الجيش العراقي، وهو من الموصل، والثاني هو أبو مسلم التركماني الذي كان "مقدم" في الاستخبارات العسكرية للرئيس صدام حسين (Atwan, 2015: 44).

كما استفاد البغدادي من سياسة التفاوض مع العشائر، فمكنت هذه الظروف "تنظيم الدولة" من شن هجمات مسلحة، اشتدت ذروتها في يناير 2014 (مركز عكا للدراسات الإسرائيلية، 2014: 20). وفي تطور سريع للأحداث تمكن تنظيم الدولة [حزيران/ يونيو 2014] من السيطرة على مدينة الموصل – ثاني أكبر مدينة عراقية – تلاها السيطرة على عدة محافظات عراقية هي صلاح الدين وجزء من ديالي والأنبار (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015: 8)، مما دفع المرجع الديني الشيعي على السيستاني إلى إطلاق "فتوى الجهاد" منتصف حزيران/ يونيو 2014، فقام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على إثرها بتشكيل هيئة أطلق عليها اسم "هيئة الحشد الشعبي" ونظم المتطوعين ضمن سرايا ووحدات عسكرية بواقع (32,000) شخص ارتفع عددهم إلى (100,000) مقاتل، وظل في تصاعد ليصل إلى (120,000) مقاتل يتوزعون على (53) مليشيا، وقد تحولت تلك المليشيات إلى القوة الأساس في الحرب ضد تنظيم الدولة بعد أن تحولت القوات النظامية إلى قوات ثانوية أو صورية (المختار، 2015/7/24). وفي آب/ أغسطس 2014 دخلت الولايات

المتحدة الأمريكية الحرب ضد تنظيم الدولة من خلال تحالف دولي، حيث شنت ضربات جوية ضد التنظيم والتنظيمات القريبة منه (جرجس، 2016: 34).

وفي 22 كانون الأول/ ديسمبر 2015 بدأت العمليات العسكرية لإنهاء سيطرة تنظيم الدولة على مدينة الرمادي [والمناطق التي سيطر عليها]، شارك في هذه العمليات كل من قطاعات الجيش والأمن والشرطة المحلية لمحافظة الأنبار، إضافة إلى قوات عشائرية محلية سنية، والمصحوبة بفرقة "مكافحة الإرهاب"، كما يدعم هذه العمليات غطاء جوي من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (خولي، 2015/12/26). ولا زالت المعارك مستمرة في العراق في مناطق عدة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة والأمور مرشحة للمزيد.

6. تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

ارتبطت المشكلات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، بنتائج الغزو الأمريكي والصراعات المستمرة وتردي الأوضاع الأمنية، وهذا الارتباط مصدره التداعيات الناجمة عن قضية الأمن على الوضع الاجتماعي للمواطن العراقي، فأضحى غياب الأمن سبباً لكثير من المشكلات الاجتماعية مثل: ارتفاع نسبة اليتامى، وارتفاع نسبة الأرامل، ارتفاع نسبة البطالة، وازدياد عدد المهجرين إلى داخل وخارج العراق (سبع؛ محمد، 2010: 49–50)، كما تسبب الاحتلال والمتغيرات السياسية والأمنية في توسيع الشرخ الاجتماعي بين المكونات العراقية، بمعنى أن الانقسام السياسي تسبب في تداعيات اجتماعية عديدة يصعب على المجتمع التخلص منها (عطوان، 2011: 15).

وشهد الوضع الاجتماعي نقص واضح في الخدمات الرئيسة المقدمة للمواطنين العراقيين، فقد مارست حكومات الاحتلال ومن بعدها الحكومات العراقية أقسى أنواع الفساد، وفشلت على الرغم من كل الموارد المالية التي توافرت لها في تقديم الخدمات الضرورية للمواطن العراقي من أمن وكهرباء وصحة ومياه نقية (حسيب، 2014: 8).

وعلى الرغم من مضي [أكثر من] (10) سنوات على الاحتلال، ورغم الموارد المالية التي توافرت للعراق من عوائد النفط، التي بلغت حصيلتها (الميزانية) نحو (120) مليار دولار عام 2013، كما تقدر ميزانية عام 2014 بنحو (150) مليار دولار، فإن النظام العراقي الحالي الغارق في الفساد لم يستطع توفير الحد الأدنى من الأمن والخدمات الضرورية للعراقيين (المصدر نفسه: 9).

المبحث الثاني
محددات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق

تأثرت السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق خلال العقود الماضية بالعديد من المحددات والعوامل التي أثرت عليها بشكل مباشر وغير مباشر، وبدرجات متفاوتة أيضاً.

وقد عاصر اللاجئون الفلسطينيون في العراق منذ بداية تواجدهم على أرض العراق عام 1948 العديد من الحكومات العراقية المختلفة في توجهاتها وسياساتها، كما مر العراق بالعديد من الأزمات السياسية منها والاقتصادية، إضافة إلى ما حدث من تغيرات وتوترات في علاقات العراق الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، والحروب والصراعات الداخلية منها والخارجية، وطريقة تعامل القوى الإقليمية والدولية مع العراق طيلة تلك الفترة، كل هذا مثلما أثَّر على أوضاع العراق وسياساتها الداخلية والخارجية أثَّر حتماً على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

ونظراً لخصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً وارتباطاتها العربية والإقليمية والدولية، ولخصوصية وضع العراق نفسه وتعقيدات وتداخلات العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسات العراقية، فإنه يصعب الفصل تماماً بين المحددات الداخلية والخارجية التي أثَّرت على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، حيث الارتباط والتداخل الشديد بين تلك المحددات.

على أيةِ حال هناك العديد من المحددات المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، أهمها:

أولاً: القرارات العربية:

بعد أن تعرض أبناء الشعب الفلسطيني للتهجير والاقتلاع إثر نكبة عام 1948، بدأ الحراك الدولي والعربي لعلاج النتائج المترتبة على هذه النكبة (العلي، 2010/9/15). ولقد طَوَّرت الأقطار العربية من جانبها حلولاً من خلال جامعة الدول العربية لتسهيل الأوضاع السكنية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية التي تستضيفهم (حنفي، 2014: 74).

وشرعت جامعة الدول العربية باتخاذ بعض الخطوات العملية والتوجيهية لتنظيم الوجود الفلسطيني في دولها من خلال إصدار العديد من القرارات والاتفاقيات الصادرة عن مجالسها المختلفة. ففي عام 1952

وافق مجلس الجامعة على التوصيتين اللتين قدمتهما لجنة فلسطين الدائمة للسماح بِلَمِّ شمل أسر اللاجئين المشتتين، وإصدار وثائق سفر موحدة. وفي عام 1954 اتخذ المجلس قراراً مفصلاً بالإجماع يبين المعايير والإجراءات لإصدار هذه الوثائق التي استطاع اللاجئون الفلسطينيون فيما بعد استخدامها في السفر والتنقل بين الدول العربية وغيرها (العلي، 2010/9/15). حيث بدأت أمور استقرارهم "المؤقت" في الدول العربية تتطلب وجود وثائق رسمية بغرض السماح لهم بالسفر، ولتستخدَم في بعض الأحيان كوثيقة إثبات شخصية. وفي عام 1955 صدر قرار من قبل الجامعة العربية يمنع الدول العربية من السماح للاجئ الفلسطيني بالجمع بين جنسيتين عربيتين حفاظاً على هويته (موقع ساسة، 2014/3/8).

وفي عام 1964 صدر عن الجامعة العربية القرار (2019) بغالبية الأصوات، والذي يمنح المزيد من التسهيلات في إجراءات إصدار وثائق السفر ومعاييرها، بحيث يمنح الحق لحاملها في العودة إلى البلد الذي أصدرها دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة عودة (العلي، 2010/9/15).

كما أنشأت جامعة الدول العربية "مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة" والذي بدأ أعماله في حزيران/ يونيو 1964، وكان أهم ما أنجزه مؤتمر المشرفين بخصوص اللاجئين الفلسطينيين "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية"، والذي أقرَّه وزراء خارجية الدول العربية في 10 أيلول/ سبتمبر 1965 (قبعة، 2007: 78-79). وصادقت بعض الأقطار العربية على هذا البروتوكول الذي يعرف باسم "بروتوكول الدار البيضاء"، والذي مَنح اللاجئين الفلسطينيين حق العمل والتملك في الأقطار العربية الموقعة على هذه البروتوكول. حيث صادقت سبعة أقطار على البروتوكول من دون تحفظ، وهي: الأردن والجزائر والسودان والعراق وسورية ومصر واليمن، وصادقت لبنان والكويت وليبيا عليه مع التحفظ (مثل حرمان الفلسطينيين حق العمل في قطاعات معينة)، في حين لم تصادق المملكة العربية السعودية والمغرب وتونس لغاية سنة 2013 على البروتوكول (حنفي، 2014: 74).

وبشكل عام وضعت الجامعة العربية من خلال المضامين الواردة في قراراتها وفي بروتوكول الدار البيضاء 1965 معايير للتعامل مع وضعية الإقامة، ووثائق السفر والتنقل، وحقوق العمل والتشغيل للاجئين الفلسطينيين في الدول الأعضاء في الجامعة (القلقيلي، 2015/10/19). ورغم استفادة اللاجئين الفلسطينيين مبدئياً من بروتوكول الدار البيضاء الذي أوصى بالحفاظ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والتمتع بحقوق إقامة كاملة، وحرية الحركة داخل البلدان العربية وفيما بينها، إلا أن مثل هذه الحقوق قد قصَّرت بوضوح عن منح الجنسية الرسمية للاجئين الفلسطينيين، نظراً للأهمية التي توليها الدول العربية للحفاظ على هوية الفلسطينيين، ومطالبتهم بوطنهم (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1997: 249).

وكانت الدول الأعضاء في الجامعة العربية تحرِم الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم الإنسانية أو تضيِّق عليهم فيها، بحجة المحافظة على هويتهم وعدم توطينهم، وكأن اللاجئ الفلسطيني إذا حصل على حقوقه الإنسانية يفقد هويته الوطنية، أو لا يعود راغباً في العودة إلى وطنه إذا أتيح له ذلك. وقد ترتب على هذه السياسة أن تضاعفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة فترة تواجدهم على أراضي تلك الدول. وكان أبرز أشكال هذه المعاناة التمييز ضدهم. وكان هذا التمييز ليس فقط قياساً بمواطني الدولة المضيفة، بل قياساً بمواطني الدول العربية الأخرى، وغير العربية أيضاً (القلقيلي، 2015/10/19). وهنا أتساءل هل حقاً سياسة التضييق على اللاجئ الفلسطيني في حقوقه الإنسانية هدفها فعلاً الحفاظ على هويته الفلسطينية وتمسكه بالعودة إلى وطنه؟ وهل اللاجئ الفلسطيني الآن وفي ظل المعطيات الموجودة وموازين القوى يمتلك قرار عودته إلى وطنه؟ وهل العودة متاحة وفي متناول اليد وأن ما يمنع اللاجئ منها فقط ما يمكن أن يلاقيه من حياةٍ كريمة في البلدان العربية التي لجأ إليها مُكرَهاً؟

وبالعودة للقرارات العربية، فإن المتتبِّع لسلسلة القرارات العربية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين يلاحظ أنها تعكس التوجه العام للدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين، وكيف تأثَّر ذلك بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، كما تأَثَّر بالأجندة السياسية المحلية لكل من الدول العربية المضيفة للاجئين، ورغم أن هذه القرارات تعطي مؤشرات قوية على توجه الدول العربية في معاملتها اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه يُلاحَظ أمرين:

الأول: أن التزام الدول العربية بهذه القرارات لم يكن بالدرجة نفسها، وإنما خضع في كثير من الأحيان لاعتبارات سياسية تقدِّرها الدول نفسها.

الثاني: أن معاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لا تنظمها قوانين وتشريعات واضحة صادرة عن السلطة التشريعية في هذه الدول، بل تنظمها في كثير من الحالات قرارات وأحكام إدارية غير مكتوبة في الغالب تصدرها أجهزة حكومية هي أمنية في أكثر الأحيان (اليافاوي، 2010)، وهذا ما انطبق فعلياً على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق؛ فكما ذكر المحامي محمد عبد المطلب[1] أن الحكومة العراقية تعاملت مع ملف اللاجئين الفلسطينيين ضمن صيغة قرارات وتعليمات وليس قوانين، وأن عدم وجود قوانين واضحة وصريحة تنظم العلاقة ما بين مجتمع اللاجئين الفلسطينيين والدولة العراقية ترك الأمور لاجتهادات ومزاجية نظام الدولة، والذي عكس نفسه سلباً على اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم (أبو السعود، 2009/5/23).

[1] محمد عبد المطلب، 2005، محامي فلسطيني وناشط في مجال حقوق الإنسان.

وبالنسبة لدرجة الالتزام بتلك القرارات، فقد التزمت العراق – وهي إحدى الدول التي صادقت على بروتوكول الدار البيضاء بدون تحفظ – بالقرارات العربية إلى حدٍ ما، وإن اختلفت درجة الالتزام من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع التي مرت بالبلاد وحسب الحكومات العراقية المتعاقبة والتي اختلفت في توجهاتها وسياساتها. وعموماً حصل اللاجئون الفلسطينيون في العراق على الكثير من الحقوق التي نصت عليها القرارات العربية، وإن كانت تتقلص هذه الحقوق أحياناً وتتسع أحياناً حسب القرارات والمراسيم والتعليمات التي كانت تصدر عن الحكومات العراقية المتعاقبة[1].

ويتضح مدى التزام العراق بقرارات الجامعة العربية، حتى تلك القرارات التي تسببت في التضييق على اللاجئين الفلسطينيين، من خلال ما أورده (قدسية، 1997): فبعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 تدفقت أعداد غفيرة من النازحين الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأردن إلى العراق، لكن الحكومة العراقية لم تمنحهم الإذن بالإقامة على أراضيها، تنفيذاً لقرار الجامعة العربية الذي يقضي بعدم السماح للنازحين الفلسطينيين بترك أراضيهم تحت نير الاحتلال الإسرائيلي ونزوحهم إلى الأقطار العربية، لذلك اضطر هؤلاء النازحون للبقاء في العراق بصورةٍ (غير شرعية) مهدَّدين بالطرد في كل لحظة، وقد تدخلت عدة أطراف لحل مشكلتهم، منها منظمة التحرير الفلسطينية، واتحاد عمال فلسطين – فرع العراق، لكنهم فشلوا في إيجاد حل، حيث أصرَّت الحكومة العراقية على تطبيق قرار الجامعة (قدسية، 1997: 20).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ضرب النظام العراقي الجديد بعرض الحائط بكل القرارات العربية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، حيث لاقى اللاجئون الفلسطينيون معاملة لا تنم عن أي التزام بتلك القرارات كما سنرى.

ثانياً: أوضاع العراق الاقتصادية:

تعتبر الأوضاع الاقتصادية من أهم المحددات المؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حتى في ظل أكثر الحكومات العراقية تعاطفاً مع الفلسطينيين وأكثرها دعماً للقضية الفلسطينية. فقد دخلت العراق في سلسلة أزمات اقتصادية متتابعة أثرت بشكل سلبي على إمكانيات وقدرات العراق الاقتصادية، ودفعت بالعراق نحو المزيد من السياسات التقشفية، والتي تأثر بها اللاجئون الفلسطينيون مثلما تأثر بها الشعب العراقي، هذا إضافة إلى القرارات التي طالت اللاجئين الفلسطينيين تحديداً.

[1] راجع القوانين والقرارات العراقية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في العراق في المبحث الأول من الفصل الثاني.

وكان الاقتصاد العراقي قد شهد في العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورات هائلة، وتعرض لحالات غير سَوِيَّة ناتجة عن الحرب العراقية – الإيرانية، وحرب الخليج عام 1991، ومر بمرحلة صعبة وحرجة نتجت عن الدمار الذي لحق بمجمل منشآت العراق وبنيته التحتية نتيجة الحرب، ونتيجة استمرار الحصار الذي فُرض عليه، ومنع تصدير النفط وتجميد أرصدة العراق في البنوك الدولية، وقطع طريق الاستيراد، مما ألحق أضراراً بالغةَ الأثر في بنيته الاقتصادية، مما انعكس على مجمل حياة السكان بحيث أصبح الفقر هو السمة العامة السائدة فيه (المهاجر، 1997: 3، 13).

وتأثر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بظروف الحصار شأنهم في ذلك شأن كل العراقيين. ولم يكن اللاجئ الفلسطيني المتواجد هناك بأفضل حال من العراقي، بل كان وضعه أسوء بكثير، فقد خسر الكثير من الحقوق التي كان يتمتع بها، وذلك إما بفعل القرارات الصادرة عن الحكومة العراقية أو بفعل تراكمات الوضع العام (القلقيلي، 2015/10/19). واستمرت أزمات العراق الاقتصادية بعد هذا الحصار، خاصةً بعد الغزو والاحتلال الأمريكي عام 2003 وتداعيات ذلك الاحتلال على مجمل الأوضاع العراقية عموماً والأوضاع الاقتصادية خصوصاً.

وفيما يتعلق بسياسات العراق تجاه اللاجئين الفلسطينيين، فقد تمتع اللاجئ الفلسطيني في العراق بأغلبية الحقوق الأساسية في ظل الحكومات العراقية ما قبل الاحتلال الأمريكي، وكان مقدار وحجم ومدى وأهمية تلك الحقوق الممنوحة قد ارتهن بقدرات وبإمكانيات العراق عبر الحقب المتوالية، وكانت هذه الحقوق قد توقفت وتراجعت وأُعيدت ثم توقفت، بسبب الأحوال التي مرت بالعراق وبشعبه وبخططه التنموية، جراء الحروب المتعاقبة وصولاً للغزو الأمريكي، وانفلات عقال الحرب الأهلية والطائفية المذهبية. وخير دليل على ما تقدم يتمثل في تراجع الحكومة العراقية عن مشاريع إعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين، وتوقيف استكمال تلك المشاريع بسبب ضغوط وأولويات الحرب العراقية – الإيرانية، وتالياً احتلال الكويت فالحرب على العراق عام 1991، ففرض الحصار الدولي عليه (قبعة، 2007: 95). وعلى إثر هذا الحصار والذي أدى إلى تشريد الآلاف من العراقيين والتسبب بالمجاعة والتضخم الاقتصادي في البلاد أوقفت الحكومة العراقية المبالغ المخصصة لإيجارات المساكن المستأجرة لصالح اللاجئين الفلسطينيين في العراق (خليل، 2012/2/18).

كما أصدرت الحكومة العراقية بعد حرب الخليج عام 1991 وفي فترة الحصار الذي فرض على العراق، كما ورد في (كيوان، 2007) عدة قرارات، واتخذت عدة إجراءات خاصة بالفلسطينيين تحديداً منها:

- إلغاء رخص القيادة العمومية التي كان يتمتع بها الفلسطينيون الذي لجأوا إلى العراق بعد نكبة عام 1948، ونكسة عام 1967، وهي ميزة كانت ممنوحة لهم قبل حرب الخليج.
- منع تملك الأرض لأي فلسطيني، وهو امتياز حصل عليه الفلسطينيون أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.
- عدم السماح بالسفر للفلسطينيين الذين يحملون وثيقة سفر عراقية، إلا في حالات استثنائية محدودة جداً ومرة كل عام.
- عدم تسجيل أي بيت باسم اللاجئ الفلسطيني في العراق، وكان معمولاً به قبل حرب الخليج، واستمر تطبيقه بعد الحرب.
- رفضت الحكومة العراقية طلبات التعيين في الوظائف الحكومية للفلسطينيين والعرب الآخرين، وذلك من أجل توفير فرص العمل للعراقيين (كيوان، 2007: 131–132).

كما أورد (أبو السعود، 2009) بعض القرارات العراقية منها:

- منع الفلسطيني من حق استئجار المحلات التجارية، وترافق ذلك مع عدم منح الفلسطينيين وثائق تجارية تُخوِّلهم بالاستيراد والتصدير، كما منع من فتح حساب توفير أو جاري في البنوك.
- منع الفلسطيني من حق تسجيل وامتلاك المركبات العمومية أو الخصوصية باسمه، واستمر هذا الحال فترة طويلة إلى قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق بفترة قصيرة، فقد أعادت الحكومة حق امتلاك العربة والبيت للاجئ الفلسطيني مع بقاء المماطلة والتسويف في آلية التطبيق (أبو السعود، 2009/5/23).

وأصدرت الحكومة العراقية سلسلة "قرارات حمائية" في العام 1994 تتعلق بحماية الاقتصاد العراقي، وذلك بمنع غير العراقيين من مزاولة كل الأنشطة التجارية على الأرض العراقية، ولاسيما بعد أن تدهورت قيمة العملة العراقية. حيث أصدرت قراراً بالرقم (23)، أوقفت من خلاله العمل بالقوانين والقرارات التي تُجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان (مصعب، 2003: 243). وقد شمل القرار جميع الفلسطينيين الموجودين في العراق، وبما يتعارض مع قرار مجلس قيادة الثورة عام 1973 الذي قضى بمعاملة اللاجئ الفلسطيني معاملة العراقي. وفُسِّر هذا الإجراء على أنه خلل في تطبيق القرار، حيث عُومِل اللاجئون الفلسطينيون معاملة غيرهم من العرب والأجانب، من دون أن يؤخذ في الحسبان الأوضاع الاستثنائية لهم، وخصوصاً أن وثيقة السفر الممنوحة لهم لم تعد توفر لهم إمكانية السفر لأي بلد في ظل الحصار (كيوان، 2007: 130).

وقد أدى تطبيق هذه القرارات والإجراءات إلى الإضرار بمصالح اللاجئين الفلسطينيين وزاد من معاناتهم، وحرمانهم من حرية الحركة ومن مزاولة أعمالهم وتجارتهم، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة (كيوان، 2007: 132).غير أن الحكومة العراقية في عام 1997 عادت وأصدرت قراراً استثنت بموجبه اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، الذين قدموا إليه ما بين عامي 1948 – 1950 من إجراءاتها الاقتصادية، وقضت بمعاملتهم معاملة المواطن العراقي (مصعب، 2003، 243). أي أن بقية اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا العراق بعد عام 1950 بقيت تطبَّق عليهم "القرارات الحمائية". أما بالنسبة للاجئين الذين استُثنوا من القرارات الحمائية وتقررت معاملتهم معاملة المواطن العراقي، فالقرارات شيء والواقع شيءٌ آخر.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، ساءت أحوال اللاجئين الفلسطينيين بشكل أكثر حدة، لأسباب منها سياسات النظام العراقي الجديد، والتي تأثرت بالأوضاع الاقتصادية. لكن من المهم التنويه أنه وفي هذه المرحلة من تاريخ العراق تحديداً كانت هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً من الأوضاع الاقتصادية، أثرت وبشكل كبير على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما سوف يُناقش في مواضع أخرى من هذه الدراسة.

ثالثاً: تغيُّر الحكومات العراقية:

تعددت الحكومات العراقية في أثناء وجود اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ابتداءً من زمن الملكية وفيصل الأول والثاني، مروراً بثورة عبد الكريم قاسم، إلى حكومات كل من عبد السلام وعبد الرحمن العارف، إلى مجيء حزب البعث وحكم الرئيس أحمد حسن البكر ومن ثم الرئيس صدام حسين (الشاويش، 2013). وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وبعد مرور فترة الحكم الانتقالية تم تشكيل عدة حكومات عراقية ابتداءً بالحكومة الانتقالية التي ترأسها بدايةً إياد علاوي، ثم تلتها عدة حكومات برئاسة إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وأخيراً حيدر العبادي.

تغيرت السياسات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق واختلفت باختلاف وتغير الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي اختلفت في توجهاتها وسياساتها عموماً، وفي أجنداتها السياسية داخلياً وخارجياً، وفي طريقة تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وتعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين. لذا بقيت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بين شد وجذب تبعاً لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. ومن الأمثلة على تغير السياسات بتغير الحكومات كثرة إصدار القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ومن ثم إلغائها أو تعديلها

من قبل حكومات أخرى ثم إصدار قرارات وتعليمات واستثناءات جديدة وهكذا. ومن أمثلة ذلك القرارات المتعلقة بالتملك والسكن ومعاملة الفلسطيني معاملة العراقي ... الخ.

ففيما يتعلق بالتملك رأينا قرار الحكومة العراقية رقم (1) لعام 1968 والذي تضمن توصيات بتخصيص أراضٍ مع سلف للفلسطينيين، لكن لم يقدر لهذا القرار أن ينفذ بعد مجيء حزب البعث للحكم في تموز/ يوليو 1968، ليستبدل هذا القرار بقرارات جديدة[1].

وبحسب رأي الكاتب الفلسطيني عدلي صادق[2] فربما يكون الغرض من الإبقاء الحكومي العراقي على معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بعد ثورة تموز/ يوليو 1958 هو أنهم وصلوا إلى العراق في معيَّة الحكم الملكي الأسبق، وأن التاريخ يعيد نفسه. حكومات متعاقبة تحسب كل منها اللاجئين الفلسطينيين على الحكومة التي سبقتها، والتي أُطيح بها. لذلك اتبعت كل الحكومات بدون استثناء نظام الملاجئ وغيره من أنواع السكن، وظل حال اللاجئين الفلسطينيين في العراق مأساوياً حتى في ذروة العلاقات مع الرئيس العراقي صدام حسين (صادق، 2005/5/19). ولنفس السبب كانت المعاملة القاسية للفلسطينيين من قبل الحكومات العراقية ما بعد نظام الرئيس صدام حسين، وتصنيفهم في خانة الأعداء كونهم أعوان للنظام السابق من وجهة نظر تلك الحكومات.

وكان وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد تحسن في عهد الرئيس صدام حسين، الذي أبدى تعاطفه معهم، وعُرِف بمواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية. واستمر دعم النظام العراقي في مجال المساعدات المالية التي كانت تتلقاها منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك استقبل العراق الفدائيين الفلسطينيين عند رحيلهم من بيروت [1982] (المبيض، 2010)، وغير ذلك من أشكال الدعم السياسي والمالي والإعلامي والمعنوي. لكن من الموضوعية أن نفرق بين هذا الدعم والتأييد وبين طريقة تعاطي الحكومة العراقية مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في العراق ومشاكلهم، فرغم الحقوق الممنوحة والمعاملة الجيدة نسبياً للاجئين الفلسطينيين مقارنة بعهود الحكومات الأخرى، إلا أنه كانت هناك العديد من المشكلات التي نغَّصت على اللاجئين الفلسطينيين معيشتهم، ولم يكن الوضع مثالياً كما يعتقد البعض.

وفي هذا السياق تحدث إبراهيم سمور[3] من هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين وأحد اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عام 1948 حيث قال: "أنا وُلِدت في فلسطين في عام 1948، وانتقلنا مع الجيش العراقي إلى

[1] لمزيد من التفاصيل راجع القوانين والقرارات العراقية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في العراق في الفصل الثاني من هذه الدراسة.
[2] عدلي صادق، كاتب ومحلل سياسي فلسطيني معروف، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، شغل منصب سفير دولة فلسطين لدى جمهورية الهند.
[3] حديث إبراهيم سمور أثناء مشاركته في ورشة عمل نظمتها دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية حول اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

العراق في عام 1948، وعشنا في ظروف صعبة جداً. وأرجو ألا يُقال أنه كان في العراق نظام حكم ومهما كان نوعه في صالح الشعب الفلسطيني. ربما لمصالح حزبية في بعض المراحل التي استغلها حزب البعث لمواجهة الظروف الصعبة جداً". ويستطرد سمور موضحاً أنه عندما كان في الجامعة كان يقيم في ملجأ الثورات، وأن هذا المكان الذي أقام فيه هو عبارة عن حيطان فقط وسقف حصير، وعود كبريت يكفي لحرق كل الدار على حد قوله، وأنهم حاولوا في الفترات السابقة معالجة هذه المسألة عبر مكتب فلسطين في القيادة القومية العراقية، وقد وُعِدوا خيراً لكن الظروف لم تسعفهم. وبعد الاحتلال لم يعد هناك مجال للحديث مع أحد (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 32).

لكن على الرغم من ذلك ورغم المشكلات التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون في عهد الرئيس العراقي صدام حسين إلا أن تلك الفترة هي الفترة الأفضل في تاريخ اللاجئين الفلسطينيين في العراق إذا ما تم مقارنتها بالفترات الأخرى. وحتى إبراهيم سمور رغم أنه عبر عن عدم رضاه عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل جميع الحكومات العراقية، إلا أنه أوضح أن الفلسطينيين قبل عام 2003 عاشوا في العراق مع إخوتهم العراقيين في السراء والضراء وضمن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فالقوانين العراقية كانت تؤكد على معاملة الفلسطيني معاملة العراقي في مجالات الحياة المختلفة، باستثناء التملك والتجنيس، وأحياناً بعض القيود هنا وهناك. وباستثناء مشكلة السكن التي لم تُحَل رغم الجهود التي بُذِلَت، نتيجة الحصار الذي فُرِض على العراق، "إلا أن الأهم كان الفلسطيني له احترامه على المستويين الرسمي والشعبي" (سمور، 2009: 23-24).

كما علق مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية مازن أبو زيد على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق في عهد النظام العراقي السابق بقوله: "أفضل عيشة للاجئ الفلسطيني كانت في العراق وسورية، حيث كان يُعامَل اللاجئ الفلسطيني في العراق معاملة العراقي وفي سورية معاملة السوري" (أبو زيد، 2016/12/17)[1].

وعموماً لقي اللاجئون الفلسطينيون معاملة حسنة من قبل الحكومات العراقية المختلفة (سلامة، 2008: 32). وفي هذه الأثناء لم يتعرضوا رغم معاناتهم الإنسانية طوال تلك العقود لحملة تطهير كما حصل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 (الشاويش، 2013). حيث تغيرت الأمور جذرياً بعد سقوط نظام صدام حسين، وتدهور الوضع الأمني للفلسطينيين في العراق، وتعرضت الأسر الفلسطينية للطرد من منازلها، كما شنت "الجماعات المتطرفة" حملة اغتيالات وتنكيل طالت العديد من الفلسطينيين (سلامة، 2008: 32).

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحتى في عهد الحكومات العراقية ما بعد نظام صدام حسين ورغم المعاناة الشديدة التي عاناها اللاجئون الفلسطينيون في العراق جراء سياساتها تجاههم، إلا أن سياسات تلك الحكومات لم تكن متشابهة تماماً، فباستثناء بعض المضايقات والمشاكل التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون بداية الاحتلال من طرد من المنازل وقصف للسفارة وبعض الانتهاكات المتفرقة هنا وهناك، وحسب (حمّود، 2007) فإنه مع بداية سقوط بغداد لم يطرأ تغير ملموس على وضع الفلسطينيين في العراق في زمن مجلس الحكم، وكذلك الأمر في فترة رئاسة إياد علاوي للحكومة العراقية. إلا أن الأمور تدهورت بشكل كبير في فترة حكومة إبراهيم الجعفري، حيث بدأت حملة تحريض منظمة ضد الوجود الفلسطيني في العراق عموماً وبغداد خصوصاً، شاركت فيها أطراف ووسائل إعلام حكومية، وبدأ معها مسلسل الخطف والتعذيب والتمثيل بالجثث (حمّود، 2007/6/5). ويُحَمِّل عديدون الحكومات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وخصوصاً حكومتي إبراهيم الجعفري، ونوري المالكي، المسؤولية عن جانب كبير في عملية استهداف الوجود الفلسطيني، من خلال الاعتقالات العشوائية، والتواطؤ مع المليشيات في اختطاف وقتل وقصف التجمعات الفلسطينية، والتحريض على ملاحقتهم عبر وسائل الإعلام وبطرق ملتوية وغير مباشرة (صالح، وآخرون، 2009: 21).

رابعاً: محددات متعلقة بالجانب الفلسطيني:

وتتمثل هذه المحددات في جانبين: الأول يتعلق بطبيعة العلاقات الفلسطينية العراقية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، أو تلك العلاقة ما بين جمهور اللاجئين الفلسطينيين في العراق والنظام الحاكم. أما الجانب الثاني فيتعلق بالموقف الفلسطيني، سواء ما يخص نظرة الجانب الفلسطيني لقضية اللاجئين الفلسطينيين وكيفية التعاطي الأمثل معها، أو ما يخص التحركات الفلسطينية الرسمية لدى الأطراف المعنية بهدف تحسين أوضاع اللاجئين ومعالجة مشكلاتهم.

أ. العلاقات الفلسطينية – العراقية:

كانت العلاقات الفلسطينية – العراقية علاقات متينة، ولا أحد يستطيع أن ينكر دور العراقيين في دفاعهم عن فلسطين بالمال والرجال والعتاد خاصة في معارك حرب 1948، وكذلك على الصعيد الدبلوماسي في المحافل الدولية سواء في عهد الرئيس صدام حسين أو قبله (أبو عطيوي، 2012: 13).

وكان الرئيس صدام حسين من أبرز الداعمين لفلسطين معنوياً ومادياً، واتخذ الدعم العراقي لفلسطين عدة أشكال منها على سبيل المثال:

- مساهمة العراق في جميع الحروب العربية مع (إسرائيل)، والجيش العراقي هو الذي حمى دمشق من السقوط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973، فسقط الكثير من العراقيين شهداء دفاعاً عن فلسطين والبلدان العربية (الحوراني (أ)، 2010: 224).
- فتح أبواب العراق للمنظمات الفلسطينية، ولطلبة فلسطين الذين مُنِحوا حق الدراسة في جامعات العراق أسوةً بأبناء العراق (المصدر نفسه).
- استمر الرئيس العراقي في جذب الدعم في الوطن العربي بإرسال أموال إلى الفلسطينيين الذين يجري قمعهم بصورة متزايدة في الأراضي المحتلة. وقال محمد الصحاف، وزير خارجية العراق في عهد الرئيس صدام حسين: "إن العون لشعب يقاتل من أجل استقلاله وحريته يحتل رأس قائمة أولويات ميثاق الأمم المتحدة" (سيمونز، 2003: 238).

ولم ينعكس الرفض العراقي لاتفاقيات أوسلو ومعارضة نهجها على أسلوب تعاطي القيادة العراقية مع الفلسطينيين، بل استمرت القيادة العراقية تعلن دعمها الكامل لنضالات الشعب الفلسطيني والانتصار لقضيته، ولم تقطع علاقاتها مع القيادة الفلسطينية (المبيض، 2010). بل ورغم حصار العراق قدم الرئيس صدام حسين الدعم للسلطة الفلسطينية ب(10) مليون دولار، وهو المعارض للتسوية السياسية مع (إسرائيل)، وأعاد إعمار كثير من البيوت التي هدمها الاحتلال أثناء انتفاضة الأقصى (الحوراني (أ)، 2010: 225).

ومن تابَع فعاليات الانتفاضة الفلسطينية لاحظ بوضوح أن العراق وحده، من بين كل الأطراف والقيادات العربية، كان حاضراً في قلب الانتفاضة، صوراً وأعلاماً وهتافات. وذلك يعكس علاقة خاصة ومميزة تربط العراق بفلسطين (الحوراني (ب)، 2010: 59). فعلى مدى سنوات الانتفاضة الفلسطينية، وخلال المسيرات التي نظمها الشعب الفلسطيني نادراً ما خلت المسيرات من أعلام العراق وصور قائده، والهتافات التي تطالب برفع الحصار عنه، والوقوف معه في وجه التهديدات الأمريكية. هذه الظاهرة التي لم يحظَ بها غير العراق، تلفت النظر إلى عمق العلاقة التي تربط القضيتين والشعبين (المصدر نفسه: 65).

أيضاً ترجع متانة العلاقات الفلسطينية العراقية خاصة في عهد الرئيس صدام حسين إلى المواقف الفلسطينية الداعمة للعراق ولنهج الرئيس صدام حسين في عدم الخضوع للقوى الأجنبية، كذلك العلاقة القوية التي ربطت ما بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (أبو عمار) والرئيس العراقي صدام حسين.

ومثلما انعكست متانة العلاقات الفلسطينية العراقية على أشكال الدعم للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انعكست أيضاً على السياسات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق الذين عاشوا أفضل أوضاعهم في ظل نظام الرئيس صدام حسين.

وكان لطبيعة علاقة اللاجئين الفلسطينيين في العراق مع النظام العراقي تأثير على السياسات العراقية تجاههم، وعلى ما كانوا يُمنَحُوه من حقوقٍ أو امتيازات. وتعليقاً على طريقة تعامل النظام العراقي مع الفلسطينيين في العراق يعلق الكاتب والناشط في حقوق الإنسان هيثم منَّاع بأنه باستثناء محاولات مطلع السبعينات التي نجم عنها تحسين في وضع قسم من اللاجئين، رهنت الثمانينات والتسعينات أي تحسن في وضع الشخص الفلسطيني بولائه للسلطة والحزب، فيما هُمِّشت الغالبية العظمى لحساب فئة صغيرة جداً من المنتفعين (مناع، 2003). ففي فترة حكم حزب البعث للعراق كانت جبهة التحرير العربية، إحدى الفصائل الفلسطينية في العراق، والمعروفة بولائها لحزب البعث والنظام العراقي، تتمتع بكافة الامتيازات من دعم مادي ومعنوي، وحرية العمل في صفوف الفلسطينيين.

ومثلما كان لمتانة العلاقات الفلسطينية – العراقية ميزاتها بالنسبة للفلسطينيين عموماً واللاجئين منهم في العراق خصوصاً، فقد أثرت عليهم سلباً بل وأصبحت عبئاً ثقيلاً عليهم بعد سقوط النظام العراقي، حيث تم تصنيفهم من قبل الاحتلال الأمريكي والنظام العراقي الجديد وبعض القوى المتنفذة في العراق على أنهم من أعوان النظام السابق، وبالتالي أصبحت علاقاتهم السابقة بالنظام السابق مُحَدِّد أساسي مهم لسياسة النظام الحالي تجاههم، مما كلَّفهم الكثير.

ب. الموقف الفلسطيني:

كما هو معلوم فإن الموقف الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام ينطلق من الحق الفلسطيني الثابت في فلسطين، ومن التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم على التراب الفلسطيني المحتل، ومن الرفض المطلق والقاطع لمشاريع التوطين أينما كانت، حتى ولو في البلدان العربية.

ويمكن القول بأن عدم استقرار وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية كان يعتمد فيما يعتمد على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة اللاجئين، فمثلاً رفضت المنظمة في الأساس، أية محاولات ترمي إلى المساعدة في توطين اللاجئين الفلسطينيين في دولةٍ ثالثة (أكانت في الغرب أم في

المنطقة العربية)، ولم تمارس ضغطاً للحصول على حقوقهم في الدول المضيفة خشية أن يؤدي ذلك إلى توطينهم وفقدان حقهم الجماعي في العودة (مركز معلومات الأمن القومي، 1999: 42).

وبالإضافة لموضوع رفض التوطين، فقد كان للموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين اتجاه آخر يتعلق بالأوضاع المعيشية والإنسانية في العراق، وقد عبَّر عنه عزام الأحمد بحديثه عن المساعي الهادفة لتحسين أوضاع سكن الفلسطينيين في العراق. وفيما يتعلق بمشكلة تملُّك العقارات أوضح الأحمد بأنه كان لكافة العرب حق التملك في العراق باستثناء الفلسطينيين، وبضغط من السفارة الفلسطينية في العراق صدر قرار يسمح بذلك لكن تم تجميده بعد حرب الخليج، ثم تم إحياؤه. كذلك قال الأحمد "تقدمنا بطلب رسمي إلى الحكومة العراقية في بداية التسعينات من أجل السماح لنا بمفاتحة وكالة الغوث للعمل في مجمعات اللاجئين في العراق، ووافقت الحكومة العراقية، لكن الأمم المتحدة رفضت" (مركز العودة الفلسطيني، 2015/10/18).

لكن تجدر الإشارة بأن رغم اتجاه الجانب الفلسطيني نحو تحسين الأوضاع المعيشية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في العراق وغيره من البلدان، إلا أن الجانب الفلسطيني الرسمي كان خجولاً ومتواضعاً في مطالباته، وكان قانعاً بما يحصل عليه، وذلك للاعتبارات المتعلقة بحساسية موضوع التوطين والتي تحدثنا عنها، إضافة لاعتبارات أخرى من أهمها الحفاظ على استمرار علاقة طيبة مع أنظمة الحكم في البلدان المختلفة. غير أن ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي من انتهاكات واستهداف مباشر فرض على الجانب الفلسطيني الرسمي من منطلق وطني وأخلاقي، ومن منطلق الشعور بالمسؤولية، التحرك والسعي في اتجاهات مختلفة للمحاولة في تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، لكن النتائج التي ترتبت على تلك المساعي كانت متواضعة جداً، كون السياسة العراقية في هذه المرحلة مرتبطة بعوامل ومحددات أخرى أكثر تأثيراً من الموقف الفلسطيني، خاصةً في هذه المرحلة المعقدة من تاريخ العراق.

خامساً: التدخلات الخارجية:

كانت التدخلات الخارجية ولا زالت وستظل إلى حين أبرز المحددات المؤثرة على سياسات معظم الدول العربية سواء السياسات الداخلية أو الخارجية. ويتفاوت تأثير هذا العامل من دولةٍ إلى أخرى حسب درجة تبعيتها وخضوعها للهيمنة والنفوذ الأجنبي، كما يختلف تأثير هذا العامل في الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى. وهذا ما انطبق إلى حدٍ كبير على السياسة العراقية عموماً، وعلى سياستها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق لكن بدرجة أقل.

وبدأت محاولات التدخل الخارجي في السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين مع بدايات طرح مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق مطلع القرن الماضي، واستمرت تلك المحاولات طوال الفترة الماضية ولم تتوقف. وقد تم تناول الموضوع بشكل مُفصَّل في الفصل الأول بما يُغني عن إعادته مرة أخرى.

وقد اتضح تأثير التدخلات الخارجية على السياسة العراقية بشكل جليٍّ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث أصبح العراق خاضعاً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأول للمصالح الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وطالما أن السياسة العراقية أصبحت خاضعة ولو بشكل جزئي للولايات المتحدة فمن المنطقي أن تتوجه أصابع الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) حول مخططات يُراد منها إعادة تشريد اللاجئين الفلسطينيين وتشتيتهم في بقاع الأرض، وحتى وإن كان المزاج العام في العراق الآن وفي ظل الحكومات الطائفية هو مزاج رافض وكاره للفلسطيني، إلا أن هذا لا يتعارض مع وجود تلك المخططات، وقد يكون التحريض الإعلامي ضد الفلسطينيين – والذي أسهم في صناعة هذا المزاج العام – هو جزء من دور تقوم به أطراف بعينها في هذا المخطط الذي يستهدف الفلسطينيين.

كذلك يعتبر النفوذ الإيراني الذي ازداد بعد سقوط نظام صدام حسين أحد أبرز أوجه التدخل الخارجي في السياسة العراقية عموماً، ومن ضمنها سياستها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ورغم أن إيران لم يصدر عن ساستها تصريحات تُبارك السياسة العراقية التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه لا يخفى على أحد أن إيران باستطاعتها أن تفعل الكثير لو لم تكن راضية عن تلك السياسة، لأن المليشيات العراقية التي استهدفت وتستهدف اللاجئين الفلسطينيين هي أولاً وأخيراً مليشيات مدعومة إيرانياً وخاضعة بشكل شبه كامل للسيطرة الإيرانية أكثر من خضوعها للسيطرة العراقية، كما أن السياسة العراقية الرسمية تخضع في مجملها للنفوذ الإيراني خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، والتواجد العسكري الإيراني في العراق تحت مبرر محاربة تنظيم الدولة.

سادساً: محددات محلية:

من المحددات المحلية التي أثرت على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق خاصة في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، الوضع الأمني، كذلك التصنيف الطائفي للفلسطينيين.

أ. الوضع الأمني في العراق:

بالمقارنة بالفترة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، شهد العراق خلال العقود التي سبقت هذا الاحتلال استقراراً أمنياً نسبياً، انعكس على السياسة العراقية تجاه اللاجئين. وكان اللاجئ الفلسطيني في العراق آمناً على نفسه وأسرته وبيته وعمله، حيث كانت الحكومات العراقية توفر له الحماية والأمن والاستقرار في ظل الأوضاع الأمنية المستقرة.

لكن مع تردي الأوضاع الأمنية بعد سقوط بغداد والاحتلال الأمريكي للعراق، ومع انتشار المليشيات والعصابات المسلحة والحواجز الأمنية، أصبح اللاجئ الفلسطيني معرضاً للقتل أو الاختطاف، أو للطرد من بيته دون أن يجد من يدافع عنه، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصبح استهداف الفلسطيني جزءًا من السياسة العراقية التي نظرت للفلسطيني دوماً على أنه مُتَّهَم ومسؤول عن حالة عدم الاستقرار الأمني، خاصةً بعد اتهام بعض اللاجئين الفلسطينيين بالضلوع أو المشاركة في هجمات استهدفت مؤسسات حكومية أو أماكن تخص الشيعة، إضافة إلى اتهامات كانت تُوجَّه لبعضهم بانتمائهم لتنظيم القاعدة.

ورغم أن ما حدث للفلسطينيين من استهداف كان في جزءٍ منه ضمن حالة الانفلات الأمني الشامل داخل العراق إلا أن الجزء الأكبر منه كان ضمن سياسات متبعة تجاه الفلسطينيين تحديداً.

ب. التصنيف الطائفي للفلسطينيين:

حسب التصنيف الطائفي في العراق يُصَنَّف الفلسطينيين ومن ضمنهم اللاجئين بأنهم من أتباع المذهب السُنِّي. في الفترة التي سبقت الاحتلال الأمريكي 2003، لم يكن يترتب على هذا التصنيف للاجئين الفلسطينيين في العراق سياسات معينة تُتَّخَذ بحقهم، لاسيما وأن الصراع الطائفي لم يكن قد ظهر بالصورة التي هو عليها بعد الاحتلال. ونظراً لوجود حكومة يسيطر عليها السُنَّة، لم تكن قضية سني أو شيعي تعني كثيراً بالنسبة للاجئ الفلسطيني ونظرة الحكومة أو الشعب له. لكن مع وجود الحكومات الطائفية بعد الاحتلال، أصبح التصنيف الطائفي للاجئين الفلسطينيين يعني الكثير خاصةً في ظل الصراع الطائفي المستمر والمتصاعد، حيث أصبح يُنظَر للفلسطيني على أنه عدو، وبالتالي يمكن تَصوُّر طبيعة السياسة التي تُتَّخَذ تجاه هذا العدو.

المبحث الثالث

السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية

إن المتمعن للأزمة العراقية (2003– 2015) في ضوء ما تم الحديث عنه من محددات مؤثرة على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، يجد أن تلك الأزمة بأبعادها ومظاهرها وطبيعتها مليئة بالتغيرات المرتبطة بتلك المحددات، ولقد شهدت فترة الأزمة العراقية تغيراً كبيراً إن لم يكن انقلاباً حاداً في السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق. فقد اتخذت السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في تلك الفترة وفي مجملها جانباً عدائياً، وتسببت لهم في كثير من المآسي والآلام التي لا يزالون يعانون منها ومن تبعاتها.

وقبل الخوض في تفاصيل السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأزمة العراقية (2003– 2015) وطبيعة وشكل هذه السياسة، نلقي أولاً الضوء على أبرز ملامح هذه السياسة في تلك الفترة، ودوافعها وخلفياتها.

أولاً: ملامح السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (2003– 2015):

تنوعت الممارسات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتلونت بمختلف الألوان، حيث بدأت أعمال العنف الطائفي على أيدي المليشيات الطائفية، ووجهت أصابع الاتهام تحديداً إلى مليشيات ما يعرف بـ"جيش المهدي" و"فيلق بدر"، وتعرض الفلسطينيون لأعمال القتل على الهوية والتهجير من المنازل ومناطق السكن وهدم مساجدهم، كما تعرضوا إلى شتى حملات التنكيل والتصفيات، كما مارست بعض المليشيات الشيعية تهديد اللاجئين الفلسطينيين بالقتل، وذلك عبر توزيع بيانات تؤكد هذه التهديدات، وقد قتل فعلاً الكثير من الفلسطينيين نتيجة ذلك (صالح، وآخرون، 2009: 23–24).

طيلة الثمانية شهور الأولى من عام 2003 في ظل الاحتلال الأمريكي لم تكن هناك استهدافات عنصرية وطائفية منظَّمة ومرتبة ومبرمجة، إلا ما حدث من حالات فردية، وعمليات اغتيال وتهجير كان للفلسطينيين حظاً ضعيفاً منها، باستثناء عمليات التهجير الواسعة التي حدثت بدوافع عنصرية أو طائفية، وفي بعض الأحيان مادية محضة (اليوسف، 2007: 11).

وفي عام 2004، استمرت عمليات التهديد والتهجير والطرد في مناطق متفرقة، بسبب تنامي الأجواء الطائفية والعنصرية، إلا أن المرحلة شهدت أوضاعاً شبه متوازنة على الرغم من ظهور مؤشرات لبداية مرحلة جديدة في استهداف الفلسطينيين من قبل عناصر ومجاميع وعصابات، إما بدوافع عنصرية محضة كما حصل في اغتيال (5) أشخاص من عائلة واحدة في تشرين الأول/ أكتوبر في منطقة الصدرية مع الشتائم والسباب أثناء الاغتيال للفلسطينيين، وإما يكون الاستهداف بالتهديد أو الابتزاز أو التضييق، بل حتى القتل والطرد من قبل عناصر طائفية لكن بشكل فردي وبوازع مادي في بعض الأحيان (اليوسف، 2007: 20-21).

وفي عام 2005، بلغت قوات الأمن العراقية وخصوصاً التابعة لوزارة الداخلية مرحلة متقدمة في انتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين من خلال الاعتقال العشوائي، وعمليات الاختطاف من قبل عناصر بزي القوات الحكومية وتعذيب المختطفين وقتلهم. كما ظهرت حالة من الاغتيالات المنظمة والمبرمجة والدقيقة، وبرزت حملة إعلامية موجهة ضد الوجود العربي عموماً وأهل السنَّة خصوصاً، محرضين على استهدافهم بدعوى أنهم من يدعم وينشر ويقوم بالأعمال الإرهابية (المصدر نفسه: 31). إضافة إلى مجموعة من المضايقات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، خاصة بعد اتهام أربعة من الفلسطينيين بالوقوف خلف التفجير الذي استهدفت منطقة بغداد الجديدة [12 أيار/ مايو 2005] (كيوان، 2007: 101-102).

وبدأت المجازر والانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً من منتصف شهر أيار/ مايو 2005، إذ بدأ جلياً استهداف الفلسطينيين على المكشوف وبرعاية رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري "صاحب النَّفَس الطائفي الواضح" (النبهاني، 2007: 8). ففي ظل حكومة الجعفري بدأت مرحلة جديدة من التضييق والانتهاكات بحق الفلسطينيين في جميع مناحي الحياة، حيث ظهر وبرز نفوذ جيش المهدي سواء على المستوى الشعبي وغير الرسمي كمليشيات لها دور واضح في الحياة اليومية أو على مستوى التغلغل والنفوذ الكبير ضمن ألوية المغاوير وحفظ النظام وبشكل رسمي لكن بولاءات طائفية بحتة. لكن في هذه المرحلة كان التعامل بحذر ودقة وحساسية مع الملف الفلسطيني لكونه قضية إسلامية وعربية لها الصدارة. ولا يمكن إظهار العداء الرسمي لذلك الوجود مع أن عناصر وفئات وأحزاب وشرائح عديدة لم تكظم ذلك الغيظ، فكلما سنحت لها فرصة في تهديد أو تهجير أو اختطاف أو تشريد وطرد هذه العائلة أو ذلك التاجر أو ذاك الموظف لم تتوانى أو تتأخر في ذلك (اليوسف، 2007: 32-33).

وفي عام 2006 كان التصعيد الواضح في استهداف الوجود الفلسطيني، وزيادة وتيرة التضييق على الفلسطينيين بمختلف المجالات الأمنية والاقتصادية ومجريات الحياة اليومية حتى أصبح سمة وعلامة بارزة لذلك العام. حيث توسعت دائرة ملاحقة واستهداف الفلسطيني على الهوية، لتصل إلى الاختطاف والتعذيب

والقتل والقصف المستمر لأماكن التواجد وخصوصاً مجمع البلديات، وتصفية رؤوس الأموال وأصحاب المحال التجارية وأصحاب بعض المهن الصناعية والأطباء والمدرسين، وارتفاع نسبة التهديدات الطائفية والعنصرية وعمليات التهجير الجماعي. ومع بداية ذلك العام كان الاستهداف إما من قبل مليشيات بلباس مدني أو أسود، وإما من خلال قوات حكومية لكنها مُخترَقة أو مُسَيطَر عليها من قبل تلك المليشيات الطائفية. وقد كانت هناك بعض المؤشرات والآثار وطبيعة الاستهداف والتعذيب توحي بأن مليشيا جيش المهدي التابعة للتيار الصدري هي المسؤولة وتقف وراء معظم تلك الانتهاكات (اليوسف، 2007: 63-64).

وأدى تفجير 22 شباط/ فبراير 2006 الذي دمر واحداً من أقدس الأضرحة الشيعية، وهو جامع الإمام العسكري في سامراء إلى موجة من القتل الطائفي (كريم، 2010: 221). حيث شكَّل هذا الحادث نقطة تحول خطيرة نحو استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فأصبحوا هدفاً للعديد من الأطراف منها لواء الذئب التابع للدولة الذي مارس الكثير من الاعتداءات واقتحام المجمعات السكنية واعتقال العديد منهم بتهمة الإرهاب (أبو السعود، 2009/5/23).

كما حدث رد فعل شامل وعنيف من قبل جيش المهدي في استهداف مساجد السنة وانتهاك حرمتها في مناطق نفوذهم أو القريبة منها، واختطاف وتعذيب وقتل المئات من أهل السنة. ولم يكن الوجود الفلسطيني بمنأى عن ذلك، حيث كان لهم نصيب بحكم انتمائهم لأهل السنة وعروبتهم وغالبية تواجدهم ضمن أماكن نفوذ وسيطرة جيش المهدي. حيث تم استهدافهم بشكل واضح، وضُيِّقَ عليهم في أماكن تجمعاتهم في الحرية والزعفرانية وحي الصحة في الدورة وتل محمد في بغداد الجديدة، يعتقلون من أرادوا متى ما أرادوا ويعذبونهم، ويستولون على المنزل الذي يحلو لهم ومن يخالف يواجه الموت أو الطرد والتهجير. وبسبب عدم تمكنهم من بسط سيطرتهم على أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين، وهو مجمع البلديات كباقي التجمعات، تم قصفه مراراً وبشكل عنيف مخلفين عدد من القتلى وعشرات الجرحى (اليوسف، 2007: 64-65).

أما عام 2007، فيعتبر امتداد للهجمات والانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق بعد تزايدها أواخر عام 2006 على أيدي المليشيات الطائفية والقوات الحكومية وقوات الاحتلال الأمريكي أيضاً (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان- راصد (ج)، 2015/7/18).

وبعد ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق من انتهاكات من قبل المليشيات الطائفية، والذي بلغ ذروته في عامي 2006، 2007، ظن البعض أن عمليات الاعتداء قد خفت وتيرتها، وأن بوسع من

تبقى منهم العيش بسلام وكرامة، لكن بعد انسحاب الجيش الأمريكي عام 2011 بدأت ضدهم سلسلة من الحملات من قبل الأجهزة الحكومية، تركزت على مجمع البلديات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

لكن عموماً في السنوات التي تلت عام 2007 وبعد المناشدات والتدخلات والمواقف الرافضة للسياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وازدياد الانتقادات لها – وإن لم تكن تلك المواقف والانتقادات بالمستوى المطلوب من القوة والجدية – فقد تغيرت ملامح السياسة العراقية قليلاً، ولا أقول تحسنت هذه السياسة، لكن عمليات الاستهداف والتضييق لم تعد بنفس الشكل السافر الذي كانت عليه في السنوات الماضية، وربما كان ذلك نوع من الاستجابة العراقية أو تفادياً لمزيد من المواقف، أو ربما – وهو في تقديري العامل الأبرز – أن أعداد من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين أصبحت من القلة بحيث لم تعد عمليات استهدافها مثيرة للاهتمام كما في السابق. أضف إلى ذلك أخذ الأمور منحىً جديداً بعد بروز تنظيم الدولة وتوجه الاهتمام أكثر نحو الصراع الدائر معه، لكن هذا لا يعني أنهم استُثنوا تماماً من الاستهداف، بل استمر استهدافهم كما استمر التضييق عليهم في كافة مناحي الحياة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وهذا ما سيتضح تباعاً.

ثانياً: دوافع وخلفيات السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

رغم أن اللاجئين الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم تعايشوا مع العراقيين لقرابة ستة عقود، وأخذوا موقف الحياد والترقب وانتظار ما ستسفر عنه الأيام، إلا أنهم لم يَسلموا وتعرضوا لألوان شتى من الانتهاكات (اليوسف، 2007: 11).

لكن طالما أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق أخذوا موقف الحياد فلماذا كانت الانتهاكات التي تعرضوا لها ، وما هي الدوافع وراء السياسة العراقية العدائية تجاه هؤلاء اللاجئين؟

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ أبريل 2003، عصفت بالعراق موجة شديدة من العنف، وكثيراً ما استهدفت الهجمات ذات الدوافع السياسية أو العنف الإجرامي مختلف الجماعات الإثنية والدينية. وفي بيئة كهذه، يصعب على المرء غالباً أن يحدد في كل حالة بعينها ما إذا كان اللاجئون الفلسطينيون الذين يقعون ضحايا للعنف مستهدفين لأنهم فلسطينيون تحديداً، أو لأنهم من السنة، أو لمجرد وجودهم في مكان معين وفي لحظةٍ معينة. لكن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يمثلون مجموعة مهدَّدة على نحوٍ خاص. ويكاد جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين تحدثوا يعتقدون أن مهاجميهم يستهدفونهم لأنهم فلسطينيون. كما أن رواياتهم توحي بنوع موجَّه من العنف والتهديد (هيومن رايتس ووتش،

2006: 25). كما أن السياسة العراقية المتبَعة تجاه اللاجئين الفلسطينيين – كما سنرى – من استهدافٍ مباشر، وطردٍ من البيوت وتهجير، وتضييقٍ وسوءٍ في المعاملة، ...، تؤكد أن الفلسطيني مستهدف بعينه.

إن معظم الانتهاكات التي حدثت للاجئين الفلسطينيين لكونهم من العرب السنة، والشاهد على ذلك أن معظم مناطق تواجدهم وتجمعهم والتي تركزت الانتهاكات فيها ذات غالبية شيعية ومُسيطَر عليها من قبل المليشيات الشيعية، مع العلم بأن هناك تجمع قديم وعمارة سكنية للفلسطينيين وعوائل في مناطق متفرقة من الموصل ذات الغالبية السنية لم تتعرض لأي استهداف طائفي أو عنصري (اليوسف، 2007: 150).

ومن أبرز وأهم الأسباب التي دعت بعض الفئات الشيعية لاستهداف اللاجئين الفلسطينيين وتقليص وجودهم هي عدم المعرفة الحقيقية بعدد وطبيعة وجود الفلسطينيين في العراق والصراع الطائفي، من خلال اعتبار الوجود الفلسطيني ثقل سني وعربي وخاصة في جهة منطقة الرصافة [شرق دجلة] في بغداد التي يحاولون السيطرة عليها وتحويل ديموغرافيتها لصالحهم (المصدر نفسه: 33). فرغم قلة عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق مقارنة بأعدادهم في الساحات الأخرى، إلا أنه تم تضخيم أعدادهم لأهداف مشبوهة، حيث طرحت بعض الأطراف العراقية أن عددهم بلغ (500,000)، وأن هذا من شأنه أن يخلق خللاً في التوازن العرقي والطائفي لبعض الأطراف العراقية (أبو السعود، 2009/5/23).

وكان البعد الفارسي القومي من أهم الأسباب والدوافع وراء استهداف اللاجئين الفلسطينيين، كونهم من العرب، حيث كانت هناك نقمة على كل ما هو عربي، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال الشعارات المناهضة للعرب والمحرضة على استهدافهم أو طردهم. ونظراً لأن العرب منذ البداية غادروا العراق عائدين إلى أوطانهم، لم يبقَ إلا الفلسطيني الذي لم يجد أي مكان يعود إليه فبقي في العراق – إلى حين – ليواجه شتى أشكال البطش (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[1].

كما ذكر (الجبارين، 2007) بأن استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق من قبل الحكومة العراقية ومليشياتها كان للأسباب التالية:

أولاً: بعد طائفي كون الشعب الفلسطيني يعتبر من الشعوب القليلة التي ينتمي غالبيتها للطائفة السنية، بالإضافة إلى اعتقادات غير واقعية تتحدث عن كره وبغض الفلسطينيين "لآل البيت".

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

ثانياً: العلاقة المتميزة التي كانت بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والشعب الفلسطيني والمساعدات التي كان يقدمها لهم. ويعتقد الكثير من العراقيين أنها كانت على حساب العراقيين، مع العلم أن حجم هذه المساعدات ضُخِّم بشكل هائل حتى اعتقد هؤلاء أنها كانت على حسابهم.

ثالثاً: تغذية الإعلام العراقي لهذه الاعتقادات من خلال نشر الأخبار الكاذبة والمحرِّضة على الفلسطينيين واتهامهم بقتل العراقيين (الجبارين، 2007/2/10).

ومن أسباب استهداف اللاجئين الفلسطينيين الاشتباه بأنهم يناصرون المقاومة (كريم، 2010: 220). فقد شاركت التنظيمات الفلسطينية مع قوات الجيش العراقي في الدفاع عن العراق في حربه ضد قوات التحالف الأمريكية الأوروبية في حرب الخليج (1991)، ومن المعتقد مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد غزو العراق عام 2003. هذا كله بالإضافة إلى تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأنهم من أعوان النظام العراقي السابق.

ثالثاً: أشكال السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأزمة العراقية:

فيما يتعلق بطبيعة وشكل السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية، فقد تمثلت هذه السياسة في عدة أشكال أهمها:

1- الإخلاء القسري من المنازل:

أفاد تقرير فلسطيني أنه مع سقوط النظام العراقي في 9 نيسان/ أبريل 2003، بدأت الويلات تتوالى على اللاجئين الفلسطينيين هناك، وكانت نتائجها أسوأ مما توقعوه. كما سادت مخاوف كثيرة لدى اللاجئين الفلسطينيين خشية ترحيلهم من قبل النظام الجديد الذي سيحكم العراق، سيما بعد تصريحات قادة المعارضة العراقية العائدين إلى العراق بعد سقوط النظام، حيث أشار بعضهم إلى إمكانية تهجير العرب والفلسطينيين من كركوك إلى مناطق أخرى (كيوان، 2007: 147). وبالفعل فقد كانت مخاوف اللاجئين الفلسطينيين في محلها؛ إذ كانت سياسة التهجير من أهم ملامح السياسة العراقية تجاههم في مرحلة ما بعد صدام حسين.

بدأ طرد اللاجئين الفلسطينيين وإخلاؤهم من منازلهم بمجرد بدء الغزو الأمريكي للعراق تقريباً. وفي كثير من الحالات قام مالكو المنازل من الشيعة بطرد مستأجريها الفلسطينيين (هيومن رايتس ووتش، 2006: 14). حيث كانت هناك عائلات عراقية مقيمة في العراق تؤجر منازل لها للفلسطينيين بأسعار زهيدة نزولاً عند أوامر الحكومة العراقية السابقة، ولما سقط النظام أرادوا طردهم من منازلهم (كيوان، 2007:148).

ويعلِّق أحد اللاجئين الذين أُجبروا على إخلاء منازلهم على ذلك بالقول: صحيح أن الحكومة العراقية أجبرت العراقيين في الماضي على تأجير منازلهم لنا بمبالغ منخفضة، لكن ذلك ليس ذنبنا، وفي ذلك الوقت، عندما كان عبد الكريم قاسم[1] هنا، كنا ندفع (5) دنانير شهرياً وقد كان ذلك مبلغاً محترماً، لكنه فقد قيمته تدريجياً، خاصة بعد عام 1991 بفعل العقوبات والضائقة الاقتصادية وصار عديم المعنى. لم ترفع الحكومة العراقية قيمة الإيجار، ونحن نستطيع أن نفهم سبب إحساس مالكي البيوت بالغضب، لكن تلك ليست بالطريقة المناسبة للتعامل مع هذه المشكلة (هيومن رايتس ووتش، 2006: 12). على أية حال فمسألة الإيجار المنخفض ليست مبرراً لطرد اللاجئين الفلسطينيين من منازلهم. كذلك طالما أن الحكومات السابقة هي من أجَّرت تلك المنازل، فمن المنطقي أن تتدخل الحكومة الحالية للمساعدة في إيجاد آلية معينة لحل المشكلة، إما برفع الأسعار أو توفير بدائل أخرى. هذا إن لم تكن عملية الطرد مقصودة ومخطط لها تحت أي مبرر.

وحسب هيومن رايتس ووتش[2] أَنذر كثير من مالكي الشقق سكانها من اللاجئين الفلسطينيين بالإخلاء قائلين بأنهم يريدون الحصول على إيجار شققهم وفقاً لسعر السوق. فمثلاً أُجبِر أحد اللاجئين الفلسطينيين على ترك شقته في حي المشتل عندما قام المالك بزيادة الإيجار من (20,000) دينار عراقي (10) دولار إلى (190,000) دينار (50) دولار بعد شهر من الحرب، وحسب رواية هذا اللاجئ فقد قال المالك للآخرين أنه يريد التخلص منهم. لذا قرر هذا اللاجئ الرحيل قبل أن يحدث ما هو أسوأ (هيومن رايتس ووتش، 2006: 16). وعلى ما يبدو أن قضية رفع الإيجار ما هي إلا مبرر لعملية الطرد ليس إلا، خاصةً إذا ما كان المبلغ المطلوب فيه من المبالغة مقارنةً بأسعار السوق.

وقد حدثت حالات الإخلاء القسري للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء بغداد، وطالت أيضاً اللاجئين الفلسطينيين القلائل الذي يسكنون منازل خاصة يدفعون أجورها حسب أسعار السوق. وقال أحد اللاجئين الفلسطينيين، أنه أُجبر على مغادرة منزله المستأجَر في حي الخضراء ببغداد، حيث يقطن عدد قليل من الفلسطينيين، وكان يدفع إيجاراً كبيراً يبلغ (400,000) دينار عراقي سنوياً (200) دولار، وقد تعرض منزله للحصار من قبل رجال مسلحين ثلاث مرات، وكانوا يطلقون النار في الهواء مطالبين الأسرة بالرحيل، فقرر مغادرة المنزل بعد الهجوم الثالث في 25 نيسان/ أبريل 2003 (المصدر نفسه).

[1] عبد الكريم قاسم، رئيس وزراء العراق من عام 1958 - 1963

[2] هيومن رايتس ووتش، بالإنجليزية (Human Rights Watch) بمعنى مراقبة حقوق الإنسان ، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك. تأسست عام 1978، حيث كانت تسمى "لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي"، وكانت مهمتها الأساسية مراقبة مدى امتثال الكتلة السوفياتية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاقية. وكانت منظمات أخرى قد أنشئت لمراقبة حقوق الإنسان في العالم، تَوحُّد ودمج هذه المنظمات عام 1988 نتج عنه تأسيس هذه المنظمة التي أصبحت تعرف باسم هيومن رايتس ووتش.

إضافة لذلك فإن بعض المنازل والشقق في منطقة السلام وحي الحرية، وزعتها الدولة العراقية على بعض أسر اللاجئين الفلسطينيين، لكن ملكية هذه المنازل تعود إلى عائلات عراقية فارة من العراق، وقد عادت بعض هذه العائلات وكانت تريد منازلها. لكن في المقابل كان هناك مجموعات كثيرة لا تمتلك أي بيت من البيوت التي يقيم فيها اللاجئون الفلسطينيون وهددتهم واعتدت عليهم. وحصلت حالات تهديد للاجئين الفلسطينيين كي يتركوا منازلهم، كما تم طرد الكثير من دون إعطاء إنذارات (كيوان، 2007: 148).

وفي حالات أخرى فقد حاول عراقيون مسلحون طرد اللاجئين الفلسطينيين من المنازل الحكومية بغية الاستيلاء عليها لأنفسهم (هيومن رايتس ووتش، 2006: 14).

ومن ضمن سياسة الإخلاء القسري أورد موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) بأن مجاميع من مليشيا جيش المهدي قامت في 6 نيسان/ أبريل 2007 بتفتيش بعض الشقق في مجمع الصحة في منطقة الدورة؛ لطرد من ليس لديه عقد إيجار أو عقده منتهي، بدعوى إسكان عوائل تعود إليهم، مع أن تلك المليشيات ليست جهة حكومية (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ج)، 2015/7/18).

وحسب ما ورد في جميع المصادر وروايات شهود العيان، يتبين أن حالات الطرد والإخلاء من المنازل كانت تتم بالإكراه وتحت تهديد السلاح، بل والاستهداف الفعلي والقتل، فعلى سبيل المثال روت نظيمة سليمان، وهي امرأة فلسطينية تقيم في حي الحرية ببغداد أن (15) مسلحاً جاءوا إلى منزلها في 11 نيسان/ أبريل 2003 وقالوا لأسرتها: "هذا المنزل ملك للعراقيين، وأنتم لا تملكون شيئاً. لقد كان صدام يحميكم. اذهبوا الآن واطلبوا من صدام أن يعطيكم بيتاً آخر". وبعد يومين من ذلك التهديد ألقى أشخاص مجهولين قنبلتين داخل منزل نظيمة فدمروه وقتلوا حفيدتها ذات الأشهر السبعة، كما جرح ثلاثة من أبنائها وثلاثة من أبناء عمومتها جراحاً خطيرة (هيومن رايتس ووتش، 2006: 13).

ولم تقتصر عمليات الطرد على إخلاء اللاجئين الفلسطينيين قسراً من منازل بعينها كما الحالات التي ذُكِرَت، وإنما امتدت إلى حالات طرد جماعي، من خلال تهديد بالقتل إن لم يغادروا العراق وليس منازلهم فحسب. ومن أمثلة ذلك ما رواه أحد اللاجئين الفلسطينيين والذي يسكن في حي البلديات من أن مسلحين جاءوا إلى المجمع السكني بعد سقوط بغداد بخمسة أيام، وكانوا يصيحون مطالبين الفلسطينيين بالرحيل، ثم انتقل هذا اللاجئ مع أسرته إلى حي الحرية، لكنه تعرض للهجوم ثانية من قبل مسلحين جاءوا يحتجون خارج مركز اللاجئين ويقولون للفلسطينيين أن يخرجوا. وتحدث لاجئ آخر يسكن في شقة بأحد بنايات الفلسطينيين الثلاثة في حي التأميم ببغداد، والتي تُؤوي (45) أسرة فلسطينية، كيف تعرضوا لعشرة أيام من

التهديدات وإطلاق النار قبل أن يقرروا الفرار يوم 21 نيسان/ أبريل 2003. وقال: كانوا يحملون البنادق ويطلقون النار على المباني، ويدخلون المبنى أحياناً ويهددونهم قائلين بأنهم سيجلبون القنابل، ويقولون: "سنحرقكم، نريد أن ترحلوا. هذا البلد لنا. كنتم تحبون صدام. وهو قد ذهب الآن" (هيومن رايتس ووتش، 2006: 14).

وفي 1 حزيران/ يونيو 2005، تعليق أوراق فيها تهديد ووعيد على المحال التجارية في المجمع السكني في البلديات تطالب الفلسطينيين بالرحيل خلال شهر (اليوسف، 2007: 39).

وفي 23 آذار/ مارس 2006، إلقاء منشورات في منطقة الحرية، موقعة باسم "سرايا يوم الحساب" جاء فيها: "إنذار. إنذار. إنذار. إلى الخونة الفلسطينيين المتعاونين مع الوهابية التكفيرية والنواصب والبعثية الصَدَّامية وبالخصوص الساكنين في منطقة دور الشؤون. ننذركم بأننا سنقوم بتصفيتكم جميعاً إذا لم ترحلوا من المنطقة نهائياً خلال عشرة أيام. وقد أعذر من أنذر" (اليوسف، 2007: 79). و للاطلاع على صورة أحد هذه المنشورات أنظر الملاحق، ملحق رقم (2). وقد تحدث عدد من الفلسطينيين عن تلقيهم رسائل مماثلة على هواتفهم تأمرهم بمغادرة بغداد فوراً وإلا قُتلوا (هيومن رايتس ووتس، 2006: 29).

وفي 27 أيار/ مايو 2006، وُزعت أوراق فيها تهديد على أكثر من (20) عائلة فلسطينية في منطقة الطوبجي من قبل جماعة مجهولة تدعى "كتائب أحرار العراق" تطالبهم بمغادرة أرض العراق خلال (10) أيام وإلا كان مصيرهم القتل (اليوسف، 2007: 84). وقد ترفَّعت عن أن أخط بقلمي النص الحرفي لما جاء في تلك الأوراق لما حملته من إساءة كبيرة لروح الشهيدين أبو عمار وصدام حسين، واكتفيت من باب الأمانة العلمية بوضع صورتها في الملاحق، أنظر ملحق رقم (3).

وهنا وبعد تلك الأمثلة التي هي قليل من كثير، أسجل استغرابي ممن يُرَوِّج فقط لموضوع طرد اللاجئين الفلسطينيين بحجة موضوع الإيجار الرخيص وملكية المنازل، رغم أن الحالات الأكثر للطرد كانت لدوافع أخرى، وبسبب أنهم فلسطينيون، مما يدلل على وجود سياسة تهدف إلى طرد وإعادة تهجير اللاجئين الفلسطينيين، وأنه حتى موضوع الإيجارات الرخيصة وُظِّف من قبل جهات ما لتحريض مالكي تلك المنازل على طرد اللاجئين الفلسطينيين.

وقد يتصور الكثيرون أن سياسة الإخلاء القسري من المنازل كانت لفترة معينة وانتهت، إلا أن الواقع يقول باستمرار تلك السياسة كلما سنحت الفرصة. ومن ذلك ما نقله موقع فلسطينيو العراق عن إطلاق مناشدة في 11 شباط/ فبراير 2015 إلى سفارة دولة فلسطين في بغداد لإنقاذ عائلة فلسطينية مختلة عقلياً

تنام في شوارع بغداد بعد أن تم طردهم من منزلهم وتم هدمه، ورغم محاولات العمال بإبعادهم عن المنزل إلا أنهم رفضوا ذلك (موقع فلسطينيو العراق، 2015/2/11).

2- التحريض الإعلامي:

كان للإعلام الطائفي متمثلاً بالسياسيين والرموز التي دخلت مع المحتل، وبعض الصحف والقنوات الفضائية، الدور البارز في تأجيج الرأي العام العراقي ضد العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، وهذا انعكس بشكل كبير على عمليات الاستئصال والتهجير والملاحقة للعرب وخصوصاً الفلسطينيين (الشعبان، 2012/1/16). ولعبت وسائل الإعلام الطائفية المرئية والمقروءة دوراً من خلال التحريض الواضح والمتكرر على استهداف الوجود الفلسطيني، كقناة العراقية الفضائية، وقناة الفرات، وقناة الفيحاء، وغيرها، وصحيفة الصباح، والبيِّنة، وبعض المواقع الإلكترونية (النبهاني، 2007: 89). حيث بدأت بعض الصحف التي صدرت بعد الاحتلال بشن حملة إعلامية على العرب المقيمين في العراق وخاصة الفلسطينيين، وقد تصاعدت هذه الحملة في جريدة الصباح الناطقة بلسان شبكة الإعلام العراقية. وتم توصيف الفلسطينيين باعتبارهم من أتباع النظام العراقي السابق وبأنهم مسؤولون عن الكثير من الأعمال الإرهابية (سلامة، 2007: 43).

أضف إلى ذلك التصريحات التحريضية التي صدرت عن قيادات بعض الأحزاب، إذ وصف بعض قادة حزب "المؤتمر الوطني العراقي" اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأنهم "يشكلون طابوراً خامساً[1] وكريهاً للنظام السابق". وذلك كله في معرض تبرير الأعمال العدائية التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، بما في ذلك العمل على طردهم خارج البلاد. كما رفعت بعض الأحزاب العراقية شعارات مثل: "العراق للعراقيين" حاول البعض من خلالها أن يبث معاني ذات طبيعة عنصرية وانعزالية (صالح، وآخرون، 2009: 24).

كما اتخذ التحريض على الفلسطينيين أشكالاً أخرى عبر الفضائيات التي افتُتِحَت بعد الاحتلال مثل قناة العراقية الفضائية التي عرضت بعض الفلسطينيين على أساس أنهم دبروا عمليات تفجير في أماكن مختلفة من بغداد وأنهم عناصر يتبعون تنظيم القاعدة، وقد برَّأهم القضاء العراقي فيما بعد (أبو السعود، 2009/5/23؛ صالح، وآخرون، 2009: 25).

وهناك الكثير من الأمثلة على التحريض الإعلامي على الفلسطينيين وعلى الوجود الفلسطيني في العراق نذكر منها ما يلي:

[1] الطابور الخامس (Fifth Column)، تعبير سياسي يرمز إلى الخونة والمخربين من داخل المجتمع لصالح عدو خارجي في حالة عداء أو حرب مع الوطن والقيادة السياسية فيه. ويعود التعبير إلى فرانسيسكو فرانكو الذي أعلن إبان الحرب الأهلية الاسبانية 1935- 1939 أنه يهاجم مدريد بأربعة طوابير من الخارج ويساعده أنصاره من داخل مدريد في طابور خامس (الكيالي، 1983: 751).

- ما جاء في مقال لبهاء الموسوي على موقع الفرات على شبكة الانترنت بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر 2003 تحت عنوان (ماذا عن المستوطنين الفلسطينيين في العراق). فبعد أن ساق الاتهامات والانتقادات للفلسطينيين في العراق قال: "لذلك عليها أن تخرج من العراق وتُطرد خارج أسواره"، وقبل ذلك بيومين كان له مقال بعنوان (بعد اعتقال 80 إرهابي يجب طرد الإرهابيين العرب والمستوطنين الفلسطينيين من أرضنا) (اليوسف، 2007: 12).
- وفي زمن حكومة إبراهيم الجعفري[1]، وضمن الإشاعات والتحريض الإعلامي ضد الوجود الفلسطيني كتبت الصحف عن الفلسطينيين، فمنهم من أراد أن تُقَام لهم خيام على الحدود العراقية الأردنية، وتتكفل الأمم المتحدة بهم، ومنهم من قال بأن قيادات الأجهزة الأمنية كانت بيد الفلسطينيين وأن أيديهم مغموسة بدماء العراقيين. وكأَنَّ العراق وحسب تعبير الكاتب عصام العراقي "خلا من الرجال ومن أتباع الرئيس السابق صدام حسين ليضعوا الفلسطينيين في هذه الأجهزة الحساسة" (العراقي، 2006/12/18). فلم يكن الفلسطينيين ولا حتى العرب الآخرين يعملون في أي من الأجهزة الأمنية العراقية، حتى أولئك الذين تبوؤوا مناصب في حزب البعث لم يكونوا يعملون في الأجهزة الأمنية (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[2]، كما مارست الفضائيات دوراً لا يقل عن الصحف خصوصاً بعد حادث تفجير بغداد الجديدة في أيار/ مايو 2005 (العراقي، 2006/12/18). حيث ابتدأت حملة التحريض بظهور أربعة من الفلسطينيين على قناة العراقية، وقد بدت عليهم آثار التعذيب ليعترفوا بمسؤوليتهم عن هذا التفجير (صالح، وآخرون، 2009: 28). وعلى إثر ذلك، وُضِعت لافتة في منطقة بغداد الجديدة موقعة باسم "ذوي شهداء مجزرة بغداد الجديدة". كتب عليها "نطالب بطرد ناكري الجميل من المرتزقة الدخلاء الذي سفكوا دماء الأبرياء من أبناء شعبنا العراقي البار ونسوا دماء الشهداء العراقيين في دير ياسين والجولان والكرامة دفاعاً عن كرامة العرب" (اليوسف، 2007: 37). وللاطلاع على صورة تلك اللافتة أنظر ملحق رقم (4). غير أنه تبين بعد (3) سنوات قضاها المتهمون في السجن أنهم أبرياء (صالح، وآخرون، 2009: 28). حيث تم الإفراج عنهم بعد انعقاد المحكمة؛ لعدم ثبوت أي دليل ضدهم (اليوسف، 2007: 37).

ولن أعلق على قضية التحريض المبنية على التهم المُلفَّقة أو قبل التثبت من المعلومات، لكني سأقف قليلاً عند اتهام الفلسطينيين بأنهم ناكرون للجميل. فلم ولن ينكر الفلسطينيون الدور الذي قام به الجيش العراقي في فلسطين، وقد سبق الحديث عن العلاقات التي كانت تربط الجيش العراقي خلال

[1] حكومة إبراهيم الجعفري، 3 أيار/ مايو 2005- 20 أيار/ مايو 2006.
[2] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

حرب 1948 بسكان القرى الفلسطينية المحيطة بمنطقة عملياته والتي تنحدر أصول غالبية اللاجئين الفلسطينيين في العراق منها، كذلك العلاقة الخاصة والمميزة التي ظلت تربط العراق بفلسطين. وما كان الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده ولن يكون ناكراً للجميل كما يتحدث أصحاب الأجندات المشبوهة في العراق من خلال حملاتهم التحريضية، والذين يتغنون الآن ببطولات الجيش العراقي في فلسطين ويمنون على الفلسطينيين بها، وهم أول من تآمر على هذا الجيش حين تحالفوا مع قوات الغزو الأمريكي التي استهدفت كل شيء في العراق ودمرت الجيش العراقي، وأسقطت النظام العراقي وقامت بحل ما تبقى من الجيش، لتستبدله بسلطات وبنظام حكم وبجيش موالٍ لها، يستنزف قدرات وخيرات العراق لصالح الأجنبي.

- وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، طالبت وزيرة المهجرين سهيلة عبد الجعفر رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بطرد الفلسطينيين، وإرجاعهم إلى غزة (اليوسف، 2007: 32-33).
- وفي عام 2006، أظهر تلفزيون "العراقية" الحكومي صوراً لثلاثة شبان فلسطينيين قال إنهم نفذوا جرائم قتل طائفية بحق شباب شيعة. لتبدأ مرحلة الشعارات المناوئة للفلسطينيين في العراق. حيث رفع حزب "الدعوة الإسلامية" بزعامة نوري المالكي شعارات على مناطق متفرقة من بغداد، تلتها شعارات أخرى لمليشيات عدة، مثل: "فلسطيني إرهابي"، "العراق للعراقيين"، و"اطردوا قاتلي شعبنا" (المختار، 2015/8/7).
- وقد أسهمت حكومة [نوري المالكي] من خلال وسائل الإعلام في حشد الرأي العام العراقي ضد الفلسطينيين، من خلال إلصاق تُهَم التفجير بهم. ورغم أن البراءة كانت نصيب كل الفلسطينيين الذي اتهموا بهذه التهم، إلا أن الحكومة العراقية لم تورد براءتهم كما أوردت أخبار اعتقالهم، بل أظهرتهم على شاشات التلفاز وهم يعترفون بما لم يرتكبوا من جرم ظلماً وبهتاناً (الشاويش، 2013).
- وفي تحريض جديد، بثت قناة السومرية العراقية خبراً قالت فيه: "مقتل المفتي الشرعي لتنظيم داعش الإرهابي في حوض حمرين بإطلاق نار قناص عليه شمال شرق بعقوبة" مشيراً إلى أن القتيل فلسطيني الجنسية واسمه أبو هشام الفلسطيني، مع العلم بأنه [حسب المصدر] بعد التحري والتدقيق المتواصل لم يتم العثور على أثر لهذا الاسم وحتى لم يوجد له صورة وخاصة أنه المفتي الشرعي لداعش على حد وصف القناة (الأيوبي، 2015/4/1).
- وفي خبرٍ تحريضي جديد بثه موقع زاوية برس في أيلول/ سبتمبر 2015، قدمت وزارة الداخلية العراقية إحصاءً حول "عدد الانتحاريين في العراق" وجنسياتهم، والذين انتحروا في الأسواق والتجمعات الأهلية

والمرافق العامة قاتلين النساء والأطفال والشيوخ، حيث وصل عدد الفلسطينيين منهم إلى (1201) ما بين 2007 إلى 2013. "في حين لا يتعدى عدد (الانتحاريين) [الاستشهاديين] بين الفلسطينيين الذي فجروا أنفسهم ضد (إسرائيل) منذ الانتفاضة الأولى نهاية الثمانينات من القرن الماضي (200) (انتحاري) [استشهادي] في أعلى التقديرات، ...، وكل هؤلاء (الانتحاريين) من المذهب السني ..." (موقع زاوية برس، 2015/9/16). والمدقق في نص الخبر يدرك مقدار وحجم التحريض الذي يستهدف أتباع المذهب السني عموماً والفلسطينيين منهم خصوصاً، والذين اتُّهِموا زوراً بأنهم يعتبرون العراقيين عدوهم الأول وليس (إسرائيل). ولن أدقق كثيراً في العدد المذكور الذي لا يختلف اثنان عاقلان على القدر الهائل من المبالغة فيه. فكم هو عدد الفلسطينيين جميعاً في العراق حتى يفجر نفسه (1201) شخص منهم؟!

من جهته نفى السفير الفلسطيني في العراق أحمد عقل في 23 تموز/ يوليو 2016 تنفيذ (1250) فلسطينياً عمليات انتحارية في العراق، وأكد أن من تورط في تلك العمليات من الفلسطينيين هم "خمسة فقط". فيما حصر عدد الفلسطينيين الملتحقين بتنظيم "داعش" في العراق بـ(20) فقط، وأضاف أن هناك جهود لإعادتهم إلى فلسطين داعياً إياهم إلى القتال على الأراضي المحتلة في فلسطين (شبكة أخبار النجف الأشرف، 2016/7/23). أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين الذين يقاتلون في صفوف داعش لم يثبت أنهم من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، بل وصلوا إلى العراق ضمن جملة أعداد كبيرة من العرب وغيرهم، والذين دخلوا العراق وسورية للقتال مع داعش. كما أن أعداد مقاتلي داعش في العراق من العرب وغيرهم أكثر بكثير من الفلسطينيين، فلماذا هذا الاستهداف للاجئين الفلسطينيين في العراق تحديداً؟. أضف إلى ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق أنفسهم مثلهم مثل العراقيين كانوا من ضمن من استُهدِفوا من قبل "داعش" كما سيتبين لاحقاً.

3- الاستهداف المباشر:

وقد تمثل الاستهداف المباشر للاجئين الفلسطينيين في العديد من أشكال الاعتداءات المباشرة سواء على الأشخاص أو على التجمعات، وكان من أبرز هذه الأشكال القتل والتنكيل والخطف والتعذيب والاعتقال ومهاجمة التجمعات الفلسطينية والتجمعات السكنية لهم.

- **القتل:**

وكانت أبرز موجات القتل قد برزت بعد تفجير سامراء في 22 شباط/ فبراير 2006، حيث هاجم مسلحون أماكن سكن الفلسطينيين في بغداد فقتلوا عشرة منهم على الأقل كان بينهم شقيقا الملحق الفلسطيني في العراق. وعشية تفجير سامراء قَتل أشخاص مجهولين سمير خالد الجياب، وهو فلسطيني في الخمسين، وله ساق اصطناعية، حيث ضربوه على رأسه بالسيف وأطلقوا عليه أكثر من (20) طلقة (موسوعة النكبة، 2015/10/19؛ هيومن رايتس ووتش، 2006: 2).

وفي 16 آذار/ مارس 2006، قام مسلحون مجهولون في حي الشعلة ببغداد بخنق الحلاق الفلسطيني محمد حسين صادق البالغ (27) عاماً حتى الموت، إضافة إلى اثنين من العراقيين السنَّة (موسوعة النكبة، 2015/10/19).

ومن أبرز عمليات القتل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق مقتل تسعة وجرح العشرات في هجوم على سوق الخضار في منطقة البلديات في 26 حزيران/ يونيو 2006 من قبل مليشيات دعمتها مجموعة ترتدي زي مغاوير الداخلية وتركب سياراتها، حيث أطلقت النار على الأطفال والشيوخ والنساء من غير مبرر ودون رقيب أو حسيب (حمّود، 2007/6/5).

وهناك الكثير من حالات القتل وعلى مدار السنوات والتي وردت في العديد من المصادر. وما أوردناه ما هو إلا أمثلة. كما لم يُكتَفَى في كثير من الحالات بالقتل، وإنما تعدى ذلك للتنكيل بالقتلى وتشويه جثثهم. أضف إلى ذلك أن معظم القتلى والمستهدفين الفلسطينيين إن لم يكن جميعهم، لم يُقتلوا أو يُستهدفوا وهم في حالة اشتباك مع خصومهم، وإنما استُهدفوا وقتلوا بدمٍ بارد.

- **الاختطاف:**

وفقاً لتقرير صدر عن منظمة العفو الدولية في آب/ أغسطس 2007 صرح مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية بأن الفلسطينيين يُعتبرون من الجماعات الأكثر استضعافاً في العراق. إذ يجري تعقبهم واختطافهم وتعذيبهم وقتلهم من دون أن تُتخَذ أية خطوات فعالة لحمايتهم. ووفقاً للتقرير اختطفت الجماعات المسلحة عشرات اللاجئين الفلسطينيين حيث يتم العثور على جثثهم في وقت لاحق في المشارح أو ملقاة في القمامة على قارعة الطرق، وكثيراً ما تكون مشوهة أو تظهر عليهم آثار التعذيب (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد، 2007/10/1).

كما تم اختطاف العشرات من اللاجئين الفلسطينيين بحجة أنهم ميسورين، ومطالبة أهاليهم بدفع فدية تتراوح حسب الحالة بين (10,000– 15,000) دولار كي يتم إطلاق سراح المخطوف الذي يكون في حالات عديدة رجلاً طاعناً في السن، أو طفلاً في المدرسة الابتدائية، أو شاباً في مقتبل العمر، وقد تم أخذ الفدية في حالات من أهالي المخطوفين وبعد ذلك تم قتلهم (قبعة، 2007: 72). لكن بالتأكيد إذا لم يثبت انتشار هذه الظاهرة في العراق عموماً، واستهداف الجميع وليس الفلسطيني فقط، فإن هذا يدلل أن الأمر لا يقتصر على قضية الابتزاز المالي، وإنما تكون له أبعاد أخرى متعلقة بإشعار اللاجئ الفلسطيني بعدم الأمان؛ لإجباره على الرحيل. وأنوه بأنه وحسب الأمثلة التي أوردتها المصادر فإن عمليات الاختطاف وطلب الفدية لم تقتصر على جهات مجهولة فقط، بل قامت بها أيضاً قوات محسوبة على الحكومة، والأمثلة على عمليات الاختطاف بأنواعها والتي أوردتها المصادر أكثر من أن تُحصَى.

- **مهاجمة التجمعات السكنية:**

تم استهداف التجمعات التي يشغلها اللاجئون الفلسطينيون، خاصة المجمع السكني في البلديات الذي يسكن فيه ما لا يقل عن (40%) من الفلسطينيين الذين تواجدوا في العراق، كما حصلت اعتداءات على تجمعات سكنية في حي الدورة والحرية والزعفرانية وأماكن أخرى (سلامة، 2007: 43).

وعلى سبيل المثال بعد تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء في 22 شباط/ فبراير 2006 بوقت وجيز جداً هاجمت جماعات مسلحة مجهولة البنايات الفلسطينية في حي البلديات ببغداد مستخدمين البنادق وقذائف الهاون، وطبقاً لرياض منصور المندوب الفلسطيني في الأمم المتحدة فقد قُتل (10) فلسطينيين على الأقل في أعقاب تفجير سامراء مباشرة (هيومن رايتس ووتش، 2006: 26–27).

وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 2006، تم قصف مجمع البلديات بثلاث قذائف هاون الساعة الرابعة عصراً، أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، رافقه إطلاق نار من قبل سيارات مدنية وسيارة شرطة من إحدى مداخل المجمع محاولين اقتحامه إلا أنهم لم يُفلِحوا. بعد ذلك بنصف ساعة وبينما الأهالي يسعفون الجرحى وينقلون الجثث سقطت (3) قذائف أخرى مخلفة قتلى وجرحى لتكون الحصيلة النهائية (7) قتلى وجرح (32) آخرين جروح بعضهم بليغة (اليوسف، 2007: 116).

ومن أمثلة التعرض للتجمعات الفلسطينية أيضاً ما حدث بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 2007، عندما ذهبت أعداد من الفلسطينيين لدفن الفقيد محمد ذيب شحادة، حيث فوجئوا بهجوم مجموعة من جيش المهدي عليهم بداخل مقبرة الغزالي، واختطاف كل من صفاء أحمد إبراهيم، ومحمد علي حسين البرماوي، ومحاصرة

النساء بداخل المقبرة، وبعد عدة وساطات أطلق سراحهم بعد تعرضهم للتعذيب (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ج)، 2015/7/18).

- **الاعتقالات:**

تعرض العشرات من الفلسطينيين المقيمين في العراق للاعتقال، نفذت عمليات الاعتقال تلك قوات الاحتلال الأمريكي، وقوات الأمن التابعة للسلطات العراقية ومليشيات تابعة لها، من هؤلاء المعتقلين من اختفت آثاره، ومنهم من تم إطلاق سراحه في السنوات السابقة بعد إتمام فترة عقوبته، بينما استمر احتجاز العديد منهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 9).

وكانت قوات الداخلية العراقية تأتي وتحت الذرائع الواهية والنية المبيَّتة والخطط المُعَدَّة ومنطق القوة لتقوم بشن حملات اعتقالات ومداهمات للبيوت الآمنة وتكسير للأبواب والأثاث والممتلكات وإطلاق الشتائم والسباب والتهديد بالقتل بحق اللاجئين الفلسطينيين، والبحث عن مطلوبين بحجة انتمائهم لمنظمات إرهابية. وعلى سبيل المثال تعرض مجمع البلديات للاجئين الفلسطينيين في بغداد لحملة مداهمات واعتقالات عشوائية ليس لها أدنى مبرر، وقد وصل الأمر إلى المساس بالرموز الفلسطينية هناك، حيث تم مداهمة منازل الوجهاء والرموز المحلية في المجمع بطريقة تنم عن استهداف مدروس، واعتبر اللاجئون الفلسطينيون في العراق أن الهدف الأساسي من وراء الحملات التي تُمارَس ضدهم هو تصفية وجودهم وتهجيرهم، وليس كما تدَّعي القوات العراقية بأنها حملة لحماية أمن العراق (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، 2015/10/19).

وأحياناً كان تتم الاعتقالات على الهوية فقط، حيث أفاد أحد اللاجئين الفلسطينيين في العراق في شهادته عن الاعتقالات أنه إذا حدث انفجار في الشارع يقومون باعتقال كافة المتواجدين في الشارع لحظة الانفجار، ويطلبون من الناس الهويات، وإذا عرفوا أنك فلسطيني يقولون لك: "أنت إرهابي"، ويأخذونك مع المعتقلين، أُخِذَ عدد من الفلسطينيين بهذه الطريقة ولا أحد يعرف ماذا جرى لهم؟ فقط اعتُقل كونه فلسطيني. ويقول هذا الشاهد أيضاً "نحن عدة أشخاص نحمل هويات عراقية لا يتحرشون بنا، لا تستطيع أن تقول أنت فلسطيني في الشارع خوفاً من أن يمسكون بك ويوجهون لك أي تهمة" (النابلسي، 2006).

كما اعتقل عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين، يتراوح عددهم حسب المصادر بين (1500– 2000) طالباً فلسطينياً يدرسون في العراق، جزء منهم ينتمي إلى التجمع الفلسطيني في العراق، والآخر أتى من الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة (كيوان، 2007: 149).

وفيما يتعلق بالاتهامات التي كانت توجه للمعتقلين، فعلى مدار السنوات تعرض الفلسطينيون المعتقلون للتعذيب البشع لإجبارهم على الاعتراف بتهم وجرائم لم يقوموا بارتكابها، جميعها تتعلق بممارستهم الإرهاب، وبالفعل اتُّهِمَ معظمهم بارتكاب أعمال إرهابية كالقيام بعمليات تفجير، أو التخطيط لتلك العمليات، واتُّهِمَت الغالبية العظمي منهم بالحث والتحريض على ممارسة الإرهاب (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 9). وحسبما صرح تامر مشينش رئيس رابطة فلسطينيي العراق، فإنه يقبع نحو (50) معتقلاً فلسطينياً لدى الأجهزة الأمنية العراقية منذ سنوات، ولم تصدر تلك الأجهزة بحقهم أية أحكام تبرر أسباب الاعتقال، ودائماً ما تكون التهمة الموجهة لهم "الإرهاب" حتى باتت صفة تلازم اللاجئ الفلسطيني في العراق أينما حل (شبكة العودة الإخبارية، 2015/10/1). وقال الناشط في جمعية الإخوة الفلسطينية العراقية سعد خليل أن "القانون العراقي يحاكم أي متهم في الوضع المتوتر بتهمة الإخلال بالنظام الداخلي العراقي" مشيراً إلى أن الفلسطينيين المعتقلين في السجون العراقية، يواجهون تلك التهمة رغم أن بعضهم بريء والبعض الآخر ارتكب جنحاً لا تستوجب الحكم الصادر بحقه (موقع فلسطينيو العراق، 2015/2/9).

أما بالنسبة لمعاناة المعتقلين الفلسطينيين في العراق وظروف احتجازهم، فلم تقتصر معاناتهم على تقييد حريتهم وتلفيق اتهامات مفبركة لهم، وحرمانهم من الحق في المحاكمة العادلة، بل قامت السلطات العراقية باحتجازهم في ظروف غير آدمية، حيث تم تعريضهم للتجويع لفترات طويلة، وحرمانهم من الأدوية والعلاج اللازم لحالات مريضة منهم، بالإضافة إلى تعرضهم للتعذيب البشع بصورة مستمرة، ورفض إعطاء ذويهم تصاريح لزيارتهم، مما جعل الزيارات شبه مستحيلة. كما ترفض السلطات العراقية تمكين ذوي المعتقلين من توكيل محامين للدفاع عنهم، بالإضافة إلى الحكم على بعضهم بالسجن والإعدام على الرغم من مطالبة بعض المعتقلين إعادة التحقيقات معهم نظراً لاعترافهم تحت الضغط والتعذيب (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 9-10).

وقال السفير الفلسطيني في أربيل نظمي الحزوري إن هناك فلسطينيين معتقلين داخل السجون تحت عناوين واعترافات غير دقيقة، أحدهم اعترف أنه قتل (5) أشخاص، وفي الحقيقة ما زال الخمسة أحياء، لكن كان لابد أن يعترف بسبب ما عاناه من تعذيب (الجزيرة نت، 2015/6/4). كما ذكرت دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس في بيان لها أن اللاجئين الفلسطينيين تعرضوا لشتى أنواع التعذيب بهدف انتزاع اعترافات مكذوبة، لتحريض الرأي العام ضدهم، بالإضافة لما حدث مع اللاجئ الفلسطيني عماد عبد السلام أبو ربيع (30) عاماً، أحد أبناء مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة الذي قضى بعد (3) أيام من التعذيب في أحد

السجون العراقية السرية، تماماً كما حصل مع أخيه جهاد (35) عاماً من قبله بسنوات (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012).

كما تعرض بعد المعتقلين للاختفاء القسري تماماً، دون تمكين أي فرد من أُسرهم التواصل معهم مطلقاً، وسد كافة المسارات القانونية أمام تلك الأُسر وامتناع السلطات العراقية عن إجلاء مصيرهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 10).

وإضافةً للزيارات شبه المعدومة للمعتقلين الفلسطينيين، تعرضت أسر الفلسطينيين الذين اعتقلوا داخل العراق للملاحقات الأمنية والتهديدات من قبل المليشيات العراقية، مما دفع بعضهم إلى الهروب خارج العراق فراراً من ذات المصير الذي تعرض له ذويهم المعتقلين، لتتضاعف مشاكل المعتقلين بعد فرار أسرهم، دون متابع لها أو ساعٍ إلى حلها بأي طريق رسمي، في ظل تفشي التعذيب والإهمال الطبي وإهدار كافة حقوق المحتجزين، وإهدار الحق في المحاكمة العادلة. وفي سبيلهم لإجلاء مصير ذويهم أو وقف معاناتهم وإطلاق سراحهم من السجون العراقية تعرضت بعض الأسر للنصب والابتزاز من قبل أشخاص ومحامين وأفراد أمن عراقيين، حيث كان يتم إعطاؤهم وعوداً زائفة لإنهاء معاناتهم مقابل مبالغ مالية كبيرة (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 10).

ولم تبدأ الجهود الرسمية لحل تلك الأزمة وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في العراق بشكل فعلي إلا في عام 2012، حيث قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتسليم قائمة لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تشتمل على أسماء (39) معتقلاً فلسطينياً في السجون العراقية أثناء حضوره مؤتمر القمة العربية في بغداد بتاريخ 29 آذار/ مارس 2012، وقد وعدت السلطات العراقية حينها بالإفراج عنهم، إلا أن أياً من تلك الوعود لم يُنَفَّذ (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 11). وبدء الجهود عام 2012 يعني أن العدد الأكبر من المعتقلين الفلسطينيين والذين بدأت عمليات اعتقالهم منذ 2003 قد مكثوا سنوات داخل المعتقلات العراقية تحت التعذيب والتنكيل، ومنهم من قضوا محكومياتهم وخرجوا دون أن تلتفت إليهم أي جهة رسمية أو تطالب بإخراجهم، وحتى عندما تدخلت الجهات الرسمية لإخراج من تبقى منهم لم تنجح في ذلك.

4- التضييق والتشديد وسوء المعاملة:

بعد احتلال العراق عام 2003 أُنشئت وزارة المهَجَّرين والمهاجرين، وكان اللاجئون الفلسطينيون في العراق هم إحدى الفئات التي ترعاهم هذه الوزارة، والتي تملَّكت كل الملفات التي كانت موجودة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – مديرية شؤون الفلسطينيين في النظام السابق – ، وأصبح كل فلسطيني لا يملك

ملفاً في هذه الوزارة لا يعد من فلسطينيي عام 1948 الذين تطبَّق عليهم القوانين العراقية التي صُنِعَت لهذه الفئة (القلقيلي، 2015/10/19؛ موقع ساسة، 2014/5/8).

أما مديرية الإقامة في وزارة الداخلية العراقية، فهي أكثر مكان يراجعه اللاجئ الفلسطيني في العراق، فهي مسؤولة عن إقامته بصورة رسمية، فمن ليس لديه ملف في هذه المديرية تكون إقامته في العراق "غير شرعية"، وهذه المديرية مسؤولة عن إصدار وثائق السفر العراقية، وهي المسؤولة عن إصدار هويات الإقامة للفلسطينيين من غير فئة فلسطينيي عام 1948، وهي المؤثر الأقوى في حياة اللاجئين الفلسطينيين. أما اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية، فهي المسؤولة عن كل اللاجئين الموجودين على أرض العراق، ومنهم الفلسطينيون، أصدرت هذه اللجنة هويات تعريفية للاجئين الفلسطينيين، تعني أن صاحبها قد قُبِلَ بصفة لاجئ في العراق "الجديد" ولكنها لا تمثل "الإقامة الشرعية" للفلسطيني الذي يجب أن يكون لديه ملف في مديرية الإقامة (القلقيلي، 2015/10/19).

ومن خلال وزارة المهجرين والمهاجرين وكذلك كل من مديرية الإقامة واللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية لقي اللاجئ الفلسطيني ألواناً شتى من أساليب التضييق والتشديد وسوء المعاملة في الوقت الذي كان مجبراً فيه على مراجعة مقرات تلك المؤسسات ما بين فترةٍ وأخرى.

وكان الحاكم الأمريكي المدني في العراق بول بريمر قد ألغى مطلع عام 2004 بقرار حمل رقم (50) جميع (الامتيازات) الممنوحة للفلسطينيين من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي المنحل عقب حرب العراق بأيام، ونزع صفة "المقيم الدائم" إلى "لاجئ". ولم يعترض أحد على هذا القرار على الرغم من أن مجلس الحكم آنذاك كان قد منحه الأمريكيون صلاحية الاعتراض والرأي في القضايا المختلفة لمساعدة بريمر على إدارة البلاد، إلا أنهم لم يعترضوا وكانوا يسعون لنيل رضا بريمر بأي شكل (المختار، 2015/8/7).

ورغم التأكيدات بأن الفلسطينيين يعامَلون كالعراقيين وأن القرار (202) ظل ساري المفعول، ولم يصدر أي قانون يلغيه من الحكومات العراقية لغاية عام 2008، إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه القوانين مرهونة بتطبيقها لا في صدورها، لذلك فالأمر فيها يعود إلى الأداة التنفيذية من الموظفين الحكوميين، والحال في العراق معروف تجاه الفلسطينيين (المحمدي، 2009). وتحت عباءة الحكومات العراقية القائمة على المحاصصة الطائفية، وفي ظروف من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والتأثر بالإشاعات والتحريض المذهبي، قامت جهات متنفذة بالعمل على إلغاء وتهميش وجود الفلسطينيين، ونقض الاتفاقيات الخاصة بهم مع الحكومات السابقة والتنصل منها، والتعامل معهم بوصفهم كياناً غريباً، كما سلبتهم الوصف القانوني الذي

تمتعوا به سابقاً بوصفهم مقيمين دائمين في البلاد (صالح، وآخرون، 2009: 21). كما اتخذت وزارة الداخلية العراقية إجراءات مشددة بحق الفلسطينيين، وفرضت عليهم شروط تسجيل مرهقة، وأجبرتهم على تجديد إقامتهم والإبلاغ المسبق عن تنقلاتهم (سلامة، 2008: 32).

ومع اتجاه الأمور في العراق إلى الاستقرار النسبي، فقد أصدرت الحكومة العراقية قراراً بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بتطبيق قانون اللجوء السياسي لسنة 1971 (عيتاني؛ مناع، 2010: 58). وهو القانون رقم (51) والذي صدر في زمن الرئيس العراقي الراحل أحمد حسن البكر. ولا يتعامل هذه القانون مع اللاجئين الفلسطينيين، إنما يتعامل مع اللاجئين السياسيين الذين يلجئون إلى العراق (القلقيلي، 2015/10/19). وتكمن خطورة تطبيق قانون اللاجئين السياسيين على الفلسطينيين في العراق في أنه لا يعطي اللاجئ الفلسطيني وضعه الخاص، ولا يتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كمشكلة شعب كامل بل يتعامل معهم كأفراد، كما أن في القانون أموراً تتناقض مع الوضع الفلسطيني كقضية إذ أنه يتعامل مع اللاجئ على أنه جاء إلى العراق بناءً على رغبته الشخصية، في حين أن الفلسطينيين جاؤوا إلى العراق بناءً على رغبة الحكومة العراقية كضيوف لحين تحرير الأرض (المحمدي، 2009). وبتطبيق الحكومة العراقية لهذا القانون على اللاجئين الفلسطينيين فقد خالفت قرارات الجامعة العربية وتعليماتها المتعلقة بطبيعة العلاقة ما بين الدول العربية المضيفة واللاجئين الفلسطينيين (أبو السعود، 2009/5/23).

ومن أبرز الإجراءات التي عانى منها اللاجئ الفلسطيني وضيَّقت عليه، إلغاء الإقامة الدائمة. حيث ألغت الحكومة العراقية الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في العراق، واستبدلت ذلك بقرار المراجعة الدورية المستمرة، الشهرية تارة، وكل شهرين أو ثلاثة تارة أخرى، وتتم المراجعة بحضور كافة أفراد الأسرة صغيراً وكبيراً، مريضاً كان أو معوقاً، وأي تأخير في المراجعة يتوجب عليه غرامة لكل فرد مقدارها (10) دنانير عراقية (قبعة، 2007: 71). وعلى المراجع إحضار الأسرة كلها في كل مرة يراجع فيها المديرية من كبيرها إلى صغيرها حتى الطفل الذي عمره يوم. وتتفاوت مواقف الموظفين تجاههم حسب أمزجتهم. وتضطر الأسر للانتظار فترات طويلة من أجل الحصول على هذه التصاريح أو تجديدها، حيث تضطر للذهاب للمديرية يومياً لمدة أسبوعين قبل استلام التصريح، الذي لا يكون صالحاً إلا لفترة تمتد من شهر إلى ثلاثة، مما يجعلهم يشرعون بمعاملة تجديدها ثانيةً فور الحصول عليها تقريباً (هيومن رايتس ووتش، 2006: 34).

ومن الإجراءات التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون وقف إصدار وثيقة السفر، حيث تم إقرار مجموعة شروط ومطالب لكل من يتقدم بطلب إصدار وثيقة سفر جديدة، الشروط "تعسفية وتعجيزية"، وقد تم إعطاء وثيقة السفر لعدد محدد من الفلسطينيين. كذلك إيقاف إصدار بطاقة الهوية الشخصية لكل المواليد

الجديدة منذ العام 2003، كما أنه لا يتم إصدار بطاقة هوية بدل فاقد أو تالف للاجئين الفلسطينيين، وهناك أعداد من الفلسطينيين لا يحملون أوراق ثبوتية. كذلك فإن حمل الهوية الفلسطينية في ظل الأوضاع الأمنية المتردية في العراق يعتبر بمثابة تهمة أو جريمة، حيث تم إيقاف واعتقال عدد من الفلسطينيين من قبل حواجز الجيش العراقي أو مغاوير وزارة الداخلية فقط لأنهم يحملون الهوية الفلسطينية الصادرة من مديرية الإقامة (قبعة، 2007: 77).

وأصدرت الحكومة العراقية بطاقة تعريف جديدة باللاجئ اعتمدت فيها على بصمة العين وبصمات الأصابع، وكتاب تأييد من وزارة الهجرة والمهجرين، وكتاب تأييد آخر من وزارة الداخلية ومديرية الإقامة (أبو السعود، 2009/5/23).

كما اشتكى معظم اللاجئين الفلسطينيين في العراق من أن وزارة الداخلية العراقية تمارس التمييز بحقهم فتنتقص من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتراوح سوء المعاملة الذي يلقونه على أيدي موظفي الداخلية من استخدام لغة مسيئة عند ذهابهم لتسجيل إقاماتهم إلى استهدافهم بالتعذيب، ويعزو الفلسطينيون ذلك إلى كون الوزارة واقعة تحت نفوذ فصائل شيعية سياسية معينة، وقال البعض أن معاناتهم مع الوزارة ازدادت سوءاً بعد تولي حكومة الجعفري في كانون الثاني/ يناير 2005 (هيومن رايتس ووتش، 2006: 32).

لكن رغم سياسة التشديد والتضييق التي هي من أهم مظاهر مرحلة ما بعد نظام صدام حسين إلا أن الأمر لم يخلو من بعض التخفيف والتنفيس، خاصةً بعد الضغوط والمطالبات والمواقف التي صدرت من جهات ومنظمات عدة، ومن أمثلة ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 قرار مجلس الحكم العراقي بإعفاء الطلاب الفلسطينيين من الرسوم الجامعية، والتي تم فرضها لأول مرة على الطلبة اعتباراً من العام 2003، وذلك استجابة لنداء السلطة الفلسطينية بإعفاء الطلبة الفلسطينيين من دفع الرسوم، وقد رأت الدوائر الفلسطينية في حينها في هذا القرار إشارة مشجعة وبداية طيبة (المجموعة 194، 2003: 187–188).

كما أصدرت الحكومة العراقية قراراً بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، منحت بموجبه الجنسية العراقية لأبناء الفلسطينيين المتزوجين من عراقيات، وأعلنت في نيسان/ أبريل 2009 أنها تعمل على إعادة من اضطر منهم للمغادرة، وترتيب أوضاعهم المعيشية والقانونية بشكل لائق (عيتاني؛ مناع، 2010: 58–59).

وفي 19 كانون الثاني/ يناير 2015، أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن تشكيل لجنة مشتركة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتقييم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق من حيث الفقر وكيفية مد يد العون لهم. وقال مدير عام دائرة شؤون الهجرة محمد صفو أن الوزارة وضعت خطة لمساعدة اللاجئين

الفلسطينيين في العراق وحل مشاكلهم لاسيما ما يتعلق بموضوع السكن، وأكد على ضرورة وضع برنامج لترميم العمارات السكنية الحكومية المتهالكة والتي خصصت للأسر الفلسطينية (السومرية نيوز، 2015/1/19).

وفي 16 آذار/ مارس 2015 أصدر مجلس القضاء الأعلى العراقي، قراراً يقضي بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق معاملة المواطنين العراقيين في كافة المعاملات الرسمية، ما عدا الحصول على الجنسية العراقية. وأشار سفير دولة فلسطين لدى العراق أحمد عقل، إلى أن هذا القرار سيعمل على التخفيف من معاناة أبناء شعبنا اللاجئين في العراق وسيزيل عن كاهلهم الكثير من المعاناة الإدارية والأمنية، وسيساعد في تحسين ظروفهم المعيشية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2015/3/16). كما رحبت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار، حيث وصف رئيس الدائرة زكريا الأغا القرار بالإيجابي وخطوة في الاتجاه الصحيح، موضحاً أن القرار يصب في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ويتعاطى في الوقت ذاته مع الموقف المبدئي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الحفاظ على حق اللاجئين في العودة طبقاً للقرار 194 (وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، 2015/3/16).

وفي تقديري أن الإجراءات العراقية التي يظهر فيها نوع من التخفيف والتيسير على اللاجئين الفلسطينيين بما فيها قرار معاملة الفلسطيني معاملة العراقي ما هي إلا للاستهلاك الإعلامي، وربما أيضاً لخطب ود بعض الأطراف السنية خاصة بعد سيطرة تنظيم الدولة على مناطق واسعة من العراق. وفي بلد مثل العراق فليس العبرة بإصدار القوانين والقرارات وإنما بتنفيذها على أرض الواقع، فتجارب اللاجئين الفلسطينيين مع هذه القوانين والقرارات تجارب مريرة.

وحسب الكاتب ماهر الشاويش فرغم الضغوط التي مورست على الحكومة العراقية إلا أنها لم تحرك ساكناً تجاه اللاجئين، فبطاقات التعريف لم تصدر لهم منذ الاحتلال ولغاية الآن، والاضطهاد والتعامل السيئ ما زال موجوداً في كل مرافق الحياة، ولم يتوقف حشد الرأي العام ضدهم، وكل ما فعلته الحكومة العراقية هو زيارة لوكيل وزارة الداخلية إلى مخيم الوليد على الحدود السورية العراقية، وطلب من اللاجئين العودة إلى بغداد. وكان هذا الكلام مثيراً للسخرية، ليس من قبل اللاجئين فقط، بل حتى من قبل الصحف العراقية التي تناولت الخبر وطالبت الوكيل بأن يُقدِّم الحماية للعراقيين قبل أن يقدمها للفلسطينيين. حتى ضحايا التفجيرات يُستَثنَى الفلسطيني من التعويضات التي تقدمها الحكومات العراقية للعراقيين. رغم أنها أقرت قراراً يعامل فيه الفلسطيني معاملة العراقي، إلا أنه حبر على ورق فقط، وعلى الأرض عكس هذا تماماً (الشاويش، 2013).

5- غض الطرف عن ما يحدث للاجئين الفلسطينيين:

سبقت الإشارة في بداية الحديث عن السياسة العراقية بأنها لم تكن دوماً سياسة عراقية خالصة وأن العراق كان يقف أحياناً في موقف العاجز أمام سياسات وأدوار الآخرين. كذلك وفي ظل صعوبة الفصل بين ما هو رسمي وغير رسمي في السياسة العراقية، وبعد كل ما تم استعراضه من ممارسات عراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين رأينا كيف أخذ الكثير من هذه الممارسات الطابع غير الرسمي ولو ظاهرياً على الأقل. لكن ماذا فعلت الحكومات العراقية أمام تلك الممارسات؟

مع كل تلك الممارسات ضد اللاجئين الفلسطينيين لم تحرك الحكومات العراقية ما بعد الاحتلال الأمريكي ساكناً، ولم تقم بأي شيء من واجبها في حماية هذه الفئة المعتدى عليها، ولم تقدم ما يخفف شيئاً من معاناتها (كيوان، 2007: 102)، بل كانت في موقف المتفرج على ما يحدث على مرأى ومسمع منها ومن رجالاتها دون أن تتدخل حتى للفصل بين الطرفين وكأن الأمر لا يعنيها.

ولم يقتصر الأمر على عدم توفير الحماية بل ساهم بعض العناصر داخل الحكومة العراقية مساهمة فعلية في انعدام الأمن الذي عاشه الفلسطينيون (كريم، 2010: 222). حيث تورطت بعض الأوساط الحكومية في التنفيذ و/ أو منح الحماية للمعتدين على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد أبرز هذا الأمر حقيقة تورُّط وتحمُّل الحكومات العراقية ما بعد الاحتلال للمسؤولية عن المحنة الجاثمة على اللاجئين هؤلاء، و/ أو تقاعسها وعجزها عن القيام بواجباتها في حماية ورعاية هؤلاء (قبعة، 2007: 96). أفادت هيومن رايتس ووتش أن ما فعلته الحكومات العراقية لوقف الهجمات الموجهة ضد الفلسطينيين في العراق كان قليلاً جداً، وأشارت أن وزارة الداخلية العراقية نفسها متورطة في الاعتقالات التعسفية وفي قتل اللاجئين الفلسطينيين وتعذيبهم (هيومن رايتس ووتش، 2006: 25).

وحتى لو افترضنا حسن النية لدى الحكومات العراقية ورغبتها في حماية اللاجئين الفلسطينيين، فهل تستطيع ذلك في ظل قوة نفوذ الجهات التي تقف خلف استهداف الفلسطينيين؟ كذلك فإن الحكومات العاجزة عن توفير الحماية للعراقيين أنفسهم هي أعجز عن حماية اللاجئين الفلسطينيين. وبعد انهيار الجيش العراقي أمام تقدم تنظيم الدولة أصبح الجيش العراقي، وكذلك الأجهزة الأمنية العراقية عاجزة عن حماية ليس العراقيين فقط بل وحماية نفسها فضلاً عن الآخرين.

الخاتمة:

رأينا كيف تسبب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 في أزمة شاملة ومعقدة، طالت جميع مكونات المجتمع العراقي. كما رأينا أن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية كانت أشبه ما تكون بسياسة التطهير العرقي، حيث كان التهجير القسري، وشتى أنواع وأساليب القتل والبطش والتنكيل، والتضييق وسوء المعاملة، أبرز معالم السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ناهيك عن حملات التحريض والتشكيك التي شكلت غطاءً ومحركاً لارتكاب المزيد من الاعتداءات والانتهاكات بحقهم.

من خلال ما تقدم يتبين أن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق كانت سياسة طاردة للوجود الفلسطيني ومُضَيِّقة على من تبقى منهم، ولسان حالها يقول: استضفناكم في بلادنا بما يكفي وعليكم الرحيل.

وطالما أن هذه السياسة هادفة لإعادة تهجير اللاجئين الفلسطينيين وتشتيتهم، وحتى إن لم يكن هذا التهجير هدفاً من أهدافها، فهو بطبيعة الحال كان نتيجة حتمية لهذه السياسة. وهذا يقودنا لما ألمحنا إليه في مقدمة هذا الفصل من أن السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين كانت في جزءٍ كبيرٍ منها ما هي إلى دور ضمن سياسات الآخرين. وهم بلا شك أصحاب المصلحة في إعادة تهجير الفلسطينيين، أصحاب مشاريع التهجير التي تم الحديث عنها مفصلاً في الفصل الأول، ولا أظن أن أحداً يجهلهم.

الفصل الرابع

آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

- **المبحث الأول: الآثار المباشرة للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**
- **المبحث الثاني: تشتت اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق وخارجه.**
- **المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**

مقدمة:

أحدثت الأزمة العراقية (2003 – 2015) – كما رأينا في الفصل الثالث – تغييرات بالغة على مجمل الأوضاع العراقية، وذلك بما حملته هذه الأزمة من آثار مباشرة وغير مباشرة وتداعيات على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية داخل العراق، فأنتجت حالة بالغة التعقيد تأثر بها اللاجئون الفلسطينيون في العراق كجزءٍ من مكونات المجتمع العراقي.

من ناحية أخرى ولخصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق وتعقيدات قضيتهم، لم تقتصر آثار تلك الأزمة عليهم وعلى قضيتهم على تلك النواحي التي تأثر بها المجتمع العراقي ككل، بل كان للاجئين الفلسطينيين في العراق نصيبهم الخاص من تلك الأزمة التي قلبت أوضاعهم رأساً على عقب وغيرت مجرى حياتهم، وفرضت تساؤلات على مستقبل وجودهم على أرض العراق.

وقد تراوحت آثار الأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق ما بين الآثار التي شملت المجتمع العراقي، وما بين الآثار المرتبطة بسياسة قوات الاحتلال وطريقة تعاملها معهم ومع قضيتهم، بالإضافة إلى ما هو أهم من هذا كله وهي الآثار الناجمة عن السياسة العراقية تجاههم، والتي تم الحديث عنها في الفصل السابق. هذه السياسة التي هي في حقيقتها جزء من الأزمة العراقية وتداعياتها، تلك الأزمة التي أفرزت نظاماً سياسياً عراقياً طائفياً، كانت سياسته تجاه اللاجئين الفلسطينيين انعكاساً لتوجهات هذا النظام السياسي الطائفي والمعطيات التي خلقتها تلك الأزمة في شتى المجالات.

وتركت الأزمة العراقية ولا زالت آثاراً بالغة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعلى أكثر من صعيد، مما قلص إلى حدٍ بعيد من إمكانيات التعايش واستمرار البقاء على أرض العراق. ولكي تتضح الصورة أكثر سنتناول في هذا الفصل أهم آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق والتداعيات المستقبلية التي يمكن أن تترتب على هذه الآثار.

المبحث الأول

الآثار المباشرة للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق

ويقصد بها هنا تلك الآثار الناتجة عن الاستهداف المباشر للاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم. سواء حدث هذا الاستهداف من قبل قوات الأمن العراقية أو من قبل المليشيات العراقية الطائفية أو من قبل قوات الاحتلال الأمريكي.

شكَّل احتلال العراق في نيسان/ أبريل 2003 ومن لحظاته الأولى عبئاً كبيراً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق تمثل في العديد من الممارسات السلبية تجاههم سواء من قبل قوات الاحتلال الأمريكي أو الأطراف العراقية الأخرى (أبو السعود، 2009/5/23). فبمجرد سقوط النظام العراقي شهد الوضع الأمني والحياتي للاجئين الفلسطينيين في العراق تدهوراً غير مسبوق بسبب استهدافهم من قبل مجموعات ومليشيات طائفية، عن طريق مهاجمة أماكن سكناهم، وقتل العشرات منهم، ونشر الذعر والإرهاب في أوساطهم (قبعة، 2007: 59) وقد كان لهذا الاستهداف المباشر للفلسطينيين وتجمعاتهم آثاراً مباشرة أهمها:

أولاً: دفع فاتورة باهظة من القتلى والمصابين والمعتقلين:

استمرت حملات التنكيل والاضطهاد بحق اللاجئين الفلسطينيين، ولم تتوقف هذه الحملات رغم مرورها بمراحل متفاوتة في الشدة قدم خلالها اللاجئون الفلسطينيون في العراق عشرات القتلى والجرحى والمعتقلين (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، 2015/10/19). وقد أكد وجدي أبو عبيد عضو لجنة العائدين من العراق[1] أن معظم الفلسطينيين في العراق تعرضوا للملاحقة والقتل والاعتقال والتعذيب حتى الموت، فضلاً عن الخطف ومصادرة البيوت (دنيا الوطن، 2015/4/5). كما أصيب عشرات اللاجئين الفلسطينيين بجروح بعضها خطيرة نتيجة فشل عدد من عمليات الاغتيال والتصفية، وكذلك من جراء إصابة الكثير منهم في قصف مجمع البلديات بشكل خاص، كما حدث يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، حيث سقط (18) جريحاً (قبعة، 2007: 72).

وقد اختلفت المصادر وتضاربت المعلومات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذي وقعوا ضحية الاستهدافات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون وتجمعاتهم.

[1] لجنة العائدين من العراق، لجنة تمثل العائلات الفلسطينية التي فرت من العراق وتمكنت من دخول غزة.

وقد أظهرت دراسة لأحمد اليوسف أن الانتهاكات التي وقعت ما بين 4 نيسان/ أبريل 2003 ولغاية 31 كانون الأول/ ديسمبر 2006 نتج عنها عشرات القتلى والجرحى والمخطوفين والمعتقلين من الفلسطينيين، وحوت الدراسة كشوفات تبين أعداد ونسب الانتهاكات التي وقعت بحق الفلسطينيين في العراق في كل عام والجهة المتهمة بذلك (اليوسف، 2007: 9– 139). وحسب هذه الدراسة فإن عدد الانتهاكات خلال الفترة المشار إليها كانت (2595) حالة، منها (108) على يد القوات الأمريكية، (177) على أيدي قوات حكومية عراقية، (2281) على أيدي مليشيات وعناصر طائفية، فيما كانت (29) حالة عرضية. وبلغ معدل الانتهاكات اليومي (1.9)، يعني انتهاكين يومياً تقريباً. وقد سجل أعلى رقم للانتهاكات في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2006، وبلغ (106) عدا حالات التهجير. وبلغت نسبة انتهاكات المليشيات المسلحة والعناصر الطائفية (87.9%) وهي أعلى نسبة. فيما بلغ عدد القتلى (157)، منهم (117) على يد المليشيات والعناصر الحكومية الطائفية، وبنسبة (74.5%) (المصدر نفسه: 139).

ويعتبر عام 2006 من أشد الأعوام ضراوة وأكثرها قساوة، فقد تضاعفت الانتهاكات وكثرت الاعتداءات لاسيما بعد أحداث المساجد[1] في 22 شباط/ فبراير 2006، واشتد الخناق على عموم الفلسطينيين في شتى المجالات (الشعبان، 2012/1/16). فقد أدت حوادث القتل والتهديد به إلى جعل اللاجئين الفلسطينيين يعيشون حالة صدمة كما قال مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. كما دعت تلك الحوادث رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس والمفوض السامي للاجئين أنطونيو غوتيريس إلى مناشدة الرئيس العراقي جلال الطالباني التدخل لوقف أعمال القتل بحق الفلسطينيين (كريم، 2010: 221).

وقدرت الشبكة الأهلية لمساعدة فلسطينيي العراق في بيان نشره المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في العراق بأكثر من (320) بحلول مطلع عام 2007 (صالح، وآخرون، 2009: 27). وقد اتفقت هذه التقديرات مع تقديرات المركز الإعلامي الفلسطيني الدولي لدراسات الشرق الأوسط، لكن هذا الرقم التقديري ربما يكون أقل من الرقم الحقيقي، فقد أرسل ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى منظمة العفو الدولية قائمة بالقتلى تضم نحو (500) اسم، ولا تزال الاعتداءات وعمليات القتل مستمرة (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد، 2007/10/1).

[1] في 22 شباط/ فبراير من عام 2006 حدثت عملية تفجير استهدفت ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في العراق، الذي له قدسية لدى الشيعة، وقد أدى هذا التفجير إلى إشعال فتنة طائفية، حيث تبعه اعتداءات على مساجد سنية، وعمليات قتل، وكانت بغداد مسرحاً لأعمال التصفية الطائفية من قبل جهات ومليشيات مجهولة (ويكيبيديا، 2016/11/3).

وفي إحصائية لجمعية حقوق الإنسان الفلسطينية[1] في العراق فقد ارتفعت حصيلة الاعتداءات على اللاجئين الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال [حتى مطلع عام 2007] إلى (809) اعتداء من قبل قوات الاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية والمليشيات العراقية وفي مقدمتها "جيش المهدي"، نجم عنها مقتل (516) بعد التعذيب والتمثيل بالأجساد، واعتقال (62) واختطاف (22) وإعاقة (134) بينهم (24) طفلاً و(7) شيوخ، و(43) شخصاً بحاجة ماسة للعلاج خارج العراق (الجبارين، 2007/2/10). وهناك شبه تطابق بين إحصائية لجنة حقوق الإنسان الفلسطينية، وما ذكره زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أفاد أن عدد القتلى والمفقودين في العراق من الفلسطينيين لنفس الفترة يقارب (536) فلسطينياً، وأن عدد الاعتداءات بلغ (809)، واعتقال (62) واختطاف (22) آخرين، وجرح وإعاقة (140) فلسطينياً (صالح، وآخرون، 2009: 27).

وحسب دراسة إبراهيم العلي فقد سجل عام 2007 مقتل (45) فلسطينياً في العراق مقابل مقتل (101) عام 2006، والجدول التالي يوضح عدد الذين قتلوا من فلسطينيي العراق منذ الاحتلال ولغاية عام 2007 على يد الجماعات الطائفية (العلي، 2010: 67).

جدول 3: عدد القتلى الفلسطينيين في العراق 2003 – 2007

السنة	عدد القتلى الفلسطينيين
2003	11
2004	20
2005	25
2006	101
2007	45

المصدر: (العلي، 2010: 68)

ووفق تقرير أعده مركز الزيتونة لحقوق الإنسان فقد بلغ عدد ضحايا القتل الطائفي الذي طال اللاجئين الفلسطينيين في العراق (96) فلسطينياً، وذلك فقط خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2007 (صالح، وآخرون، 2009: 27– 28).

وعقب الفتنة الطائفية التي اندلعت عام 2006 وما تلاها من أحداث قدرت منظمات محلية عراقية مقتل (500) فلسطيني في "جرائم عنف طائفي" على يد مليشيا "بدر" و"المهدي" و"العصائب" في بغداد

[1] جمعية حقوق الإنسان الفلسطينية، شكّلها مجموعة من المحامين والحقوقيين الفلسطينيين، ويرأسها السيد محمد عبد المطلب وتعمل على توثيق الانتهاكات بحق الفلسطينيين، وكذلك متابعة أوضاعهم مع المؤسسات الحقوقية الدولية لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة.

وحدها. انتهت بمصادرة نادي حيفا الرياضي واعتقال رئيس النادي ولاعبين آخرين، والسيطرة على الهلال الأحمر الفلسطيني ومركز ثقافي باسم (الوطن فلسطين) (المختار، 2015/8/7).

وفي حديثه للجزيرة نت في 14 أيار/ مايو 2009 أوضح الباحث الفلسطيني في مركز القدس للدراسات السياسية في عمَّان صادق أبو السعود أن الفلسطينيين في العراق الذين تعرضوا للتعذيب والقتل كانوا حوالي (1000) (الجزيرة نت، 2009/5/14).

وفيما يتعلق بالمعتقلين فقد أسفرت حملات الاعتقالات والمداهمات عن اعتقال أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وذلك في حملات متفرقة خلال الفترة من 2003 – 2015. وحسب (قبعة، 2007) فقد استمر اعتقال العشرات منهم في سجون الاحتلال الأمريكي وكذلك سجون وزارة الداخلية العراقية، علماً بأنه منذ بدء الاحتلال تم اعتقال وإطلاق سراح مئات الفلسطينيين في العراق، كما أن هناك عدداً من المفقودين الذي لم يُعرَف مصيرهم (قبعة، 2007: 72).

وقد مات عدد كبير من الفلسطينيين في السجون (كريم، 2010: 218). من ضمنهم محمد أحمد عباس (أبو العباس) أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي في 9 نيسان/ أبريل 2004 في المعتقلات الأمريكية (صالح، وآخرون، 2009: 21). وكذلك اللاجئ الفلسطيني عماد عبد السلام أبو ربيع الذي قضى بعد (3) أيام من التعذيب في أحد السجون العراقية السرية، مثلما حصل مع أخيه جهاد من قبله بسنوات (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012).

أما عن أعداد المعتقلين الفلسطينيين الذين لا يزالون رهن الاعتقال في العراق فلا تتوافر أرقام دقيقة رسمية، لكن من خلال معلومات أُسَر المعتقلين إضافة إلى قائمة أسماء المعتقلين التي سلمتها السلطة الفلسطينية للحكومة العراقية والتي شملت (39) معتقلاً فلسطينياً، يكون العدد الذي أمكن توثيقه (47) معتقلاً على الأقل بينهم (5) لا زالوا قيد الاختفاء القسري، (5) آخرين محكوم عليهم بالإعدام، (8) محكوم عليهم بالسجن المؤبد، ومعتقل واحد محكوم عليه بالسجن (10) سنوات، ومعتقل واحد قيد الحبس الاحتياطي، بينما (27) معتقلاً غير محدد موقفهم القانوني (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 5).

وفي 9 شباط/ فبراير 2015 أورد موقع فلسطينيو العراق خبراً نقلاً عن موقع فلسطين أون لاين بأن سعد خليل الناشط في جمعية الإخوة الفلسطينية العراقية وفي شؤون اللاجئين الفلسطينيين، أفاد بأن (50) لاجئاً فلسطينياً معتقلين في السجون العراقية، ينتظرون إعادة النظر في أحكامهم التي أطلقتها السلطات العراقية خلال الأعوام الماضية (موقع فلسطينيو العراق، 2015/2/9).

وتجدر الإشارة أنه رغم تركز عمليات استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بشكل خاص في الأعوام 2005، 2006، 2007 إلا أنها قد بدأت منذ عام 2003 واستمرت ولم تتوقف حتى الآن.

فقد أعلن السيد قاسم محمد مدير مركز حقوق الإنسان والدراسات الديمقراطية أن عدد من قُتِلَ من الفلسطينيين في العراق على يد جيش المهدي وفيلق بدر خلال العامين 2010، 2011 فقط يفوق عدد قتلاهم في فلسطين على يد الجيش الإسرائيلي خلال الفترة نفسها (موقع شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، 2011/12/12).

ولم تتوقف حوادث قتل اللاجئين الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال في 30 كانون الثاني/ يناير 2015 وقع انفجار في منطقة الشورجة في بغداد أدى إلى مقتل الشاب مهند محمد زيد وإصابة الشاب محمد لؤي بجروح حيث كانا في مكان عملهما في الشورجة (موقع فلسطينيو العراق، 2015/1/30). وفي نفس اليوم المذكور، انفجار آخر في منطقة التحرير وسط بغداد أدى إلى مقتل الفلسطيني جمال محمد خالد الدوايمة، والذي ترجع أصوله إلى قرية إجزم ويسكن في منطقة الأمين (موقع فلسطينيو العراق (أ)، 2015/1/31).

ومما يدلل على بقاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين على حالها من استهداف وقتل واعتقالات، ما حدث في 6 أيلول/ سبتمبر 2015، حيث بدأت أعداد من اللاجئين الفلسطينيين اعتصاماً مفتوحاً أمام مقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بغداد مطالبين بإيجاد حل لمن تبقى من اللاجئين بعد العديد من حالات الخطف والاعتقال العشوائي من قبل مليشيات طائفية وكثرة الانتهاكات في الأشهر الأخيرة، وبعد رفض المفوضية الاستجابة لمطالب المعتصمين وإغلاق أبوابها في وجوههم اتجه قرابة (500) لاجئ فلسطيني إلى سفارة دولة فلسطين في بغداد، وذلك في 8 أيلول/ سبتمبر 2015 وبدأوا اعتصاماً مفتوحاً لحين تحقيق مطالبهم التي كان أبرزها إيقاف كافة أشكال التهديد والاختطاف والاعتقالات العشوائية، أو إيجاد هجرة جماعية لهم لأي مكان آمن يحفظون فيه كرامتهم وحقوقهم (موقع فلسطينيو العراق، 2015/9/8).

وتجدر الإشارة إلا أن الانتهاكات والاعتقالات التي اعتصم اللاجئون الفلسطينيون احتجاجاً عليها جاءت بعد إعلان العراق مساواة الفلسطيني بالعراقي، هذا القرار الذي رحب به الفلسطينيون (السفارة الفلسطينية في بغداد، ودائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير). غير أن التجارب السابقة مع الحكومات العراقية تفيد بأن القرارات والقوانين شيء والواقع شيء آخر.

يلاحظ مما سبق اختلاف الإحصائيات والتقديرات في تحديد أعداد من تعرضوا للاعتداءات من اللاجئين الفلسطينيين، لكن على أية حال حتى لو اعتمدنا على الإحصائيات والتقديرات ذات الأعداد الأقل،

وجمعنا الأرقام الواردة فيها فيما يتعلق بأنواع وألوان الاعتداءات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون سواء القتل أو الإصابة أو الاعتقال أو الخطف، فإن هذه الأرقام ستكون ذات بال وأرقام كبيرة إذا ما قورنت بأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين في العراق حتى الغزو الأمريكي عام 2003.

ثانياً: انعدام الأمن والعيش وسط حالة من الرعب والخوف:

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 حالة من انعدام الأمن، حيث تعرضوا للعديد من أعمال القتل والنهب والسلب التي عمَّت البلاد، كما كانوا ضحية موجة أعمال العنف الطائفية التي انتشرت في البلاد، وتعرضوا للاستهداف المتعمد من قبل المليشيات الشيعية، وعاد من نجا منهم من المجازر إلى السكن في الخيام مجدداً، أو طلب الهجرة بحثاً عن الأمن (عيتاني؛ مناع، 2010: 64). حيث قامت جماعات مسلحة جُلُّها من الشيعة باستهداف هذه الأقلية التي يغلب عليها الطابع السني، حيث كانوا يهاجمون مبانيهم، ويقتلون عشرات منهم ويتوعدونهم بالأذى إن لم يغادروا العراق فوراً (كريم، 2010: 219– 220).

وقد اتبعت عدة أساليب لترهيب اللاجئين الفلسطينيين من خلال الاقتحامات والمداهمات والقصف للتجمعات الفلسطينية بالهاون والمدفعية، قام بها أحياناً جيش الاحتلال الأمريكي وأحياناً أخرى جهات عراقية (العلي، 2010: 67).

ونظراً لأن اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا بعد الاحتلال الحلقة الأضعف في مكونات الشعب العراقي، اندفعت المليشيات ذات الولاءات الطائفية لأن تستفرد بهم، وتستهدفهم أينما حَلُّوا، وخصوصاً بأن التجمعات السكنية الخاصة بهم غالباً تقع في منطقة الرصافة [شرق دجلة] من بغداد، ومتداخلة بالأماكن ذات الغالبية الشيعية المسيطَر عليها من قبل تلك المليشيات كفيلق بدر ومليشيات جيش المهدي، علماً بأن أكبر تجمع للفلسطينيين في البلديات يقع على مسافة (2) كم من مدينة الثورة (مدينة الصدر) وهي معقل جيش المهدي. وهناك مناطق تقع على بعد (500) متر من المجمع كمنطقة الفضيلة التي يتم منها قصف المجمع بقذائف الهاون (النبهاني، 2007: 7– 8).

وفي كثير من الأحيان كانت تتناوب المليشيات الطائفية، والأجهزة الأمنية العراقية، كذلك قوات الاحتلال الأمريكي على استهداف تجمعات الفلسطينيين أو تقوم بعمليات مشتركة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- في 16 شباط/ فبراير 2007، قامت قوة كبيرة من الجيش العراقي وحفظ النظام باقتحام مجمع البلديات واعتقال (3) لاجئين فلسطينيين دون مبرر، مع تعرضهم للضرب والشتائم. وفي اليوم التالي قامت نفس القوات وبمساندة أمريكية بمداهمة عمارتين في البلديات، وتفتيشهما تفتيشاً دقيقاً، والعبث بمحتوياتها، واستفزاز ساكنيها (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (ج)، 2015/7/18).
- وفي 13 آذار/ مارس 2007، داهمت (3) سيارات شرطة و(10) سيارات من قوات حفظ النظام مجمع البلديات وساحتين لوقوف السيارات، وقاموا بالاعتداء على عدة أشخاص مع الشتائم والعبث ببعض محتويات الشقق التي اقتحموها وقاموا باعتقال عدة أشخاص. وفي اليوم التالي داهمت سيارات شرطة عراقية وقوة أمريكية مجمع البلديات وقاموا باعتقال (8) أشخاص، بعدها بدقائق اقتحمت قوة كبيرة من سيارات الشرطة وحفظ النظام ومغاوير الداخلية وقاموا فوراً بإطلاق النار على أحد حراس جامع القدس بينما كان متواجداً في ساحة المسجد ليفارق الحياة فوراً، مع اقتحام للمسجد وإطلاق نار كثيف وهتافات طائفية ضد السنة والفلسطينيين، فيما قامت القوات الأخرى التي اقتحمت المجمع باتجاه الشقق وعلى الأهالي بإطلاق النار، مما أدى لسقوط عدد من الجرحى وأضرار بالممتلكات مع ضرب النساء والرجال وشتائم كثيرة ضمنها "أنتم سنَّة صَدَّاميون .. " بعدها قاموا بحملة اعتقالات واسعة تجاوز العدد (41) شخص، كما حاولوا سحب واعتقال بعض النساء (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ج)، 2015/7/18).

وحول حالة الخوف التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون في العراق تحدث بعضهم في اجتماع مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبحضور السفارة الفلسطينية، تحدثوا باستحالة استمرارهم على الوضع الحالي وسط استهدافهم من قبل المليشيات وحملات الاعتقال بين فترة وأخرى، مما جعل الشباب منهم محبوسين في البيوت، ويخشون الخروج خوفاً من تعرضهم للأذى أو الاعتقال عند أي حدث أو لدى المرور بالحواجز الأمنية الحكومية. إضافة إلى أن اللاجئ أصبح يعيش هاجس الرعب من الخطف والاعتقال ولا يستطيع النوم بسلام (العبيدي، 2015/9/23). كما أشارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى حالة الخوف وأن اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا يخافون مغادرة منازلهم في العراق بسبب التحرش والاعتداءات والخطف والقتل (موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2006/4/4).

كما كان اللاجئون الفلسطينيون من بين ضحايا النهب والفوضى التي سادت البلاد بعد انهيار النظام العراقي السابق، ومن أمثلة ذلك ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في مدينة الثورة وناحية الغزالية في العاصمة بغداد من أعمال عنف من قبل مواطنين عراقيين، مما أدى إلى مقتل (3) منهم ونهب وسرقة

أموالهم وممتلكاتهم (كيوان، 2007: 147). وفي حديث أحد اللاجئين الفلسطينيين لهيومن رايتس ووتش قال: "إننا خائفون دائماً، وعلينا حراسة منازلنا ليل نهار، نحن ننتظر حدوث أمر ما، وكلما طال بقاؤنا هنا كلما زاد حدوث ذلك الأمر احتمالاً. لماذا ننتظر؟ نحن لا نريد البقاء هنا، بكل صراحة نحن نريد الذهاب إلى بلدٍ آخر ونحتاج مساعدة عاجلة من الأونروا" (هيومن رايتس ووتش، 2006: 12).

ومن الأمور اللافتة للانتباه معاناة اللاجئ الفلسطيني على الحواجز الأمنية، حيث كان يُعتقَل أحياناً لمجرد أنه فلسطيني، ناهيك عن مسلسل الشتائم وإهدار الكرامة، الأمر الذي دفع بالبعض إلى أن يحمل هويات عراقية مزَوَّرة رغم ما تحمله تلك الهويات من خطورة واضحة عند اكتشافها مثلما أشار أحد اللاجئين الفلسطينيين[1] (أبو السعود، 2009/5/23).

إن مستوى ووتيرة الاستهداف على الهوية بدأ يتصاعد حتى وصل إلى مراحل خطيرة بدأ اللاجئ الفلسطيني على إثرها يُعيد النظر ويحسب حساب لكل تواجده وتحركاته. وأيقن أن خطراً ما ومصيراً مجهولاً ينتظره بعد أن بات هدفاً سهلاً ومبرراً لدى فئات كثيرة وشرائح متنفذة في الحكومة وفي مناطق التواجد الفلسطيني (اليوسف، 2007: 33).

وبعد قضية اتهام (4) لاجئين فلسطينيين في أحد التفجيرات في بغداد الجديدة [12 أيار/ مايو 2005]، أصبح الفلسطيني الذي لا يحمل هوية مزورة تُبَيِّن انتماءه لعشيرة عراقية، ومتقناً للهجة العراقية لا يستطيع التجول في بغداد خوفاً من وقوعه فريسة لرجال الشرطة "الفاسدين" الذين يخيرونه بين الاعتقال في مركز الجرائم الكبرى حيث التعذيب والموت، أو دفع الرشاوى لهم (الجبارين، 2007/2/10). كما أنه وبعد تفجير سامراء في 22 شباط/ فبراير 2006، قتلت المليشيات الشيعية عدداً من اللاجئين الفلسطينيين بعد التعرف عليهم من وثائقهم (قبعة، 2007: 70).

ونتيجة لسيطرة المليشيات على معظم المستشفيات في العاصمة العراقية بغداد يتخوف معظم اللاجئين الفلسطينيين من الذهاب إليها. حتى وصل الحد باللاجئ الفلسطيني في العراق بأن يطلب الأمان والحماية من قوات الاحتلال الأمريكي خوفاً من بطش المليشيات، إذ بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 2007، نقلت دورية أمريكية امرأة فلسطينية حامل وهي بحالة حرجة إلى المستشفى؛ لعدم إمكانية وصولها إلى المستشفيات خوفاً على حياتها وحياة من يقوم بنقلها. وفي 15 كانون الثاني/ يناير 2007، وضعت امرأة أخرى جنينها من غير مستشفى أو طبيبة أو قابلة في مجمع البلديات؛ خوفاً من الذهاب لأي مستشفى بسبب سيطرة

[1] جمال أحمد محمود، 2005، لاجئ فلسطيني في ملجأ الزعفرانية، بغداد، العراق.

المليشيات عليها (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ج)، 2015/7/18). كما توفي اللاجئ الفلسطيني سعيد لطفي الشلبي في 22 شباط/ فبراير من نفس العام إثر نوبة قلبية وبعد تخوفه من معالجة نفسه في المستشفيات حيث كان يعاني من مشاكل في القلب (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (ج)، 2015/7/18).

وقد عبر معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين اتصلت بهم هيومن رايتس ووتش في بغداد عن رغبة ملحة في الرحيل. وقال فلسطيني من بغداد في حديث هاتفي في 16 أيار/ مايو 2006: "الوضع سيئ سيئ جداً. أريد أن أرحل إلى أي بلد فيه شيء من الاستقرار. أريد حلاً سريعاً فأنا لا أستطيع الانتظار شهر أو شهرين"، وبعد دقائق قليلة تحول إلى الحديث بالإنجليزية وقال: "أنا خائف جداً، هل تفهمون ذلك؟ يمكن لأي أحد أن يأتي ويقتلني، يمكن أن يحدث أي شيء لي"، ثم طلب إنهاء المكالمة. وقد أكد ممثلو الفلسطينيين في بغداد وكذلك الصحفيون الدوليون، أن كثيراً من الفلسطينيين يسعون إلى مغادرة بغداد (هيومن رايتس ووتش، 2006: 30–31). وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك، لتضاف أعداد كبيرة من المُهَجَّرين إلى الأعداد التي تم تهجيرها من خلال التهجير القسري.

المبحث الثاني
تشتت اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق وخارجه

كان من أبرز آثار الأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم تشتتهم داخل العراق وخارجه بعد أن لم يبق لهم مقام في أماكن سكناهم في ظل حالة الخوف والقلق والاستهداف والتهديد المستمر.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تعرض اللاجئون الفلسطينيون لعمليات تشريد قسري من قبل بعض المليشيات مما أدى إلى هروب العديد من الأُسر من بيوتهم إلى مناطق مختلفة، سواء داخل العراق أو خارجه، أو داخل مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة (عيتاني؛ مناع، 2010: 46–47).

وحسب إفادة معظم النازحين من اللاجئين الفلسطينيين، فإن أهم عوامل وأسباب نزوحهم كانت التهديد المباشر بالقتل، كذلك الانفلات الأمني والخوف، والعنف العام (تراغي، 2011: 14)، كل ذلك أدى إلى عمليات تهجير ونزوح كبير، من منطقة إلى أخرى في ظنهم أكثر أمناً وأماناً، أو إلى الصحراء، وفي بعض الأحيان مغادرة البلاد بالكلية (اليوسف، 2007: 65). وقد رأينا كيف أن الخوف وتردي الأوضاع الأمنية دفعا بالكثير من اللاجئين الفلسطينيين إلى التفكير الجدِّي في الخروج إلى أماكن أكثر أماناً، إلا أن الأكثر منهم لم يسعفهم الوقت للتفكير أصلاً، بل خرجوا مذعورين طلباً للنجاة بأنفسهم.

ذكر (المحمدي، 2015) بأن ما حصل للاجئين الفلسطينيين في العراق قَسَّمهم إلى ثلاثة أقسام:

- قسم سلك طريق الهجرة إلى الدول الغربية، معتمداً على قدرته الاقتصادية.
- قسم لجأ إلى الصحاري في المخيمات الحدودية، مرتضياً حياة البؤس والشقاء في مخيمات عُدِمت فيها الإنسانية والأخلاق.
- قسم لم يقبل بأن يذهب إلى الصحاري، ولم تتيسر له الفرصة للهجرة إلى الدول الغربية، إما بسبب عجزه الاقتصادي، أو بسبب ما يحمله من قناعات تجاه الهجرة إلى الدول الغربية، فآثر البقاء في العراق، محتملاً ما يحصل له من ظلم، شاقّاً طريقه بين الأشواك؛ ليثبت في مكانه كواقع أفضل من الصحراء أو من الدول الأوروبية (المحمدي، 2015/10/19).

وأكد وجدي أبو عبيد عضو لجنة العائدين من العراق أن الكثير من الفلسطينيين هربوا باتجاه دول عربية وأقاموا مخيمات على الحدود الأردنية، وكذلك على الحدود العراقية السورية، وسرعان ما تم إغلاق هذه المخيمات بعد قبول هجرة ولجوء من فيها إلى دول أوروبا، وأمريكا، وأمريكا اللاتينية واسكندنافيا، وأوضح أن جزء من العائلات انتقلت من المجمعات الفلسطينية في بغداد إلى مناطق شمال العراق وتحديداً الموصل وكردستان، ومنهم من هرب إلى تركيا (دنيا الوطن، 2015/4/5).

عموماً تسببت المعطيات التي خلقتها الأزمة العراقية للاجئين الفلسطينيين في تهجير في ثلاثة اتجاهات: هجرة داخلية على أرض العراق، هجرة نحو الحدود، وهجرة خارجية نحو بلدان أخرى.

أولاً: الهجرة الداخلية:

بدأت عملية التهجير القسري الجديدة للاجئين الفلسطينيين في العراق في أعقاب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 مباشرة، حيث تم طرد عائلات كثيرة من منازلها تحت ذرائع ومبررات تم الحديث عنها وتفنيدها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ولا يُعرف تحديداً عدد البيوت التي تم إخلاؤها من ساكنيها من اللاجئين الفلسطينيين (قبعة، 2007: 72). واختلفت المصادر والتقديرات في ذلك نظراً لحدوث عمليات الطرد في فترات مختلفة، ومن قبل جهات عراقية عدة، ونظراً لاختلاف الوجهة التي اتجه إليها أصحاب هذه البيوت، مما صعَّب مهمة الخروج بإحصائية دقيقة حول أعداد هذه البيوت.

وتبعاً لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، فقد تعرض نحو (344) أسرة فلسطينية في بغداد تضم (1612) فرداً للطرد أو لمغادرة منازلها قسراً بين 9 نيسان/ أبريل و 7 أيار/ مايو 2003. وقامت جمعية الهلال الأحمر العراقية، وغيرها من المنظمات الإنسانية، بتأمين إقامة مؤقتة لكثير من العائلات في مركز مؤقت في نادي حيفا الرياضي بحي البلديات. وكان هذا النادي يوفر في 7 أيار/ مايو 2003 إقامة مؤقتة لحوالي (107) أسر تضم (500) فرداً، وذلك في خيام قدمتها جمعية الهلال الأحمر العراقية نُصبت في ملعب كرة القدم بالنادي (هيومن رايتس ووتش، 2006: 16). حيث تم إنشاء مخيم جديد سُمي بمخيم العودة (أبو السعود، 2009/5/23). وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المشردين المقيمين في هذا المخيم المقام على أرض هذا النادي حوالي (1500) شخصاً، يسكنون في (400) خيمة (هيومن رايتس ووتش، 2006: 17). وبادرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتقديم المساعدة لهم بالتعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني (نويصر، 2009: 17).

وتجدر الإشارة أن هذا المخيم [مخيم العودة] قد أُغلق منتصف عام 2005، بعد أن تم حل مشكلة السكن لقاطني المخيم بالتنسيق مع بعض الأطراف الدولية والعربية (أبو السعود، 2009/5/23). أي أن سكان هذا المخيم مكثوا فيه ما يزيد عن العامين في ظل ظروف معيشية صعبة، رغم أنه أُنشئ في حينه بغرض توفير إقامة مؤقتة.

من جانبها أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في جنيف أن أكثر من (800) عائلة فلسطينية تم طردها من منازلها في بغداد منذ سقوط نظام صدام حسين في 9 نيسان/ أبريل 2003، و[حتى مطلع تموز/ يوليو 2003]. وأعلن الناطق باسم هذه الوكالة كريس جانوفسكي أن (200) عائلة أخرى تلقت إشعاراً بالطرد، وقد استقرت العائلات المطرودة في مخيمات أقيمت على عَجَل، وأن المفوضية العليا للاجئين التي عاينت أبنية حكومية شاغرة، أجرت مفاوضات مع سلطة التحالف المؤقتة من أجل توفير إقامة العائلات المطرودة فيها (كيوان، 2007: 146–147). ولم تقتصر وجهة اللاجئين الفلسطينيين المهجرين على مخيم العودة في نادي حيفا والأبنية التي وفرتها المفوضية العليا للاجئين، بل تشتت عائلات كثيرة في مناطق متفرقة من العراق بحثاً عن المأوى والأمان المفقود.

وبطبيعة الحال لم تقتصر موجات الهجرة القسرية على تلك التي حدثت عام 2003؛ فتردي الأوضاع الأمنية للاجئين الفلسطينيين بعد ذلك أجبر المزيد منهم على ترك مناطق سكناهم، خاصةً بعد الممارسات التي تعرضوا لها في أعوام 2005، 2006، 2007.

ويعتبر عام 2007 عام الهجرة والشتات نتيجة ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من ممارسات وتضييقات، ومضاعفة للمعاناة، وعدم وجود بصيص أمل في حل المشكلة، حيث التجأت الغالبية لخيار الانتقال والهجرة والشتات بحثاً عن حلول فردية، مع أن نسبة منهم أُجبروا على المغادرة وطردوا من مساكنهم عنوة (الشعبان، 2012/1/16).

ولم تقتصر عمليات التهجير القسري على تلك التي تمت الإشارة إليها، فقد قام "تنظيم الدولة" حسب ما أفاد موقع ARA News بطرد الفلسطينيين من مناطق نفوذه في مدينة الأنبار غربي العراق، ومن المساكن المخصصة لهم في صحراء الأنبار وغيرها. وقد أكد عمر الشبلي الموظف في منظمة الهجرة العالمية أن تنظيم الدولة في العراق أجبر (17) عائلة فلسطينية وأفرادها الـ(75) على مغادرة بيوتهم في المدينة، حيث نزحوا إلى كركوك في إقليم كردستان. وأضاف الشبلي أن "ما يقارب (1000) لاجئ فلسطيني من العراق، نزحوا من مناطق سكناهم بسبب اشتداد المعارك بعد دخول عناصر التنظيم إلى الأنبار منتصف 2014"

وأنهم لجأوا إلى باقي المدن العراقية الشمالية، ومنهم من لجأ إلى تركيا والأردن (موقع ARA News، 2015/5/3).

أيضاً في 3 تموز/ يوليو 2014، نزح مئات اللاجئين الفلسطينيين في العراق من الموصل – ثاني أكبر مدن العراق – هرباً من الموت على يد تنظيم الدولة المسيطر على المدينة، حيث تركوا منازلهم الكائنة في مناطق متفرقة من الموصل "مركز محافظة نينوى" شمالي بغداد، متجهين نحو بغداد وإقليم كردستان العراق، حيث نزحت العوائل الموصلية لتردي الأوضاع وتفاقمها (دنيا الوطن، 2014/7/3).

كما أعلنت القنصلية الفلسطينية[1] في إقليم كردستان العراق في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 نزوح (120) أسرة فلسطينية من الموصل إلى كردستان بسبب تهديدات تنظيم الدولة. وقال القنصل الفلسطيني في أربيل نظمي حزوري أن الفلسطينيين في العراق يواجهون – كسائر العراقيين – أوضاعاً صعبة بسبب الظروف غير الطبيعية للبلد، وأن تلك الظروف الأمنية أجبرت العائلات الفلسطينية على النزوح من مدينة الموصل إلى أربيل منذ العاشر من حزيران/ يونيو 2014 عقب تمدد تنظيم الدولة هناك (موقع القدس العربي، 2014/11/17).

كما استقر بعض اللاجئين الفلسطينيين على الحدود التركية من ناحية إقليم كردستان، ويتعذر وصول الإعلاميين إليهم بسبب بُعد المسافة، ويحظون برعاية العشائر الكردية. فيما يوجد نحو (50) عائلة في وسط أربيل داخل مخيم للنزوح [مخيم بحركة]، إلا أنهم لا يحصلون على مساعدات مثل النازحين العراقيين؛ بسبب عدم امتلاكهم أوراقاً ثبوتية، وهي تعقيدات تفرضها حكومة بغداد عند توزيع أي مساعدات على النازحين (المختار، 2015/8/7). وحسب (الجزيرة نت، 2015/6/4) كان مخيم بحركة في أربيل يضم قرابة (20) عائلة فلسطينية، منها ما جاء من حي البلديات في بغداد، ومخيم الوليد في الأنبار، وبعضها من الموصل بعد سيطرة تنظيم الدولة عليها (الجزيرة نت، 2015/6/4).

وللموضوعية وإنصاف الجميع لابد من الإشارة إلى أن الهجرة القسرية التي حدثت للاجئين الفلسطينيين، وكذلك العراقيين في المناطق التي سيطر عليها تنظيم الدولة لم تكن فقط هروباً من بطش هذا التنظيم أو استجابةً لضغوطاته، وإنما أيضاً هروباً من تبعات الحرب الدائرة والقصف الجوي المكثف، حيث كانت مناطق سكناهم وجوارها الجغرافي مسرحاً للعمليات العسكرية بين تنظيم الدولة وخصومه، كما أن كثيراً من المهجَّرين سواء كانوا من اللاجئين الفلسطينيين أم العراقيين فروا تحت ضغط عمليات البطش التي كانت

[1] القنصلية الفلسطينية في إقليم كردستان، افتتحت عام 2012، كما تعمل نحو (20) شركة تجارية ومقاولات فلسطينية في الإقليم (موقع القدس العربي، 2014/11/17).

تقوم بها المليشيات الشيعية ضد السنَّة في مناطق عملياتها في الحرب ضد تنظيم الدولة، كذلك في المناطق التي استعادتها من سيطرة هذا التنظيم.

ثانياً: الهجرة إلى المناطق الحدودية:

نتيجةً لحملات التصفية والتعذيب والتهجير، غادرت أعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية أماكن سكنها في العراق، وتوجهوا نحو الحدود أملاً في أن تسمح لهم دول الجوار العربي بدخول أراضيها، لكن المهجرين لقوا أشد أنواع العَنَت، وبقوا في مخيمات على الحدود، لا يستطيعون العودة إلى العراق لأن الموت والتصفية بانتظارهم، ولا يستطيعون الدخول إلى أي بلد عربي (صالح، وآخرون، 2009: 28–29). حيث سارعت الدول المجاورة بإقفال حدودها في وجوههم، وتركتهم في المناطق الحدودية العازلة تلفحهم شمس الصحراء صيفاً والبرد القارص شتاءً، ويقيمون في خيام ومآوي بدائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الإنسانية (قبعة، 2007: 59).

وكان معظم اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق يفضلون الذهاب إلى الأردن بسبب قربه النسبي وتشابه العادات والروابط العائلية، وكذلك بسبب ما تمتع به من انفتاح وحرية نسبيين، إضافة إلى أن معظم الدول المجاورة للعراق أقفلت حدودها بإحكام في وجه الفلسطينيين خاصة. وكان الفرار إلى السعودية أو الكويت صعباً بسبب الرواسب الباقية إزاء الفلسطينيين منذ حرب الخليج عام 1991. كما أن إيران بلد غريب بالنسبة لمعظم اللاجئين الفلسطينيين في العراق الذين يعتبرونه بلداً معادياً بسبب هويته الشيعية [خاصة بعد موجات العنف الطائفي]. وكانت تركيا بعيدة ويصعب دخولها، كما أن المعلومات المتوفرة بشأن ذهاب اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية قليلة، وأما الحركة الرئيسية فكانت باتجاه الأردن (هيومن رايتس ووتش، 2006: 18). لكن السؤال المطروح هل استقبلتهم الأردن؟

لقد أغلق الأردن حدوده في البداية، ثم سمح بدخول عدة مئات منهم إلى مخيم الرويشد المعزول القاحل الذي يقع على مسافة (85) كم داخل الحدود الأردنية. أما بقية اللاجئين الفلسطينيين فظلوا أكثر من سنتين في مخيم الكرامة الذي لا يقل قسوة، والواقع داخل المنطقة العازلة على الحدود العراقية الأردنية، إلى أن قامت السلطات الأردنية بإغلاقه عام 2005 ونقلتهم إلى مخيم الرويشد (كريم، 2010: 223). ولم تقتصر المخيمات الحدودية على هاذين المخيمين بل أُنشِئت عدة مخيمات على الحدود العراقية الأردنية وأخرى على الحدود العراقية السورية.

وتوزع آلاف من الفلسطينيين على تلك المخيمات ومكثوا في خيام وفَّرتها الأمم المتحدة في انتظار موافقة السلطات السورية والأردنية على استقبالهم وإدخالهم إلى أراضيها، إلا أن ذلك لم يحدث [ما عدا بعض الاستثناءات] إلى حين موافقة دول أخرى على استقبالهم (المختار، 2015/8/7).

وقد توزعت المخيمات الحدودية التي آوت اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق كما يلي:

1. مخيم الرويشد:

تم إنشاؤه داخل الحدود الأردنية، وسُمي مخيم إيواء (1)، وضم ما بين (500 – 1000) شخص (صالح، وآخرون، 2009: 29). وقد كان سكان المخيم سجناء من الناحية العملية، إذ يحيط بالمخيم سور تحرسه الشرطة الأردنية. وينال اللاجئون إذناً بمغادرة المخيم والذهاب إلى بلدة الرويشد للتسوق، لكنهم لا يستطيعون مغادرة المخيم لغير ذلك. أما عندما يحتاج اللاجئ علاجاً في المستشفى فإن الشرطة تخفره باستمرار حتى وهو على سرير المستشفى. وأما زيارة أي شخص لمخيم الرويشد (الأقارب والأصدقاء والصحفيين ومسؤولو الإغاثة أو حقوق الإنسان) فتحتاج موافقة مسبقة من وزير الداخلية الأردني (سلامة، 2007: 49).

وقد فضل قرابة (250) من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في المخيم العودة إلى الوضع الخطير الذي كانوا يعيشونه في العراق على البقاء في المخيم. لكن كثيراً منهم والذين عادوا "طوعاً" إلى بغداد عام 2004 ما لبثوا أن عادوا فهربوا من الاضطهاد في بغداد في نيسان/ أبريل 2006 قاصدين الأردن، لكن الأردن أغلق الحدود في وجوههم هذه المرة، كما منعهم حرس الحدود العراقيين من مغادرة العراق (المصدر نفسه: 49–50).

وكان وزير الداخلية الأردني سمير الحباشنة قد أعلن أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2003 أن الحكومة الأردنية قررت الإبقاء على مخيم الرويشد للاجئين بعد ما كان من المقرر إغلاقه نهائياً في بداية خريف العام المذكور، وقال الوزير أن وزارته قررت تمديد إقامة مخيم الرويشد للاجئين حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2003، شارحاً أن هذا القرار مرده ضرورة إتمام الاتصالات من أجل إيجاد حل للاجئين العالقين في هذا المخيم. وقال: آمل أن نتمكن من إنهاء الاتصالات ونتوصل إلى نتائج تتيح إغلاق المخيم، وحل مشكلة اللاجئين بحلول نهاية العام الحالي [2003] (المجموعة 194، 2003/10/31).

لكن لم يتم إغلاق هذا المخيم إلا في أواخر عام 2007 بعد أن عاد جزء من قاطنيه إلى بغداد، والجزء الآخر تم ترحيلهم إلى البرازيل وكندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا (صالح، وآخرون، 2009: 29) وجميعها

ليست دولاً عربية، مما يدلل على مدى التعاون العربي، ومدى نجاح الاتصالات التي تحدث عنها الوزير الأردني.

2. مخيم الكرامة:

ويقع في المنطقة الحدودية العازلة التي يبلغ عرضها (2) كم وتفصل بين الأردن والعراق (سلامة، 2007: 50). وقد أنشئ هذا المخيم ليضم العديد من اللاجئين من جنسيات عدة، وانضم إليه العديد من الفلسطينيين (أبو السعود، 2009/5/23) إلى أن قامت السلطات الأردنية بإغلاقه عام 2005 ونقلتهم إلى مخيم الرويشد (كريم، 2010: 223).

3. مخيم طريبيل:

تَشكَّل المخيم في البداية مع وجود (89) لاجئ فلسطيني خرجوا في 18 آذار/ مارس 2006 بعد أحداث تفجير المساجد، وقد مُنعوا من دخول الأردن، فأُقيم لهم مخيم في طريبيل داخل الأراضي العراقية ليصبح العدد (178). وقد تم إغلاق المخيم بعد موافقة الحكومة السورية على دخولهم لأراضيها بتاريخ 12 أيار/ مايو 2006 (أبو السعود، 2009/5/23).

4. مخيم الهول:

أنشئ هذا المخيم في المثلث السوري التركي العراقي على بعد (50) كم من محافظة الحسكة شمالي سورية، على مسافة (1) كم من قرية الهول، انضمت إليه العائلات التي كانت في مخيم طريبيل بالإضافة إلى عائلات أخرى انضمت إليهم، وكان عددهم (304) لاجئ فلسطيني، ومن قبلهم استقبل هذا المخيم (18) لاجئ فلسطيني نُقلوا إلى كندا لاحقاً. بعدها ظلت الأعداد تزيد وتنقص، حيث ظل المخيم مفتوحاً [إلى حين سيطرة تنظيم الدولة على المنطقة] (المصدر نفسه).

5. مخيم التنف:

ويقع في المنطقة العازلة بين الحدود السورية العراقية بالقرب من مركز التنف الحدودي (صالح، وآخرون، 2009: 30). ويبعد المخيم (260) كم عن أقرب منطقة سكنية (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير، 2007: 3). تم إنشاؤه في 12 أيار/ مايو 2006 بعد تدفق أعداد من اللاجئين الفلسطينيين على أمل الالتحاق بمخيم الهول، إلا أن السلطات السورية منعتهم من ذلك، وقررت عمل مخيم في هذه المنطقة القاحلة، وقد وصل عددهم (354) لاجئ فلسطيني مع نهاية 2007، وقد ارتفع عددهم ليصل في عام 2009 إلى حوالي (880) لاجئ. كما أن الظروف المعيشية في هذا المخيم تكاد تكون مستحيلة من حيث صعوبتها (أبو السعود،

2009/5/23). وقد بقي هذا المخيم مفتوحاً إلى حين موافقة كل من فرنسا والسويد والنرويج وبريطانيا وبلجيكا وتشيلي وفنلندا على استقبال لاجئي هذه المخيم (المختار، 2015/8/7).

6. مخيم الوليد:

ويقع على الجانب العراقي من الحدود السورية، بالقرب من نقطة عبور الوليد الحدودية، في منطقة ليست بعيدة عن مخيم التنف (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 4). أُقيم هذا المخيم في صحراء الأنبار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، وأعداد اللاجئين في هذا المخيم ظلت تتزايد وتتناقص باستمرار حتى وصلت الأعداد فيه عام 2009 إلى 1700 لاجئ (أبو السعود، 2009/5/23).

وقد بقي مخيم الوليد الواقع في المنطقة الغربية من العراق وكذلك مخيم الهول الواقع في المنطقة الشمالية من سورية دون كفيل حتى وصول تنظيم الدولة، الذي ألغى بدوره الحدود بين العراق وسورية، ونقل المقيمين في المخيمين إلى ما يصفه بـ "ولايات الخلافة الإسلامية" (المختار، 2015/8/7).

وتجدر الإشارة إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات كانت تزداد وتتناقص تبعاً للوضع الأمني في العراق ودرجة استهداف اللاجئين بالخطف والقتل. كذلك ما يتعلق بقبول بعض اللاجئين في دول الشتات الأوروبية منها وغير الأوروبية (أبو السعود، 2009/5/23).

أما عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات، فقد عاشوا أوضاعاً إنسانية متدهورة نتيجة الوضع البيئي السيئ، وتدهور الوضع الصحي، وعدم توفر العلاج الملائم، والحاجة الماسة للعلاج في المشافي. وقد سُجل عدد من الوفيات في مخيمات التنف والوليد والهول نتيجة تدهور حالتهم الصحية. وشرح السفير حسين مصطفى عبد الخالق مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية تلك الأوضاع بقوله: "هم موجودون في مكان بالخلاء لا توجد بنية تحتية، ولا مراكز صحية ولا مياه للشرب، لا يوجد أي شيء له علاقة بالحد الأدنى المطلوب للحفاظ على كرامة وآدمية الإنسان" (صالح، وآخرون، 2009: 32).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الأوضاع الإنسانية المتدهورة، ففي فجر يوم 24 نيسان/ أبريل 2007 ضربت عاصفة رملية شديدة مخيم الوليد، مما أدى إلى حدوث حالات اختناق كثيرة. وفي فجر اليوم التالي اندلع حريق في مخيم التنف، أدى لحرق أكثر من (10) خيم، وإصابة (8) لاجئين فلسطينيين بحروق (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (ج)، 2015/7/18). وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 نشب حريق كبير في مخيم التنف للمرة الثانية، مما أدى إلى إصابة (22) لاجئاً فلسطينياً، والذين أصيبوا باختناق وحروق وصدمات، كما تضرر (41) لاجئاً من أصل (341) كانوا يعيشون في المخيم نتيجة احتراق (33)

خيمة كانت على مقربة من مولدات الطاقة أتت النيران على كل محتوياتها (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان- راصد (أ)، 2015/7/18).

وفي الوقت الذي رفضت فيه كل من الأردن وسورية السماح لهؤلاء اللاجئين في تلك المخيمات الدخول إلى أراضيهما أقدمت سلطات الحدود العراقية على ختم وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من نقطة الحدود العراقية بعبارة "يُسمح بالخروج، ولا يُسمح بالعودة". هذا إضافة إلى أن وزارة الداخلية العراقية أبلغت المنظمات الدولية المختصة بما فيها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن الفلسطينيين الفارين من العراق لا حق لهم بالعودة إليه. وهكذا بات هؤلاء رهينة المناطق العازلة على الحدود، إذ ليس لهم اجتيازها وليس لهم العودة حيثما كانوا. وبات هؤلاء اللاجئون يتمثلون أحد أوجه المأساة والأزمة العراقية والتطاحن الطائفي والمذهبي هناك، فإما يعيشون الإرهاب والتقتيل والترويع والتهجير، وإما باتوا على الحدود في المناطق العازلة في أوضاع غير إنسانية وخاصة النساء والأطفال منهم (قبعة، 2007: 91).

ثالثاً: الهجرة الخارجية:

أدت الأحداث الدامية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى هروب الآلاف منهم، وتوزعهم في عدد من الدول العربية ممن قبلت استضافتهم، أو ممن تمكنوا من الدخول إليها بشكل غير قانوني بعد رفض هذه الدول لهم، ولاسيما بعد تمنُّع الحكومة العراقية عن تجديد وثائق سفرهم (العلي، 2010: 67). ولم تسمح كل من السلطات الأردنية والسورية للاجئين الفلسطينيين بالدخول والإقامة على أراضيها سوى لحالات استثنائية. وبالطبع لم يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية نظراً للرفض الإسرائيلي.

إلا أن حوالي (20) أسرة فلسطينية من اللاجئين الفارين من العراق تمكنت من دخول قطاع غزة بمجهود فردي وعلى مراحل وبطرق غير رسمية، حيث اجتاز بعضهم الحدود المصرية الفلسطينية بشكل غير رسمي، فيما تمكن البعض الآخر من الدخول عبر معبر رفح عام 2013 (أبو زيد، 2016/12/17)[1]، حيث استفادوا من التسهيلات التي كانت على المعبر في تلك الفترة.

وضمن محاولات حل مشكلة اللاجئين على الحدود وافقت السودان عام 2007 بمنح حق اللجوء على أراضيها لبعض مئات من اللاجئين الفلسطينيين (كريم، 2010: 218). وفي 7 كانون الثاني/ يناير 2008 قالت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية أنها "بصدد البدء بإجراءات تنفيذ عملية نقل

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية السورية إلى السودان بعد حسم مسألة الإقامة في العاصمة السودانية الخرطوم" (عربي أون لاين صحيفة الشعب اليومية، 2008/1/7). وفي 3 شباط/ فبراير 2010 أكد نائب رئيس دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير محمد أبو بكر بأن السلطات السودانية وافقت على استضافة (38) لاجئاً فلسطينياً جديداً بناءً على رغبتهم (شبكة طنجة الإخبارية، 2010/2/5).

دول الشتات الجديدة:

بالإضافة لبعض الدول العربية، فقد تمكنت أعداد من اللاجئين الفلسطينيين [وهي الأكثر] من الوصول إلى دول أجنبية عديدة (العلي، 2010: 67) بعد أن وافقت تلك الدول على استقبالهم.

ومن مظاهر الشتات والتشرذم سفر العشرات إلى دول أوروبا بطرق ملتوية، وصعوبات مضنية؛ فراراً من القتل الذي يلاحقهم، وطلباً للجوء الإنساني الذي لم يجدوه عند معظم الدول العربية (اليوسف، 2007: 162). ولم يكن يخلو هذا النوع من الهجرة من الصعوبات والكوارث.

ففي 20 أيلول/ سبتمبر 2015 نجا اللاجئ الفلسطيني فلاح حسن العباس من الغرق قبالة السواحل التركية، بينما لقيت أمه وشقيقته وابنتيه مصرعهم، حيث اصطدم القارب الذي يقلهم بعبَّارة، حسب وسائل إعلام تركية. وكان العباس قد غادر العراق برفقه أسرته بعد تدهور الوضع الأمني والاستهداف والاعتقالات العشوائية لعدد من اللاجئين الفلسطينيين (موقع فلسطينيو العراق، 2015/9/20).

وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من العراق على العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكيتين وأستراليا، ولا زال البعض منهم ينتظر حلمه باللجوء. وفيما يلي عدداً من تلك الدول:

1. **قبرص:** استضافت قبرص حتى منتصف 2009 حوالي (1700) لاجئ فلسطيني، وقد شكل هؤلاء اللاجئين جمعية حقوق الإنسان الفلسطينية التي ترأسها جبريل محمود حسن تيم. وتقدم قبرص للاجئين الفلسطينيين مرتباً شهرياً حسب عدد أفراد الأسرة، كما تمنحهم تأمين صحي وبدل إيجار منزل، إلا أن معظمهم لا يستطيع العمل إلا في الزراعة، كما يدرس أبناؤهم في المدارس اليونانية. لكنهم يعانون من مشكلة اللغة اليونانية في المدارس إضافة إلى المضايقات التي تتعرض لها اللاجئات من زملائهن القبارصة في المدارس على خلفية ارتدائهن الحجاب (أبو السعود، 2009/5/23).
2. **تشيلي:** استقبلت (116) لاجئاً فلسطينياً من العراق من مخيم التنف، توزعوا على ثلاث مناطق هي: سانتياغو العاصمة وفيها (11) عائلة، ومدينة لاكاليرا وفيها (7) عائلات، ومدينة سان فليبي وفيها

(8) عائلات. وأشار أحد اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا هناك في رسالةٍ أعدَّها إلى صعوبة العمل والحصول على شقة ضمن المخصصات المقررة لهم، إضافة إلى صعوبة تأمين العلاج (صالح، وآخرون، 2009: 31).

3. **البرازيل:** وكانت في شهر أيلول/ سبتمبر 2007 قد استضافت (100) من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مقيمين في مخيم الرويشد. وفي رسالة كتبها جاد الله صفا من البرازيل أشار إلى خوف اللاجئين من المستقبل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها (أبو السعود، 2009/5/23).
4. **السويد:** وقد استقبلت السويد عام 2008 عدة مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين بلغ مجموعها (157) لاجئاً (المصدر نفسه). ويعاني هؤلاء اللاجئين هناك من أوضاع صعبة في ظل عدم تعاون الحكومة السويدية في توفير التسهيلات اللازمة لهم (موقع فلسطين الآن، 2015/9/13).
5. **النرويج:** والتي استضافت ولأسباب إنسانية وصحية (28) لاجئاً فلسطينياً من مخيم الوليد والذين غادروا المخيم في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2008 (أبو السعود، 2009/5/23).
6. **أيسلندا:** وكانت أيسلندا قد قبلت لجوء (25) لاجئاً فلسطينياً من العالقين على الحدود العراقية السورية، في خطوة أولى على طريق حل الأزمة الإنسانية لحوالي (3000) لاجئ فلسطيني يوجد بينهم أكثر من (300) طفل يعيشون في مخيمات صحراوية (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد، 2008/9/16).
7. **الهند:** وصل أكثر من (100) فلسطيني إلى الهند خلال عام 2006 بدفعات مختلفة للحصول على شيء من الأمان المفقود ولو في شبه القارة الهندية الفقيرة المعدمة، طالبين اللجوء من الأمم المتحدة (اليوسف، 2007: 162). وقد وصلت أعداد اللاجئين الفلسطينيين هناك حتى منتصف 2009 حوالي (300) عائلة فلسطينية. وتجدر الإشارة أن هؤلاء يتخذون من الهند مقراً مؤقتاً لهم ريثما يتم قبولهم في إحدى دول اللجوء الأوروبية (أبو السعود، 2009/5/23).
8. **ماليزيا:** وقُدِّر عدد العائلات التي وصلت إلى ماليزيا بـ(100) عائلة وذلك حتى عام 2009، وقد عانوا من عدم تمكنهم من العمل أو اكتساب الحماية القانونية هناك، واعتقل عدد منهم، حيث عانوا من مشكلة أنهم دخلوا البلاد بجوازات سفر عراقية مزوَّرة. وقد انتقل عدد قليل منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية (المصدر نفسه).
9. **رومانيا:** في 17 نيسان/ أبريل 2009، أعلنت المتحدثة باسم منظمة الهجرة الدولية جيميني بانديا أنه قد تم نقل (59) لاجئاً فلسطينياً من مخيم الوليد إلى مركز في رومانيا، افتُتِح في آذار/ مارس 2009 نتيجة اتفاق ثلاثي بين الحكومة الرومانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، وأضافت حينها أنه سيتم نقلهم فيما بعد إلى دول أخرى في إطار برنامج إعادة التوطين

الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان قد تقرر نقل (1200) فلسطيني من مخيم الوليد إلى المركز المؤقت في رومانيا تمهيداً لإعادة توطينهم في الولايات المتحدة وبريطانيا (أبو السعود، 2009/5/23).

10. تركيا: في 3 أيلول/ سبتمبر 2009، كشفت مصادر أن تركيا تستعد لاستضافة (200) عائلة من اللاجئين الفلسطينيين من العالقين على الحدود العراقية – السورية (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2009/9/3). وبالفعل فقط وصلت مجموعات منهم توزعوا بالعشرات بين المدن التركية (مشينش، 2012/11/5).

ولم تقتصر الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق على الدول التي ذُكِرَت، بل هناك ما يزيد عن (30) دولة قد استضافتهم على أراضيها، منها: استراليا وفنلندا وتشيكيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا، ودول أخرى غيرها (أبو السعود، 2009/5/23).

وتجدر الإشارة إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى هذه الدول كانت تزيد وتنقص من فترة إلى أخرى، حيث كانت بعض هذه الدول محطات مؤقتة لهم للانطلاق إلى دول أخرى.

وتنوعت مشاكل اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق بحسب الأماكن التي لجأوا إليها بين الانتقاص من حقوقهم واضطهادهم كما حصل في قبرص والبرازيل وإيطاليا، أو مشكلة الاستقرار وفرص العمل وتعليم أولادهم وضمان العلاج الطبي والحصول على أوراق ثبوتية يستطيعون التنقل بحرية من خلالها. أما في الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية بشكل عام وكندا وأستراليا وأمريكا، فعلى الرغم من الراحة المادية نسبياً والضمان الاجتماعي، إلا أن هناك العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية والتربوية (شبكة فلسطين للحوار، 2013/5/15). وهناك الكثير من أشكال المعاناة في كثير من هذه الدول سنذكر بعضاً منها.

من أشكال معاناة اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول:

- **البرازيل:**

منذ وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى البرازيل أعربوا عن استيائهم من الأوضاع التي عاشوها وعانوا منها، سواء من إهمال إلى سوء الوضع المعيشي وسوء الرعاية الصحية (عرابي، 2010/8/16). حتى أن أحوالهم ظلت في تراجعٍ مستمر على كافة الأصعدة دون أن يلتفت إليهم أحد، حتى عند تعرض اللاجئين للأذى والظلم في ظل انتشار عصابات القتل والسطو المسلح وتجار المخدرات، لا يجدون للحكومة البرازيلية أثر، فالحكم في هذه البلاد للقوي وصاحب النفوذ فقط، ولا يوجد فيها حق لأحد، بالأخص اللاجئين ليس لهم

حق بشيء سوى الشوارع، وقد حاولوا الاعتصام أمام مفوضية اللاجئين، ثم حاولوا محاولة يائسة مقابلة أي مسؤول بوزارة الخارجية أو العدل البرازيلية، واعتصموا أمام مقر الرئاسة البرازيلية، ولكن دون جدوى وعندما تحدث أحد المسؤولين قال "إن البرازيلي ينام في الشارع فماذا نحن فاعلون بكم؟" (عرابي، 2009/9/6).

- **السويد:**

بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين غادروا العراق ووصلوا إلى السويد أشار المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان[1] أن وكالة الهجرة السويدية شَلَّت حياة هؤلاء الأشخاص بشكل تام لسنوات عديدة في ظل عدم حصولهم على تصاريح الإقامة، وهو ما يعني حرمانهم من الحق في العمل والتعليم العالي، ودورات اللغة والمسكن أو أية حقوق أخرى. وقال المرصد أنه في 11 آب/ أغسطس 2015 بدأ (320) لاجئاً فلسطينياً من القادمين من العراق من عديمي الجنسية بالاحتجاج أمام وكالة الهجرة السويدية في مدينة مالمو؛ لعدم حصولهم على تصاريح إقامة بعد انتظار دام لعدة سنوات، واحتجاجاً على طلب الحكومة السويدية منهم العودة إلى العراق بحجة أن الأوضاع الأمنية فيه مستقرة ولا تشكل خطراً عليهم. رغم أن الانتهاكات بحقهم في العراق مستمرة حتى الآن (موقع فلسطين الآن، 2015/9/13).

- **قبرص:**

وكان قد وصلها حتى عام 2011 أكثر من (3000) لاجئ فلسطيني بمغامرات عبر البحر الأبيض المتوسط، لكن تبددت أحلامهم وبدأت هجرات عكسية من قبرص إلى دول أخرى نتيجةً للمصير المجهول لتلك العوائل التي بحثت عن أملٍ في العيش الآمن والاستقرار النسبي (الشعبان، 2012/1/16). وكان قد تعرض بعد الطائفيين من العراقيين في قبرص لبعض هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين، حيث حدث في 19 آذار/ مارس 2007 شجار كبير مع هتاف هؤلاء الطائفيين "مقتدى مقتدى" في إشارة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر. إلا أن الشرطة القبرصية تدخلت وأنهت النزاع (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (ج)، 2015/7/18).

[1] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، منظمة دولية مستقلة تعنى بقضايا حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأسست في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، يقع مقر المنظمة الرئيسي في جنيف. يعمل المرصد ضمن رؤية تهدف إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان بحق مواطني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقديم الجناة للعدالة.

- **استراليا:**

أوضح يوسف الريماوي مؤسس الجمعية الاسترالية لغوث اللاجئين من فلسطيني العراق[1](Aspire) أن من بين المتطلبات التي تفرضها الحكومة الاسترالية كي تعتبر اللاجئ لاجئاً هو الحصول على شهادة من المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.[2] واستراليا تتعامل مع قضية اللاجئين عموماً بشكل متقلِّب، وهي قضية أصبحت محل شد ورخي بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة. وهناك تهويل وتضخيم لمشكلة اللاجئين في الإعلام الاسترالي، بحيث لا نجد تعاطفاً مع اللاجئين من قبل عامة الاستراليين بسبب التخويف الإعلامي. والواقع أن ما تقبله استراليا من لاجئين يدخل فيه تصنيفات أخرى غير تحويلات المفوضية، أضف إلى ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق لا يزالون مجموعة صغيرة لا تتعامل معها الحكومة كمجموعة بل كأفراد، أي أن قبولهم يتم بعد دراسة ملفاتهم بشكل فردي (عبد الله، 2012/7/29).

ولم تقتصر المعاناة على أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين استقر بهم المطاف في الدول الأجنبية أو العربية، فقد عانى ويعاني الذين وصلوا إلى غزة أيضاً من ظروفٍ مشابهة.

وقد أوضح وجدي أبو عبيد عضو لجنة العائدين من العراق، أن معظم العائلات الفلسطينية العائدة من العراق تعيش ظروفاً صعبة نتيجة عدم وجود مصدر رزق وارتفاع قيمة الإيجارات للمساكن، مما يشكل عبئاً حقيقياً على كافة العائدين من العراق. وناشد أبو عبيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس لضرورة التدخل ومخاطبة كافة جهات الاختصاص لحصول كافة العائدين على رقم وطني واستخراج بطاقة هوية مواطنة فلسطينية ليتم حصولهم على جوازات سفر فلسطينية، موضحاً أنهم لا زالوا يحملون وثائق سفر عراقية وجوازات سلطة استخدام خارجي (دنيا الوطن، 2015/4/5). وللعلم فالأمور مازالت على حالها حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، ولم يتغير شيء حيث يعيش معظمهم أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[3].

رابعاً: أعداد من تبقى في العراق من اللاجئين الفلسطينيين:

بعد كل ما حدث للاجئين الفلسطينيين في العراق من تهجير وتشتت في أنحاءٍ شتى من العالم، أصبح العدد الأكبر منهم خارج العراق. ومثلما تباينت الإحصائيات والتقديرات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في

[1] "أسباير" هي اختصار لـ (الجمعية الاسترالية لغوث اللاجئين من فلسطينيي العراق).
ASPIRE: The Australian Society for the Palestinian – Iraqi Refugee Emergency
أسسها الفلسطيني يوسف الريماوي المحاضر في جامعة ملبورن الاسترالية عام 2008. والجمعية تهدف لتقديم الدعم القانوني واللغوي والمادي لفلسطينيي العراق العالقين على الحدود للحصول على حق اللجوء الإنساني في استراليا.

[2] في نظر القانون الدولي، ليس الفلسطينيون اللاجئون، لاجئين فعلاً إلا إذا انطبق عليهم وصف "بدون جنسية" أو "Stateless". أي أن المحك ليس تردي الحالة المعيشية، بل في الفرار من البلد الذي كان مقيماً فيه، والتواجد بشكل قانوني أو غير قانوني ببلد استضافة مؤقتة.

[3] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

العراق قبل الأزمة العراقية، اختلفت وتباينت التقديرات حول أعداد من تبقى منهم في العراق، في ظل عدم توفر إحصائيات رسمية يمكن الاعتماد عليها. لكن لا ضير من إلقاء الضوء على بعض هذه التقديرات.

ذكر رئيس رابطة فلسطينيي العراق في مقابلة له نُشرت على موقع شبكة فلسطين للحوار في 15 أيار/ مايو 2013 أن من أصل (35,000 – 40,000) لاجئ فلسطيني كانوا يعيشون في العراق، لم يتبقَ منهم داخل العراق (5000) لاجئ ربما أقل أو أكثر من ذلك قليلاً، وهو يماثل عددهم عند قدومهم مهجَّرين من فلسطين إلى العراق عام 1948 (شبكة فلسطين للحوار، 2013/5/15).

وحسب (المختار، 2015/8/7) فإن عمليات التهجير أدت إلى انحسار أعدادهم من (42,000) قبيل الاحتلال الأمريكي إلى (7000)، يعيشون حالياً في ظروف صعبة (المختار، 2015/8/7).

بينما ذكر موقع فلسطينيو العراق في 8 أيلول/ سبتمبر 2015 أن قرابة (5000) فلسطيني يقيمون حالياً في العراق غالبيتهم في مجمع البلديات الأكثر تعرضاً للانتهاكات منذ عام 2003 (موقع فلسطينيو العراق، 2015/9/8).

وفي اجتماع ضم عدد من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وممثل عن السفارة الفلسطينية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أيلول/ سبتمبر 2015 أشار بعض اللاجئين إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق كانوا حوالي (40,000) لم يبق منهم حالياً سوى (4000) منعتهم ظروفهم المادية من المغادرة (العبيدي، 2015/9/23).

وحسب (شبكة العودة الإخبارية، 2015/10/1) فقد انخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بوتيرة سريعة جداً بعد أحداث العنف الطائفي عام 2006 ليصل إلى (6000)، ثم عاد وانخفض إلى نحو (3500) في الأشهر الأخيرة، بعد أن ضاق الفلسطينيون ذرعاً بتزايد الاستهداف والتنكيل، وليدفعهم ذلك الوضع المتردي إلى الهجرة نحو الملاذ الأوروبي على غرار فلسطينيي سورية. وقالت دائرة الإقامة في بغداد أن نحو (2500) فلسطيني غادروا العراق خلال أقل من شهر وأن أكثرهم من الشباب، لينعكس ذلك سلباً على نسبة الشباب الفلسطينيين المتبقين في العراق حيث بلغت (30%) فقط (شبكة العودة الإخبارية، 2015/10/1).

في ضوء ما تقدم حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل وبعد الأزمة العراقية، ولو اعتمدنا أقل تقدير حول عدد اللاجئين قبل الأزمة وهو (35,000) وأكبر تقدير لعدد من تبقى منهم حتى الآن وهو

(7000)، فهذا يعني أنه لم يتبقَ من اللاجئين الفلسطينيين في العراق سوى (20%) على أعلى تقدير. ولو اعتمدنا تقديرات أخرى فقد لا تتعدى هذه النسبة الـ(10%)، مما يعكس عمق الأزمة وأثرها على الوجود الفلسطيني على أرض العراق.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق

كان للأزمة العراقية وتبعاتها آثاراً عديدة على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم، حيث طالت هذه الآثار أيضاً وبطبيعة الحال النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو أثر على أوضاعهم المعيشية والحياتية، وعلى مستقبل قضيتهم أيضاً.

أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي طالت اللاجئين الفلسطينيين جراء الأزمة العراقية كجزء من المجتمع العراقي الذي تأثر إجمالاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الأزمة. فقد تأثر اللاجئون الفلسطينيون أيضاً وبشكل خاص نتيجة ما عاشوه من أوضاع خاصة لم يشاركهم فيها أحد حتى من بين الأقليات الأخرى في العراق.

1. الأوضاع الاقتصادية والمعيشية:

كان اللاجئون الفلسطينيون أيام حكم النظام العراقي السابق يتمتعون بكثير من الحقوق منها: الإقامة، والحصول على وظيفة، [وفي فترات] حق امتلاك دار سكن وسيارة، وغيرها من الحقوق. أما في ظل النظام العراقي الحالي، فقد حُرِموا من أغلب هذه الحقوق، وفقدوا وظائفهم، وصودرت ممتلكاتهم، وأصبحوا عرضة للتهديد (الجزيرة نت، 2009/5/14).

وقد مر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بوضع معيشي صعب؛ لقلة توفر فرص العمل، وعدم السماح لهم بالعمل وخصوصاً جيل الشباب، فضلاً عن عدم التفات المنظمات الإنسانية العربية والعالمية لهم، إذ يعمل أغلبيتهم في الحرف العامة، والتجارة البسيطة. على الرغم من ذلك يتعرضون لمضايقات المليشيات وبشكل متزايد (المختار، 2015/8/7).

وقد ارتفعت نسبة البطالة، وانتشرت حالة من الفقر المدقع؛ بسبب كثرة وتصاعد ملاحقة واستهداف اللاجئين الفلسطينيين في أماكن عملهم، وصعوبة تنقلاتهم (اليوسف، 2007: 151)؛ بسبب الوضع الأمني

المتردي، وحالة الخوف والقلق المستمر التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني جراء الاستهداف المتكرر له في جميع أماكن تواجده.

وقد وصل الأمر بمن بقي في العراق من لاجئين فلسطينيين بأن تضطرهم الظروف في كثير من الأحيان أن يُخفُوا فلسطينيتهم، لا تنكراً لها (فكم دفعوا دماءً ثمناً للحفاظ عليها) بقدر ما هو اضطرار إلى كسب لقمة العيش أو للحصول على وظيفة (المحمدي، 2015/10/19).

وقد أوضح ممثل السفارة الفلسطينية في بغداد المستشار جهاد فؤاد القدرة خلال اجتماع مع مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أيلول/ سبتمبر 2015 أن هناك العديد من القوانين التي تساوي الفلسطيني بالعراقي، كما يُعلِن مسؤولو الحكومة العراقية احترام الجالية الفلسطينية، لكن المشكلة في التطبيق الانتقائي والمزاجي لهذه القوانين كما حصل في عدم شمول الفلسطينيين بفرص التعيين في الوظائف العامة أو منحة الطلبة وغيرها. كما تطرق بعض اللاجئين الذين حضروا الاجتماع إلى الحرمان من التوظيف وانعدام فرص العمل، وإلى أن ظروف البلد لا يمكن تحملها، منوهين أن حقوق الفلسطينيين ضائعة، فلا هم لديهم حقوق العراقيين ولا حقوق الفلسطينيين اللاجئين (العبيدي، 2015/9/23).

كما لم يَسلَم اللاجئون الفلسطينيون من المضايقات والابتزاز في أحيان كثيرة، ومن ذلك ما ذكرته شبكة العودة الإخبارية في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 بأن بعض العشائر العراقية ادّعت في الآونة الأخيرة أن لديها مشاكل مالية مع إحدى اللاجئات الفلسطينيات التي تشغل منصب مديرة روضة القدس للأطفال داخل مجمع البلديات في بغداد، لينتهي المطاف باللجوء إلى السفارة الفلسطينية في بغداد لحل الموضوع الذي شملت عواقبه تهجير أكثر من (18) عائلة فلسطينية من المجمع خوفاً من التهديد والوعيد. ولم تكتفِ تلك العشائر بذلك، بل لجأ أفرادها إلى تهديد الفلسطينيين عبر الكتابة على بعض محالهم وشققهم عبارات "لا تُباع ولا تستأجر، مطلوب عشائرياً". ومن الأساليب الأخرى التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون "الابتزاز المالي" خاصة أصحاب المحال التجارية الكبيرة حيث تعرض صاحب مصنع للحلويات للتهديد بإغلاق مصنعه حتى يقوم بدفع مبلغ معين من المال ليعود إلى ممارسة عمله (شبكة العودة الإخبارية، 2015/10/1).

ومن الطبيعي أن لا يقتصر سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية على اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا لفترة في العراق قبل أن يضطروا للهجرة أو الذين لا زالوا في العراق، بل أيضاً أولئك الذين تشتتوا في أنحاء متفرقة من العالم العربي والأعجمي، والذين سبق الحديث عن بعض أحوالهم في بعض الدول كأمثلة، وذلك

في سياق ما تم الحديث به عن الهجرة الخارجية. هذا بالإضافة إلى الأوجه والأبعاد الأخرى لمشاكلهم ومعاناتهم.

وخلال حديث (سبع؛ محمد، 2010) عن اللاجئين العراقيين أوضحا أن مشكلة اللاجئين العراقيين لا تقتصر على بعدها الإنساني والمعاشي، وإنما ستؤدي فضلاً عن ذلك إلى تكوين جيل غير متعلم يفتقر إلى أبسط المقومات الأساسية، وذلك لعدم قدرة مدارس الدول المضيفة ومستشفياتها على تلبية احتياجات اللاجئين العراقيين، أو لعدم تمكن العائلة من حماية أبنائها صحياً وتعليمهم منهجياً نتيجة الفاقة والحاجة، وخصوصاً إذ كانت خدمات الصحة والتعليم في بلد اللجوء لا تتمتع بدعم الدولة (سبع؛ محمد، 2010: 51). هذا والحديث عن اللاجئين العراقيين، فما بال حال اللاجئين الفلسطينيين الذين إضافة إلى ما تَقدَّم والذي ينطبق عليهم أيضاً كحال باقي اللاجئين، فإنهم يعانون من رفض استقبال الدول لهم لاسيما العربية منها، والذين إن تم استقبالهم يواجهون تعقيدات أكبر بكثير من تلك التي يواجهها لاجئو الدول العربية الأخرى كالعراقيين والسوريين.

2. الأوضاع التعليمية والصحية:

فيما يتعلق بالتعليم، لم يعد الطالب الفلسطيني مثل الطالب العراقي، فقد كان من أول القرارات التي أصدرها مجلس الحكم العراقي في العام الدراسي الذي تلا الاحتلال، بأن يدفع الطلاب العرب بما فيهم الفلسطينيون الأقساط الدراسية السنوية، وبعد سجالٍ طويل بين الطلاب والوزارة تم إلغاء القرار. لكن نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة واستهداف الفلسطينيين أصبح الطلاب لا يستطيعون الذهاب إلى مدارسهم أو جامعاتهم، وقد تعرض العديد من الطلبة للقتل أو الاعتقال أثناء تواجدهم داخل كلياتهم أو أثناء عودتهم منها (زقوت، 2015: 167-168).

كما دفع تردي الأحوال المعيشية العديد من الطلبة الفلسطينيين إل ترك مقاعد الدراسة للتخفيف عن أسرهم بتوفير مصاريف الدراسة إلى المعيشة. هذا بالإضافة إلى عدم التجانس في العديد من الحالات بين الطلبة الفلسطينيين وإدارات المدارس أو الجامعات. كل هذا أدى إلى زيادة نسبة التاركين لمقاعد الدراسة عن معدلاتها الأساسية، حيث ارتفعت إلى (58%) من نسبة الأطفال والشباب الذين تتوجب أعمارهم الالتزام بالدراسة (المصدر نفسه: 169).

أما فيما يتعلق بالأوضاع الصحية، ونظراً للحالة الاقتصادية والأمنية السيئة التي شهدها العراق بعد الاحتلال، لم يعد لدى ذوي المرضى من اللاجئين الفلسطينيين القدرة على علاجهم سواء بالداخل أو الخارج.

وقد طرأ على الفلسطينيين بعد الاحتلال حالة جديدة لم يعرفونها من قبل، وهي عدم قدرتهم على الوصول إلى المستشفيات، وذلك لسيطرة المليشيات المسلحة عليها. ومن أمثلة ذلك ما ذُكِر حول مستشفى الزهراء في الحبيبية، الذي تحول إلى معتقل للتعذيب والتصفية الجسدية والإبادة الجماعية، حيث نقلت المليشيات التابعة لمقتدى الصدر أعمالها إلى هذا المستشفى. وقد أكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي صدر منتصف آذار/ مارس 2008 على "الممارسات اللا إنسانية" التي تُمارَس داخل المستشفيات العراقية، حيث أشار التقرير إلى حادثة إلقاء القبض في شباط/ فبراير 2007 من قبل القوات الأمريكية على عدد من كبار المسؤولين في وزارة الصحة العراقية بمن فيهم حاكم الزاملي نائب وزير الصحة الذي وجهت إليه تهمة تنظيم قتل المئات من الأبرياء في مستشفيات بغداد بما في ذلك المرضى وأفراد أسرهم (زقوت، 2015: 170-171).

3. التشرذم وتفكك النسيج الاجتماعي:

نتيجة لشظف العيش والضنك وتوالي الانتهاكات تشرذمت وتجزأت وانشطرت العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش في العراق في أكثر من (30) دولة معظمها أجنبية، ولو أضفنا المساحات الشاسعة لبعض الدول التي تتكون من ولايات ومقاطعات ومدن كبرى، لنتج عن ذلك فعلياً تشتت وتبعثر اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من (60) أو (70) دولة (الشعبان، 2012/1/16). ولم تقتصر حالة التشتت والتشرذم على العائلات الفلسطينية خارج العراق، بل أيضاً من تبقوا داخل العراق، حتى أن التشرذم وصل إلى الأسرة الواحدة.

لقد كان أوضح مظهر وأبرز مَعلم للاجئين الفلسطينيين في العراق هو التشرذم والتشتت وتفسخ النسيج العائلي والروابط الأسرية، إذ لا تكاد تجد عائلة فلسطينية تقيم في مكان واحد أو حتى مكانين (المصدر نفسه) ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصلت الأمور إلى أنَّ بعض الأسر الفلسطينية أجبرتها الظروف على مغادرة العراق ولا زال لها أبناء معتقلين أو مفقودين داخل العراق.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير مازن أبو زيد بخصوص أحد المعتقلين الفلسطينيين في السجون العراقية، والمتزوج من امرأة عراقية من مدينة الفلوجة وله خمسة من الأبناء، حيث حاولت زوجته مراراً معرفة مكان اعتقاله دون جدوى لعدم ورود اسمه في الكشوفات الرسمية للمعتقلين حيث تم تسجيله باسم مغاير لاسمه الحقيقي، بعدها تمكن هذا المعتقل من إرسال رسالة لزوجته عبر أحد المعتقلين المفرج عنهم يطلب منها مغادرة العراق تفادياً للمضايقات التي تتعرض لها هناك، وبالفعل تمكنت هذه الزوجة العراقية الأصل من الوصول إلى غزة حيث تعيش هي وأطفالها (أبو زيد، 2016/12/17)[1].

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولنا أن نتصور المأساة (أهل الزوجة في العراق، والزوج معتقل في السجون العراقية لا يُعرف مصيره، والزوجة تعيش مع أولادها في غزة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة).

إن أخطر ما في هذا التشرذم، هو ضعف الأواصر الأسرية، وتكَسُّر الروابط العائلية والاجتماعية، واندثار كثير من التقاليد والأعراف والأخلاق والعادات، في ظل هذا الشتات المميت المقيت، وتلك هي النكبة التي فاقت نكبة آبائهم وأجدادهم عند اقتلاعهم من أرض فلسطين (الشعبان، 2012/1/16).

4. العيش وسط مجتمع عراقي كاره للوجود الفلسطيني:

عاش اللاجئون الفلسطينيون في العراق قبل الأزمة العراقية كما أسلفنا مع إخوتهم العراقيين في السراء والضراء، وضمن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ورغم المشاكل التي عاناها اللاجئ الفلسطيني بخصوص موضوع التملك ومشكلة السكن التي لم تُحَل رغم الجهود التي بُذِلَت، ورغم بعض القيود هنا وهناك؛ إلا أن الفلسطيني كان له احترامه على المستويين الرسمي والشعبي (سمور، 2009: 23–24).

وقد تعايش اللاجئون الفلسطينيون مع العراقيين طيلة فترات وجودهم وتصاهروا معهم وتآلفوا، إلا أن الأمور انقلبت رأساً على عقب بعد احتلال العراق وسقوط بغداد والنظام في 9 نيسان/ أبريل 2003 (النبهاني، 2007: 7). حيث أصبح اللاجئون الفلسطينيون يعيشون في بيئة طاردة، فقد عملت أجهزة الإعلام العراقية على خلق حالة نفور من الفلسطينيين. وبالتالي أصبحوا يعانون نكد العيش من خلال التضييق عليهم في مختلف الجوانب الحياتية (شبكة فلسطين للحوار، 2013/5/15). وحسب ما أفاد به أحد اللاجئين الفلسطينيين، فقد تغير العراق كلياً بعد الاحتلال الأمريكي، ولم يعد العراق عراق ما قبل عام 2003، فقد أصبح هناك عراق جديد بإدارةٍ جديدة وثقافةٍ جديدة (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[1].

فمع الاحتلال الأمريكي ووجود نظام سياسي عراقي طائفي، وتحريض إعلامي مستمر ضد الفلسطينيين بشكل خاص، ومع مرور الوقت أصبح اللاجئ الفلسطيني في العراق يعيش في ظل مجتمع عراقي كاره للوجود الفلسطيني، وناظراً للفلسطيني بعين الريبة والشك والاتهام في أحيانٍ كثيرة، وبعين الحسد على ما يعتبره امتيازات أحياناً أخرى.

ولم تقتصر تلك النظرة للفلسطيني على أولئك الذي ينتمون للطائفة الشيعية والذين ينظرون للفلسطينيين من منظورهم الطائفي كمسلمين سنَّة خاصة في ظل ما يشهده العراق من صراع طائفي، ولا حتى على أولئك الذين ينتمون أو يُنَاصرون الأحزاب العراقية التي عارضت النظام العراقي السابق، على افتراض أن

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

الفلسطينيين كانوا أعواناً له كما يعتقد الكثيرين منهم، لكن تلك النظرة وحالة الكراهية امتدت إلى شرائح عديدة من الشعب العراقي، الذين لا يعرفون حقيقة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ووصَلَتهم الصورة مغلوطة وفيها الكثير من الافتراءات عنهم وعن أوضاعهم.

وحسب ما أورده (النابلسي، 2006)، تحدث أحد اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون ملجأ الحرية في بغداد قائلاً: "حالياً، أينما تذهب في أي مكان في العراق، لا يستطيع ابن الجالية الفلسطينية[1] أن يُعَرِّف نفسه بأنه فلسطيني؛ لأنه يخاف من الانتقاد أو الانتقام أو من أي كلمة جارحة ... أي واحد من أفراد الجالية الفلسطينية عندما يركب في السيارة ويتم الحديث عن أي موضوع لا يتجرأ أن يقول أنا فلسطيني"، كما أفاد هذا اللاجئ بأنه كان راكباً يوماً سيارة فإذا بعراقي يقول أن "العرب كلهم بدهم حرق" وبخاصة الفلسطينيين، حيث كان صدام حسين يعطي كل واحد منهم مليون دينار عراقي في السنة مصروف جيب، وكان يعطي لكل واحد كمبيوتر وسكن. في لحظتها لم يتحمل هذا اللاجئ السكوت فقال: "أنا فلسطيني من أين لك هذه المعلومات؟ هذا كله كذب". لكنه كما أفاد فقد ندم أن قال أنه فلسطيني؛ لأن الجميع مُعَبأين بروحٍ عدائية ضد الفلسطينيين (النابلسي، 2006: 81).

وقليل من العراقيين من يعرف وضع الفلسطينيين في العراق، فالذين أطلق عليهم أحد الصحفيين الغربيين اسم "فلسطينيو صدام" هم المَنسِيُّون من الأمم المتحدة والجماعة الدولية والجامعة العربية وأنظمة الحكم المتتابعة في العراق. الأنكى من ذلك، هناك من يحسدهم على وضعهم المتميز باعتبار أن خطاب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين كان باستمرار خطاباً يوحي بأن الفلسطيني هو أقرب الناس للنظام، وبالتالي فهو بالضرورة يعيش في بحبوحةٍ من العيش وامتيازات لا حصر لها. فالخطاب السياسي المُعلَن منذ (40) عاماً هو خطاب مُوَالٍ للقضية الفلسطينية دون حدود وداعم للشعب الفلسطيني بشكل يمكن معه تصور العراق جنة للفلسطينيين (مناع، 2003). لكن الواقع ينفي ذلك؛ فالخطابات والقوانين والقرارات في العراق شيء والواقع شيء آخر.

أفاد بعض اللاجئين الفلسطينيين لهيومن رايتس ووتش في 29 نيسان/ أبريل 2003 قائلين: "صحيح أننا كنا نشعر بالأمان عندما كان صدام هنا، لكننا لم نكن نعيش في الجنة كما يتخيل البعض. انظروا إلى بيوتنا، إنها غير صالحة لمعيشة أسرنا، وهذه هي المنازل الأفضل من بين منازلنا. فبإمكاننا أن نريكم منازل

[1] مع تحفظ الباحث على استخدام تعبير "الجالية الفلسطينية"، لأن الفلسطينيين في العراق لا ينطبق عليه مفهوم جالية كالجاليات الموجودة في العراق، وإنما هم في غالبتهم لاجئون اضطرتهم الظروف لأن يكونوا في العراق.

أسوأ منها بكثير حيث يعيش الأطفال بجوار مياه الصرف. وفي الشتاء تصل المياه في بيوتنا حتى الركبة بسبب عدم وجود صرف صحي" (هيومن رايتس ووتش، 2006: 12).

رغم ذلك اتُّهِم الفلسطينيون أنهم من أتباع صدام، وأنه كان يغدق عليهم العطايا، وأنهم يسكنون في شارع حيفا ذو الشقق الفارهة. ورغم الوضع السكني المتردي للفلسطينيين في العراق إلا أن المتصيدين يقولون أنهم كانوا منعمين في زمن صدام. "تحيلهم إلى ملجأ الزعفرانية ليروا النعيم"[1] (العراقي، 2006/12/18).

ولبيان مدى قوة تأثير التحريض والصورة المغلوطة عن الفلسطينيين في العراق لدى الكثير من العراقيين، وما يشعر به المحيط الذي يعيش وسطه هؤلاء الفلسطينيين نورد جزءًا من القصة التي نشرها موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان – راصد، لأبي محمد اللاجئ الفلسطيني الذي جاوز عمره الـ(75) عاماً، والذي كان له مراجعة في إحدى الدوائر الرسمية في الدولة، وبعد إبرازه لهوية الإقامة والتي تُظهِر فلسطينيته، ما كان من الموظف إلا أن يمسك الهوية ويقلِّبها وهو ينظر بعين الحقد والكراهية قائلاً لأبي محمد باللهجة العامية: "ها أكلتم خيرات العراق". فأيُّ تثقيفٍ هذا؟ وأي كُرهٍ يضمره هذا الموظف وأمثاله ممن يعيش الفلسطينيون وسطهم؟. ونسي هذا الموظف أن آخر التقارير تقول بأن العراق يفقد كل يوم (15) مليون دولار، لم يسأل عنها هذا الموظف، كما أنه لم يسأل عن المليارات المفقودة، والتي يسأل العالم كله عنها إلا هو وأمثاله، كما أنه لم يسأل القوات المحتلة والتي عاثت في أرضه الفساد، وسرقت وتسرق خيرات البلاد وهو يتفرج عليها، لا بل ربما يعتبرها قوات تحرير، هذه القوات هي التي قتلت ما يقرب من ثلاث أرباع المليون عراقي، ولم يكلف نفسه هذا الموظف وأمثاله بالسؤال عنهم، بل صب غضبه وحقده على لاجئ فلسطيني جاوز عمره الـ(75) متهماً إياه بأكل خيرات العراق (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (د)، 2015/7/18).

ولم يكفِ اللاجئين الفلسطينيين أن وقعوا ضحيةً لما حدث ويحدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بل يُتَّهموا دوماً بالإرهاب. والآلاف من الشهداء العراقيين الذين قُتِلوا على يد الاحتلال فلا يُرى قاتلهم، وإنما فقط يُرى "إرهاب اللاجئ الفلسطيني" المغلوب على أمره.

وما أن يُتهم فلسطيني بأحد التفجيرات – وقبل أن يثبت ضده شيء – حتى تنهال الشتائم من المتابعين، كما تبدأ لغة التخوين الجماعية باسترجاع اتهام قديم للشعب الفلسطيني بأنه "باع أرضه لليهود" منذ زمن، كأنها الكذبة الإسرائيلية التي صُمِّمت من أجل هذه اللحظات، حتى أنه ليس غريباً أن تجد على "فيسبوك" أحداً يتحدث عن هذه الكذبة كأنها حقيقة تاريخية ثابتة (نصار، 2015/10/24).

[1] راجع أوضاع السكن في المبحث الثاني من الفصل الثاني للتعرف على مشاكل السكن ووضع الملاجئ.

والأهم أن هذا الوسط الكاره للفلسطيني وتلك الصورة المغلوطة عن الفلسطينيين لم تقتصر على عامة الناس، بل أيضاً شملت المثقفين وحتى بعض القادة السياسيين. يقول الدكتور هيثم مناع المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس في تقرير له أعده عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق: أنه عندما حدَّث كادراً سياسياً قيادياً من المعارضة العراقية عن نيته استشراف وضع الفلسطينيين أثناء زيارته لبغداد، كان جوابه: "احذر فهذا الوسط مليء بأنصار صدام ومخابراته". وعندما عاد مناع لنفس الشخص ليحدثه عما رأى، اغرورقت عيناه بالدمع وقال: "لا غرابة أن يكون المواطن العادي ضحية التضليل وأنا نفسي لا أعرف حقيقة الوضع" (مناع، 2003). لكن في رأيي أنَّ هذا ليس مبرراً لأحد سواء المواطن العادي أم من هو في موقع المسؤولية؛ فالجميع يتحمل مسؤولية المعاناة التي لاقاها ويلاقيها اللاجئ الفلسطيني.

وأوافق الكاتب الفلسطيني عدلي صادق الرأي في قوله بأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ليسوا مسؤولين عن جهل الجاهلين، ممن كانوا يحسدونهم على ما يظنُّونه وضعاً متميزاً لهم، باعتبار أن خطاب صدام حسين السياسي، كان موحياً على الدوام بأن الفلسطينيين هم أقرب الناس إليه، وبالتالي يتمتعون بامتيازات لا حصر لها (صادق، 2005/5/19).

لكن رغم ذلك وللإنصاف وجب التنويه إلى أن حالة الكراهية للفلسطيني رغم انتشارها بصورةٍ واسعة، إلا أن الحالة لا تعمم على جميع العراقيين كما أفاد بذلك أحد اللاجئين الفلسطينيين، فالكثير من العراقيين ظلوا يتعاطفون مع الفلسطينيين وقضيتهم، وبقيت تربطهم بهم علاقات صداقة، ولم يقتصر هذا على العراقيين السنة، حيث تحدث هذا اللاجئ عن أحد أصدقائه العراقيين من الشيعة، والذي قام بزيارته في الأردن بعد هروبه إليها من العراق عام 2006، متحملاً الأذى في سبيل الاطمئنان عليه (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[1].

وفي نهاية الحديث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية تجدر الإشارة إلى أن كل ما حدث للاجئين الفلسطينيين في العراق كان له انعكاس مباشر على حياة اللاجئين، وتدهور الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، وانخفاض معدلات الزواج والولادة، وتفاقم الأمراض، وتفشي البطالة بينهم (شبكة فلسطين للحوار، 2013/5/15).

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

ثانياً: الآثار السياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم:

لعل الفلسطينيين هم الطرف الأكثر تأثراً [بعد العراقيين] بما حدث ويحدث في العراق من حراك سياسي، سواء اتخذ هذه الحراك شكلاً سلمياً أم عنفياً، وذلك نظراً للتداخل والتشابك بين القضيتين أو المسألتين الفلسطينية والعراقية. كما يبدو أن هناك ترابطاً بين ما يحدث في العراق وما يحدث في فلسطين، كما هو حال الترابط بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية إزاء الشرق الأوسط (كيوان، 2007: 127).

فالآثار السياسية الناتجة عن الأزمة العراقية لم تطال اللاجئين الفلسطينيين في العراق فحسب، بل طالت مجمل القضية الفلسطينية عموماً، وبالأخص قضية اللاجئين الفلسطينيين أساس القضية الفلسطينية ومحورها الأساسي.

وكان من أهم الآثار السياسية للأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم كجزء من قضية اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي القضية الفلسطينية عموماً ما يلي:

1. فقدان القضية الفلسطينية لأحد أهم الدعائم العربية المساندة لها:

فعلى الرغم من بعض المشكلات التي كان يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ظل النظام العراقي السابق، إلا أن العراق كان داعماً سياسياً ومادياً وإعلامياً ومعنوياً كبيراً للفلسطينيين والقضية الفلسطينية ولميزان القوة العربية، وذلك بما كان يمتلكه العراق من مقومات مادية وبشرية كبيرة ونظام سياسي شكَّل في مجموعه ثقلاً ووزناً يُعتد به في المعادلة الاستراتيجية العربية والأمن القومي العربي في مواجهة محاولات الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية، إلا أن الأزمة العراقية بما شكلته من انهيار سياسي وعسكري واقتصادي للعراق أفقدت الفلسطينيين والقضية الفلسطينية ذلك الدعم والسند الذي أشرنا إليه، لاسيما في ظل نظام سياسي عراقي جديد غير داعم للقضية الفلسطينية وبالتالي لقضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً، بل وشكَّل هذا النظام السياسي الطائفي عِبئاً ثقيلاً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق تحديداً.

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) في تصوراتهما عبر جعل الاقتتال الطائفي سيد الموقف في العراق الذي كان على الدوام العمق الاستراتيجي للعرب (كريم، 2010: 228). وبالتالي فقد أخرجت الأزمة العراقية العراق كلياً – وإلى فترة قد تطول كثيراً – من دائرة الصراع مع (إسرائيل)، مما يعني أن القضية الفلسطينية قد تلقت ضربة قوية على مستوى الدعم والإسناد العربي لها.

2. التغييب الواضح للمنظور السياسي في تعامل الأطراف المختلفة مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والتعامل معها من منظور إنساني. حيث أدت الأزمة العراقية بما أحدثته من آلام ودماء وتهجير للاجئين الفلسطينيين إلى وضع هؤلاء اللاجئين تحت ظروف إنسانية صعبة، حيث كان الجانب الإنساني في قضية هؤلاء اللاجئين بارزاً وبشكل لافت، مما جعل الأطراف الساعية لإيجاد حلول لقضيتهم وتحت ضغط الحالة الإنسانية المتفاقمة تبحث عن حلول إنسانية فقط، متجاهلةً ما يمكن أن تؤدي إليه تلك الحلول من انعكاسات سياسية سلبية على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

3. لم يعد ممكناً الحديث عن نشاط سياسي أو حزبي أو نقابي للاجئين الفلسطينيين في العراق، فالنجاة بالنفس أصبحت هي المطلوبة فقط، في ظل الأوضاع الجديدة، والمُلاحَقة المستمرة للاجئين الفلسطينيين ونخبهم السياسية وحملات الاعتقالات التي طالت الجميع. وكما أورد (صالح، وآخرون، 2009) خصوصاً حين تم تصنيفهم طائفياً من أصحاب المذهب السني، إلى تصنيفهم كأتباع للنظام السابق، وخصوصاً الأحزاب الفلسطينية السياسية التي كانت مدعومة من حزب البعث (صالح، وآخرون، 2009: 20)، والتي كانت تنشط سياسياً في ظل حكم النظام العراقي السابق.

ومن الأمثلة على منع أي نشاط سياسي أو نقابي أو جماهيري ما قامت به قوات الاحتلال الأمريكي من مداهمة لمقر الهيئة الوطنية الفلسطينية في نادي حيفا الرياضي، ومطاردة واعتقال أعضائها، ومن ثم حلت هذه الهيئة (العراقي، 2006/12/18).

كذلك في عام 2006 حينما نفذ الفلسطينيون تظاهرة للمطالبة بالكف عن زجهم في الصراع الطائفي أو إيجاد دولة ثانية تستقبلهم، لم تستمر التظاهرة أكثر من نصف ساعة، حيث قامت قوات "لواء الذئب" بإطلاق النار عليها وقتل عدد من المتظاهرين (المختار، 2015/8/7).

4. الحديث مجدداً عن توطين اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق:

قد يتبادر إلى الأذهان بأن مسألة التفكير في إعادة توطين الفلسطينيين في العراق قد ولَّت إلى غير رجعة، إلا أن هناك ما يدلل على بقاء هذه المسألة على أجندة المخططين وحتى وقت غير بعيد، خاصةً خلال السنوات الخمس الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق.

أورد (كيوان، 2007) بأنه على خلفية المشهد السياسي الذي أنتجه واقع الاحتلال الأمريكي، أشار مركز الدراسات الفلسطينية في بغداد إلى أن هناك ربطاً بين الانتخابات العراقية وبين إثارة هذا الموضوع، وقالت تقارير أصدرها المركز أن الحكومة الأمريكية و(إسرائيل) تستخدمان الموضوع الانتخابي للضغط على القوى العراقية باتجاه تشجيع عملية التوطين في مقابل الحصول على مساعدات فنية وسياسية في الحملات

الانتخابية، وكشفت معلومات أن رؤوس الأموال اليهودية العالمية لعبت دوراً حيوياً في إقناع الدول بخفض المديونية الخارجية للعراق لقاء موافقة القوى المُرشَّحة للحكم في بغداد على توطين اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي العراقية. كما تحدثت التقارير عن لقاءات جرت بين الرئيس العراقي المؤقت السابق غازي عجيل الياور وبين زعماء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لبحث موضوعات منها توطين الفلسطينيين. كما أشارت بعض التقارير إلى أن القيادة الكردية في شمال العراق أبدت استعدادها لاستقبال بضعة آلاف من الفلسطينيين اللاجئين (كيوان، 2007: 154).

وفي دراسته حول توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق ذكر إبراهيم العلي أن الحكومة العراقية تسعى إلى توطين (20,000– 30,000) فلسطيني في شمال العراق في منطقة أربيل. وأن الرئيس العراقي جلال طالباني لم يستبعد هذه الفكرة موضحاً أنها طُرحت منذ سنوات عندما اقترحت الإدارة الأمريكية أول مرة تطبيقها في كردستان العراق. ويتحدث العلي نقلاً عن إحدى الصحف أن وفداً دولياً زار كردستان للاطلاع على مشاريع جذب إسكانية للبدء عملياً بتوطين اللاجئين في العراق، حيث وافقت حكومة إقليم كردستان العراق على ذلك مقابل إغراءات مالية وأمنية ووعود بإقامة دولة كردية هناك (العلي، 2010: 72).

وقد تضاربت تصريحات الأحزاب الكردية العراقية الرئيسية حول موضوع التوطين في إقليم كردستان، حيث أكد الاتحاد الوطني الكردستاني أن محادثات أجراها القيادي في حركة فتح جبريل الرجوب، مع مسؤول الإقليم لتوطين (20,000) فلسطيني في كردستان، لكن الوفد الفلسطيني ومسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني قالوا "إن الزيارة تهدف خدمة القضايا المشتركة وتقرير الأمن والسلام في المنطقة"، وقال الرجوب في مؤتمر صحفي عقده مع سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميراني في أربيل أن "شيئاً من هذا لم يرد خلال لقائنا مع المسؤولين الأكراد، كما أن الوفد الفلسطيني لم يناقش هذا الموضوع لا مع الرئيس جلال طالباني[1]، ولا مع الرئيس بارزاني[2] وليس في أجندتنا توطين الفلسطينيين في إقليم كردستان". وأشار المسؤول الكردي: "تناقلت القنوات الإخبارية أخيراً أخباراً عن توطين الفلسطينيين في كردستان بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في بغداد وهذا الشيء لم يطرح علينا" (صالح، وآخرون، 2009: 34–35).

وكان الجانب الفلسطيني قد أعرب مراراً وتكراراً عن رفضه القاطع لمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أي مكان كونه يتعارض مع الموقف الفلسطيني الثابت والمُصِر على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

[1] جلال حسام الدين نور الله نوري طالباني، هو الرئيس السابع للعراق، والثاني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وهو كردي شغل المنصب من 6 نيسان/ أبريل 2005 وحتى 24 تموز/ يوليو 2014.

[2] مسعود مصطفى بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق.

لكن ورغم رفض الجانب الفلسطيني ورغم تضارب التصريحات الكردية إلا أن الحديث عن هذا الموضوع في حد ذاته يدل على أن المشروع لم يسقط بعد من حسابات بعض الأطراف.

5. إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج العراق بعيداً عن فلسطين:

طرحت معاناة وتهجير اللاجئين الفلسطينيين في العراق تساؤلاً كبيراً حول أجندات خفية سعت إلى فرض حلول لقضيتهم من خلال إعادة توطينهم في مهاجر جديدة يبدأون فيها حياة بعيداً عن تعقيدات القضية وحدود بلادهم فلسطين، وهو ما يشكل إنهاءً لملف حق العودة (صالح، وآخرون، 2009: 48). وأقول هنا بأن أصحاب تلك الأجندات الخفية قد نجحوا إلى حدٍ كبير في تهجير أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية داخل العراق والمناطق الحدودية أولاً لتعيش وضعاً مأساوياً لا يطاق في المخيمات الحدودية في ظل عدم قبول الدول العربية باستضافتهم، مما يضطرهم للقبول بأي حل إنساني لقضيتهم يحفظ لهم حياتهم بعيداً عن أي حل سياسي يعيد الحقوق إلى أهلها. وكانت النتيجة أن تشتتوا في أكثر من (30) دولة أجنبية.

وحسب الكاتب صادق أبو السعود فسواء كان ذلك بقصد أو بدون، فإن ما جرى مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق هو تهجير وإعادة توطين جديد (أبو السعود، 2009/5/23).

كذلك فقد أثارت مسألة ترحيلهم بأعداد محدودة إلى دول متفرقة مخاوف المراقبين لهذا الملف من توزيع اللاجئين على الدول الغربية، وتوطينهم هناك، وجعله نموذجاً لتطبيقه على نطاق أوسع لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً، في الوقت الذي تُغلَق فيه البلدان العربية المجاورة لفلسطين في وجوههم، وتستنكف الجهات الرسمية والدولية عن المطالبة بحقهم في العودة والتعويض (عيتاني؛ مناع، 2010: 80).

وقد تحدثنا مطولاً في الفصل الأول من هذه الدراسة عن المخططات الصهيونية لتهجير وتوطين الفلسطينيين في العراق، وكيف كان بعدها الجغرافي عن فلسطين أحد أهم الأسباب التي جعلتها خياراً مفضلاً للتوطين. لكن ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق وطريقة تعاطي الدول العربية الأخرى والمجتمع الدولي مع قضيتهم قد تسبب في تهجيرهم وتشتتهم في أنحاء متفرقة من العالم في أماكن بعيدة عن فلسطين أكثر بكثير من العراق، أي أن ما حدث لهم قد تجاوز كثيراً ما كان يحلم به المخططون الصهاينة قبل عشرات السنين.

ومن المفارقات العجيبة أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وبعد تهجيرهم من أرضهم فلسطين واستقرارهم بعيداً عنها عشرات السنين في العراق، ها هم قد توزعوا بعيداً عن أرضهم وعن أرض عروبتهم

على أكثر من (30) دولة أجنبية، بينما ينعم بالعيش على أرضهم في فلسطين من جاءوها مغتصبين من أكثر من (30) دولة أيضاً، لكن لا غرابة في ذلك في زمن التردي والتراجع والتخاذل العربي.

6. فرضت الأحداث التي مر بها اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ظل الأزمة العراقية تساؤلات على مستقبل الوجود الفلسطيني على أرض العراق ومستقبل العراق كدولة من الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين. فبعد أن تبقى فقط ما بين (3500 – 7000) لاجئ فلسطيني في العراق حتى نهاية 2015 حسب التقديرات، بقيت الرغبة في الخروج من العراق بالنسبة للكثيرين منهم قائمة. فقد أورد (المختار، 2015) بأن عميد الفلسطينيين في العراق أو ما كان يعرف بـ"العم أحمد الحسن" وصف وضع اللاجئين الفلسطينيين الحالي قائلاً: "نعيش حالياً حياة سيئة، ولو كان بإمكاننا ترك العراق والرحيل إلى دولةٍ أخرى لفعلنا، حمايةً لكرامتنا وأولادنا الذين ولدوا في العراق. فالمليشيات من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، وطائفية الحكومات جعلت حالتنا صعبة. كما أن المنظمات والهيئات نسيتنا في ظل أعداد النازحين السوريين والعراقيين في هذه الفترة[1]" (المختار، 2015/8/7).

وقبل الانتهاء من الحديث عن آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق كان لابد من الإجابة عن تساؤلٍ قد يبدو منطقياً للوهلة الأولى. فقد يقول قائل: إن ما يُعانيه الفلسطيني هو نتاج وضعٍ عامٍ ومُستَجدٍ طرأ على الكُل داخل العراق بما فيهم العراقيين، فهم يعانون كذلك. بمعنى أن الفلسطيني هو ضمن حالة شاملة. فلماذا هذا التخصيص والتَظَلُّم والاستثناء؟ (اليوسف، 2007: 109).

ونحن هنا لا نُنكِر ذلك، فالأزمة العراقية الناتجة عن الاحتلال الأمريكي وتداعياته طالت جميع مكونات المجتمع العراقي وعلى كافة المستويات تقريباً، كما اتضح في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقد عانى ويعاني الشعب العراقي وربما تستمر معاناته لعقود قادمة. ولا يعني الحديث عن معاناة الفلسطيني إنكاراً وعجزاً عن رؤية ما عاناه ويعانيه العراقي. ولكن أيضاً لا يُعقل أن تكون معاناة العراقي مبرراً أيضاً للسكوت وإغماض الأعين عما يعانيه الفلسطيني.

وفي هذا السياق يتحدث (اليوسف، 2007) بأن الكلام والحديث عن مدى مظلومية الفلسطينيين وما يتعرضون له لا يلغي الظلم الواقع على شريحة معينة وواسعة من العراقيين. وإن الفلسطينيين في العراق أقلية، وهم أكثر الأقليات عرضة للانتهاكات، ووجودهم في العراق كان اضطرارياً فرضته عليهم الظروف،

[1] في السنوات الأخيرة ازدادت أعداد النازحين السوريين بسبب القتال الدائر في سورية بين قوات المعارضة السورية وجيش النظام السوري، إضافة للقصف الجوي الروسي. وفي العراق ازدياد النازحين العراقيين بفعل الحرب الأهلية الطائفية المستمرة، خاصة بعد بروز تنظيم الدولة وسيطرته على مساحات واسعة من العراق.

كما أنهم لاجئون ولهم حقوق تكفلها القوانين الدولية، لذا يجب التعاطي مع قضيتهم من ذلك المنطلق (اليوسف، 2007: 160).

وعلى النقيض من المواطنين العراقيين المُعرَّضين للخطر، والذي يتمكن معظمهم من إيجاد ملجأ خارج البلاد، فليس أمام الفلسطينيين مكان يفرون إليه، فدول المنطقة (مع استثناءات قليلة عارضة) تغلق حدودها بإحكام أمام الفلسطينيين الفارين من العراق (كريم، 2010: 220).

العراقي إذا فقد الأمن والأمان في منطقة فله بدائل عدة في الانتقال إلى محافظة أخرى أو مدينة أو قرية أو منطقة أكثر أمناً وأماناً، أما الفلسطيني فلا يمكنه ذلك؛ لصعوبة تنقله وتحركه داخل البلاد. العراقي إذا تعرض لمعاناة فبإمكانه اللجوء إلى عشيرته أو أقربائه للتخفيف عنه، أو إيجاد حلول له بحسب التركيبة العشائرية لعموم العراقيين، أما الفلسطيني فلا. العراقي بإمكانه في الغالب الاستعانة أو الانتماء أو طلب الاستجارة من أي جهة أو فئة أو تنظيم أو حزب بحسب التقسيمات الجديدة، أما الفلسطيني فلا (اليوسف، 2007: 160).

وقد أصبح وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق على أسوأ حال يعيشه فلسطيني لاجئ في العالم أجمع، فلم يعد يهمهم أوضاع السكن وحجم المعونات، كل ما يحتاجونه هو النجاة بأطفالهم من المليشيات التي تستهدفهم. وبهذا الإطار لا يمكن أن نعتبر أن وضع الفلسطينيين في العراق هو جزء من حالة الفوضى العارمة التي تعم العراق، لأن الفلسطينيين في العراق يُستهدفون بأعيانهم، والتهديدات التي تصلهم تسمي أشخاصهم وتركز على كفاءاتهم، وكل ذلك تحت أكبر كذبة يُتَّهَم بها هؤلاء الذين تقل نسبتهم من مجموع الشعب العراقي عن (1%) تحت ذريعة أنهم حلفاء النظام السابق (حمّود، 2007/6/5).

هذه الأمور والقضايا بمجملها مجتمعة أو متفرقة تجعل اللاجئ الفلسطيني في العراق يمر بمحنة ومأساة تفوق كل ما تعرض له العراقي على عظم ما تعرض له هذا العراقي. وهذا لا يعني التقزيم أو التقليل من حجم المعاناة التي يعانيها العراقيين، فمعاناة الشعب العراقي أكبر بكثير من أن يتم تجاهلها أو التقليل منها. ولكن أيضاً ورغم معاناة الشريحة الأوسع من الشعب العراقي إلا أن هناك وفي نفس الوقت فئات وشرائح استفادت من الوضع الجديد وأصبح لها نفوذ وسلطة، عكس الفلسطينيين الواقعين جميعهم في دائرة الاستهداف.

وفي نهاية الحديث عن آثار الأزمة العراقية على قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق لا نبالغ كما يقول الكاتب ماهر الشاويش "إذا شبهنا ما حصل للاجئين الفلسطينيين في العراق بمحاكم التفتيش في اسبانيا". فهل من الممكن أن يخطر ببال أحد أن اللاجئين الفلسطينيين لا يستطيعون الحديث بلهجتهم؟ وهل يخطر ببال أحد أن يشتري اللاجئون الفلسطينيون جثث شهدائهم من مشرحة الطب العدلي ليواروهم الثرى؟

وهل يُعقل أن يُقتل الفلسطيني في المستشفى الذي ذهب ليُعالَج فيه؟ هل يُعقل أن يتعمد المعلمون والمدرسون ترسيب الطلاب الفلسطينيين؟ هل يُعقل أن يتعمد عامل الكهرباء قطع التيار الكهربائي عن مجمعات سكن اللاجئين؟ وهل يُعقل أن يُقصَف مجمع البلديات للاجئين الفلسطينيين بقذائف الهاون، فيما يُترَك من احتل العراق من دون أن يتعرض له من قصف المجمع السكني؟ (الشاويش، 2013).

وهل يُعقل أن يتشتت بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين في أكثر من (30) دولة أجنبية ولا يجدون لهم مكاناً في (22) دولة عربية؟ وهل يعقل أن تفتح الدول العربية حدودها لجميع جنسيات العالم بما فيهم اليهود بينما تغلقها في وجه اللاجئ الفلسطيني؟ وهل يُعقل ...؟ وهل ...؟ وهل ...؟. أسئلة كثيرة تبدو الإجابة عنها سهلة وبسيطة. لكن حقيقةً تصعب الإجابة في ظل تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وفي ظل حالة الضياع والوهن العربي واللامبالاة تجاه القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الأصل والمحور الأساسي للقضية الفلسطينية. ولن أحاول الإجابة عن تلك الأسئلة، لكني أقولها، لا كباحث بل كفلسطيني: (تبقى في الحلقِ غُصَّة، وفي القلب حسرة ... لكَ الله يا شعبَ فلسطين).

الخاتمة:

كان من أهم آثار الأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق أن دفعوا فاتورة باهظة من الضحايا والمصابين والمعتقلين والمهجرين، وعاشوا في جوٍ من الرعب وانعدام الأمن في ظل مجتمع كاره لهم، مما خلق أوضاعاً دفعت أكثرهم باتجاه الفرار من العراق بحثاً عن الأمن والأمان المفقودين.

كما كان من أهم آثار الأزمة على اللاجئين أن هُجِّرَ معظمهم وتتشتتوا في أكثر من (30) دولة أجنبية بعد أن أُغلِقت الدول العربية في وجوههم، مما يطرح تساؤلات حول جدية الدعاوى العربية بالوقوف إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، والحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

الفصل الخامس

أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

- **المبحث الأول: الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**
- **المبحث الثاني: المواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**
- **المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.**

مقدمة:

إن المتأمل لأحوال اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وما أصابهم في ظل الأزمة العراقية، يدرك أن ما حدث لهم ليس بالأمر الهَيِّن، ولم يكن من السهل أو من الممكن تجاهله أو السكوت عنه بأي حالٍ من الأحوال، وكان على أطرافٍ عدة أن تقوم بواجبها (الديني والوطني والقومي والأخلاقي والإنساني) تجاه هؤلاء اللاجئين وقضيتهم، وكان لابد أن يستوجب معه ردود أفعالٍ ومواقف وتحركات سريعة ومؤثرة تتناسب مع مستوى ما تعرض له هؤلاء اللاجئين. وبالفعل فقد كانت هناك العديد من المواقف وعلى مستوياتٍ عدة، فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.

لكن هل كانت تلك المواقف متناسبةً مع حجم الأحداث، ومع ما حل باللاجئين الفلسطينيين؟ وما مدى فاعلية تلك المواقف وقدرتها على التأثير في مجريات الأحداث؟ وهل كانت تلك المواقف في صالح اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم؟

هذا ما سيتم التعرف عليه في هذا الفصل (الخامس والأخير) من هذه الدراسة، والذي من خلاله سيتم الوقوف على أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية.

يتناول المبحث الأول الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي والشعبي، بينما يتناول المبحث الثاني المواقف العربية، أما أهم المواقف الإقليمية والدولية فهي من نصيب المبحث الثالث.

المبحث الأول

الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق هي جزء لا يتجزأ من قضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً، والتي تمثل جوهر القضية الفلسطينية، وبالتالي لابد أن يكون للجانب الفلسطيني بجميع أطره ومكوناته موقفاً من هذه القضية التي لم تعد بما وصلت إليه من مآلات تهم اللاجئين الفلسطينيين في العراق وحدهم، وإن كانوا هم من اكتوى بنارها دون غيرهم من الفلسطينيين. كما أن شراكة الدم وشراكة القضية وشراكة المصير تستوجب أن يكون هناك موقفاً فلسطينياً، وإن كان هذا الموقف ضعيفاً ومحكوماً بموازين قوى وبمعطيات كثيرة لا يستطيع معها أن يكون موقفاً مؤثراً.

أولاً: الموقف الفلسطيني الرسمي:

ويتمثل الموقف الفلسطيني الرسمي في موقف السلطة الوطنية الفلسطينية برئاستها وحكومتها ومجلسها التشريعي، كذلك في موقف منظمة التحرير الفلسطينية.

ينبع الموقف الفلسطيني الرسمي بدايةً من الموقف الجماهيري، والذي يرفض دمج اللاجئين الفلسطينيين في ملاجئهم، أو توطينهم في بلدان أخرى، ويعتبر أن توفير الملجأ الآمن لهم في أي مكان، لا يفقدهم حقهم الفردي والجماعي في العودة والتعويض وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية (سلامة، 2008: 21).

وفي إطار تلك الرؤية حاولت الجهات الفلسطينية الرسمية العمل على رفع أو تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وإيجاد حلول ما لقضيتهم. وفيما يلي أهم الاتصالات والتحركات في هذا المجال:

1. موقف الرئيس الفلسطيني:

يكتسب موقع الرئيس الفلسطيني أهمية خاصة في النظام السياسي الفلسطيني كونه يشغل أكثر من منصب. فبالإضافة إلى رئاسته للسلطة الوطنية الفلسطينية فهو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كذلك القائد العام لحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، مما يمكنه التحرك من خلال هذه المؤسسات الثلاث. وهذا ينطبق على كل من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (أبو عمار) والرئيس

الحالي محمود عباس (أبو مازن)، مما يصعب معه في كثير من الأحيان أن ننسب أي تحرك من تحركات الرئيس الفلسطيني لصالح أي من تلك المؤسسات الثلاث.

ولكن على أية حال تَمَثّل موقف الرئاسة الفلسطينية في العديد من التحركات والاتصالات والتصريحات كان أهمها:

- ما حدث من تدخل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (أبو عمار)، بعد فرار مئات اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى مخيم الرويشد على الحدود الأردنية، حيث أسفر هذا التدخل عن إرجاع أعداد كبيرة منهم إلى بغداد فيما رفض آخرون العودة خوفاً على حياتهم في العراق (الجبارين، 2007/2/10).
- أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) فقد دعا مراراً الحكومة العراقية والرئيس العراقي شخصياً إلى بذل الجهود اللازمة لوقف أعمال القتل والتهجير والاختطاف ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ودَأَبَ على إرسال الرسائل والمذكرات والمناشدات (قبعة، 2007: 93). كما أوفد العديد من الوفود والشخصيات الفلسطينية بغرض التباحث مع الرئيس العراقي والحكومة العراقية، إضافة إلى لقائه شخصياً الرئيس العراقي وبعض الشخصيات العراقية الرسمية.

وفي إطار المحاولات الفلسطينية الرسمية لوضع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بما يلي:

- التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس مندوب الرئيس العراقي في عمان أواخر كانون الثاني/ يناير 2006 (المصدر نفسه).
- اجتمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 28 آذار/ مارس 2006، خلال القمة العربية في الخرطوم، مع رئيس الوفد العراقي إلى القمة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، وصرح الرئيس الفلسطيني عقب الاجتماع بأنه "تناول وضع الفلسطينيين في العراق وعمليات القتل والتهديدات التي يتعرضون لها". وأوضح: "شرحت للوزير العراقي بأن هؤلاء ليس لهم مكان يلجأون إليه سوى العراق، وأن من الضروري العمل على حفظ حياتهم ووقف الاعتداءات والتهديدات التي يتعرضون لها، وأن من واجب الحكومة العراقية حمايتهم وإعادة الفلسطينيين اللاجئين على الحدود العراقية – الأردنية". وأضاف: "إن الوزير العراقي أكد أن الحكومة ستعمل كل ما تستطيع لحماية الفلسطينيين في العراق" (صالح، وآخرون، 2009: 35–36).

- رداً على ازدياد أعمال القتل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق في العام 2006، دعا الرئيس الفلسطيني شخصياً الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى وقف أعمال القتل (سلامة، 2007: 46).
- أصدر الرئيس الفلسطيني في 10 نيسان/ أبريل 2006 قراراً بتشكيل لجنة عليا لمتابعة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وإيجاد حل لها. وترأس اللجنة زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير. وتختص اللجنة بالاتصال الفوري بالجهات الحكومية والشعبية بما في ذلك المفوضية العليا للاجئين ووكالة الأونروا وذلك لضمان أمن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وإيجاد الحلول الكفيلة برفع المعاناة عنهم، وبخاصة أولئك العالقين بين الحدود الأردنية – العراقية (صالح، وآخرون، 2009: 36).
- قام الرئيس الفلسطيني [شباط/ فبراير 2007] بإيفاد جبريل الرجوب عضو المجلس الثوري لحركة فتح في زيارة للعراق، والذي بدوره التقى عدداً من المسؤولين على أكثر من صعيد وعلى أكثر من مستوى (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 5–6) في محاولة للتوصل لأية حلول مقبولة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
- في 23 كانون الثاني/ يناير 2007، قال بيان صدر عن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية أن الرئيس الفلسطيني "أجرى اتصالات عدة مع المسؤولين العراقيين، لوقف جرائم الخطف والقتل الوحشية بحق اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن المليشيات تواصل اعتداءاتها، وكل يوم يجري خطف وقتل المزيد من أهلنا اللاجئين الفلسطينيين في العراق" (صالح، وآخرون، 2009: 36–37).
- بعد اتصالات جرت منذ العام 2008 بين السلطة الفلسطينية والحكومة العراقية لإنهاء مشكلة اللاجئين الذين فروا إلى الحدود السورية، وبعد أن دار الحديث بأن تلك الاتصالات قد تُفضي إلى حل لمشكلة هؤلاء العالقين وتمكنهم من العودة إلى العراق. عبَّر الرئيس الفلسطيني خلال لقائه بالرئيس العراقي جلال الطالباني في بغداد في 5 نيسان/ أبريل 2009، عبَّر عن شكره للحكومة العراقية على اهتمامها بقضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق، باعتبارهم "جزءًا من الشعب العراقي ومن اهتمام الحكومة العراقية، ومن الأمن العراقي، لذلك نحن نعتبرهم بأيدٍ أمينة". بعدها أكدت مصادر فلسطينية تشكيل الرئيس الفلسطيني للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان العراق، وإلى السودان، وذلك بعد الاتفاق مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس وزراء حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني على تقديم تسهيلات للاجئين الفلسطينيين، وتوفير فرص عمل لهم بما يخفف معاناتهم، وذلك حسب تفاهمات توصل إليها الرئيس الفلسطيني

خلال زيارته لإقليم كردستان في 13 نيسان/ أبريل 2009، إلا أن المصادر نفت الأنباء التي تحدثت عن وجود فكرة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان (صالح، وآخرون، 2009: 37–38).

- وفي 14 أيار/ مايو 2009، نقلت الجزيرة نت عن مسؤول في السفارة الفلسطينية في بغداد بأن نقاشات تجري مع الزعماء الأكراد لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد ناقش هذه القضية مع مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق خلال لقاءٍ جمعهما في أربيل في 5 أيار/ مايو 2009، ولم يوضح المسؤول الفلسطيني الآليات المقترحة لنقل ما يقرب من (11,000) فلسطيني يقطن غالبيتهم في بغداد، إلا أنه أكد أن النقاشات جدية، وأن السلطة الفلسطينية تعمل على إيجاد ما أسماه "الملاذ الآمن" للفلسطينيين في العراق" (الجزيرة نت، 2009/5/14).
- قام الرئيس الفلسطيني أثناء حضوره مؤتمر القمة العربية في بغداد بتاريخ 29 آذار/ مارس 2012 بتسليم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قائمة بأسماء (39) معتقلاً فلسطينياً في السجون العراقية، وقد وعدت السلطات العراقية حينها بإطلاق سراحهم إلا أن ذلك لم يحدث (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016: 11).

2. موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

قال المدير العام لإدارة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية بالأردن محمد أبو بكر متحدثاً إلى هيومن رايتس ووتش في نيسان/ أبريل 2006: "يتمثل موقفنا إزاء اللاجئين الفلسطينيين في العراق و[غيرهم] في أننا يجب أن نستضيفهم داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، أو أنهم يجب أن يظلوا قرب الحدود ثم يعودوا إلى بغداد" (هيومن رايتس ووتش، 2006: 40).

وإضافة لمحاولات الرئيس الفلسطيني بوصفه أيضاً رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد حاولت المنظمة وتحاول على كل المستويات من أجل تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وعلى هذا الصعيد قامت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية باتصالات عديدة وبذلت جهوداً كثيرة. كما قامت رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية بجهود أيضاً في هذا المجال (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 5).

فقد ترأس زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير لجنة تشكلت بقرار من الرئيس الفلسطيني بتاريخ 10 نيسان/ أبريل 2006، تختص بالاتصال بالجهات الحكومية والشعبية لضمان أمن اللاجئين الفلسطينيين في العراق ورفع المعاناة عنهم (صالح، وآخرون، 2009: 36).

ومن ضمن الاتصالات والجهود التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل رفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين ما قام به أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من زيارة للعراق (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 29).

واستمرت المحاولات حيث قامت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد بسلسلة لقاءات مع مسؤولين عراقيين لبحث سبل التفاهم والتوصل لأفضل الطرق للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث التقت خلال العام 2010، 2011 ببعض القوى والأحزاب السياسية العراقية في لقاءات منفصلة، إضافة إلى لقاءاتها مع المسؤولين العراقيين. ففي 12 نيسان/ أبريل 2011 التقت بوزير الهجرة والمهجرين العراقي، وفي اليوم التالي أي في 13 نيسان/ أبريل التقت بنائب رئيس الوزراء العراقي. علماً أن الدائرة كانت قد قدمت مذكرات إلى الرئيس العراقي ورئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان العراقي، وجميعها تتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق (موقع فلسطينيو العراق، 2011/5/5).

وحسب موقع فلسطينيو العراق فقد تركزت جملة المطالب والمقترحات التي نوقشت خلال اللقاءات والمذكرات التي قدمت على:

1. أن تستمر الحكومات العراقية بتحمل مسؤولياتها كاملة في حماية ورعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق.
2. إعادة تفعيل وتنفيذ قرار (202) لسنة 2001، والذي ينص على مساواة الفلسطينيين المقيمين إقامة دائمة في العراق بالمواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات، والذي تمت الاستجابة إليه وتم إعادة تفعيله وتعميمه بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2011 [أما التنفيذ فشيءٌ آخر].
3. منح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق جواز سفر عراقي بدلاً من وثائق السفر.
4. تقديم المعتقلين الفلسطينيين للعدالة والإفراج عمَّن تثبت براءته.
5. حل مشكلة السكن حلاً جذرياً للاجئين الفلسطينيين وزيادة عدد الشقق السكنية التي تتحمل نفقاتها المفوضية العليا للأمم المتحدة (UNHCR).
6. العمل على تقديم بعض الخدمات التي تحتاجها التجمعات الفلسطينية.
7. العمل على حل مشاكل الفلسطينيين الآخرين غير المسجلين في وزارة الهجرة والمهجرين بالإضافة إلى المهجرين من الكويت بعد عام 1990 (المصدر نفسه).

وبعد إصدار مجلس القضاء الأعلى العراقي قراراً في 16 آذار/ مارس 2015 يقضي بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق معاملة المواطنين العراقيين، رحبت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار، حيث وصف رئيس الدائرة زكريا الأغا القرار بالإيجابي وخطوة في الاتجاه الصحيح، موضحاً أن القرار يصب في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ويتعاطى في الوقت ذاته مع الموقف المبدئي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الحفاظ على حق اللاجئين في العودة طبقاً للقرار (194)، وأشاد الأغا بعمق العلاقة بين العراق وفلسطين على مدار تاريخ الثورة الفلسطينية ورابطة أواصر الأخوة بين الشعبين العراقي والفلسطيني (وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، 2015/3/16).

أما فيما يتعلق بالسفارة الفلسطينية في العراق فقد حاولت في حدود ما هو ممكن أن تخفف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد أورد (كيوان، 2007) بأن عزام الأحمد، منسق العلاقات الفلسطينية العراقية قال: "تولت السفارة الفلسطينية في بغداد تأمين مسكن للعائلات المطرودة في نادي حيفا الرياضي، وفي مكتب حركة فتح الذي تم إفراغه وإسكان عدة عائلات فلسطينية فيه، وتوزيع خيام للعائلات المطرودة، فأقام البعض خيامه في نادي حيفا الرياضي" (كيوان، 2007: 147).

وحسب (زقوت، 2015) كانت هناك محاولات قام بها دليل القسوس القائم بأعمال السفير الفلسطيني في بغداد، من أجل حماية اللاجئين الفلسطينيين. فقد أوضح القسوس في مؤتمر صحفي عقده في مقر رئاسة الجمهورية ببغداد بعد لقائه مع الرئيس العراقي جلال طالباني أنه طلب من الرئيس العراقي تأمين الحماية الفورية للتجمع الفلسطيني في منطقة البلديات، وأنه أبلغه بسلسلة الاعتداءات التي حدثت واستهدفت لاجئين فلسطينيين يسكنون منطقة البلديات، وأن الرئيس العراقي أكد له أن مكتبه مفتوح، وهو على استعداد لتقديم المساعدة. ورغم كل المحاولات التي قام بها القسوس لدى المسؤولين العراقيين، إلا أنها لم تثمر عن إجراءات عملية لحمايتهم، لأنه وفق تعبير الكاتب الفلسطيني ناهض زقوت "هو نفسه يحتاج إلى حماية، وفاقد الشيء لا يعطيه" (زقوت، 2015: 360).

ورغم محاولات السفارة الفلسطينية في العراق المساهمة في تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلا أنها وحسب الكاتب ماهر الشاويش لم تبدي أي موقف قوي يوازي ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق من اضطهاد وقتل وعمليات دهم، رغم المناشدات الكثيرة التي تَقَدَّمَ بها اللاجئون للسفارة الفلسطينية لمساندتهم وحصولهم على جوازات سفر السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن من دون جدوى، ورغم المناشدات التي تقدم بها اللاجئون لفتح مكتب للسفارة في مجمع البلديات، لكن دون جدوى أيضاً، حيث أن موقع السفارة يبعد عن مجمع البلديات أكبر التجمعات الفلسطينية مسافة (30) كيلو متر يمر من خلالها

على أكثر من (25) حاجزاً لقوات الأمن التي تعتبر الفلسطيني صيداً ثميناً (الشاويش، 2013)، ولكن كيف تبدي السفارة الفلسطينية موقفاً قوياً وهي نفسها واقعة في دائرة الاستهداف، وقد تعرضت للقصف والمداهمة من قبل القوات الأمريكية واعتقال موظفيها بمن فيهم القائم بأعمال السفارة والدبلوماسيين مدة عام كامل.

وحسبما أفاد أحد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من مدينة الموصل إلى مخيم بحركة في مدينة أربيل في إقليم كردستان فإن الكثير من اللاجئين يشتكون من عدم قدرتهم دفع رسوم إصدار جواز السلطة حيث لم تقم السفارة بإعفائهم من الرسوم. ويوجد نحو (65) عائلة فلسطينية نازحة إلى مدينة أربيل تعيش بدون إقامات وبدون أي وثائق، حيث طالبوا مراراً السفيرين الفلسطينيين في بغداد وفي أربيل مخاطبة اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية العراقية بتسهيل عملية تجديد إقاماتهم، خاصة أن أسعار التذاكر مرتفعة جداً للوصول إلى العاصمة بغداد وتجديد الإقامة هناك. والمفارقة هنا أنه يوجد في العراق سفيران فلسطينيان، ما يعني أن (3,500) لاجئ فقط والذين تبقوا في العراق [حسب بعض التقديرات]، يمثلهم هيئتان دبلوماسيتان لا تستطيعان حل ما تَعَسَّر من أمور هذا العدد البسيط من اللاجئين (شبكة العودة الإخبارية، 2015/10/1).

أيضاً سارع السفير الفلسطيني في العراق أحمد عقل بالإشادة بالقرار العراقي بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق معاملة المواطنين العراقيين، وذلك في نفس يوم صدور القرار في 16 آذار/ مارس 2015. وأشار السفير الفلسطيني أن هذا القرار الهام سيعمل على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وسيزيل عن كاهلهم الكثير من المعاناة الإدارية والأمنية وسيساعد في تحسين ظروفهم المعيشية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2015/3/16)، وذلك كله رغم علم الجميع بأن مثل هذه القرارات العراقية لن تكون إلا حبراً على ورق، وليس لها نصيب من التطبيق على أرض الواقع لاسيما وأن هناك قراراً عراقياً منذ عام 2001 بمعاملة الفلسطيني معاملة العراقي إلا أن هذا القرار لم يطبق.

ويتضح من سرعة رد فعل السفير الفلسطيني تجاه هذا القرار في نفس يوم صدوره مثلما فعل رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير زكريا الأغا، رغم المعرفة المسبقة بمصير هذا القرار، أن ردود الأفعال الفلسطينية الرسمية تجاه الأمور التي قد تحمل شيئاً من الإيجابية تأتي سريعة جداً، بعكس ردود أفعالها على الانتهاكات والأوضاع المأساوية للاجئين الفلسطينيين، ومناشداتها التي تأتي غالباً متأخرة.

3. موقف السلطة الوطنية:

إضافة إلى تحركات الرئيس الفلسطيني (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية)، وإزاء تدهور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد أجرت السلطة الوطنية الفلسطينية اتصالات مع الإدارة الأمريكية، ومع

الصليب الأحمر الدولي، والأونروا من أجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وطالب مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة د. ناصر القدوة، بتأمين الحماية لهم (كيوان، 2007: 149).

وعبَّرت السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من مرة عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، وإصدار جوازات فلسطينية لهم، لكن (إسرائيل) رفضت هذا الحل الذي تستطيع منع تنفيذه من خلال سيطرتها على حدود غزة والضفة الغربية (هيومن رايتس ووتش، 2006: 40). وفيما يتعلق ببعض الأسر التي استطاعت دخول غزة فقد تم ذلك بشكل فردي وغير رسمي ودون التنسيق مع أحد كما تمت الإشارة.

وفي ذات السياق قررت الحكومة الفلسطينية العمل على تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، على ألا يلغي ذلك بأي شكل من الأشكال حقهم في العودة إلى أراضيهم التي هُجِّروا منها عام 1948. وقال عاطف عدوان وزير شؤون اللاجئين في بيان أصدرته الدائرة الإعلامية بالوزارة أن الحكومة ستطلب من المنظمات الدولية والإنسانية تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين من خلال العمل على نقلهم إلى الأراضي الفلسطينية، لافتاً إلى أن الحكومة ستطلب من البلدان العربية المجاورة السماح لهم بدخول أراضيها ليتسنى لهم دخول الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة. وبيَّن أن الوزارة تؤكد على ضرورة إعادة كل اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والشتات إلى أراضيهم ومنازلهم التي هُجِّروا منها عام 1948. وإذا لم يكن ذلك ممكناً حالياً، فلا مانع من إعادتهم إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مؤقت لمن يرغب منهم، مشدداً على رفض الوزارة الكامل لترحيل اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في العراق أو قرب الحدود السورية والأردنية مع العراق، إلى أية دولة أوروبية باعتبار ذلك يندرج ضمن المخططات المشبوهة لطمس قضية اللاجئين ومحاولة إسقاط حقهم في العودة (قبعة، 2007: 87).

وحثت الحكومة الفلسطينية العاشرة[1] دول المنطقة على استقبال الفلسطينيين الفارين من العراق. وخلال زيارته إلى سورية أعلن وزير الخارجية في تلك الحكومة محمود الزهار أنه تلقى وعداً من السلطات السورية باستقبال الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية (هيومن رايتس ووتش، 2006: 44).

وبالفعل قامت منظمة الهجرة الدولية في 9 أيار/ مايو 2006 بنقل أكثر من (250) لاجئاً فلسطينياً عالقين على الحدود العراقية الأردنية إلى سورية. ثم نقلتهم السلطات السورية إلى مخيم الهول. وفي اليوم التالي سمحت السلطات السورية بعبور مجموعة أخرى من (37) لاجئاً فلسطينياً جاؤوا مباشرةً من بغداد إلى الحدود السورية (المصدر نفسه: 44–45).

[1] الحكومة الفلسطينية العاشرة، هي الحكومة الفلسطينية التي تسلمت مهامها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والتي فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية حماس. وقد تم إقالة هذه الحكومة بأمر من الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد أحداث الانقسام الفلسطيني عام 2007.

وفي 1 آب/ أغسطس 2008 أكدت مصادر فلسطينية وجود اتصالات بين السلطة الفلسطينية والحكومة العراقية لإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من العراق إلى الحدود السورية، ونقل عن مصدر رسمي قوله أن الاتصالات الجارية مع الحكومة العراقية قد تفضي إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العالقين في مخيمين مؤقتين على الحدود السورية العراقية، وتمكنهم من العودة إلى ديارهم في العراق شريطة الحصول على الحماية من السلطات العراقية. وقال دليل القسوس، القائم بأعمال السفارة الفلسطينية ببغداد، في تصريحات أدلى بها إلى شبكة الأنباء الإنسانية – إيرين " Humanitarian News and Analysis – IRIN": "إنه قد يصبح بإمكان اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية العراقية العودة إلى ديارهم في العراق" (صالح، وآخرون، 2009: 37).

أما بالنسبة لموقف المجلس التشريعي الفلسطيني، فبعد أن تلقى المجلس العديد من التقارير والنداءات التي تشرح الأوضاع التي يحياها اللاجئون الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال، وجه روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي في نيسان/ أبريل 2005 رسالة عاجلة إلى رئيس السلطة الوطنية، ورئيس الوزراء أحمد قريع، وإلى رئيس اتحاد البرلمانات الدولية، وإلى رئيس اتحاد البرلمانات العربية، وإلى الجمعيات والمنظمات الشعبية والأهلية الفلسطينية، يدعوهم فيها إل التحرك العاجل لتأمين الحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين في العراق ووقف الانتهاكات المستمرة بحقهم (زقوت، 2015: 361).

وفي اجتماع المجلس التشريعي يوم 24 نيسان/ أبريل 2006 قرأ عزيز دويك رئيس المجلس رسالة مناشدة موجهة من الفلسطينيين في العراق، يطلبون فيها إيجاد حل سريع للأزمة التي يمرون فيها. وبعد النقاش أصدر المجلس بياناً أدان فيه بشدة "الحملة الظالمة والتنكيل والقتل" الذي يتعرض له الفلسطينيون على أيدي "جهات حاقدة" تحاول أن تجعل من الفلسطينيين طرفاً في الصراع الدائر في العراق. وقد حمَّل البيان سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق مسؤولية ما يجري للفلسطينيين هناك، ودعا الحكومة العراقية إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الفلسطينيين الذين هم ضيوف على العراق، إلى أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم ووطنهم فلسطين (زقوت، 2015: 368-369).

ثانياً: الموقف الفصائلي:

أولت العديد من الفصائل الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، إلا أن هذا الاهتمام لو يؤدِ إلى نتائج عملية، تحد من معاناتهم

أو الاعتداءات التي تعرضوا لها، ومن هنا اقتصرت أكثر المواقف على التنديد بالاعتداءات والوعود بإيجاد الحلول، ولكن الواقع كان مغايراً للتمنيات (صالح، وآخرون، 2009: 38).

1. موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح:

ينطلق موقف حركة فتح من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق من الموقف الفلسطيني الثابت الذي يرفض دمج أو توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين، والساعي إلى إيجاد حل لقضيتهم من خلال توفير الملجأ الآمن لهم، ورفع المعاناة عنهم، دون المساس بحقهم في العودة.

وإضافة للتحركات التي قام بها الرئيس الفلسطيني (القائد العام لحركة فتح)، وكذلك عملاً بتعليماته وتوصياته، وكذلك في إطار جهود الحركة ومحاولاتها لإيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد صدر عن الحركة العديد من المواقف أهمها:

- لما تولت السفارة الفلسطينية في بغداد تأمين مسكن للعائلات المطرودة من منازلها عام 2003، كان مكتب حركة فتح أحد الأماكن التي تم إسكان العائلات الفلسطينية فيها، حيث تم إفراغه وإسكان عدة عائلات فلسطينية فيه (كيوان، 2007، 147).
- قيام جبريل الرجوب عضو المجلس الثوري لحركة فتح بتكليف من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بزيارة للعراق في شباط/ فبراير 2007، حيث طلب منه الرئيس الفلسطيني أن يعمل على إيجاد آلية لمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد عرض الرجوب على الرئيس الفلسطيني خطة إنقاذ وفق ثلاثة خيارات أو احتمالات، الخيار الأول وهو المفضل: إخراج الفلسطينيين من الأراضي العراقية، والخيار الثاني وهو المقبول: توفير مكان آمن لهم داخل العراق، والخيار الثالث هو توفير أمن واستقرار لهم في أماكن تواجدهم. وقد تم استبعاد هذا الخيار الأخير وأُبقِيَ على الخيارين الأول والثاني كخيارات مفضلة. وفي ضوء ذلك أجرى الرجوب اتصالاً بمكتب الرئيس العراقي، وعقد لقاء مع مستشاره، كما عقد الرجوب عدة لقاءات مع عدة شخصيات منها الأمين العام للجامعة العربية، ووزير الخارجية المصري، وأيضاً الأطراف الأردنية التي لها علاقة أو قدرة على التأثير في الحل، كما تحدث مع الروس الذين بدورهم تحدثوا مع الإيرانيين الذين هم أيضاً جزء من المعادلة الإقليمية وما يجري في العراق[1] (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 18). وكل

[1] من كلمة جبريل الرجوب أثناء مشاركته في ورشة عمل بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في العراق" نظمتها دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير في 21 شباط/ فبراير 2007.

هذه اللقاءات والاتصالات كانت تهدف بالطبع إلى إيجاد أي حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ضوء الصيغ المقبولة فلسطينياً. لكن لابد من التنويه هنا بأنه لم يتم الحديث عن الصفة التي كان يتحرك من خلالها عضو المجلس الثوري لحركة فتح جبريل الرجوب، هل بصفته ممثلاً عن حركة فتح أم منظمة التحرير أم السلطة الفلسطينية، لكن الثابت أن تحركات الرجوب جاءت بناءً على تكليف من الرئيس الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى ما تم التنويه إليه من أن مصادر فلسطينية أكدت في 21 نيسان/ أبريل 2009 تشكيل الرئيس الفلسطيني للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان، وإلى السودان. وفي هذا السياق أوضح الناطق باسم حركة فتح في تصريح صحفي نشره موقع تابع للحركة إضافة لوكالة الأنباء المحلية – سما بأن اللجنة مهمتها دراسة واقع اللاجئين الفلسطينيين على الحدود السورية العراقية لحل مشكلتهم وإجلائهم من هذه المنطقة وإسكانهم في أماكن أخرى (صالح، وآخرون، 2009: 38).

2. موقف حركة المقاومة الإسلامية – حماس:

أبدت حركة حماس قلقها من المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، حيث جاء في بيان لها بتاريخ 31 أيار/ مايو 2005 "إن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون من اضطهاد وتنكيل في العراق لهو أمر يبعث على الأسى والألم خصوصاً تعمُّد قوات الاحتلال الأمريكي وجهات محلية مسلحة تركيز هجماتها ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وملاحقتهم في مناطق الإيواء التي سكنوا فيها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق" (المصدر نفسه).

وطالبت الحركة بضرورة حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ووقف الهجمات ضدهم وتوفير الأمن لهم وإعادتهم إلى المناطق التي أُخرِجوا منها، وناشدت المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة "السعي لوقف هذه الانتهاكات والجرائم ضد الفلسطينيين" (كيوان، 2007: 153).

ودعا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الحكومة الأردنية والمسؤولين فيها والبرلمان الأردني والملك عبد الله الثاني إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية، معتبراً أن ذلك "من حق الشعب الفلسطيني على أمته". ودعا مشعل الحكومة العراقية والنظام العراقي الحالي والمسؤولين فيه على كل الصعد أن يحفظوا أمن اللاجئ الفلسطيني، وأن يحقنوا دمه، وأن لا يكون عرضة للعقوبة والتهديد. وبعد دخول عدد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق إلى الأراضي السورية قال

مشعل بأن حماس تجري اتصالات مع مسؤولين في العراق ومع كل المعنيين في الشأن العراقي، لإنهاء معاناة الفلسطينيين هناك (صالح، وآخرون، 2009: 39).

كما أدانت حركة حماس الاعتداءات الأمريكية على الفلسطينيين في العراق. واتهمت دائرة شؤون اللاجئين التابعة لحركة حماس قوات الجيش الأمريكي بأنها تعمل وبكل قوة على إخراج وتهجير اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى دول كثيرة في الاتجاه المعاكس لفلسطين ولمصلحة إحقاق الحقوق والثوابت الفلسطينية (المصدر نفسه: 40).

وفي بيان لها في عام 2012 حمَّلت دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس الجهات المسؤولة في العراق مسؤولية حماية الفلسطينيين في العراق، وطالبتها بالكشف عن الجهات التي تقف وراء الجرائم المتكررة. وناشدت الدائرة الحكومة العراقية بحماية اللاجئين الفلسطينيين التزاماً منها بالواجب القومي والديني والأخلاقي وبما وقَّعت عليه في بروتوكول الدار البيضاء في عام 1965 الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية معاملة أبنائها. ووجهت نداء استغاثة إلى جامعة الدول العربية والحكومات العربية والإسلامية والمنظمات الدولية إلى أخذ خطوات عاجلة لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتوفير الأمن وسبل العيش الكريم لهم إلى حين عودتهم إلى موطنهم الأصلي فلسطين (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012).

3. موقف حركة الجهاد الإسلامي:

أبدت حركة الجهاد الإسلامي قلقاً على الفلسطينيين المقيمين في العراق، وقال الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي وليد حلس "إن اللاجئين الفلسطينيين [في العراق] يتعرضون لحملة تستهدف إلغاء حق العودة، عبر الضغط المتواصل عليهم وطردهم وملاحقتهم بالتهديد والقتل والاعتقال". وأشار إلى أن ما يحدث في العراق من عمليات قتل للاجئين الفلسطينيين تقوم به فرق موت مدعومة طائفياً، يُعد "خدمة لسياسات التحالف الصهيو– أمريكي في إلغاء وشطب حق العودة" (صالح، وآخرون، 2009: 40).

4. مواقف فصائلية أخرى:

بعد سقوط النظام في العراق عام 2003 تشكلت الهيئة الوطنية الفلسطينية، وكان مقرها نادي حيفا الرياضي، وأخذت دورها في تسيير أمور اللاجئين الفلسطينيين في ظروف صعبة عانوا خلالها من التهجير من سكنهم، فقامت الهيئة بإنشاء مخيم العودة في نادي حيفا الرياضي، والذي كان مقراً للهيئة الوطنية

الفلسطينية، هذه الهيئة التي كتبت في نظامها الداخلي أن أعضاءها يجب أن يكونوا من المنظمات الفلسطينية، وأنها تخضع للخط العام للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (العراقي، 2006/12/18). وقد حُلَّت هذه الهيئة بعد مداهمة قوات الاحتلال لمقرها كما تمت الإشارة في الفصل الرابع.

وضمن الموقف الفصائلي وفي سياق حث الجهات المعنية على التدخل لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، نفذت فصائل المقاومة الفلسطينية في دمشق اعتصاماً في تموز/ يوليو 2003 طالبت فيه منظمة الصليب الأحمر والهيئات الدولية والإنسانية بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق (كيوان، 2007: 150).

ثالثاً: الموقف الشعبي:

اللافت للنظر في قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق هو شبه غياب للموقف الشعبي الفلسطيني خارج العراق (خاصة في فلسطين)، ولعل ذلك يعود إلى أن ذروة الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق عام 2006 وما بعده، حدثت بالتزامن مع ازدياد حالة الاستقطاب ومن ثم الصراع والاقتتال وصولاً إلى مرحلة الانقسام الفلسطيني، وبالتالي انحرفت الأنظار الفلسطينية بعيداً عما كان يحدث للاجئين الفلسطينيين في العراق. وكانت أغلب ردود الأفعال الفلسطينية الشعبية من داخل العراق نفسه.

وقد وجه اللاجئون الفلسطينيون في العراق أكثر من نداء إلى رئاسة السلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية وإلى المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية، وإلى جميع المنظمات والهيئات والجمعيات والأحزاب والتجمعات والتكتلات الدولية والإسلامية والعربية الرسمية وغير الرسمية بما فيها جميع الحكومات الإسلامية والعربية، وإلى كل الشرفاء في العالم، لوقف مسلسل الاعتداءات اليومية والإرهاب الذي يُمارَس ضدهم في العراق، وكشفوا فيها عن جوانب من الاعتداءات التي دفعتهم للخروج من العراق تاركين بيوتهم وممتلكاتهم. وهذا يعني أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق لم يتركوا باباً إلا وطرقوه من أجل البحث عن خلاص لمعاناتهم المتواصلة (زقوت، 2015: 354-355).

كانت أولى ردود الأفعال الفلسطينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مباشرةً حينما تم طرد الكثير من العائلات الفلسطينية من منازلها، حيث تم تحويل أرض نادي حيفا كمخيم يؤوي تلك العائلات. وقد لعب القيمون على المجلس الأعلى للشباب والرياضة ونادي حيفا دوراً كبيراً في تقديم الخدمات لهم، وقد أصبح المجلس هو الوجهة الرئيسية لأي مؤسسة ترغب في تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين (الجبارين، 2007/2/10).

وقد أصدرت اللجنة العليا للدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بياناً بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 2003 استنكرت فيه استغلال بعض الفئات المدعومة من قوات الاحتلال الظروف في العراق لطرد وتشريد مئات العائلات الفلسطينية و"تنفيذ مؤامرة عدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني والعراقي"، وطالبت اللجنة في بيانها الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتدخل السريع لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق وإعادتهم فوراً إلى منازلهم في بغداد وإعادة ممتلكاتهم، كما طالبت الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تسجيلهم كلاجئين فلسطينيين وتقديم كل الخدمات والمساعدات لهم، وطالبت منظمة الصليب الأحمر بتقديم كل المساعدات الإنسانية اللازمة. وحمَّلت اللجنة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المسؤولية كاملة عن كل ما يجري "من ظلم وتهجير واحتلال للشعب الفلسطيني والعراقي، ومن تدفع لتلك العصابات المأجورة في بغداد للاعتداء على الفلسطينيين بهدف تهجيرهم" (كيوان، 2007: 150).

وفي شهر أيار/ مايو 2005 وصلت رسالة مناشدة من "الجالية الفلسطينية في العراق" إلى المجلس التشريعي الفلسطيني تستعرض المخاطر المحدقة بهم. وقالت الجالية في رسالتها: "إن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يعيشون حال بين الخوف والرعب بعد ما تم اعتقال (4) منهم بتهمة التفجير في منطقة بغداد الجديدة" (كيوان، 2007: 151).

في عام 2006 نفذ اللاجئون الفلسطينيون أول تظاهرة لهم في بغداد للمطالبة بالكف عن زجهم في الصراع الطائفي أو إيجاد دولة ثانية تستقبلهم، إلا أن التظاهرة لم تستمر أكثر من نصف ساعة، فسرعان ما قامت قوات "لواء الذئب" بإطلاق النار عليها وقتل عدد من المتظاهرين (المختار، 2015/8/7).

من جهتها أكدت رابطة فلسطينيي العراق أن المكان الصحيح للفلسطينيين هو أرض الوطن المحتل فلسطين، ورأت أن إعادة توطينهم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية ليست إلا حلاً مؤقتاً لحين العودة إلى فلسطين، وتمنت أن تكون الدول العربية السَبَّاقة لاستضافة اللاجئ الفلسطيني والحفاظ عليه. ودعت الرابطة المؤسسات الحقوقية والإنسانية لمواصلة جهودها حتى إنهاء قضية المخيمات الصحراوية. وطالبت الأطراف الفلسطينية حكومة ومجلساً تشريعياً ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، بتحمل مسؤولياتهم تجاه القضايا الملحة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، كما طالبت بتوفير الحماية ووقفت جميع أشكال الانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق (شبكة طنجة الإخبارية، 2010/2/5).

وفي بيان صدر بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2012 وقَّعت عليه (44) شخصية عامة من ناشطين وأكاديميين وإعلاميين تم مطالبة الحكومة العراقية بتوفير الحماية الكاملة للفلسطينيين في بغداد وتحمل

مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه ضيوفهم وفق اتفاقية جنيف الرابعة لحقوق الإنسان[1]، وإطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين في السجون العراقية، أو الإسراع بمحاكمتهم في محاكم عادلة وشفافة، ومعرفة أسباب وظروف اعتقالهم والاعتذار وتعويض من أُطلِق سراحهم عن الأضرار المادية والمعنوية. ووقف جميع أشكال التحريض الإعلامي الطائفي ضد الوجود الفلسطيني في العراق. كما طالبوا الجهات الفلسطينية الرسمية والفصائلية تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ووجهوا نداءً عاجلاً لكل من يستطيع تقديم أي شيء سواء من الناحية الإغاثية أو الحقوقية أو الإعلامية أو السياسية وغيرها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

وفي 31 كانون الثاني/ يناير 2015، صدر بيان مناشدة موجه إلى دول العالم وموقع باسم "لفيف من أبناء الجالية الفلسطينية في العراق" يناشدون فيه كل من وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وسفارة دولة فلسطين لإيجاد حلول للعديد من الأزمات التي يمرون بها ومن أبرزها: أزمة السكن، والحالة الأمنية المتردية، وقلة فرص ومجالات العمل، وصعوبة التعليم. كما نَوَّه البيان لعدم منح الفلسطينيين في العراق تأشيرة المغادرة والعودة مما فاقم الأوضاع وضاعف المعاناة (موقع فلسطينيو العراق (ب)، 2015/1/31).

وفي 6 أيلول/ سبتمبر 2015، اعتصمت أعداد من اللاجئين الفلسطينيين أمام مقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بغداد مطالبين بإيجاد حل لما تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وبعد عدم تجاوب المفوضية مع مطالبهم توجه قرابة (500) لاجئ فلسطيني إلى سفارة دولة فلسطين في بغداد وذلك في 8 أيلول/ سبتمبر 2015 وبدأوا اعتصاماً هناك مطالبين بتحقيق مطالبهم (موقع فلسطينيو العراق، 2015/9/8).

وفي نهاية الحديث عن الموقف الفلسطيني، وإذا ما تم تقييم هذا الموقف عموماً في ضوء ما آلت إليه أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، يتبين مدى ضعف وهشاشة هذا الموقف ومحدودية تأثيره، وعجزه عن التوصل إلى حل للقضية ينسجم مع الرؤية الفلسطينية برفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق والتمسك بحق العودة وعدم القبول بحلول في اتجاه مضاد لهذا الحق.

[1] اتفاقية جنيف الرابعة، تم توقيعها في 12 أغسطس 1949 وتعنى بالمدنيين وحمايتهم في حال الحرب. وتنص هذه الاتفاقية على طبيعة الحكم في مناطق محتلة بحرب، والمبادئ الملزمة على دولة ما إذا أدارت شؤون منطقة احتلتها بقوة. ومن أبرز هذه المبادئ هي الحفاظ على الحالة القانونية القائمة في المنطقة عند احتلالها، الحظر على نقل سكان محليين خارج المنطقة قهرياً، والحظر على إسكان مواطني الدولة في المنطقة المحتلة.

ويعلق الكاتب محمد المحمدي على الموقف الفلسطيني بقوله: ما لا يجب أن ننساه أن الزعامات الفلسطينية وقفت عاجزة أمام ما حصل لفلسطينيي العراق من قِبَل الاحتلال الأمريكي أو من قِبَل المليشيات الطائفية، ما أقوله ليس جلداً للذات بقدر ما هو تعامل مع الحقائق التي حصلت (المحمدي، 2015/10/19).

أما مصطفى شتى[1] فيتحدث عن عدم توحيد الجهود فيقول بأن أسعد عبد الرحمن عندما ذهب إلى العراق كان بصفته عضو لجنة تنفيذية، وجبريل الرجوب هو مستشار الأمن القومي للرئيس، وغريب ما يحصل للفلسطينيين، حيث يصعب معرفة من يمثل الفلسطينيين، هناك قضية مهمة وهي وزارة شؤون اللاجئين وهي تابعة للحكومة الفلسطينية التي يوجد تناقض بينها وبين دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير، وفي الوقت الذي يتحدث فيه رئيس هذه الدائرة زكريا الأغا عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، سافر الوزير عاطف عدوان إلى سورية لحل مشكلتهم، جهود الوزارة منفردة، ودائرة شؤون اللاجئين منفردة واللجنة التنفيذية منفردة، وجبريل الرجوب قام بزيارة لمحاولة حل الأزمة، وأسعد عبد الرحمن قام بزيارة، والسؤال من يحل الأزمة؟ (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 29).

أما موقف الفصائل الفلسطينية فلم يكن أفضل حالاً من الموقف الرسمي حيث كانت الجهود منفردة أيضاً، فموقف حركة فتح مثلاً كان ضعيفاً وشبه مُغيَّب في ظل ذوبانه في الموقف الفلسطيني الرسمي. أما الحركات الإسلامية الفلسطينية وتحديداً حركتي حماس والجهاد الإسلامي واللتان كانت تربطهما علاقة جيدة مع إيران، فقد كان المأمول منهما التدخل بشكل أكثر فاعلية لدى إيران لمحاولة كبح جماح المليشيات العراقية الشيعية التي تأتمر بأمر إيران، أو تربطها بها علاقات قوية على أقل تقدير. ولكن يبدو أن تلك العلاقة لم تكن بالقدر الذي تستطيع معه هذه الحركات التأثير على الموقف الإيراني في ظل حالة الاستقطاب الحاد والصراع الطائفي في العراق، والذي كان اللاجئون الفلسطينيون أحد ضحاياه دون أن يكون لهم ذنب فيه. وبالتالي فإن موقف هذه الفصائل لم يخرج عن طبيعة الموقف الفلسطيني الرسمي الذي اقتصر على المناشدات والمطالبات.

[1] مصطفى شتى، من مركز اللاجئين والشتات شمل أثناء مشاركته في ورشة عمل بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في العراق" نظمتها دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير في 21شباط/ فبراير 2007.

المبحث الثاني
المواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

كانت غالبية الحكومات العربية ولا زالت تنظر إلى الفلسطيني وتعامله في كثير من الأحيان معاملة المُطارَد الخطير، والكثير منها لا تسمح له بالعبور عبر أراضيها، أو من الممكن أن تصدر أوامرها لترحيله بأقصى سرعة ممكنة، غير راغبةً في إبقائه على أراضيها، في الوقت الذي ينعم فيه باقي الأجانب بحرية مطلقة لتنفس أجواء الوطن العربي المُحرَّم على الفلسطيني (اليافاوي، 2010).

وعلى الرغم مما آلت إليه قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ورغم المعاناة التي لاقاها ويلاقيها هؤلاء اللاجئون إلا أن هذه القضية لم تلقَ الاهتمام المناسب من قبل الأوساط العربية الرسمية، فاقتصر نشاط جامعة الدول العربية على إبداء القلق ومطالبة الجهات العراقية بتحمل مسؤولياتها وتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين. أما الدول العربية، فلم تكن أحسن حالاً من الجامعة، فمنها من قدمت الدعم المباشر وفتحت أراضيها لأعداد محددة من اللاجئين، فيما رفض البعض الآخر دخول اللاجئين إلى أراضيه، معللاً ذلك بالمخاطر المترتبة على مستقبلهم في العراق، ومعتبراً أن الحكومة العراقية هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عنهم كونها الدولة المضيفة (صالح، وآخرون، 2009: 40–41).

أولاً: موقف جامعة الدول العربية:

كثيرة هي القرارات الصادرة عن الجامعة العربية وحكوماتها كشعارات إرضائية للشعوب، وكثيراً ما تغَنَّوا بالقضية الفلسطينية واللاجئين، ولكن تلك الشعارات لا تزال مركونة في أدراج وأروقة الجامعة العربية (اليافاوي، 2010) دون أن تُحدِث تلك القرارات تغييراً إيجابياً ملموساً على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في العراق خاصة بعد ما تعرضوا له في ظل الأزمة العراقية.

ناشدت جامعة الدول العربية "الأطراف المعنية في العراق والقوى الشعبية والحكومة العراقية توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق الذين "لا حول لهم ولا قوة، وإنهاء معاناتهم". وذكرت الجامعة في بيان لها في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2006 أنها "تتابع بكل مشاعر القلق الأخبار الواردة حول استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعمليات قتل متعمدة من جانب بعض المسلحين". وقالت إن "هذه العمليات تكررت وهي تودي بحياة العديد من النساء والأطفال والشيوخ" (صالح، وآخرون، 2009: 41).

وفي كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الـ(77) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية الذي بدأ أعماله في 22 كانون الثاني/ يناير 2007 بمقر الجامعة العربية، طالب الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشؤون فلسطين السفير محمد صبيح بحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، الذين يتعرضون للقتل والتعذيب والترويع دون سببٍ أو ذنب، مؤكداً على ضرورة توفير المساعدات والحماية وتوفير الأمن لهم ولأطفالهم (صالح، وآخرون، 2009: 41).

وشدد صبيح في 7 شباط/ فبراير 2007، وهو يغادر الدوحة بعد مشاركته في مؤتمر لمساعدة الفلسطينيين، على أن القوات الأمريكية المحتلة والحكومة العراقية تتحمل مسؤولية سلامة أرواح وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفق القوانين الدولية، وقال إن "لدى الجامعة العربية وثائق وصور تثبت الحقائق المفزعة التي تقشعر لها الأبدان عن الأعمال الوحشية التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون بدون أي سبب" لافتاً إلى أن هؤلاء لم يكونوا يوماً طرفاً ضد طرف، وأن ما جرى لهم يخالف كل الأعراف والتقاليد العربية والإسلامية (المصدر نفسه).

يلاحظ مما سبق – ورغم أن قرارات الجامعة العربية غالباً ما تكون غير مُلزِمة ولا يُعوَّل عليها كثيراً – أن موقف الجامعة العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد خلا أصلاً من القرارات، ولم يصدر عنها أي قرار، واقتصر موقفها على الكلمات التي تصف الأوضاع، وعلى تحميل المسؤوليات ومناشدة الأطراف المعنية.

ثانياً: مواقف الدول العربية:

كشفت الأزمة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق عدم جدية الشعارات والدعاوى التي كانت تطلقها دول عربية كثيرة بتضامنها ووقوفها مع القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، وقد اتضح ذلك في اتجاهين، الأول: عدم جدية أي من الدول العربية في التدخل لدى الحكومة العراقية أو أي طرف معني من أجل رفع أو تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وعجزها أو عدم رغبتها في إيجاد حل لقضيتهم. الثاني: عملت تلك الدول عكس ما كانت ترفعه من شعارات، فأغلقت حدودها في وجه اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، مما اضطرهم للجوء إلى الدول الأجنبية والتشتت في أنحاء العالم.

وحسب (اليوسف، 2007) فقد غادر المئات من اللاجئين الفلسطينيين متوجهين إلى بعض الدول العربية القليلة جداً بعد الصعوبات والتعقيدات في الحصول على موافقات فردية وخاصة، للسماح لهم بالدخول. والعجيب أن معظم الدول العربية تغلق أبوابها في وجه اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في العراق،

وتمنعهم من الدخول أو الفرار أو العمل والاستثمار مخالفين كل الشعارات والدعاوى التي يطلقونها هنا وهناك بوقوفهم وتضامنهم مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين (اليوسف، 2007: 162).

أبرز المواقف الصادرة عن الدول العربية:

كما أسلفنا سابقاً كان موقف الدول العربية عموماً عدم التدخل الجدي لرفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق كذلك رفض استقبالهم على أراضي هذه الدول. ونظراً لأن معظم الدول المجاورة للعراق أقفلت حدودها بإحكام في وجه الفلسطينيين خاصة، ولكون فرارهم إلى السعودية أو الكويت كان صعباً بسبب الرواسب الباقية إزاء الفلسطينيين منذ حرب الخليج عام 1991 كما تقدَّم، ولعدم وجود تفاهمات عربية على مثل هذه الخطوة، فقد اتجه معظم الفلسطينيين الفارين من العراق نحو الحدود الأردنية إضافة إلى أعداد أخرى نحو الحدود السورية، وبالتالي كان الموقف الأردني والسوري وخاصة الأردني أبرز المواقف العربية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق. هذا بالإضافة إلى موقف السودان والتي سمحت لمئات اللاجئين الفلسطينيين العالقين في المخيمات الحدودية من دخول أراضيها، وذلك وفق تفاهمات بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المعنية.

وقبل الحديث عن كل من الموقف الأردني والموقف السوري تجدر الإشارة إلى أن الموقفين يشتركان في رفض كل من الأردن وسورية (عدا بعض الاستثناءات) السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين الذين حاولوا الفرار من العراق، في خرقٍ للحظر الدولي على "الإبعاد"، وعندما وافقت الدولتان على حدوث استثناءات مؤقتة من رفضهما هذا، وضعتا شرطاً على قبول اللاجئين الفلسطينيين هو إبقاؤهم محتجزين داخل المخيمات الحدودية كمخيم الرويشد في الأردن عام 2003، ومخيم الهول في سورية عام 2006. وقد انتظر سكان هذين المخيمين فترة أطول مما احتاجه غيرهم من اللاجئين الفارين من العراق قبل التمكن من استيعابهم في بلدان أخرى (هيومن رايتس ووتش، 2006: 41–42).

وعلى النقيض من حال الفلسطينيين، واصل المواطنون العراقيون دخول كل من الأردن وسورية بأعداد كبيرة، مما يُظهِر الطبيعة التمييزية للسياسات الأردنية والسورية تجاه الأشخاص الفارين من العراق (المصدر نفسه: 45).

الموقف الأردني:

لم يسمح الأردن في البداية للاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيه، وبعد احتجاج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأطراف دولية أخرى سمحت السلطات الأردنية لنحو (550) لاجئاً فلسطينياً بدخول الأردن في 1 أيار/ مايو 2003، ووضعتهم في مخيم الرويشد، لكنها وقبل أن تسمح لهم بالدخول، ألزمتهم بتوقيع تعهد ينص على أنهم سوف يعودون إلى العراق بمجرد انقضاء الأزمة الحالية واستقرار الأوضاع. وبعد السماح للاجئين الفلسطينيين بالتوجه إلى مخيم الرويشد سرعان ما عادت السلطات الأردنية فأغلقت الحدود أمام اللاجئين الفلسطينيين الآخرين. ومن نجح منهم في اجتياز الحدود العراقية بعد ذلك ظل في مخيم الكرامة داخل المنطقة العازلة (صالح، وآخرون، 2009: 42–43).

وفي عام 2003، صدر أمراً مَلَكياً نال بموجبه (386) لاجئاً فلسطينياً في مخيم الرويشد مع أزواجهم الأردنيين، لجوءاً مؤقتاً مع عائلاتهم في الأردن، إلا أن الأمر الملكي منع هؤلاء من العمل، وفرض عليهم التوقيع على تعهد منهم بالعودة إلى العراق بعد استتباب الأمن هناك. ورغم السماح لهم باللجوء المؤقت في الأردن، إلا أن حرية وحقوق هؤلاء في الحركة والتنقل والعمل وغيرها ظلت مقيدة بشروط صعبة (قبعة، 2007: 89).

وقد طلب الأردن من العراق عدم السماح بخروج لاجئين فلسطينيين من حدوده إلى الأراضي الأردنية، مؤكداً أنه لن يسمح بدخول لاجئين جدد، وكانت السلطات الأردنية قد أغلقت منافذ العبور إلى العراق في 20 آذار/ مارس 2006 عقب منع الجانب العراقي إعادة (89) لاجئاً فلسطينياً عبروا الحدود العراقية (صالح، وآخرون، 2006: 43).

وبعد مطالبة منظمة هيومن رايتس ووتش للأردن بإعادة فتح حدوده فوراً أمام اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، انتقد وزير الداخلية الأردني عيد الفايز هذه المطالبة، وأوضح أنه لم يسبق لأي جهة رسمية أن حاورت الأردن بشأنهم أو بشأن استضافتهم، ورأى أن قضيتهم شأن دولي يجب أن تتم مناقشته في هيئة الأمم المتحدة، والتعامل معهم كباقي اللاجئين الذين هُجِّروا بسبب الأوضاع في العراق. وأضاف "إنه ليس من مسؤولية الأردن إذا قُذِف على حدوده لاجئون أن يستضيفهم، فعلى الدولة التي كانوا فيها أن تتولى أمرهم أو المفوضية السامية للاجئين، أو الدول التي بحاجة إلى لاجئين تستضيفهم" مشيراً إلى أن الأردن وبموارده المحدودة "لا يستطيع استقبال أي موجة بشرية، وبأي حال من الأحوال ومهما كانت جنسياتهم" (المصدر نفسه). مع العلم بأن الأردن استقبل مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين.

كما صرَّح أمين عام وزارة الخارجية الأردنية مخيمر أبو جاموس في مقابلة له مع هيومن رايتس ووتش بتاريخ 4 أيار/ مايو 2006، بأن الأردن لن يغير سياسته القاضية بمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق. وأن هناك مخاوف لدى الأردن من أن لا يتمكن اللاجئون الفلسطينيون الذين لا يحملون جوازات سفر (فهم يحملون وثيقة السفر الفلسطينية فقط) من مغادرة الأردن إذا سمح لهم بدخول أراضيه، وذلك بخلاف حالة العراقيين العاديين. وأكد أبو جاموس أن قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تُحَل من خلال تعاون دول المنطقة في حمل ذلك العبء، لكن الأردن لن يسمح للاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيه حتى في حال وجود مساعدات مالية ودولية (هيومن رايتس ووتش، 2006: 43-44).

وكشف عاطف عدوان وزير شؤون اللاجئين، في الحكومة الفلسطينية العاشرة، بأن الأردن توصل إلى اتفاق مع المفوضية العليا للاجئين لترحيل حوالي (280) لاجئاً فلسطينياً من مخيم الرويشد على الحدود الأردنية العراقية إلى كندا، وذلك بالرغم من الرفض الفلسطيني لتلك الصفقة. وتساءل عدوان: "هل عجز الأردن الذي استوعب حوالي (600) ألف عراقي عن استيعاب (280) لاجئاً فلسطينياً؟". وأضاف: هل يعقل أن تستوعبهم كندا رغم بعدها آلاف الأميال عن فلسطين وتعجز الدول العربية عن استيعابهم؟" (صالح، وآخرون، 2009: 44).

1. الموقف السوري:

تمثل الموقف السوري بدايةً في رفض سورية السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق إلى أراضيها في الوقت الذي كانت تسمح فيه للمواطنين العراقيين بدخول أراضيها، كما تمت الإشارة.

ومع تجدد الأزمة على الحدود الأردنية، وخلال زيارته الأولى إلى سورية، أعلن وزير الخارجية في الحكومة الفلسطينية العاشرة محمود الزهار أنه تلقى وعداً من السلطات السورية باستقبال الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية. وقد جاء العرض السوري مخالفاً للسياسة السورية السابقة في إغلاق الحدود أمام الفلسطينيين، وكانت سورية قد سمحت في السابق لمجموعة من (18) فلسطينياً، ظلوا على الحدود السورية العراقية من 4 تشرين الأول/ أكتوبر حتى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، بالتوجه إلى مخيم الهول للاجئين. لكن ذلك لم يحدث إلا بعد مفاوضات مكثفة بين المفوضية العليا للاجئين والسلطات السورية (سلامة، 2007: 52).

وفي 9 أيار/ مايو 2006 قامت منظمة الهجرة الدولية بنقل أكثر من (250) لاجئاً فلسطينياً عالقين على الحدود العراقية الأردنية إلى سورية، ثم نقلتهم السلطات السورية إلى مخيم الهول. وعادت السلطات

السورية في اليوم التالي فسمحت بعبور مجموعة أخرى من (37) لاجئاً فلسطينياً جاءوا مباشرة من بغداد إلى الحدود السورية (سلامة، 2007: 52).

وكانت سورية قد دعت من جهتها إلى ضرورة الضغط على (إسرائيل) لإعادة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من العراق إلى أراضيهم. غير أنها سمحت بإقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها، كما سمحت للبعض منهم بدخول مدنها (صالح، وآخرون، 2009: 42).

لكن عموماً كانت الحدود السورية وظلت مغلقة أمام اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، أما الأعداد التي دخلت فكانت حالات استثنائية وفق تفاهمات معينة، تم استيعابهم في مخيم الهول الحدودي. وظلت الأوضاع هكذا حتى سيطرة تنظيم الدولة على منطقة الحدود بين العراق وسورية.

3. الموقف السوداني:

رغم أن الدول العربية المجاورة للعراق خاصة الأردن وسورية كان لها الدور الأبرز في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق، إلا أن السودان تعامل مع هذه القضية من خلال استعداده لاستقبال عدد منهم، حيث أشارت مصادر دبلوماسية عربية في 28 أيلول/ سبتمبر 2007 إلى أن الرئيس السوداني عمر حسن البشير وافق على طلب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لاستقبال مئات الفلسطينيين العالقين على جانبي الحدود الأردنية والسورية مع العراق. وقالت أن البشير وافق على ذلك لكنه تريَّث إلى حين التشاور مع القيادتين السورية والأردنية. وأوضحت المصادر أن مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان إسماعيل حصل على موافقة المسؤولين السوريين والأردنيين وأن الاتصالات تجري لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقبالهم في السودان (المصدر نفسه: 44–45).

وفي 7 كانون الثاني/ يناير 2008، قالت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية أنها بصدد البدء بإجراءات تنفيذ عملية نقل اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية السورية إلى السودان، بعد حسم مسألة الإقامة في العاصمة السودانية الخرطوم. وأوضح مدير عام الدائرة محمد أبو بكر أن أفكاراً طرحت بشأن طبيعة إقامة اللاجئين الفلسطينيين في السودان والمقدر عددهم بحوالي (2500) لاجئ. مشيراً إلى أن الطرح الغالب يتجه نحو إقامتهم المؤقتة في مخيم، ومن ثم تحويلهم إلى الإقامة الدائمة، بمعنى توفير المساكن الدائمة والملائمة لهم، وهو أمر يحتاج إلى فترة لحشد الموارد المالية اللازمة من المانحين الأجانب والعرب أيضاً (عربي أونلاين صحيفة الشعب اليومية، 2008/1/7).

كما تحدثت مصادر فلسطينية في 21 نيسان/ أبريل 2009 عن تشكيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان وإلى السودان. وقالت المصادر أنه تم الاتفاق بين الوفد الفلسطيني والقيادة السودانية على نقل اللاجئين الفلسطينيين من مخيم الوليد إلى السودان وتقديم كافة التسهيلات لهم، ومنحهم حق التعليم والإقامة. وتابعت المصادر أنه تم الاتفاق على نقل (9000) لاجئ فلسطيني من الحدود السورية العراقية إلى السودان بعد إجراء كافة معاملاتهم (صالح، وآخرون، 2009: 37–38).

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية عن مشروع قرار كان من المقرر طرحه على القادة العرب في القمة العربية، وينص مشروع القرار على الترحيب بالاتفاقية التي تم توقيعها بين السودان والجانب الفلسطيني والمفوضية العليا للاجئين، والتي حددت ترحيل اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين عند حدود العراق إلى السودان للإقامة المؤقتة، والعمل على منحهم كافة الحقوق والامتيازات، والترحيب بالخطوات التي تم تنفيذها، خاصةً زيارة وفد من اللاجئين إلى السودان، والطلب من الدول العربية تقديم العون، وتكليف الأمين العام متابعة هذا الأمر. وحسب المصادر فإن مشروع القرار سُحِب نظراً لاعتراض السودان ودول عربية أخرى، لاعتبارات عديدة مفضِّلين أن يتم الأمر بشكل عادي بالتنسيق مع المؤسسات الدولية دون تشريعه كقرار في قمة عربية. كما قالت هذه المصادر أن هناك مخاوف من تكريس ما قد يُفهَم حول ضياع حق العودة بهذه الطريقة (المصدر نفسه: 41–42). وهنا أتساءل هل تبددت المخاوف العربية حول ضياع حق العودة بعد تشتت اللاجئين الفلسطينيين في أكثر من (30) دول أجنبية؟

وفي 3 شباط/ فبراير 2010، أكد نائب رئيس دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية محمد أبو بكر بأن السلطات السودانية وافقت على استضافة (38) لاجئاً فلسطينياً جديداً من مخيم الوليد على الحدود السورية بناءً على رغبتهم (شبكة طنجة الإخبارية، 2010/2/5).

4. مواقف بعض الأطراف العراقية:

حرص الموقف العراقي الرسمي على أن يظهر في صورة الطرف الحريص على الفلسطينيين في العراق وتأمين حمايتهم ضد اعتداءات "بعض الجماعات المسلحة" حسب التوصيف العراقي الرسمي. وفي هذا السياق قال الرئيس العراقي جلال الطالباني في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بغداد 5 نيسان/ أبريل 2009، إن "الشعب العراقي كان دوماً وبالرغم من تعاقب الحكومات المختلفة عليه وبالرغم من تسلط الإرهاب والدكتاتورية، مع الشعب الفلسطيني قلباً وقالباً ... ويتمنى أن يكون

له دور حقيقي وتاريخي للإسهام في تحقيق الهدف الذي يناضل من أجله الشعب الفلسطيني اليوم وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف". وشدد على أن العراق يقف موقفاً صلباً وثابتاً في هذا المجال. لكن بالرغم من هذا الحرص الظاهر على الفلسطينيين يؤكد الكثير من المراقبين على أن أطرافاً في الحكومة العراقية شاركت وحرَّضت ضد الوجود الفلسطيني في العراق تحت ذرائع مختلفة (صالح، وآخرون، 2009: 33–34).

وتعليقاً على تصريحات الرئيس العراقي والموقف الرسمي العراقي، لابد من التأكيد على ما تمت الإشارة إليه في سياق هذه الدراسة من أن الموقف الرسمي العراقي قد اختلف من فترةٍ إلى أخرى حسب تغير الحكومات والنظام الحاكم، كما أن سياسة النظام العراقي الحالي تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق لم تكن في صالح هؤلاء اللاجئين ولا في صالح القضية الفلسطينية عموماً، وبالتالي فإن مثل هذه التصريحات ما هي إلا تغطية على ما حدث ويحدث للاجئين الفلسطينيين في العراق من انتهاكات فاقت كل تصور.

لكن رغم طبيعة السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين ورغم ما تعرضوا له من انتهاكات على أيدي قوى عراقية، إلا أن الأمر لم يخلو من بعض المواقف العراقية الايجابية خاصة داخل الوسط السني.

وكان من ضمن المواقف العراقية المساندة للاجئين الفلسطينيين وقضيتهم موقف الشيخ حارث الضاري[1] أمين عام هيئة علماء المسلمين العراقية، والذي استعرض في مقال له بعنوان (مأساة الفلسطينيين في العراق) بعضاً مما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق من انتهاكات، مُنكِراً على بعض الفئات العراقية ما قامت به من اعتداءات غير مبررة، وتجاوزات تجاه هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين (الضاري، 2005/4/20).

كذلك إنصافاً لابد من القول بوجود مرجعيات وفئات شيعية عراقية كان لها أيضاً مواقف إيجابية إزاء ما حدث ويحدث للاجئين الفلسطينيين في العراق، لكن تلك الفئات والمرجعيات ليس لديها ثقل وأتباع مؤثرون في العراق (اليوسف، 2007: 150). كما دعت أحزاب وتنظيمات سياسية عراقية الحكومة العراقية إلى حماية الفلسطينيين من المليشيات المسلحة، أو تأمين خروجهم من البلاد (صالح، وآخرون، 2009: 34).

[1] حارث سليمان الضاري، أمين عام هيئة علماء المسلمين العراقية سابقاً. كان يقيم في العاصمة الأردنية عمان منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو من أكبر المناهضين للاحتلال الأمريكي ولطريقة الحكم الحالية في العراق.

وفي 22 نيسان/ أبريل 2006 بعث مكتب المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى على السيستاني رسالة جوابية لوزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة الفلسطينية عاطف عدوان تعقيباً على رسالة كان قد وجهها في 19 نيسان/ أبريل إلى السيستاني. جاء في رسالة مكتب السيستاني أنه أكد مراراً وتكراراً على لزوم رعاية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعدم التعرض لهم بالأذى، وأنه أجرى اتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة لحثهم على توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم وأنه سيواصل العمل في هذا الاتجاه (موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2006/4/22). وللاطلاع على صورة تلك الرسالة أنظر الملاحق ملحق رقم (5).

وفي 30 نيسان/ أبريل 2006 أصدر السيستاني فتوى تحرم مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتقول: "يجب ألا تؤذوا الفلسطينيين، حتى من كان منهم متهماً بجريمة. وعلى السلطات المدنية حماية الفلسطينيين ومنع مهاجمتهم". وقد تقيد معظم الشيعة حسب تقرير هيومن رايتس ووتش بفتوى السيستاني، لكن بعض الجماعات المقاتلة، التي ترتبط برجال الدين المنافسين مثل مقتدى الصدر، لم تلتزم دوماً بتلك الفتاوى (هيومن رايتس ووتش، 2006: 30).

وكانت بعض المؤشرات والآثار وطبيعة الاستهداف للاجئين الفلسطينيين توحي بأن مليشيا جيش المهدي التابعة للتيار الصدري تقف خلف الكثير من الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون. رغم أنه كانت هناك قنوات اتصال وعلاقات في الظاهر ودية بين التيار الصدري وعدد من الوجهاء والشخصيات الفلسطينية للحيلولة دون وقوع مثل هذه الانتهاكات أو التقليل منها، كان أبرزها ذهاب وفد شعبي فلسطيني للنجف ولقاء مقتدى الصدر منتصف عام 2005، إلا أن تلك التحركات لم توقف أو تقلل من استهداف الفلسطينيين (اليوسف، 2007: 64). ففي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، تم العثور على جثة الشيخ توفيق عبد الخالق في مستشفى الكاظمية التعليمي وقد قُتِل خنقاً بعد جلده في أجزاء من جسده وتعذيبه. وكان الشيخ قد ترأس الوفد الفلسطيني لزيارة مقتدى الصدر في النجف في 30 حزيران/ يونيو 2005 على أمل عدم استهداف أتباعه الفلسطينيين، لكن بعدها ازدادت الأمور سوءاً، والشواهد كثيرة (المصدر نفسه: 111).

ثالثاً: مواقف بعض المنظمات العربية الحقوقية:

أبدت العديد من المنظمات العربية لحقوق الإنسان قلقها مما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق وطالبت الجهات المعنية بالعمل على رفع المعاناة عن هؤلاء اللاجئين.

فقد أعربت اللجنة العربية لحقوق الإنسان والتي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، عن تضامنها ودعمها للاجئين الفلسطينيين من العراق في المخيمات الصحراوية الحدودية بين العراق وسورية، وذلك في بيان أصدرته تضامناً مع اللاجئين المتضررين من الحريق الذي نشب في مخيم التنف في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، حيث ضمت اللجنة صوتها للأهالي المنكوبين، وطالبت الجمعيات الخيرية والحقوقية والحكومات المعنية والمفوضية العليا للاجئين بالالتفات لوضعهم، والإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة لحل مشكلتهم التي امتد زمنها (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد (أ)، 2015/7/18).

وطالبت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية الحكومة العراقية بحماية جميع الفلسطينيين في العراق، وتقديم المساعدة الفورية للاجئين في مخيمي الوليد والتنف (في المنطقة الحدودية الفاصلة بين العراق وسورية)، بما في ذلك الإمدادات المنتظمة والكافية من الطعام والماء والعقاقير والرعاية الطبية. وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بالضغط على (إسرائيل) كي تسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى موطنهم الأصلي عملاً بمقتضى القانون الدولي وبموجب الاتفاقيات الدولية. كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها دولة احتلال في العراق بسحب قواتها من العراق وإنهاء حالة الاحتلال السبب المباشر لخلق مشكلة اللاجئين سواء فلسطينيين أم عراقيين، كما طالبتها بحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ومساعدتهم. كذلك تَحَمُّل دورها في تقديم مساعدة فعالة في توطين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق في الولايات المتحدة. وتوجهت المنظمة إلى الحكومتين السورية والأردنية لمطالبتهما بالسماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق طلباً للحماية من الاضطهاد، واحترام حقوقهم الإنسانية وحمايتها. ودعت المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة إلى تقديم مساعدات مالية إلى سورية والأردن لإعانتهما على استضافة اللاجئين الفلسطينيين، وإلى المشاركة في حمل عبء مشكلة اللاجئين من خلال توفير فرص الاستيطان في بلدان أخرى أمام هؤلاء اللاجئين (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد، 2008/9/16).

لكن أليس من الغرابة أن تُطالِب منظمة عربية لحقوق الإنسان بتسهيل توطين اللاجئين الفلسطينيين في الولايات المتحدة وتوفير فرص استيطان لهم في بلدان أخرى، ولا تُصِر على تحمل الدول العربية لمسؤولياتها في استيعاب هؤلاء اللاجئين على أراضيها، كذلك أن تُطالِب بمساعدات مالية لكل من سورية والأردن لإعانتهما على استضافة اللاجئين الفلسطينيين، وكأن العائق المالي فقط هو ما يمنع هاتين الدولتين من استضافة اللاجئين الفلسطينيين؟

رابعاً: تقييم الموقف العربي:

إن أبسط ما يمكن أن يُوصَف به الموقف العربي سواء الرسمي أو الشعبي بأنه موقف ضعيف وعاجز ومتخلي عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بل ويسير في عكس مصلحتهم ومصلحة قضيتهم. وإذا كان الموقف الرسمي يُوصَف بالعاجز، فالموقف الشعبي أَعجَز.

وفي مقابلة له مع موقع شبكة فلسطين للحوار وفي تعليقه على الموقف الرسمي العربي قال رئيس رابطة فلسطينيي العراق: "للأسف موقف الجانب الرسمي العربي كان مُخزِياً، حيث عجزت فيه الدول العربية والإسلامية قاطبةً" عن استضافة بضعة آلاف من اللاجئين، وأدارت ظهرها لكل القيم والأعراف، وأغلقت الحدود بوجه اللاجئين مما ترك المجال لمفوضية اللاجئين لتقوم بعملها الإنساني بنفيهم إلى أصقاع الأرض (شبكة فلسطين للحوار، 2013/5/15). فهناك ما يزيد عن (30) دولة قد استقبلت اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها منها استراليا وفنلندا وتشيكيا وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا وإيطاليا وفرنسا ونيوزيلندا ودول أخرى غيرها. وكما قال أحد اللاجئين الذين قبلت بهم البرازيل "لقد كانت غابات الأمازون أَحَن علينا من الصحراء العربية". وكيف يُعقَل أن يرفض العرب استقبال الفلسطينيين تحت شعار بات متهالكاً وممسوخاً وهو الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية؟. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل يكون ذلك عبر إرسالهم إلى الشتات والمنافي مبتعدين آلاف الكيلومترات عن حلم عودتهم، أم في بقائهم في المخيمات التي تفتقر للمستويات الدنيا من العيشة الكريمة؟. أو كما يبرر "المعتدلون والممانعون العرب" وهم في هذا سواء يجب أن تبقى المعاناة الفلسطينية قائمة كي لا تموت القضية (أبو السعود، 2009/5/23).

وقد طرحت الدول العربية أنها إنما تقصد بسياساتها جميعاً تجاه اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك عدم منحهم جنسياتها المحافظة على حقوقهم السياسية ومنع ذوبانهم وبالتداعي إهدار حقهم في العودة، والحفاظ على مبدأ المسؤولية الإسرائيلية والدولية عن مشكلتهم. هذه الدول افترضت أن تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين وظروف معيشتهم في ظل واقع اللجوء ذاته، يمكنه أن يؤدي إلى زوال حق العودة أو الوهن في متابعته (زقوت، وآخرون، 2007: 196). والغريب أن الكل يسكتون عمّن جرى تشتيتهم إلى أمريكا اللاتينية أو إلى أمريكا أو إلى أوروبا، ومن ثم تجنسيهم. فاللاجئ الفلسطيني إن ذهب إلى أوروبا وأمريكا وتجنس وذاب هناك، فلا بأس في الأمر، أما عند الدول العربية، فهذا غير ممكن. أي أننا أمام خطة (دالت)[1] جديدة تدفع باللاجئين الفلسطينيين إلى أوروبا (المحمدي، 2015/10/19).

[1] خطة دالت، خطة صهيونية لتهجير اللاجئين الفلسطينيين (راجع ما ذكر في الفصل الأول).

لكن مهما يكن من أمر فالمحصلة أن الدول العربية بقصدٍ أو بغير قصد، كانت تعلم أو لم تكن، وسواء بمحض إرادتها أو رغماً عنها، شاركت وبشكلٍ فعَّال في تشتيت اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن فلسطين وبشكل يتعارض مع حلم عودتهم، ويتعارض مع الشعارات التي كانت ترفعها تلك الدول دوماً حول زعمها دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين.

المبحث الثالث

المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق

اتخذت غالبية الدول سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي جانب النأي بالنفس وعدم التدخل في قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وحتى تلك الدول التي كانت لها مواقف بارزة من الأزمة العراقية عموماً اهتمت بملفات أخرى كانت من وجهة نظرها ومن منظور مصلحتها أكثر أهمية من قضية اللاجئين الفلسطينيين. حتى الدول التي كانت لها مواقف خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن مواقفها تخدم قضية هؤلاء اللاجئين، بل على العكس من ذلك ساهمت في تعميق أزمتهم. خاصةً في غمرة البحث عن حلول إنسانية كان لها آثار سياسية عميقة الأثر على مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

أولاً: المواقف الإقليمية:

باستثناء الموقف الإيراني الذي كان له بالغ الأثر على اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، لم تُسَجَّل أية مواقف ذات أهمية تجاه تلك القضية، إلا ذلك الموقف المتواضع من قبل تركيا التي استوعبت على أراضيها أعداد قليلة من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا باتجاه الحدود التركية. وظل الموقف الإقليمي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين أشبه بما يمكن أن يُسَمَّى "موقف اللا موقف".

1. الموقف الإيراني:

دأبت إيران والقيادات الإيرانية على ألا تدَّخر فرصةً إلا وأعلنت فيها عن دعمها ووقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية، حيث لم تترك منبراً إعلامياً إلا وأعلنت من خلاله عن هذا الموقف الثابت. وكانت القيادات الإيرانية تصدح دوماً بتصريحاتها وكلماتها النارية ضد (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية "الشيطان الأكبر" حسب الوصف الإيراني المشهور.

إلا أن واقع الحال في العراق يؤكد أن إيران لم تبذل أي جهد يذكر لرفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين، بل على العكس من ذلك، فقد كانت المليشيات الشيعية المدعومة من إيران على رأس الجهات التي كانت تستهدف اللاجئين الفلسطينيين، وفي أحيان كثيرة بالتناوب مع أو جنباً إلى جنب مع قوات "الشيطان الأكبر".

وحسب (الهاشمي، 2009)، فإنه منذ تسلم الطائفيون الحكم في العراق بدأت أعمال العنف الطائفي على أيدي المليشيات الطائفية وتحديداً مليشيات جيش المهدي وفيلق بدر ومن دربتهم إيران. وقد مارست هذه المليشيات أعمال القتل على الهوية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتهجيرهم من منازلهم ومناطق سكناهم، ومارست شتى حملات التنكيل والتصفيات بحقهم (الهاشمي، 2009/7/29). وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحتفل باليوم العالمي للقدس كانت المليشيات الشيعية المدعومة من إيران تحاصر مجمع البلديات للاجئين الفلسطينيين مستهدفة إياه بقذائف الهاون (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[1].

وقد سبق الحديث في الفصل الثالث عن التدخل والنفوذ الإيراني في العراق، وكيف ازداد بشكلٍ مطرد خاصة بعد انتهاء فترة مجلس الحكم الانتقالي وتنصيب حكومة عراقية طائفية يسيطر عليها الشيعة، كذلك من خلال انتشار المليشيات المسلحة التي في مجملها تدين بالولاء والتمويل لإيران.

في ظل هذا الوضع كان باستطاعة إيران – إن كانت معنية بشكل جدِّي – أن تفعل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين في العراق والتخفيف من معاناتهم. وبهذا الصدد ليس أقل من الضغط على المليشيات المسلحة لإيقاف استهدافها للاجئين كحد أدنى. لكن يبدو أن التخندق الطائفي لإيران واصطفافها إلى جانب الشيعة في العراق قد فرض عليها أن تكون داعمة لهم فيما يقومون به لا أن تضغط عليهم. ورغم أنه لم يكن لإيران مواقف معلنة ضد الوجود الفلسطيني في العراق، أو أي تصريحات مُبارِكة أو مشجِّعة للسياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وما حدث من انتهاكات بحقهم، إلا أن إيران بحكم موازين القوى الجديدة في العراق وبحكم ما تتمتع به من نفوذ تتحمل – بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية – جزءًا كبيراً من المسؤولية عما حدث للاجئين الفلسطينيين.

2. الموقف التركي:

من خلال متابعة الأحداث خلال الأزمة العراقية يتبين أن تركيا – وحالها في ذلك كحال بقية الدول على المستوى الإقليمي – لم تُولِ اهتماماً ملحوظاً، ولم يكن لها موقفاً بارزاً تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق. حيث كانت اهتمامات تركيا فيما يتعلق بجارتها العراق تنصب على الوضع الكردي ومسألة الحدود أكثر من اهتمامها بموضوع اللاجئين الفلسطينيين. لذا جاء الموقف التركي متواضعاً، ولم يخرج عن السماح لأعداد من اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق بدخول الأراضي التركية، كذلك طريقة تعاطي تركيا مع اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إليها.

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

وقد سبق الحديث بأن مصادر كشفت في 3 أيلول/ سبتمبر 2009، أن تركيا تستعد لاستضافة (200) عائلة من اللاجئين الفلسطينيين من العالقين على الحدود العراقية – السورية، وعن وصول مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين توزعوا بالعشرات بين المدن التركية.

وقد عانى اللاجئون الفلسطينيون الفارين من العراق إلى تركيا من الوضع القانوني، فالدولة تمنحهم الإقامة بناءً على قبولهم لاجئين من قبل الأمم المتحدة، لكنها لا تسمح لهم بالعمل، أما الأمم المتحدة (مفوضية اللاجئين) فلا تقدم لهم أي نوع من أنواع الدعم. وبالنسبة لمكان السكن فتحدده الدولة بخيارات بين (5) محافظات تركية غير رئيسية، إضافة إلى شرط ذهاب اللاجئ إلى قسم الشرطة مرتين في الأسبوع لتوقيع واثبات وجوده في المدينة، أما الإعانة الصحية فقد أوقفتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عنهم رغم أن العلاج في تركيا مكلف جداً. وفيما يخص والي المدينة فيقدم إعانة مادية بسيطة للعوائل الفقيرة. ولأنهم ممنوعون من العمل كما أفاد أحد اللاجئين هناك، فإنهم يضطرون للعمل بشكل غير قانوني وفي الأعمال الشاقة البعيدة عن عيون الشرطة، في مخازن التحميل والتفريغ، وفي أعمال البناء الشاقة، وفي كراجات غسل السيارات (مشينش، 2012/11/5).

وقد باشرت الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين – فيدار في مقرها بإسطنبول إحصاء اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية والعراق، وذلك بهدف تنظيم الوضع القانوني لهم في تركيا كمقدمة لتسوية أوضاعهم، ودعت فيدار كافة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية والعراق إلى الإسراع في التسجيل تمهيداً لحصولهم على الإقامة، وتمنت فيدار تعاطي الحكومة التركية الايجابي مع هذه القضية التي من شأنها التخفيف من معاناة الفلسطينيين. يذكر أن تفاهماً أُبرِم برعاية سفارة فلسطين وجمعية فيدار، مع محمد مرتضى يتش مستشار رئيس الوزراء التركي لشؤون اللاجئين لحل مشكلة الإقامة للفلسطينيين النازحين من سورية والعراق (ترك برس، 2016/2/9).

ثانياً: المواقف الدولية:

باستثناء كل من موقف الولايات المتحدة الأمريكية صانعة الأزمة العراقية، وموقف الأمم المتحدة وتحديداً المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والتي كان لها نشاطها على المستوى الإنساني، وإضافة لمواقف الدول التي وافقت على استيعاب أعداد مختلفة من اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق على أراضيها، فإنه لم يكن هناك أية مواقف دولية بارزة يمكن الحديث عنها. واقتصرت المواقف الدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق على تلك المواقف التي صدرت عن بعض المنظمات الحقوقية والإنسانية.

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الأساسي، والعامل الرئيسي في صناعة الأزمة العراقية، وبالتالي فإن آثار تلك الأزمة وتداعياتها على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، هي المسؤولة عنها بالدرجة الأولى وإن كان الاستهداف والانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق في غالبها حدثت نتيجة السياسات العراقية وبأيدٍ عراقية.

وحسب (أبو السعود، 2009) فقد اعتبرت قوات الاحتلال الأمريكي للعراق الفلسطينيين على أنهم حلفاء النظام العراقي السابق. وكانت معاملتها لهم تقوم على هذا الأساس (أبو السعود، 2009/5/23). لذلك لم يكن موقف الولايات المتحدة وقواتها المحتلة للعراق تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق يقتصر على غض الطرف عما كان يحدث للاجئين الفلسطينيين نتيجة السياسات العراقية، بل شاركت قوات الاحتلال الأمريكي في استهدافهم والتعرض لهم ولتجمعاتهم أيضاً. ناهيك عن ما هو أهم من ذلك وهو أن السياسة الأمريكية في العراق هي التي خلقت الأزمة العراقية بكل مكوناتها ومظاهرها السياسية والأمنية والاقتصادية، ومن ضمنها النظام السياسي العراقي والقوى العراقية الأخرى التي اكتوى الفلسطينيين بنارها وبنار سياساتها تجاههم.

فلقد خضع العراق بكامله لاحتلال عسكري أمريكي، فكانت القوة المُقرِّرة والحاكمة الفعلية في العراق ليست الحكومة العراقية، بل سلطة الاحتلال. وباعتبار الولايات المتحدة سلطة احتلال فإنها مسؤولة عن إعادة النظام والأمن في العراق والاستقرار والهدوء، وتأمين الاحترام والحماية للسكان المدنيين، وحظر أعمال الترحيل أو الإبعاد أو الفصل القسري الفردي والجماعي لسكان العراق المحتلين، ولعل عدم وفاء القوات الأمريكية بهذه الالتزامات، بل والضلوع بالتغطية والحماية لقوات وزارة الداخلية العراقية ومليشياتها الطائفية والتي تعبث بأمن الفلسطيني وتذيقه العذاب والقتل والتعذيب والتشريد، يستوجب المسؤولية القانونية الدولية (قبعة، 2007: 83–84).

ومارست قوات الاحتلال الأمريكي للعراق شتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات بحق اللاجئين الفلسطينيين، من اضطهاد وترويع وقتل واعتقالات عشوائية على الهوية (صالح، وآخرون، 2009: 20). وقد أوردت المصادر الكثير من الأمثلة على الاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق. نذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

- وقع الاعتداء الأول على الفلسطينيين بعد سقوط بغداد بأسابيع قليلة، حيث هاجم جنود أمريكيون مبنى السفارة الفلسطينية في بغداد، وحطموا أبوابها وصادروا وثائق ومعلومات فيها (المختار، 2015/8/7)،

واعتقلوا القائم بأعمال السفارة، وعدد من موظفيها الذين استمر اعتقالهم لأكثر من عام في أم قصر (صالح، وآخرون، 2009: 20). وكانت قوات الاحتلال الأمريكية ونظراً لحالة الانفلات الأمني التي أعقبت سقوط بغداد مباشرة قد طوقت جميع السفارات في بغداد وذلك بغرض الحماية، إلا السفارة الفلسطينية التي تم تطويقها من أجل اقتحامها واعتقال من فيها بمن فيهم نجاح عبد الرحمن القائم بأعمال السفارة الفلسطينية (أبو زيد، 2016/12/17)[1]. ويأتي اقتحام السفارة الفلسطينية منذ الأيام الأولى للاحتلال ليدلل على أن استهداف الفلسطينيين لم يكن رد فعل على أعمال قام بها الفلسطينيون ولكن كانت المبادرة بالاستهداف من القوات الأمريكية وفق أجندة معدة سلفاً (لاجئ فلسطيني من العراق، 2016/12/19)[2].

- كما قصفت القوات الأمريكية أكبر مجمع للفلسطينيين في منطقة البلديات بقنابل عنقودية وصواريخ ألحقت أضراراً كبيرة في بعض الشقق والسيارات التي احترقت مع ما فيها من أثاث منزلي (اليوسف، 2007: 14).

- واعتقلت هذه القوات محمد أحمد عباس (أبو العباس) أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي في 9 نيسان/ أبريل 2004 في المعتقلات الأمريكية (صالح، وآخرون، 2009: 21).

- وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 2004 طوَّقت قوات الاحتلال الأمريكية المجمع السكني للفلسطينيين في البلديات بأكثر من (70) مدرعة وآلية ودبابة، واقتحمت نادي حيفا والمحلات التابعة له مع تكسيرها، والهلال الأحمر الفلسطيني بطريقة مروعة واحتجزت كل من كان فيه والمارة لعدة ساعات (أكثر من 100 شخص) في قاعة تابعة للنادي (اليوسف، 2007: 25). حيث داهمت هذه القوات مقر الهيئة الوطنية الفلسطينية في العراق واعتقلت عدد من أعضائها وطاردت ولاحقت آخرين، وعلى إثرها تم تدمير وإتلاف ومصادرة جميع محتويات الهيئة، والاعتداء على بيت الطفل الفلسطيني وجمعية المرأة الفلسطينية وروضة وحضانة حيفا ومركز الحاسوب، ثم توالت بعد ذلك سلسة من الاعتداءات بحق اللاجئين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الأمريكي (صالح، وآخرون، 2009: 21).

- وفي فجر الأحد 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 طوَّقت قوة أمريكية كبيرة مجمع البلديات، واقتحمت عدداً من الشقق، واعتقلت (9) فلسطينيين بينهم (3) نساء، كما قامت تلك القوات بسرقة أموال وحلي من بعض الشقق، وضرب النساء والرجال. وفي اليوم التالي قامت قوات أمريكية بمهاجمة تجمع

[1] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/17 مع د/ مازن أبو زيد مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية.
[2] مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2016/12/19 مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق.

الفلسطينيين في منطقة بغداد الجديدة واعتقلت (6) فلسطينيين، مع الاعتداء على بعض النساء وتفتيشهن وتكسير الأثاث (اليوسف، 2007: 107–109).

2. موقف المفوضية العليا (السامية) لشؤون اللاجئين[1] UNHCR:

منذ اتفاق العراق مع وكالة الأونروا عام 1950، وقيام الحكومة العراقية بتقديم الخدمات لهم، منذ ذلك الحين لم يكن هناك أي مؤسسات أو جمعيات دولية تقدم أي خدمات للاجئين الفلسطينيين في العراق. لكن بعد عام 1990 بدأت المفوضية العليا (السامية) لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة العمل. واقتصرت مهمتها على الاهتمام بالفلسطينيين المبعدين من الكويت، حيث قدمت لهم مساعدات لا تتعدى مساعدة تموينية مرة كل عام. وبناءً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 وطرد العائلات الفلسطينية من منازلها قدمت المفوضية مساعدات للمخيم الفلسطيني الذي أقيم في نادي حيفا. وشملت المساعدات (400) خيمة وبناء مرافق صحية لها وخزانات لمياه الشرب وبناء مخزن. وساهمت مع دائرة شؤون اللاجئين في السفارة الفلسطينية بإحصاء الفلسطينيين في العراق، وأسكنت نحو (360) عائلة من العائلات الفلسطينية المطرودة والتي كانت تسكن على حساب الحكومة العراقية (الجبارين، 2007/2/10). ولم يقتصر موقف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على ذلك خاصة بعدما تطورت الأحداث وتفاقمت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد موجات الاستهداف التي تعرضوا لها.

وبحثاً عن حلول دائمة، بادرت المفوضية بدورها، باستقطاب انتباه الرأي العام الدولي نحو الوضع الصعب في العراق، فأصدرت مناشدات ومذكرات وبلاغات متعددة، ناشدت فيها العديد من الدول العربية لقبول أعداد من اللاجئين الفلسطينيين، ولو بصفة مؤقتة، حتى يتسنى لهم العودة الطوعية للعراق. كما قامت المفوضية باتصالات دبلوماسية مكثفة مع العديد من الدول العربية و(إسرائيل) بحثاً عن حل إنساني (نويصر، 2009: 18).

وعلى صعيد جهود المفوضية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد ازدياد موجات العنف كتب أنطونيو غوتيريس المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة إلى الرئيس العراقي جلال الطالباني يوم 14 أيار/ مارس 2006 معبراً عن قلقه جراء تصاعد العنف ضد اللاجئين الفلسطينيين، وخاصةً في ظل "محدودية قدرة قوات الأمن العراقية على توفير حماية فاعلة"، ودعا إلى إقامة مكتب خاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين من العنف (هيومن رايتس ووتش، 2006: 29).

[1] المفوضية العليا (السامية) لشؤون اللاجئين، منظمة أممية، تأسست عام 1950، مقرها في جنيف بسويسرا، تعنى بحماية اللاجئين وإيجاد الحلول الدائمة لقضاياهم في مجالات العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في البلدان التي التمسوا اللجوء إليها، أو التوطين في بلد ثالث.

وفي مطلع نيسان/ أبريل 2006 قالت المفوضية أنها لم تتلقَ رداً على الخطاب الذي أرسله المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيرس منتصف آذار/ مارس 2006 إلى الرئيس العراقي، كما لم تستطع المفوضية ترتيب لقاء مع المسؤولين العراقيين لمناقشة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق (موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2006/4/4).

كما حاولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مرتين، تشجيع (إسرائيل) على السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين من العراق. وكانت المرة الأولى عام 2003، حيث كان موضوعها (6) أو (8) لاجئين فلسطينيين ترطبهم صلات مباشرة بغزة. أما المرة الثانية فكانت عام 2006 عندما قدمت المفوضية لـ(إسرائيل) قائمة باللاجئين الفلسطينيين الذين تربطهم صلات مباشرة بغزة ممن كانوا عالقين على الحدود الأردنية العراقية، لكن (إسرائيل) رفضت في المرتين طلب المفوضية السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول غزة (هيومن رايتس ووتش، 2006: 40).

وفي 3 تشرين الثاني/ أكتوبر 2006 عبَّرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة عن قلقها على حياة اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وقالت جنيفر باجونيس Jennifer Pagonis، المتحدثة باسم المفوضية في جنيف في تصريح لها: "إن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يفتقدون للحماية ويواجهون مشاكل جدية في الحصول على بطاقات هوية شخصية، وما زالوا هدفاً للمضايقات المستمرة والتهديد والخطف والقتل"، وأشارت إلى "حالة الذعر التي سادت أوساط اللاجئين عقب تسليم مسلحين لتهديدات مكتوبة لعدد من الفلسطينيين، وأن كثير منهم حاول الفرار نتيجة تلك التهديدات" (صالح، وآخرون، 2009: 45).

وأثناء مشاركتها في ورشة عمل حول اللاجئين الفلسطينيين في العراق عُقِدَت في رام الله بتاريخ 21 شباط/ فبراير 2007 أفادت ميشيل الفارو مسؤولة ملف الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأن UNHCR تعمل لحماية الفلسطينيين في العراق وأنها منظمة إنسانية تساهم في خدمات الصحة والتعليم وإصدار بطاقات الهوية، وتوفر الحماية للفلسطينيين بعد طردهم من بغداد في المخيمات الحدودية مثل الرويشد، وتقدم لهم الماء والغذاء والرعاية الصحية. وقالت: "بحثنا في إمكانية نقل الفلسطينيين في العراق إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وفيما إذا كان من الممكن استيعابهم في المناطق المجاورة للعراق، أو إعادة توطينهم واستيعابهم في أماكن أخرى من العالم، إن المهم بالنسبة للمفوضية هو ضمان أمن هؤلاء اللاجئين" (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 22–23).

وفي 15 أيار/ مايو 2007 تحدثت جنيفر باجونيس Jennifer Pagonis، المتحدثة باسم المفوضية في جنيف عن الأوضاع التي يحياها اللاجئون الفلسطينيون في ظل نقص المرافق الصحية في مخيم الوليد والمخيمات الأخرى على الحدود السورية العراقية، وذكرت أن منظمات الإغاثة الدولية بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين لا يُسمح لها بالبقاء بشكل دائم في المخيم وذلك لأسباب أمنية. وقالت: "نريد السماح لهؤلاء اللاجئين بدخول سورية لتلقي العلاج، ولكن المشكلة تكمن في رفض الدول السماح لهم بالدخول وتوفير الرعاية الطبية لهم. نريد من سورية أو أي بلد آخر باستيعابهم حتى تستوعبهم دولة أخرى" (صالح، وآخرون، 2009: 45–46).

وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 ناشدت الأمم المتحدة دول العالم توفير مأوى لنحو (3,000) لاجئ فلسطيني تقطعت بهم السبل في الصحراء العراقية منذ ما يزيد على سنتين. وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن ما يقرب من نصف هؤلاء اللاجئين الذين يعيشون في مخيمين عند الحدود العراقية السورية بحاجة لرعاية طبية عاجلة، أو يخشون الاضطهاد في حال عودتهم إلى العراق. وقال المتحدث باسم المفوضية رون ردموند Ron Redmond في مؤتمر صحفي: "ظروف المعيشة بالمخيمين الحدوديين صعبة للغاية وغير آمنة ومستمرة في التدهور. ويواجه اللاجئون درجات حرارة قاسية وعواصف رملية على نحو منتظم"، وأردف قائلاً: "تدعو المفوضية مجدداً لخطوات عاجلة من البلدان التي يمكنها إعادة التوطين في شتى أنحاء العالم" (المصدر نفسه: 46).

وهكذا نرى كيف أن المفوضية العليا للاجئين والتي تتبع الأمم المتحدة تتنكَّر حتى للقرارات التي صدرت عنها، وتدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في شتى أنحاء العالم حسب تصريحات ردموند، بدلا من أن تتمسك بتنفيذ القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1948، والقاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها. لكن كما هو معلوم فإن قرارات الأمم المتحدة ما كان منها في صالح العرب، فهو للإعلام وليس للتطبيق.

يقول أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كتابه (قضية اللاجئين الفلسطينيين): "رغم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت تتحصَّن بقرارات مرجعية دولية ومرجعية قانونية تكرس حقوقهم الأساسية والسياسية والإنسانية، إلا أن تلك القرارات (رغم تجديدها سنوياً ومنذ النكبة في العام 1948) لم تكتسب قوة التنفيذ من الأمم المتحدة" (عبد الرحمن، 2002: 409).

ثالثاً: مواقف بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية:

اقتصرت مواقف منظمات حقوق الإنسان الدولية بطبيعة الحال وكالعادة في مثل هذه القضايا على إصدار التقارير، وتحميل المسؤوليات، وعلى إطلاق المناشدات والمطالبات والتوصيات، وفيما يلي أبرز هذه المواقف:

1. منظمة مراقبة حقوق الإنسان[1] H.R.W:

أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) تقريراً في 10 أيار/ مايو 2003 بعنوان "الفرار من العراق"، يقع في (22) صفحة، تناولت فيه بالتفصيل الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون والأجانب في العراق والمعاملة التي تلقونها لدى وصولهم الأردن، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين هناك. كما حثت المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على منع انتهاكات حقوق الإنسان ضد جموع السكان المستضعفين في العراق، ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من المغتربين (كيوان، 2007: 150).

كما أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2006 تقريراً آخر بعنوان "لا مفر، الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق". جاء هذا التقرير في (48) صفحة، وتحدث بالتفصيل عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، ورصد الكثير من أشكال الانتهاكات والاعتداءات التي تعرضوا لها حتى عام 2006 (هيومن رايتس ووتش، 2006)، وقد وجهت المنظمة من خلال هذا التقرير العديد من التوصيات إلى كل من السلطات العراقية، بما فيها وزارة الداخلية ووزارة الهجرة والمهجرين، وإلى الولايات المتحدة والقوات متعددة الجنسيات في العراق، وإلى حكومات الأردن وسورية وباقي دول المنطقة، وإلى حكومة (إسرائيل)، وإلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، وإلى المانحين والمجتمع الدولي. حيث دعت المنظمة جميع هذه الأطراف كلٌ حسب موقعه ومسؤولياته توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين ووقف جميع أشكال الانتهاكات بحقهم ومعاقبة مرتكبيها، وضمان عدم تعرضهم للإبعاد القسري، كذلك فتح الحدود أمام الفارين منهم من العراق، وضمان معاملة الجهات الحكومية لهم في الدول التي لجأوا إليها – ضمن حدود كل دولة – معاملة كريمة، واحترام حقوقهم الإنسانية بما فيها حقهم في الانتقال داخل البلد المضيف. وفي ظل عدم وجود حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين عموماً، طالبت المنظمة (إسرائيل) بالسماح للاجئين الفلسطينيين الذين لهم صلات مباشرة بقطاع غزة بالعودة إلى المناطق التي

[1] منظمة مراقبة حقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، سبق التعريف بها في الفصل الثالث، في الحاشية السفلية لصفحة 120.

تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك على الدول المانحة الالتزام بواجبها القانوني والإنساني في المساهمة بتحمل المسؤولية من خلال تقديم الدعم المالي والإنساني لنشاطات حماية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق (هيومن رايتس ووتش، 2006: 5–7).

2. منظمة العفو الدولية[1]:

صدر عن منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "العراق: ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين"، حيث بيَّن هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبت بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق منذ الغزو الأمريكي عام 2003. ويسلط التقرير الضوء على "تقاعس" الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات عن العمل من أجل حمايتهم (الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان–راصد، 2007/10/1).

وقال مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية بأن "الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات يجب أن تفعل كل ما في وسعها من أجل توفير الحماية لأولئك الذين يتعرضون للخطر في العراق، ومنهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يزداد حصارهم، ويتعين على الحكومات الأخرى توسيع نطاق برامجها الخاصة بإعادة التوطين وتسريعها؛ من أجل مساعدة هذه الفئة المستضعفة بشكل خاص". ودعت منظمة العفو الدولية الحكومتين السورية والأردنية إلى السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيهما، ودعت المجتمع الدولي برمته إلى المساعدة في إعادة توطين الفلسطينيين بما يتماشى مع التزاماته الدولية (المصدر نفسه).

وهكذا فإن التوطين الذي عارضه الفلسطينيون لعشرات السنين، أصبح بسبب السياسات العربية وإغلاق الدول العربية لحدودها في وجه اللاجئين الفلسطينيين، مطلباً إنسانياً ملحاً تطالب به المنظمات الدولية كحل لمشكلتهم.

3. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان[2]:

اعتبر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان طلب الحكومة السويدية من اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى العراق "انتهاكاً لاستحقاقهم وصف اللاجئ، وخطأً جوهرياً تقوم به حكومة السويد إزاء هؤلاء الأشخاص"، ودعا المرصد الحكومة السويدية إلى توفير الملجأ الآمن والحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين

[1] منظمة العفو الدولية، منظمة دولية غير ربحية يقع مقرها في لندن، أسسها الانجليزي بيتر بينيسن، أخذت على عاتقها الدور الأهم في حماية حقوق الإنسان وتركز نشاطها على السجناء خاصة، فهي تسعى لتحرير سجناء الرأي، وتعارض المنظمة بشدة عقوبة الإعدام والتعذيب أو أي شكل آخر من العقوبات غير الإنسانية أو المعاملة المهينة للسجناء.

[2] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، سبق التعريف به في الفصل الرابع في الحاشية السفلية لصفحة 161.

القادمين من العراق، وأن تنظر بعين العطف إلى حالتهم في ضوء التهديد الذي قد تتعرض له حياتهم في حال عودتهم إلى العراق، وأن تمنحهم وصف اللاجئ ولا تطردهم من أراضيها، استناداً إلى المادة (33) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)، والتي نصت على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها" (موقع فلسطين الآن بوابتك إلى الحقيقة، 2015/9/13). وكانت وكالة الهجرة السويدية كما أشرنا قد امتنعت ولسنوات عن منح تصاريح إقامة للاجئين الفلسطينيين، وطلبت منهم الحكومة السويدية العودة إلى العراق.

تقييم المواقف المختلفة من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

لم تَرقَ المواقف الفلسطينية والعربية والدولية إلى مستوى معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وخطورة قضيتهم. ومن هنا امتازت مواقف السلطة الفلسطينية والفصائل مروراً بالمواقف العربية والدولية بالتقصير، واقتصرت على وضع القضية في مجرد قالب إنساني يهدف إلى تخفيف المعاناة أو ترحيلها مؤقتاً دون تقديم حلول جذرية (صالح، وآخرون، 2009: 47).

فقد ساهمت المواقف الفلسطينية والعربية والدولية – إما من خلال ضعفها (الموقف الفلسطيني) أو من خلال سلبيتها (المواقف العربية والدولية) – في الاتجاه نحو الحل الإنساني للقضية، والذي بدوره عمَّق من أزمة هؤلاء اللاجئين. فعلى الرغم من إنقاذ آلاف اللاجئين الفلسطينيين من الموت أو الاستهداف إلا أن المحصلة كانت تعميق أزمتهم من خلال تشتيتهم في شتى أصقاع الأرض.

وفي تعليقه على الموقف الفلسطيني والعربي قال أبو علي مقبل[1] عضو المجلس الوطني الفلسطيني: "أريد أن أسجل بأن الموقف الفلسطيني كان مستهتر، ولم يخرج عن إطار الاستنكار والشجب والندب...، والموقف العربي أكثر سخافة من الموقف الفلسطيني" (دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007: 25).

أما بالنسبة للموقف الدولي فيُلاحَظ الغياب الواضح لمواقف الحكومات، وأغلب المواقف إنما هي مواقف لمنظمات دولية وليس لحكومات. حيث كانت الحكومات تتعاطى مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ليس بوصفها قضية ذات خصوصية، وإنما في إطار الأزمة العراقية ككل، وكجزء من حالة الفلتان

[1] أبو علي مقبل، عضو المجلس الوطني الفلسطيني. في كلمة له أثناء مشاركته في ورشة عمل بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في العراق" نظمتها دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير في 21 شباط/ فبراير 2007.

الأمني السائد، كذلك الصراع الطائفي السني الشيعي، وبالتالي لم تولِ هذه القضية القدر المستحَق من الاهتمام.

فرغم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية في جوانب منها كانت جزء من حالة أَعَم وأشمل، لكن كما أوضحنا سابقاً فإن الفلسطينيين في العراق كانوا مستهدفين بشكلٍ خاص، ولهذا فإن النظر إلى قضيتهم كجزء من الحالة العراقية وحسب، ما هو إلا تجاهلٌ مقصود لقضيتهم وأبعادها المختلفة.

وحتى الدول التي كان لها مواقف متعلقة بالسماح لأعداد من اللاجئين باللجوء الإنساني إلى أراضيها، ورغم أن ظاهر الأمر هو موقف إنساني، إلا أنه في المحصلة حلقة من حلقات المؤامرة الهادفة إلى إعادة تهجير وتشتيت اللاجئين الفلسطينيين، ولا أظن أن أي من تلك الدول لا يعي النتائج المترتبة على ذلك.

الخاتمة:

في ضوء الأحداث والمآلات التي آلت إليها قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والتي تم الحديث عنها مفصلاً خلال الفصل الرابع من هذه الدراسة، وبعد أن تم في هذا الفصل (الخامس والأخير) رصد أهم المواقف من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تبين لنا مدى ضعف وعجز الموقف الفلسطيني (الرسمي والفصائلي والشعبي)، كذلك سلبية الموقف العربي الذي كان في مجمله في عكس مصلحة اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، كذلك غياب الموقف الدولي الفاعل باستثناء بعض الدول والمنظمات التي كان لها مواقف على المستوى الإنساني.

وساهمت المواقف المختلفة – من خلال ضعفها أو سلبيتها – في الاتجاه نحو الحل الإنساني للقضية، والذي بدوره عمَّق من أزمة هؤلاء اللاجئين. فعلى الرغم من إنقاذ آلاف اللاجئين الفلسطينيين من الموت أو الاستهداف، إلا أن المحصلة كانت تعميق أزمتهم من خلال تشتيتهم في شتى أصقاع الأرض.

خاتمة الدراسة

وفي ختام هذه الدراسة وبعد أن تم التعرف على الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والوقوف على أوضاعهم قبل الأزمة العراقية، وبعد التعرف على الأزمة التي تعرض لها العراق بعد الغزو والاحتلال الأمريكي وطبيعة ومظاهر تلك الأزمة، ثم الوقوف على السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في ظلها، وبيان آثار تلك الأزمة وتداعياتها على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقضيتهم، وبعد أن تم رصد أهم المواقف من هذه القضية، **خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:**

النتائج:

1. رغم ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كنتيجة مباشرة للنكبة، إلا أنها كانت نتاج عشرات السنين من التخطيط والمكر الصهيوني.
2. كان للمجازر والإرهاب الصهيوني في ظل العجز العربي، العامل الأهم والأبرز في تشريد اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يدخروا وسيلة ممكنة للدفاع عن أرضهم ووطنهم في ظل الفجوة الكبيرة في ميزان القوة بينهم وبين العصابات الصهيونية.
3. بدأت الخطط والمشاريع الصهيونية الرامية إلى تهجير وتوطين الفلسطينيين في العراق منذ مطلع القرن العشرين، واستمرت إلى ما بعد قيام (دولة إسرائيل)، ولم تُسقَط من حسابات المخططين الصهاينة حتى وقتٍ قريب.
4. إن الطريقة التي تم نقل اللاجئين الفلسطينيين من خلالها إلى العراق عام 1948، وبقرار من الحكومة العراقية التي كانت تربطها في ذلك الوقت علاقات مع بريطانيا، ليطرح تساؤلات حول احتمالية تورطها في مسألة تهجير وتوطين الفلسطينيين في العراق.
5. بُولِغَ كثيراً في الحديث عن الامتيازات التي كان يحصل عليها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، وعن العيش الرغيد الذي كانوا يعيشونه في ظل النظام العراقي السابق، ومع ذلك تبقى فترة حكم الرئيس صدام حسين، الفترة الذهبية للاجئ الفلسطيني في العراق مقارنةً بغيرها، ومقارنةً بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الساحات العربية الأخرى. إلا أن سنوات الحصار الذي فُرِض على العراق كانت الأكثر قسوة على اللاجئين الفلسطينيين.
6. كانت الأوضاع الاقتصادية للعراق، كذلك طبيعة الأنظمة العراقية الحاكمة، وطريقة تعاطيها مع القضية الفلسطينية، ودرجة مقاومتها للتدخلات الخارجية، إضافةً للوضع السياسي والأمني في العراق،

أهم المحددات التي أثرت على السياسات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق خلال العقود الماضية.

7. تسبب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 في أزمة شاملة ومعقدة، طالت جميع مكونات المجتمع العراقي.
8. كانت الهيمنة الأمريكية على العراق، وتنصيب نظام سياسي عراقي طائفي يتماشى مع السياسات الأمريكية، وازدياد التدخل والنفوذ الإيراني في العراق، مروراً بالفوضى والانفلات الأمني وانتشار المليشيات المسلحة، وصولاً إلى الحرب الأهلية الطائفية، أهم مظاهر الأزمة العراقية الناتجة عن الاحتلال الأمريكي للعراق.
9. كانت السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق في ظل الأزمة العراقية أشبه ما تكون بسياسة التطهير العرقي، حيث كان التهجير القسري، وشتى أنواع وأساليب القتل والبطش والتنكيل، والتضييق وسوء المعاملة، أبرز معالم السياسة العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ناهيك عن حملات التحريض والتشكيك التي شكلت غطاءً ومحركاً لارتكاب المزيد من الاعتداءات والانتهاكات بحقهم.
10. شاركت أطراف عدة في استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتتحمل قوات الأمن العراقية إضافة إلى المليشيات الشيعية المنتشرة في العراق المسؤولية عن الغالبية العظمى من حوادث الاستهداف التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، ذلك بالإضافة إلى قوات الاحتلال الأمريكي التي كانت تشاركهم أحياناً أو تتناوب معهم في أحيان أخرى.
11. كان من أهم آثار الأزمة العراقية على اللاجئين الفلسطينيين في العراق أن دفعوا فاتورة باهظة من الضحايا والمصابين والمعتقلين والمهجرين، وعاشوا في جوٍ من الرعب وانعدام الأمن في ظل مجتمع كاره لهم، مما خلق أوضاعاً دفعت أكثرهم باتجاه الفرار من العراق بحثاً عن الأمن والأمان المفقودين.
12. كان من أهم آثار الأزمة على اللاجئين أن هُجِّرَ معظمهم وتتشتتوا في أكثر من (30) دولة أجنبية بعد أن أُغلِقت الدول العربية في وجوههم، مما يطرح تساؤلات حول جدية الدعاوى العربية بالوقوف إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، والحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
13. رغم أن المزاج العام في العراق وفي ظل الحكومات الطائفية وحملات التحريض هو مزاج كاره للوجود الفلسطيني ومشجع على استهداف الفلسطينيين وتهجيرهم، إلا أن هذا لا يتعارض مع مُسَلَّمة ثابتة تتمثل في وجود مخططات صهيو- أمريكية تهدف إلى إعادة تهجير وتشتيت اللاجئين الفلسطينيين في العراق وخارجه.

14. حتى لو لم يكن تهجير اللاجئين الفلسطينيين وتشتيتهم هدفاً من أهداف السياسة العراقية، فهو بطبيعة الحال كان نتيجة حتمية لهذه السياسة، مما يدلل على أن تلك السياسة كانت في جزءٍ كبيرٍ منها ما هي إلى دور ضمن سياسات الآخرين. وهم بلا شك أصحاب المصلحة في إعادة تهجير الفلسطينيين وتشتيتهم.
15. كشفت الأحداث والمآلات التي آلت إليها قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق عن ضعف وعجز الموقف الفلسطيني (الرسمي والفصائلي والشعبي)، كذلك سلبية الموقف العربي الذي كان في مجمله في عكس مصلحة اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، كذلك غياب الموقف الدولي الفاعل باستثناء بعض الدول والمنظمات التي كانت لها مواقف على المستوى الإنساني.
16. ساهمت المواقف المختلفة – من خلال ضعفها أو سلبيتها – في الاتجاه نحو الحل الإنساني للقضية، والذي بدوره عمَّق من أزمة هؤلاء اللاجئين. فعلى الرغم من إنقاذ آلاف اللاجئين الفلسطينيين من الموت أو الاستهداف، إلا أن المحصلة كانت تعميق أزمتهم من خلال تشتيتهم في شتى أصقاع الأرض.
17. تتشاطر كل من الولايات المتحدة الأمريكية – صانعة الأزمة العراقية، والسبب الأساسي في كل ما لحق بالعراق من أزمات – ، وكل من الحكومة العراقية ومليشياتها المسلحة، بالإضافة إلى إيران – الداعم والممول الأساسي للمليشيات المسلحة في العراق– المسؤولية عن كل ما لحق باللاجئين الفلسطينيين من ويلات. لكن هذا لا يُعفي باقي الأطراف المتفرجة (فالمتفرج على الجريمة مشاركٌ فيها، والساكت عن الحق شيطانٌ أخرس).

التوصيات:

لم أرغب في الإكثار من التوصيات، فالكتب والدراسات والمقالات التي سبقتني في هذا الموضوع مليئة بالتوصيات التي لم تجد لها وعلى مدار سنواتٍ آذاناً صاغية ولا عقولاً واعية ولا جهوداً ساعية، بل استقرت في مثواها الأخير بين صفحات الكتب وعلى أرفف المكتبات، لذا فإنه ليس لي من توصياتٍ سوى للجانب الفلسطيني.

- العمل بشكل سريع على توحيد التمثيل الفلسطيني فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين حتى لا تتبعثر الجهود.
- متابعة أوضاع من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، كذلك من تبعثروا خارجه، من خلال تفعيل الهياكل الفلسطينية العاملة في كل مكان للإشراف على شؤونهم.

- التعامل بشكل أكثر جدية مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في هذه الفترة العصيبة التي يمرون بها في أكثر من مكان. حتى لا تتكرر مأساة اللاجئين في العراق مع غيرهم من اللاجئين.
- العمل مع كافة الجهات المعنية في العراق وباقي الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين للتأكيد على نيلهم جميع الحقوق التي أقرتها الأعراف والقوانين العربية والدولية وضمان الحماية والأمان لهم في جميع أماكن تواجدهم.
- أهمس في آذان كافة الجهات الفلسطينية المعنية مذكراً إياها بأن هناك حوالي (20) أسرة من اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق تمكنوا منذ سنوات من الوصول إلى غزة، وأنهم يعيشون أوضاعاً صعبة، فكيف سنطالب الآخرين بأن يحفظوا حقوق اللاجئ الفلسطيني بينما لا نحفظها نحن؟.

الملاحق

ملحق رقم (1)

خريطة قرى قضاء حيفا

مقطع من خريطة فلسطين الجغرافية التاريخية "جسر العودة"، تصميم بشير حمد (2012) دار الكتب الوطنية والمكتبات، وزارة الثقافة الفلسطينية.

ملحق رقم (2)

منشورات باسم سرايا يوم الحساب

إنذار الفلسطينيين الساكنين دور الشؤون بالرحيل

بسم الله الرحمن الرحيم

إنذار - انذار -إنذار

إلى الخونة الفلسطينيين المتعاونين مع الوهابية
التكفيرية و النواصب و البعثية الصدامية
وبالخصوص الساكنين في منطقة دور الشؤون.
ننذركم بأننا سنقوم بتصفيتكم جميعا إذا لم ترحلوا
من المنطقة نهائيا خلال عشرة أيام.

وقد اعذر من انذر

سرايا يوم الحساب

تم توزيع هذه المنشورات فجر الخميس 2006/3/23
للعوائل الفلسطينية في منطقة الحرية

المصدر: (اليوسف، 2007: 79).

ملحق رقم (3)

تهديد باسم كتائب أحرار العراق

إنذار الفلسطينيين في منطقة الطوبجي مغادرة العراق خلال (10) أيام

إنذار

الى كل المجرمين من عملاء المقبور عرفات والمجرم صدام الفلسطينيين الساكنين على ارض العراق الطاهر مغادرة العراق خلال عشرة أيام وسيكون مصير من لا ينفذ هذا الأمر كمصير المجرمين في حي البلديات وكذلك المجرم المقبور صباح عبد القادر وقد اعذر من انذر ولتعلموا بأننا سنحاسبكم بشدة عن عضكم لليد التي آوتكم وأطعمتكم أيها المجرمون .

كتائب أحرار العراق

وزع هذا التحديد في الطويجي بتاريخ 2006/5/27

المصدر: (اليوسف، 2007: 84)

ملحق رقم (4)

لافتة باسم "ذوي شهداء مجزرة بغداد الجديدة"

تطالب بطرد الفلسطينيين من العراق

المصدر: (اليوسف، 2007: 37).

ملحق رقم (5)

رسالة مكتب المرجع الشيعي السيستاني

رسالة موجهة إلى وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عاطف ابراهيم عدوان المحترم
وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ١٩/٤/٢٠٠٦ م الموجهة الى سماحة السيد السيستاني نحيطكم علماً بانه سبق لسماحته - دام ظله - أن أكد مراراً وتكراراً على لزوم رعاية حقوق اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين وعدم التعرض لهم بالاذى ، وقد اجرى مكتب سماحته اتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة لحثهم على توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم ، وسنواصل العمل في هذا الاتجاه ان شاء الله تعالى .

وتجدون مع هذه الرسالة ماهو موثق من موقف سماحة السيد دام ظله في هذه التعزية .

نسأل الله العلي القدير أن يمن على اخواننا الفلسطينيين بتحرير اراضيهم ليعود اللاجئون منهم الى ديارهم معززين مكرمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٤٢٧/٣/٢٤هـ
٢٠٠٦/٤/٢٢م

مكتب السيد السيستاني

SISTANI@SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG

المصدر: (موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2006/4/22)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

1. تهديد باسم كتائب أحرار العراق (2006/5/27): إنذار الفلسطينيين في منطقة الطوبجي مغادرة العراق خلال (10) أيام، (اليوسف،2007: 84).
2. خريطة قرى قضاء حيفا، مقطع من خريطة فلسطين الجغرافية التاريخية "جسر العودة"، تصميم بشير حمد (2012) دار الكتب الوطنية والمكتبات، وزارة الثقافة الفلسطينية.
3. رسالة مكتب المرجع الشيعي السيستاني (2006/4/24): رسالة موجهة إلى وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية، (موقع مكتب السيستاني،2006/4/22).
4. لافتة باسم "ذوي شهداء مجزرة بغداد الجديدة" (2005/5): تطالب بطرد الفلسطينيين من العراق، (اليوسف،2007: 37).
5. منشورات باسم سرايا يوم الحساب (2006/3/23): إنذار الفلسطينيين الساكنين دور الشؤون بالرحيل، (اليوسف،2007: 79).

ثانياً: المقابلات الشخصية:

1. أبو زيد، مازن (2016/12/17): مقابلة شخصية مع الدكتور مازن أبو زيد، مدير عام المخيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة – فلسطين.
2. لاجئ فلسطيني من العراق (2016/12/19): مقابلة شخصية مع أحد اللاجئين الفلسطينيين العائدين من العراق، غزة – فلسطين.

ثالثاً: المعاجم والموسوعات:

1. بدوي، أحمد زكي (1989): معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي- فرنسي- عربي، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت.
2. بوابة فلسطين القانونية (_____): قاموس المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية.
3. خليل، أحمد خليل (1999): معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية عربي- فرنسي- إنكليزي، ط1، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
4. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (_____): الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- إنجليزي)، كتب عربية، WWW.kotobarabia.com .

5. الكيالي، عبد الوهاب (1983): موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
6. الواعي، توفيق يوسف (2007): المصطلحات السياسية، ط1، شروق للنشر والتوزيع، المنصورة.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. تمراز، ولاء (2010): حياة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية في ضوء قرارات الجامعة العربية، ورقة بحثية، أوراق عمل مؤتمر حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية، ط1، منشورات جمعية منتدى التواصل بدعم من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، غزة – فلسطين.
2. جبارة، تيسير (1998): تاريخ فلسطين، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
3. حساوي، نجوى مصطفى (2008): حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
4. الحسن بن طلال (2004): مستقبل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع والقانون وآليات تطبيقها، ط1، مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، عمان – الأردن.
5. حمدان، عبد المجيد (2009): إطلالة (2) على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
6. الحوراني، عبد الله (أ) (2010): فلسطين في حياة صدام حسين، ط1 المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة – فلسطين.
7. الحوراني، عبد الله (ب) (2010): لماذا نكتب .. ولمن؟ رؤية للوضع العراقي، ط1، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة – فلسطين.
8. دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية (2007): ورشة عمل: اللاجئون الفلسطينيون في العراق، دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007/2/21، غرفة تجارة وصناعة رام الله.
9. الريس، ناهض (2000): اللاجئون الفلسطينيون تاريخ وحقائق وإحصاءات، حملة استحقاق العودة، فلسطين.
10. زريق، إيليا (1997): اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ترجمة محمود شريح، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
11. زعيتر، أكرم (1955): القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر.

12. زقوت، ناهض خميس (2015): اللجوء والاضطهاد اللاجئون الفلسطينيون في العراق 1948-2010، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
13. زقوت، ناهض؛ وآخرون (2007): أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة 12- 14 أيار/مايو 2006، ط1، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة- فلسطين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس- ليبيا.
14. سرحان، باسم (2005): تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات دراسة سوسيولوجية مقارنة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
15. سعيد، إدوارد (2007): إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، ط1، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.
16. سعيد، إدوارد؛ وآخرون (2003): اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. سلامة، ساجي (2008): اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة تباينات الواقع والمشكلات، ذُكِرَ في: أبو شمالة، عبد الرحمن (محرر): اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة، معهد إبراهيم أبو لغد، بيرزيت – فلسطين.
18. سلامة، سعيد (2007): اللاجئون الفلسطينيون في العراق نبذة تاريخية وإحصائيات، ورقة بحثية، ورشة عمل: اللاجئون الفلسطينيون في العراق، دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007/2/21، غرفة تجارة وصناعة رام الله.
19. سمور، إبراهيم (2009): اللاجئون الفلسطينيون في العراق ومؤامرة المصير المجهول، ورقة بحثية، مؤتمر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بين الواقع والحلول، جامعة القدس، 22-2008/3/23، عيادة القدس لحقوق الإنسان، القدس- فلسطين.
20. سويد، محمود (1996): العروبة وفلسطين حوار شامل مع قسطنطين زريق، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
21. سويلم، حسام (2006): إسرائيل وغزو العراق، مركز الإعلام العربي، الجيزة- مصر.
22. سيدهم، إدوارد (_____): مشكلة اللاجئين العرب، كتب قومية.
23. سيمونز، جيف (2003): استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

24. صافي، خالد (2007): مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، ورقة بحثية، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة 12- 14 أيار/مايو 2006، ط1، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة- فلسطين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس- ليبيا.

25. عامر، محمد عبد المنعم (2002): الإرهاب الصهيوني ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

26. عبد الدايم، عبد الله (2000): نكبة فلسطين عام 1948 أصولها وأسبابها وآثارها السياسية والفكرية والأدبية في الحياة العربية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

27. عبد الرحمن، أسعد (2002): قضية اللاجئين الفلسطينيين (حق العودة والتعويضات ... أم ... خازوق وجزرات)، ط1، مطبعة الندى، عمان.

28. العقاد، صلاح (1998): المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

29. العلوجي، عبد الكريم (2010): الجيش العراقي في الحرب، ذُكِرَ في: فرج، أحمد زكريا (محرر): حرب 1948 ونكبتها، ط1، مكتبة الإيمان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

30. علي، ياسر (2009): أولست إنساناً؟ المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، محسن صالح؛ مريم عيتاني (محرران)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان.

31. عيتاني، مريم؛ مناع، معين (2010): معاناة اللاجئ الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان.

32. قبعة، كمال (2007): البدائل القانونية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ورقة بحثية، ورشة عمل اللاجئون الفلسطينيون في العراق، دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2007/2/21، غرفة تجارة وصناعة رام الله.

33. قدسية، لبيب (1997): اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله- فلسطين.

34. كتن، هنري (1999): قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، ط1، وزارة الثقافة الفلسطينية، فلسطين.

35. كريم، محمود (2010): أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

36. المبيض، أشرف (2010): الموقف العربي تجاه مسألة تجنيس اللاجئين الفلسطينيين، ورقة بحثية، أوراق عمل مؤتمر حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية، ط1، منشورات جمعية منتدى التواصل بدعم من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، غزة – فلسطين.
37. محروس، منى (2010): ثورتي مصر والعراق، ذُكِرَ في: فرج، أحمد زكريا (محرر): حرب 1948 ونكبتها، ط1، مكتبة الإيمان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
38. مركز عكا للدراسات الإسرائيلية (2014): نظرة على تنظيم الدولة الإسلامية الجذور– الإطار الفكري– إعلان الخلافة– موقف علماء السنة، مركز عكا للدراسات الإسرائيلية.
39. مصالحة، نور (2003): إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله– فلسطين.
40. مصالحة، نور الدين (1992): طرد الفلسطينيين مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882– 1948، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
41. مصعب، جميل (2003): فلسطينيو الشتات في العراق، ذُكِرَ في: الحمد، جواد؛ الرشدان، عبد الفتاح (محرران): مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ط2، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان– الأردن.
42. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1997): حالة اللاجئين في العالم 97– 1998 برنامج عمل نسائي، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
43. المهاجر، محمد كاظم (1997): الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، نيويورك.
44. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2003): فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
45. النبهاني، عبد الرحيم (2007): مقدمة كتاب فلسطينيو العراق بين الشتات والموت ملخص الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال والمليشيات الطائفية، لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة في فلسطين.
46. نويصر، رضوان (2009): دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في العراق، ورقة بحثية، مؤتمر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بين الواقع والحلول، جامعة القدس، 22–2008/3/23، عيادة القدس لحقوق الإنسان، القدس– فلسطين.
47. اليافاوي، ناصر (2010): الموقف العربي من مسألة تنقل اللاجئين الفلسطينيين، بين الدول العربية، ورقة بحثية، أوراق عمل مؤتمر حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية، ط1، منشورات جمعية منتدى التواصل بدعم من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، غزة – فلسطين.

48. اليوسف، أحمد (2007): فلسطينيو العراق بين الشتات والموت ملخص الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال والمليشيات الطائفية، لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة في فلسطين.

خامساً: الرسائل العلمية:

1. أبو عطيوي، سلمان محمد (2012): الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية (1990- 1993)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.
2. أبو عيده، دياب محمد (2015): الطائفية والصراع السياسي في العراق (2003- 2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.
3. العبيدي، عبد الرحمن عبد الكريم (2011): العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
4. كنعان، إيران حسن (2014): العراق في السياسة الأمريكية من 1990- 2006، رسالة ماجستير، مكتبة الجامعة الأردنية.

سادساً: الدراسات والتقارير:

1. أبو السعود، صادق (2009/5/23): اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة، ورشة عمل "61 عاماً .... والنكبة مستمرة"، مركز القدس للدراسات السياسية.
2. صالح، محسن؛ وآخرون (2009): تقرير معلومات (12) اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان.
3. عطوان، خضر عباس (2011): النظام السياسي في العراق: بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر.
4. عمرو، نعمان (2007): أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس المفتوحة – منطقة الخليل التعليمية.
5. ماكوفسكي، ديفيد (2001): اللاجئون الفلسطينيون في سوريا والعراق دراسة سلام الشرق الأوسط، مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية، مركز جنين للدراسات الإسرائيلية، عمان – الأردن.
6. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث (2015/2/28): أوراق سياسية 1 "تنظيم الدولة" النشأة والأفكار، وحدة الدراسات مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث fikercenter .

7. مركز معلومات الأمن القومي (1999): اللاجئون الفلسطينيون واقع ومستقبل دراسة خاصة، مركز معلومات الأمن القومي، مكتب مستشار الرئيس للأمن، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية.
8. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا (2016): تقرير حول المعتقلين الفلسطينيين في السجون العراقية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا.
9. النابلسي، كرمة (2006): سجلات فلسطينية: نحو وضع الأسس وتحديد الاتجاهات تقرير مشروع سيفيتاس، ط1، كلية نفيلد (Nuffield College) في جامعة أكسفورد.
10. هيومن رايتس ووتش (2006): لا مفر الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق، هيومن رايتس ووتش (HUMAN RIGHTS WATCH) .

سابعاً: الدوريات:

1. تراغي، شيري (2011): دور جماعة الصحوة في حماية النازحين والعائدين في العراق، نشرة الهجرة القسرية، العدد 37، آذار/ مارس 2011، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، صفحة 14- 15.
2. الجبوري، خلف رمضان (2007): السيادة في ظل الاحتلال، مجلة دراسات إقليمية، العدد 6 السنة 3، كانون الثاني/ يناير 2007، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل.
3. جرجس، فواز (2016): في "جُحر الأرنب": بحثاً عن تاريخ "داعش"، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، نيسان/ أبريل 2016، صفحة 33- 51.
4. حسيب، خير الدين (2014): العراق ... إلى أين؟ نحو خطة طريق لتحريره، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، آذار/ مارس 2014، صفحة 7- 13.
5. حسيب، خير الدين (2016): داعش: المسؤولية الأمريكية "اللي شبكنا يخلِّصنا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 443، كانون الثاني/ يناير 2016، صفحة 7- 17.
6. حنفي، ساري (2014): الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، أيلول/ سبتمبر 2014، صفحة 71- 87.
7. رحيم، لقمان حكيم (2016): الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 1، 2016، صفحة 46- 58.

8. سبع، سداد مولود؛ محمد، هيفاء أحمد (2010): المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، 2010، صفحة 37- 56، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
9. السعيدي، سعد (2010): المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، صفحة 348- 355، وحدة البحوث والدراسات السياسية، جامعة بغداد.
10. السهلي، نبيل محمود (2002): اللاجئون الفلسطينيون في العراق: معطيات أساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 49 شتاء 2002، صفحة 102، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
11. العلي، إبراهيم (2010): توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، مجلة شؤون الأوسط – لبنان، العدد 137، صفحة 60- 75.
12. كوزك، كاترين؛ والستن، سكوت (2015): التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق (2003- 2015)، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، نيسان/ أبريل 2015، صفحة 85- 119.
13. كيوان، مأمون (2007): الفلسطينيون في العراق بين التوطين والتنكيل والطرد، مجلة شؤون الأوسط – لبنان، العدد 124، صفحة 127- 155.
14. المجموعة 194 (2003): المجموعة 194 مجلة فصلية تصدر عن "المجموعة 194" دفاعاً عن قضايا اللاجئين وحق العودة، العدد المزدوج (8 ، 9).
15. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2012): بيان ل 44 شخصية عامة يطالب الحكومة العراقية بحماية الفلسطينيين في بغداد ويطالب المسؤولين الفلسطينيين بتحمل مسؤولياتهم، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 23، العدد 91، صيف 2012، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
16. هلال، علي الدين (2014): حال الأمة العربية: 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، حزيران/ يونيو 2014، صفحة 7- 22.

ثامناً: الدراسات والتقارير والمقالات الإلكترونية:

1. أبو ستة، سلمان (2014/5/18): حوار مع د. سلمان أبو ستة، موقع فلسطين أون لاين https://goo.gl/5xOygo
2. الأيوبي، علي (2015/4/1): تهجم وتحريض جديد ضد فلسطينيي العراق من قبل قناة السومرية العراقية، موقع فلسطينيو العراق، https://goo.gl/WoYMMy

3. التهامي، فضيل (2015/3/29): الطائفية السياسية في المشرق العربي العراق نموذجاً، موقع المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، https://goo.gl/g9czLW
4. الجبارين، علاء نايف (2007/2/10): فلسطيني العراق بين الموت والشتات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1822، 2007/2/10، https://goo.gl/KCLcVN
5. حمود، طارق (2007/6/5): الفلسطينيون في العراق: الواقع والمآل، موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب واتا، https://goo.gl/VPyDPj
6. خليل، سرجون (2012/2/18): تقرير شامل عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق تهجير ممنهج وعمليات إرهابية منظمة بغطاء من الاحتلال وبتواطؤ محلي وإقليمي ودولي، جريدة البناء اللبنانية، 2012/2/18، 2013/4/22، https://goo.gl/GTzT1J
7. خولي، معمر فيصل (2015/12/26): معركة الرمادي ضد "تنظيم الدولة": الدور الهامشي لمليشيات الحشد الشعبي، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015/12/26، https://goo.gl/YsrnEA
8. الشاويش، ماهر (2009/8/9): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق صراع البقاء بين اللجوء والعودة والهجرة، منتديات نور الأدب، https://goo.gl/IWYwPH
9. الشعبان، أيمن (2012/1/16): فلسطينيو العراق بين المطرقة والسندان، مجلة البيان، 2012/1/16، https://goo.gl/Nlkemf
10. صادق، عدلي (2005/5/19): الفلسطينيون في العراق: نحو جهود إنقاذ عاجلة، موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2005/5/19، https://goo.gl/eGKljr
11. الضاري، حارث (2005/4/20): مأساة الفلسطينيين في العراق، البصائر العراقية، العدد 87، شبكة فلسطين للحوار، 2016/12/12، https://goo.gl/c59D8y
12. عبد الله، نوال (2012/7/29): فلسطينيو العراق وجمعية "أسباير" قصة أمل وإلهام كبيرين، مدونة نوال عبد الله، 2012/7/29، https://goo.gl/F5SRDa
13. العبيدي، مصطفى (2015/9/23): الجالية الفلسطينية في العراق تتهم مفوضية اللاجئين بالتخلي عنهم، صحيفة القدس العربي، https://goo.gl/qN8ij2
14. عرابي، عصام (2009/9/6): اللاجئون الفلسطينيون والكرم البرازيلي، دنيا الوطن، https://goo.gl/P8SqeW

15. العراقي، عصام (2006/12/18): الفلسطينيون في العراق، دنيا الوطن، https://goo.gl/DvR9Up
16. العلوجي، عبد الكريم (2006/2/13): الهيئة نت في حوار خاص مع المحلل السياسي عبد الكريم العلوجي، الهيئة نت الموقع الرسمي هيئة علماء المسلمين في العراق، https://goo.gl/2kzfp8
17. العلي، إبراهيم (2010/9/15): بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق، ديوان أصدقاء المغرب، https://goo.gl/BkuVCk
18. القلقيلي، عبد الفتاح (2015/10/19): الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، جريدة حق العودة، العدد 47، موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2015/10/19، https://goo.gl/8oDL43
19. مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا (2015/10/19): على من تقع مسؤولية الاستهتار بحياة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، موقع الحقيقة– لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة في فلسطين،https://goo.gl/EptvMl
20. المحمدي، محمد (2015/10/19): اللاجئون الفلسطينيون في العراق: حقل تجارب لمشاريع التوطين والتذويب، مجلة صوت اليسار العراقي، https://goo.gl/osDCtA
21. المحمدي، محمد (2009): فلسطينيو العراق بين فكي كماشة: ماذا يستهدف قانون اللجوء السياسي في العراق؟، مجلة العودة، العدد 21، السنة الثانية، حزيران/ يونيو 2009، موقع مركز العودة الفلسطيني، 2016/8/19، https://goo.gl/7UU80H
22. المختار، عثمان (أ) (2015/7/24): عالم المليشيات في العراق: 53 تشكيلاً بدعم إيراني، موقع العربي الجديد، https://goo.gl/8EpDrD
23. المختار، عثمان (ب) (2015/8/7): فلسطينيون في العراق: رابع تهجير للمهجَّر، موقع العربي الجديد، https://goo.gl/wI4ofw
24. مركز العودة الفلسطيني (2013/8/17): اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مركز العودة الفلسطيني، 2016/8/10، https://goo.gl/W3LC6w_
25. مركز العودة الفلسطيني (2015/10/18): مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، مركز العودة الفلسطيني، https://goo.gl/JLqF60_
26. مشينش، محمد (2012/11/5): فلسطينيو القارات (العراق) – في تركيا، مجلة العودة، العدد 61، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، موقع لاجئ نت شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2016/8/27، https://goo.gl/qqztc6

27. مناع، هيثم (2003): الفلسطينيون في العراق، الموقع الرسمي للجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان راصد، 2015/7/18، https://goo.gl/ou8wuV
28. نصار، عبد الرحمن (2015/10/24): ليس كل الفلسطينيين "داعش"، موقع فلسطينيو العراق، https://goo.gl/36udU3
29. نوفل، أحمد سعيد (2012/6/11): حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة، مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن، 2012/6/11، موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2015/10/29،https://goo.gl/BV39kn
30. الهاشمي، أيمن (2009/7/29): ملالي طهران يدَّعون نصرة فلسطين وأتباعهم في بغداد يذبحون اللاجئين، شبكة الدفاع عن السنة، https://goo.gl/4VzER7

تاسعاً: المواقع الإلكترونية:

1. ترك برس (2016/2/9): إحصاء فلسطينيي سورية والعراق في تركيا تمهيداً لتسوية وضعهم القانوني، https://goo.gl/NMdvC2
2. الجزيرة نت (2009/5/14): فلسطينيو العراق .. جهود للحل عبر بوابة كردستان، https://goo.gl/WPnw68
3. الجزيرة نت (2015/1/4): قاسم سليماني يتجول في العراق بحرية، https://goo.gl/Oy12US
4. الجزيرة نت (2015/6/4): اللاجئون الفلسطينيون بالعراق يتعرضون لاضطهاد ممنهج، https://goo.gl/rItolB
5. الجزيرة نت (2014/9/8): أبرز المليشيات الشيعية المسلحة في العراق، https://goo.gl/qt3cBb
6. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (2007/10/1): العراق: اللاجئون الفلسطينيون في مرمى النيران، https://goo.gl/jkm8tB
7. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (2008/9/16): استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق إلى سورية، 2015/7/20، https://goo.gl/yi6xWy
8. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (أ) (2015/7/18): اللجنة العربية لحقوق الإنسان تطالب بحل أزمة اللاجئين الفلسطينيين من العراق، https://goo.gl/yatCSD

9. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ب) (2015/7/18): عصابة ما تسمى جيش المهدي تقتل فلسطينياً وعراقية بدمٍ بارد، https://goo.gl/FE6PWg
10. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (ج) (2015/7/18): فلسطينيو العراق ومآسيهم، مجمل أحداث شهر 1 من عام 2007، https://goo.gl/p8xPi1 ، مجمل أحداث شهر 2 من عام 2007، https://goo.gl/wvVFui ، مجمل أحداث شهر 3 من عام 2007، https://goo.gl/7sMgMx، مجمل أحداث شهر 4 من عام 2007، https://goo.gl/zyIcJo
11. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان– راصد (د) (2015/7/18): نموذج من واقع مرير للفلسطينيين في العراق، https://goo.gl/3W7yIW
12. دنيا الوطن (2014/7/3): تهجير مئات الفلسطينيين من كبرى مدن العراق "الموصل" على يد "داعش"، https://goo.gl/dKhzC0
13. دنيا الوطن (2015/4/5): مدير عام المخيمات يلتقي لجنة العائدين من العراق، https://goo.gl/tXZZuw
14. السومرية نيوز (2015/1/19): لتقييم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق الهجرة تشكل لجنة مع الأمم المتحدة، https://goo.gl/5DbkPq
15. شبكة أخبار النجف الأشرف (2016/7/23): سفير فلسطين في بغداد يكشف أعداد مواطني بلاده ب(داعش) ويدعوهم "للقتال في الأراضي المحتلة"، https://goo.gl/Z1IdEg
16. شبكة العودة الإخبارية (2015/10/1): "مشينش ورقة المفوضية لحماية اللاجئين حبر على ورق" بعد تزايد التهديد والاعتقال فلسطينيو العراق يهاجرون إلى أوروبا من جديد، https://goo.gl/c0pnQF
17. شبكة طنجة الإخبارية (2010/2/5): السودان يوافق على استضافة مجموعة جديدة من اللاجئين الفارين من العراق، https://goo.gl/Pe2bWT
18. شبكة فلسطين للحوار (2013/5/15): ضمن سلسلة تقارير اللاجئين: اللاجئين الفلسطينيين في العراق متضمناً لقاء مع رابطة فلسطينيي العراق، https://goo.gl/TNssRd
19. عربي أونلاين صحيفة الشعب اليومية (2008/1/7): بدء نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى السودان قريباً، https://goo.gl/0iugqf

20. موسوعة النكبة (2015/10/19): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج العربي، https://goo.gl/cX8N3x
21. موقع القدس العربي (2014/11/17): داعش يُهجِّر الفلسطينيين من الموصل، https://goo.gl/k5Gk53
22. موقع زاوية بريس (2015/9/16): عدد الفلسطينيين الذين انتحروا لقتل العراقيين يفوق بكثير عدد الانتحاريين ضد إسرائيل، https://goo.gl/XTO4pt
23. موقع ساسة (2014/3/8): جواز وأربع وثائق تُعجِز الفلسطيني عن السفر، https://goo.gl/2hB1fF
24. موقع شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي (2011/12/12): عدد قتلى الفلسطينيين في العراق على يد المليشيات الشيعية يفوق عدد قتلاهم على يد اليهود، https://goo.gl/HBKOyc
25. موقع فلسطين الآن بوابتك إلى الحقيقة (2015/9/13): الأورومتوسطي: اللاجئين الفلسطينيين لا يلقون ترحيباً في السويد، https://goo.gl/bXkY9T
26. موقع فلسطينيو العراق (2015/2/11): مناشدة إلى سفارة دولة فلسطين في بغداد لإنقاذ عائلة فلسطينية مختلة عقلياً، https://goo.gl/R8sQ6T
27. موقع فلسطينيو العراق (2015/9/20): عاجل: نجاة الفلسطيني فلاح حسن رشيد ومصرع ابنتيه وأمه وشقيقته غرقاً في السواحل التركية، https://goo.gl/4fuad1
28. موقع فلسطينيو العراق (2015/1/30): استشهاد الفلسطيني مهند محمد زيد وإصابة الفلسطيني محمد لؤي بانفجار في بغداد، https://goo.gl/tBgeGa
29. موقع فلسطينيو العراق (2011/5/5): دائرة اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد تقوم بسلسلة لقاءات مع مسؤولين عراقيين، https://goo.gl/kAfzZc
30. موقع فلسطينيو العراق (2015/9/8): فلسطينيو العراق يبدؤون اعتصاماً مفتوحاً عند مفوضية اللاجئين والسفارة الفلسطينية في بغداد– تقرير مصور، https://goo.gl/N61blA
31. موقع فلسطينيو العراق (2015/2/9): 50 معتقلاً فلسطينياً في السجون العراقية، https://goo.gl/jOk2cg
32. موقع فلسطينيو العراق (أ) (2015/1/31): استشهاد الفلسطيني بإذن الله جمال محمد خالد الدوايمة في بغداد إثر انفجار، https://goo.gl/zXPbeC

33. موقع فلسطينيو العراق (ب) (2015/1/31): رسالة مناشدة من الجالية الفلسطينية في العراق لتحسين أوضاعهم وإيجاد حلول جذرية لمعاناتهم، https://goo.gl/vK6F4f

34. موقع مركز أنباء الأمم المتحدة (2006/4/4): المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تقول إن اللاجئين الفلسطينيين معلقون على الحدود بين العراق والأردن، https://goo.gl/RW8YKk

35. موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (2006/4/22): رسالة جوابية إلى وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين حول أوضاع الفلسطينيين في العراق، 2015/10/19، https://goo.gl/nBX8Ft

36. موقع ARA NEWS (2015/5/3): تنظيم الدولة الإسلامية يُهجِّر فلسطينيي العراق من الأنبار، https://goo.gl/4JTmVm

37. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2015/3/16): قرار عراقي بمعاملة اللاجئ الفلسطيني معاملة المواطن العراقي، https://goo.gl/KCjZIY

38. وكالة الصحافة الفلسطينية صفا (2015/3/16): الأغا القرار العراقي بخصوص اللاجئين خطوة بالاتجاه الصحيح، https://goo.gl/VqJgX3

39. وكالة فلسطين اليوم الإخبارية (2012): دائرة شؤون اللاجئين تناشد وقف قتل واعتقال الفلسطينيين في العراق، فلسطين اليوم، 2015/10/19، https://goo.gl/N3YWoP

40. وكالة فلسطين اليوم الإخبارية (2009/9/3): تركيا تستضيف 200 عائلة من فلسطينيي العراق، https://goo.gl/e98Ec2

41. ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2016/10/24): تنظيم الدولة الإسلامية داعش، https://goo.gl/GrjhgL

عاشراً: المراجع الأجنبية:

1. Atwan, Abdel Bari (2015): Islamic State: The Digital Caliphate, Al-Saqi, London.
2. Katzman, Kenneth (2010): Iran- Iraq Relation. Congressional research Service August 13, 2010.
3. The Washington Post (15/2/2015): Pro-Iran militias' success in Iraq could undermine U.S. https://goo.gl/iikmnY